

Bu eserin;
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve
elektronik ortamda kullanıma sunulması
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)
tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No : İSTKA/2012/BİL/233
Destek Programı : Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen : İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı : Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin
Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve
Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş : İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi : Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri : Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı
İSTANBUL – Beyoğlu

İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI





İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ

OSMAN ERGİN
KİTAPLARI
No

ATATÜRK KİTAPLIĞI

الحملة الفرنسية وظهور محمد علي



تأليف 2913

دكتور

محمد فؤاد شكرى

درجا الشرف والمالية في الآداب

ودكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث من جامعة ليربويل



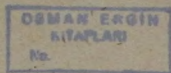
حقوق الطبع محفوظة

مطبعة المعارف
مكتبة بصير



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

الحملة الفرنسية وظهور محمد علي



بقلم

دكتور

محمد فواز شكري

درجتا الصنف والعالية في الآداب

ودكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث من جامعة لفرمول



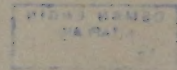
İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI



ماتزم طبعه ونشره

مطبعة المعارف وكنتينا بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



و به نستعين . و بعد فإن الغرض من كتابة تاريخ « الحملة الفرنسية و ظهور محمد على » ، هو دراسة بعض النواحي التي ظل الكثيرون ممن تناولوا هذا الموضوع يغفلون دراستها ، إما لسبب توجيه عنايتهم إلى بحث السياسة الأوروبية قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وفي أثناء وجود الفرنسيين ، ثم عقب خروجهم من هذه البلاد على اعتبار أن الحملة أثمر من آثار هذه السياسة ، كما أن استلام محمد على لأزمة الحكم في مصر إحدى نتائجها ؛ وإما لأنهم أرادوا الإحاطة بكل ما وقع من الحوادث في هذه الفترة من تاريخ البلاد .

ومع أن كافة هذه المجهودات كانت ولا شك موفقة ، ولا غنى لباحث عن الاستفادة من ثمرتها ، ولأصحابها كل ثناء وتقدير اعترافاً بقيمة الأثر العلمي الذي أحدثته ، فإن موضوع « الحملة الفرنسية و ظهور محمد على » مشتب النواحي حتى أن الباحث ليجد في كل وقت مسائل جديدة لا مندوحة من معالجتها . ولعل أظهر هذه أن تاريخ الحملة الفرنسية على مصر إنما هو جزء من تاريخ الاستعمار الفرنسي الحديث برمته ، كما أن نجاح محمد على في الوصول إلى الحكم والاستئثار بصولته كان يتوقف في الحقيقة على عبقريته الفذة وما حبته من مهارة في استغلال الظروف التي نجمت من اصطدام المصالح السياسية الأجنبية في مصر . وعلى ذلك فإن الموضوع الذي يعالجه هذا الكتاب يشمل ناحية ظلت غامضة أو مجهولة مدة طويلة وتلخص في أن مجيء الحملة إلى مصر إنما كان يرتبط وثيقاً بتاريخ الاستعمار الفرنسي الحديث عقب انهيار الامبراطورية الفرنسية الأولى .

ISTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
KÜLTÜR VE TURİZM BAKANLIĞI
KÜTÜPHANE VE KÜLTÜR BAKANLIĞI
TÜRK KİTAPLIĞI

موضوعات الكتاب

الفصل الأول

مصر قبيل عجيء الحملة الفرنسية
السيطرة المملوكية

الفتح العثماني — ترتيب الديار المصرية — قوضى الحكومة — البكوات المالك — على بك الكبير — تاريخ على بك — شايخه — استقلال على بك — الشيخ ظاهر — على بك وفتح بلاد العرب — الحملة على الشام — الحاملة مع الروسا — سقوط دمشق — خيانة أبي الذهب — نهاية على بك — نهاية أبي الذهب — القوضى المملوكية — أحمد باشا الجزائر — الحملة العثمانية وفتلها — تأخر البلاد الاقتصادي — الطريق البري — فرنسا والطريق البري — انجلترا والطريق البري — ثورة على بك وأثرها في إحياء الطريق البري — المعاهدة الانجليزية المصرية (١٧٧٥) — معارضة تركيا — المعاهدة الفرنسية المصرية (١٧٨٥) — استئناف النشاط الانجليزي — شكايات الفرنسيين — الامتيازات — بنة ديوا — تانفيل — شكايات مجالون — الحملة الفرنسية على مصر — مصادر البحث .

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية : أصولها وأسبابها

تمهيد :

(١) المسألة الاستعمارية : سياسة شوازيل — نظام الاستعمار الفرنسي القديم — 'الحق الاحتكاري' — 'الرقائق الأسود' — فلاسفة الثورة والاستعمار — انحلال النظام الاستعماري القديم — أفسار الاستعمار الجديد — 'الفرق' الميدان الجديد — فرنسا والأمبراطورية العثمانية — آراء سانت برتت — تهربر (مور) — سياسة فريجن — الرأي الفرنسي ومصر — رحلة البارون دي توب — رسائل سافاري — رحلة فولتي — آراء فولتي عن الحروب الروسية والتركية — سنوات 'الثورة' — تجديد الرغبة في الاستعمار — تاليران وآراؤه الاستعمارية .

(٢) المسألة السياسية : انحلال الحافة الدولية الأولى — مقدمات ضلع لوين — بين لوين وكيو فريمو — مراسلات نابليون — تاليران — مسألة مالطة — معاهدة كيو فريمو — الحملة على مصر — (١) تقرير بوسيلج — (٢) تقرير تاليران (١٧٩٨) — (٣) تقرير بجالون (١٧٩٨) — (٤) تقرير تاليران (١٣ فبراير ١٧٩٨) — (٥) تقرير بونابرت عن رحلته التفتيشية (٢٣ فبراير ١٧٩٨) — أوامر حكومة الادارة .
مصادر البحث .

ولذلك أنهى الغرض من دراسة تاريخ الحملة الوقوف على حقيقة جهود الفرنسيين « الاستعمارية » في أثناء وجودهم في مصر ، ثم معرفة الأسباب التي أدت إلى إخفاق المشروع الذي عقدوا عليه آمالهم في إحياء أمبراطوريتهم الاستعمارية على أسس جديدة ، وفي ميادين غير تلك التي فشلت فيها جهودهم القديمة .

ولما كانت هذه الدراسة تتناول جملة موضوعات قد يجد القارئ رغبة في معرفة المصادر التي استمدت منها وقائعها ، فقد ذيل كل فصل بمجموعة واقية من المراجع بيد أنه كان من المتعذر بتاتا إتمام هذا الكتاب من غير الفرصة التي أتاحت للمؤلف حتى يدرس في قسم المحفوظات التاريخية بمراسم عابدين العامة ، ثم في مكتبة السراي الذاهرة بمصادر التاريخ المصري الحديث . ولم تكن هذه الدراسة من عهد قريب . فقد بدأت من جملة سفوات مضت عند ما تفضل المغفور له جلالة الملك فؤاد الأول طيب الله ثراه ، فأذن للمؤلف عند إعداد كتابه الأول باللغة الإنجليزية عن « الحديو إسماعيل وإلغاء الرق في السودان » بالبحث والاطلاع في قسم المحفوظات التاريخية وفي مكتبة السراي . ثم شامت إرادة ملك البلاد جلالة الفاروق المعظم أن يتم جميل والده العظيم فصدر الكتاب المذكور تحت رعايته وفي ظل عطفه وفضل سخائه ؛ ثم حياه المولى عز وجل باستمرار عطف المليك عليه فاستطاع للمضى في بحثه حتى تمكن من إنجاز الكتاب الذي يقدمه الآن إلى حضرات القراء الكرام ، ثمرة مجهود طويل ، راجيا أن يكون قد أدى بذلك شيئا مما فرضه على نفسه نحو الوطن الذي وصل إلى المركز الرفيع الذي يشغله الآن بين الأمم المتعدنية الحديثة في ظل الأسرة العلوية المحميدة التي تولت زمام هذا الوطن فأثارت له سبل التقدم والرفق المضطرد .

الفصل الثالث

بونايرت في مصر

خروج الحملة — الاستيلاء على مالطة — الوصول إلى الشواطئ المصرية — الزحف على القاهرة — موقعة إمبايه أو الأهرام — التنظيمات الأولى — موقعة أبي قير البحرية — معلومات 'برويس' عن الشواطئ المصرية — بونايرت ومسألة مرسى الأسطول — بونايرت وقباء الأسطول في المياه المصرية — الأسطول في أبي قير — الانجليز والحملة — المعركة — أسباب الهزيمة — مسئولية بونايرت — نتائج المعركة .

(١) بونايرت والسياسة الإسلامية الوطنية — السلام والسياسة — الحكومة الداخلية — ثورة القاهرة — : (١) أسبابها — المسألة المالية — ثورة القاهرة : (ب) وقائعها — نتائجها (٢) الحرب السورية : جهود بونايرت الدبلوماسية — الدبلوماسية الفرنسية في القسطنطينية — فشل الدبلوماسية الفرنسية — الدبلوماسية الانجليزية الروسية — الحملة السورية — معركة أبي قير البرية — رحيل بونايرت إلى فرنسا .
مصادر البحث .

الفصل الرابع

كليسبر ومسألة الجلاء

حكومة كليبر — اختيار كليبر للقيادة — تعليمات بونايرت إلى كليبر — كلامه بقليل القيادة — تقرير كليبر إلى حكومة الإدارة (٢٦ سبتمبر ١٧٩٩) — قيمة التقرير وأثره — مقاضات الصلح (المرحلة الأولى) — تدخل سدي سميت في المناقشة — مقاضات الصلح (المرحلة الثانية) — تعليمات كليبر الأولى (٧ ديسمبر ١٧٩٩) — تعليمات كليبر الثانية (٣ و ٧ يناير ١٨٠٠) — سقوط قلعة العريش — اتفاق العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠) — معارضة اللورد إلجين — معارضة الحكومة الانجليزية — معارضة نلسن — نقض اتفاق العريش — سياسة سدي سميت — معركة هليوبوليس (٢٠ مارس ١٨٠٠) — ثورة القاهرة الثانية — كليبر بعد هليوبوليس — معاهدة كليبر — مراد (٥ إبريل ١٨٠٠) — الشؤون المالية والأصلاحت — كليبر بقر القاومة — مصرع كليبر .

مصادر البحث .

الفصل الأول

مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية

السيطرة المملوكية

الفتح العثماني :

يسبق مجيء الحملة الفرنسية العهد العثماني — المملوكي وهو يبدأ في الثلث الأول من القرن السادس عشر عند ما فتح العثمانيون هذه البلاد على يد سلطانهم سليم ، ومنذ أن قرئت الخطبة باسمه في مساجد القاهرة في ٢٤ يناير سنة ١٥١٧ خضعت الديار المصرية للحكم آل أعياض ، فظلت في حوزتهم مدة خمسة قرون التالية تقريباً ، وفي سبتمبر من العام نفسه غادر سليم مصر وترك في نيابة القاهرة خير بك وهو من مماليك السلطان العتوري وناثبه في حلب ، وكان قد انضم إلى العثمانيين ، فاستمر خير بك يشغل هذا المنصب حتى وفاته في نوفمبر ١٥٢٢ ، ثم تعين باشاوات آخرون كانوا يحضرون من القسطنطينية .

الترتيب الإداري المصري :

وفي أثناء إقامته عنى السلطان سليم بوضع القواعد ورسم المبادئ العامة التي قام عليها ترتيب الديار المصرية ، وكانت هذه القواعد والمبادئ العامة تستند على أصول قديمة ترجع إلى عهد يوسف عليه السلام ، ذلك أنها متأثرة في الحقيقة بوقائع الحياة المصرية وظروفها في العصور المختلفة . وأما الفضل في تدعيم هذا الترتيب فيرجع إلى السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ — ١٥٦٦) ، إذ حدد قانونه حقوق وواجبات الهيئات المتنوعة التي اضطلعت بشئون الحكم والإدارة .

وكانت الحكومة في العهد العثماني - المملوكي تتألف من الباشا، وهو الذي يحضر من القسطنطينية لينوب عن السلطان في الحكم، وهو أيضاً غير الوالي، « زعم مصر الذي يتصرف في القاهرة وخدمته إزالة الخواطي وهم النساء الفاحشات ووقوع أولاد الزنا وعليه جرف الخليج الناصري » في كل سنة .

وقد رتب السلطان سليم الباشا « جنوداً وكتخدا [وهو الوكيل عن الباشا] ومهرداراً [أمين خاتمه] وخزنداراً [أمين صندوقه]، وترجماناً ذا فهم وفصاحة، ورئيس ديوان وأغاوات [وهم الرجال من جند وموسيقين ورسل في معية الباشا] وجعل سكنه بالسرايا التي هي داخل قلعة مصر [ورتب له أيضاً] ديوان أفندي، [وصحتها ديوان أفنديسى وهو سكرتير الديوان أو رئيس كتابه]^(١).

وإلى جانب الباشا أقام السلطان سليم ديواناً، استعاض عنه بدويانين في عهد السلطان سليمان القانوني: الديوان الكبير، والديوان الصغير، وكان الأول يتألف من رؤساء الأوجاقات وهي الفرق العسكرية العثمانية، وضباطها الأغوات، وأمير الحج ورؤساء المذاهب الأربعة والقاضي، « نائب عن السلطان في الأحكام الشرعية، يحضر في كل سنة من اسلامبول إلى مصر وخدمته أن يحكم بين الناس بالوجه الشرعي »، وكان القاضي التركي نواب في القاهرة وفي الأقاليم، ثم كبار أصحاب الوظائف والعلماء، وأما الديوان الصغير فكان يتألف من كتخدا الباشا والدفتردار « وعليه الحضور في كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية بموجب دفتر الروزنامي »، والروزنامي « كبير الأفندية والحاكم عليهم، وخدمته تحصيل الأموال الأميرية وصرفها في مرتباتها المربنة بموجب دفتر السلطان سليم »، وكذلك كان يحضر هذا الديوان الصغير مندوبون من الأوجاقات .

وكان الديوان الكبير يفصل في الموضوعات الهامة، ولا يجتمع إلا بأمر الباشا ومع ذلك فقد كانت له سلطة نقض أوامر الباشا نفسه، وأما الديوان الصغير فكان ينقذ باستمرار للنظر في شئون البلاد العامة، وعلى الباشا القيام بتنفيذ قرارته .

(١) شفيق غريبال بك . مصر عند مفرق الطرق ص ١١ . وهاشم ٢ من الصفحة ذاتها .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الباشا كان مسلوب السلطة فعلاً في كل من الديوانين، كما أن أصحاب الأثر الفعال في الحكم والإدارة، والعنصر البارز في حكومة مصر في ذلك العهد، كانت الأوجاقات، وهذه كانت ستة، بلغ عدد رجالها عند مات ترك سليم البلاد الأتني عشر أو الأربعة عشر ألفاً، ثم أضاف إليها السلطان سليمان القانوني أوجاقاً سابعاً من المالكين الذين طلبوا خدمة السلطان، فكان رجال الأوجاقات « هم أصحاب الكلام وعليهم الاعتقاد، وهم المديرون بالقاهرة »، ومن خدماتهم عدا حضور الديوان، حفظ القلاع في الحدود المصرية وتحصيل الأموال الأميرية، والإشراف التام في القاهرة على الباشا ورجاله سواء بواسطة كبار الأوجاقات المقيمين في القاهرة، أو بواسطة من يقيم معهم في الأقاليم وعلى الخصوص، الجورجية؛ وكان أوجاق (الانكشارية) أهم هذه الأوجاقات السبعة^(١) (فالانكشارية هم أوجاق السلطان) ولأغا الانكشارية الرياسة العليا على ضبط القاهرة، ومنهم كبار أصحاب الوظائف كالكتخدا، والجورجية [ويطلق في الاستعمال العثماني على ضباط الانكشارية وعلى « مختارى القرى المتقدمين فيها، أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات] ؛ وخلافهم »

وكان قوام الأداة الحكومية في الأقاليم « الصناجق »، [مفردها صنجق، من التركية سنجاق، وهي العلم والقسمة من ولاية كبيرة، والحاكم على قسم من الولاية]؛ وهم أصحاب الحكم ويحدوهم متغبر، يحتفظ السلطان بتعيين صناجق الثغور الهامة، وهم « قبودان اسكندرية، وقبودان دمياط، وقبودان السويس » ثم كتخدا الوزير أو الباشا ويحضر من القسطنطينية، وأما بقية الصناجق فيعينون في مصر، ومنهم صنجق الخزنة وأمير الحج، وحكام الولايات أو الأقاليم، والخفر بالقاهرة، وبلاطها ما تقدم أن الصنجق لم يكن دائماً من حكام الأقاليم كما كان تعيين الصناجق وكلاهم ويعرفون باسم (الكشاف) يحدث

(١) وهي: متفرقة، وجاوشان، وجليان، وشكشيان، وجراكة، ومستغظان، وعزبان . راجع شفيق غريبال بك ص ١٧ وما بعدها .

من بين البكوات المالك المتنافسين على هذه الصنجات؛ ونتيجة ذلك أن أصبحت الحكومة الإقليمية في الحقيقة في أيدي البكوات المالك.

فوضى الحكومة:

وعلى ذلك فقد شاهد العهد العثماني - المملوكي في مصر وجود سلطات ثلاث: الباشا، والأوجاق، والماليك؛ ولما كانت حكومة الأستانة تكثر من تولية الباشاوات وعزلم، وكان هؤلاء في خلاف مستمر مع رؤساء وضباط الأوجاق، وهذا بينا تعود الجند العثماني ورجالهم الحياة المهادنة في مصر، فقد انفسح المجال لافراد المالك البكوات بالسلطة الفعلية في البلاد تدريجياً، وبخاصة لأن هؤلاء كانوا أقرب في الحقيقة إلى المصريين في حياتهم وأعرف بشؤونهم من السلطات الأخرى. ومن أواخر القرن السابع عشر استتب للبكوات المالك الأمر من غير منازع، بسبب انشغال الدولة العثمانية بمحروبها في أوروبا وكذلك استفاد البكوات المالك من حروب تركيا في القرن التالي لدرجة أن طغى نفوذهم على كل عاصمة للباشا، وصارت لزعميهم الذي عرف باسم «شيخ البلد» الكلمة العليا، يعزل الباشا ويقع على حبه في القلعة؛ ثم طمع البكوات المالك في الافراد بكل سلطة وطرد العثمانيين من البلاد وقطع صلاتهم بتركيا.

البكوات المالك:

على أن العهد الذي حاول في خلاله هؤلاء البكوات المالك الاستئثار بالسلطة كان في الحقيقة عهد فوضى واضطراب، استمر طيلة القرن الثامن عشر. ولعل أهم ما يلاحظ فيه، ذلك النضال المستمر بين البكوات أنفسهم وجماعاتهم في سبيل التمتع بالحكم مع ما يجره ويسببه هذا النضال من إغفال تام «للباشا» الذي كان يقابل عند تنصيبه وحضوره إلى مصر بكل حفاوة واحترام ظاهرين في مبدأ الأمر، حتى إذا استقر به المقام قليلاً بدت له

الحقيقة الواضحة، وهي أنه مسلوب السلطة والنفوذ الفعلي؛ ثم إنزال صنوف الإرهاق بالأهالي الذين قد تربطهم الظروف بساحة هؤلاء المتخاصمين، بينما تظل الأكثرية، ما دامت بعيدة عن مناطق النزاع، لا يحيق بها سوى سوء المترتب على هذه الفوضى عموماً. والواقع أنه ما كان يشترك في هذه المنازعات المملوكية سوى البكوات وأتباعهم وأهل بيوتهم. وكان مثار النزاع هو التنافس على «مشيخة البلد».

وأما تتبع هذا النزاع فهو قصة طويلة^(١)، تبدأ بظهور المناقشة بين بيتين من بيوت المالك: القاسمية وكان منهم شيخ البلد، وذو القنارية وكانوا يطمحون إلى المشيخة، وكثيراً ما لجأ المتخاصمون من أهل هذين البيتين إلى فض منازعاتهم خارج القاهرة في المنبسط القريب من (قبة العرب)، حتى إذا استلم مشيخة البلد اسماعيل بك - وهو من القاسمية - استطاع أن يجمع مؤقتاً كلمة المالك في هدنة على أساس معارضة «الباشا». وبفضل ذلك تمكن اسماعيل بك أن يتمتع بمنصب المشيخة مدة الستة عشر عاماً، حضر إلى مصر في أفتنها، ثم غادرها إلى الأستانة، عدد من الباشاوات بلغوا خمسة عشر؛ ولو أن هذا طبيعة الحال لم يكن معناه استتباب الهدوء في القاهرة طوال هذه المدة. فقد ظلت الاشتباكات بين المالك وبكواتهم كما كانت، حتى قتل اسماعيل بك نفسه في عام ١٧٢٣. وقد أثار مقتله النضال الشديد بين القاسمية والقنارية حتى استطاع عثمان كاشف، وكان يتبع القنارية - أن يصل إلى مشيخة البلد (١٧٤٠). ومع أنه كان إدارياً ماهراً، فقد واجهته صعوبات سببها انتشار الوباء، والجماعة التي تلت ذلك، ثم ما كان يخشاه من ازدياد نفوذ ابراهيم ككتخدا الانكشارية واسماعيل رضوان ككتخدا العرب. وقد استطاع كلاهما الوصول إلى مرتبة البكوية؛ وعند ما حاول عثمان كاشف التخلص منهما سبها إلى العمل واضطراه إلى الهروب إلى سوريا (١٧٤٢)، ثم اقتسما السلطة فيما بينهما،

فاستولى إبراهيم بك على منصب المشيخة، واستأثر رضوان بك بأعادة الحج، ثم تبادلوا فيما بينهما هذين المنصبين، حتى إذا أسرف إبراهيم في إظهار جبروته انتهز الباشا العثماني فرصة غيابه في الحج، فعقد مكيدة كانت تدبر في الخفاء لتخلص من الصديقين معاً؛ وتمكن المتآمرون فعلاً من حبس إبراهيم ورضوان في القلعة؛ ولكن لم يلبث أن أخفق المتآمرون فخرجوا من الحبس؛ وعزل الباشا. وعند ما نصب الباشا الجديد (١٧٤٤) وهو راغب محمد، أمره الباب العالي بقتل شيخ البلد والبيكوات المناوئين، وبترير النظام في مصر. وبالقفل قُتل جماعة من البيكوات، واضطر آخرون ومنهم إبراهيم إلى الفرار، ولكن راغب محمد باشا لم يلبث أن عزل واستطاع إبراهيم أن يستعيد المشيخة في عام ١٧٤٧. وفي عام ١٧٥٥ قتل إبراهيم نجله في المشيخة ورضوان ولكنه لم يلبث أن اتى خلفه هو الآخر. على أن أهم ما يلاحظ في أثناء هذه الفترة التي كان لإبراهيم ورضوان في خلالها السلطة (١٧٤٧ - ١٧٥٥)، أن اختفت الاضطرابات واستتب الأمن وبدأت الحياة نوعاً.

على بك الكبير:

وتدبرزت في خلال ما تقدم شخصية ذات أثر في الحوادث التالية هي شخصية على بك، أحد ممالك إبراهيم بك. والواقع أن على بك بفضل الحكومة القوية التي أقامها في السنوات التي خلصت له فيها السلطة، والشهرة التي تمتع بها بين معاصريه لا يزال يستأثر بانتباه الكتاب والمؤرخين. وينقسم الرأي ويختلف في تقدير آثار حكومته على البلاد وعلى أهلها عامة، ولعل السبب في ذلك أن مصر خرجت في عهده، وفترة قصيرة، من الدائرة الضيقة التي فرضتها المنازعات أو الفوضى الداخلية حولها فاسترأت بعنفها إلى موارد حدودها وتمدت سلطانها إلى البلدان المجاورة، وكانت لها صلات سياسية مع إحدى الدول الأوروبية الكبيرة في ذلك الحين وهي روسيا؛ الأمر الذي دعا جماعة إلى تحديد غرض على بك من فضاله المستمر الطويل بالاستقلال عن تركيا

تحقيقاً لرغبة «وطنية» وإرضاء «الشعور القومي»؛ وقد استند أصحاب هذا الرأي في قولهم على تمجيد صاحب (مجانب الآثار في التراجم والأخبار) الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، طوًلا. الأمراء المصريين، عموماً وثباته على حكومة على بيك خصوصاً؛ وما ذكره الرحلة الفرنسي (سافاري) في إحدى خطباته عن عدالة البيك الصارمة فقال ما معناه «إن المصريين سعدوا ولا شك عند ما أصبحت النزاهة عنوان الإدارة الحكومية»، وظفروا تحت حكومة على بيك بذلك «العصر الذهبي» الذي انتظروه طويلاً^(١).

غير أن هناك جماعة أخرى انصرفوا إلى غير هذا الرأي، لأنهم كانوا لا يرون شيئاً من «الوطنية» و«القومية» في نشاط على بيك. لأن مصر في القرن الثامن عشر ما كانت تعرف شيئاً عن الوطنية والقومية؛ ولم يسبب نوع الحكم الذي أنشأه المملوك الكبير انتشار الرخاء في مصر حتى «يسعد» المصريين في هذا «العصر الذهبي» الوهم؛ بل إن الرحالة الإنجليزي (جيمس بروس) الذي زار القاهرة في أثناء أسفاره مرتين في سنتي ١٧٦٨، ١٧٧٣ كتب أنه لا يمكن أن يوجد على ظهر البسيطة حكومة أشد قسوة وظلماً وعدواناً وطمعاً من حكومة أولئك الأشرار الذين تناهت منهم حكومة القاهرة^(٢).

ومع ذلك فإن دراسة تاريخ على بيك قد لا تخلو من الأهمية لأنها تبين أولاً كيف أن الضعف الذي لحق بالسلطة العثمانية في القرن الثامن عشر من جراء الضربات التي انبهات عليها من الدول الأوروبية وخصوصاً روسيا، قد أوهرن قبضتها على الأقاليم الآسيوية والأفريقية التي تألفت منها أملاكها بينها، واضطربت أحوال العراق والشام، واستعمل أمر الشيخ ظاهر العمر في عكا وفلسطين، واستغل على بك تلك مصر، وازوى الباشا العثماني في الحجاز بينما تنازع الشريفيون على الأمارة في مكة. والحق إن ثورة على بيك

Savary. t. II. Letter XVI. p. 221 (١)

Bruce. vol. I. p. 102 (٢)

في مصر ما كانت إلا مظهراً من مظاهر هذا الضعف الذي ألمّ بتركيا ومن آثار المرض الذي أنهك جنباتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وزيادة على ذلك ، فقد نجحت حركة على بك الاستقلالية في تحويل انتباه أوروبا من جديد نحو إحياء الطريق البري للتجارة بين الشرق والغرب عبر برزخ السويس ، ولو أن الفوضى التي تلت انقضاء عهد هذا الملوكة لم تلبث أن جعلت من المتعذر الاستفادة من الطريق البري فلم يستقم أمره أخيراً إلا في عهد محمد علي باشا منشيء الدولة المصرية الحديثة.

تاريخ على بك^(١) :

ولد يوسف بن داود عام ١٧٢٨ في إحدى إمارات الأناضول من أسرة طيبة فكان أبوه من قسب الكنيسة الرومية وعنى بتربيته ، حتى حدث وهو في سن الثالثة عشرة أن وقع في أيدي جماعة باعت به بعد ذلك أحد التجار فأخضره هذا إلى مصر وباعه ببلوغة إلى إبراهيم بك ، واعتنق يوسف الإسلام وتسمى باسم (علي) ؛ وقد أصبحت لهذا الملوكة فرصة الحج إلى مكة مع سيده إبراهيم بك شيخ البلد (١٧٥٠) ، فأظهر من صروب الشجاعة في النضال ضد البدو ما حبه إلى سيده . فساه « كاشفاً » ؛ وعند ما أوقع الباشا العثماني راغب محمد ببعض البكوات الماليك على نحو ما تقدم . اتهم إبراهيم بك هذه الفرصة فاستأثر بإحدى البكوات الحالية ، ورفع إليها مملوكه على بعد أن حرره ، وقد أثار هذا العمل النقرة على إبراهيم من جانب أعدائه ومنافسيه وكان ذلك من أسباب قتله في النهاية . وأما على بك فقد صمم على الانتقام لسيده ، وأخذ من ذلك الحين يتنزع بالصبر والحيلة لبلوغ مأربه ، فاشترى العدد الوفير من الماليك ، وأغدق المطايا على

Lusignan, S. A History of the Revolt of Ali Bey etc.. London (١) 1784, Also, Delaporte pp. 346-355; Lockroy, E. Ahmed le Boucher, etc. Chap. I.

الأعداء ، والأعوان ، حتى قوى شأنه لدرجة أنارت عليه خفيضة خليل بك شيخ البلد ، فلم يجد على بك مناصاً في تلك الآونة من الهروب إلى الصعيد ، وقتل خليل بك جماعة من أتباعه وأصدقائه ؛ ومع ذلك فقد جمع على بك حوله كثيراً من التدمرين من شياخة خليل بك ، ونزل بهم في النيل وقتل خليل بك وأرغمه على النزوء في طنطا حتى سقطت طنطا في أيدي على بك ، وانتفى المطاف بشيخ البلد إلى الإسكندرية وهناك مات مخنوقاً ، وبموته انفسح المجال لعلي بك ، فتسلم الشياخة في عام ١٧٦٣ .

سباهته :

وانكب على بك بمجرد استنثاره بالحكم على الانتقام من قتلة سيده ، ففكر منه قلوب البكوات الماليك وأوجد له أعداء كثيرين ، واضطر في النهاية إلى الفرار إلى بيت المقدس ؛ ومع هذا فقد ظل أعداؤه في مصر يخافونه ، وتوسطوا لدى الباب العالي بأمر الأخيخ حاكم القدس . بتدبير قتل على بك . بيد أن أحد أصدقائه في الأستانة أسرع بإبلاغه ذلك ونصحه بالهروب من القدس ، ففادها على بك إلى عكا ، وهناك استقبله حاكمها الشيخ ظاهر العمر بالحفاوة والإكرام . وفي عكا استطاع على بك إنشاء الصلات مع بعض البكوات اللواتي له في مصر ، كما كتب الشيخ ظاهر إلى أصدقائه في مصر حتى يسعوا لدعوة على بك ، وبالفعل رجع على بك ، واستلم مشيخة الجبل ؛ ومع ذلك فقد شعر أن مركزه في الشياخة لا يزال مهدداً ووجد أن يعتمد على الإدارة الطيبة المحاذية لضمان الاستقرار في منصبه ؛ على أن أعداءه سرعان ما انتهزوا فرصة وفاة الصدر الأعظم في تلك الآونة وكان من أكبر مؤيدي على بك وأصدقائه ، فانقلبوا على شيخ البلد ، وأرغموه في عام ١٧٦٥ على الفرار إلى بلاد العرب ، فقتضى على بك هناك زمناً يستطلع أحوال البلاد والمدن الساحلية على البحر الأحمر ، ثم لم يلبث أن ذهب إلى فلسطين في ضيافة صديقه الشيخ ظاهر ، وليث هناك حتى جاءت الدعوة للمرة الثانية من مصر للعودة إليها فخرج إلى القاهرة (١٧٦٦) . ولم يستقر له المقام بها نهائياً إلا في العام التالي .

وفي مدة السنوات الست التالية استتب الحكم لشيخ البلد ، فأزُل العتاب ببدو البحيرة
الذين كانوا قد لجأوا إلى الثورة بمجرد عودته إلى القاهرة فنهبوا وغنموا فساداً في الوجه
البحري ، وعهد على بك بعقابهم إلى أحد مماليكه (أحمد) فقتل من البدو
الكثيرين حتى لقب من ذلك الحين (بالجزار) ، وهو أحمد باشا الجزار الذي دانت له
فيما بعد باشاوية عكا . ثم طلق على بك يحكم البلاد حكم المستبد المستنير ، فهو كما يقول
الجبرتي^(١) : « قد تنعم المفسدين والذين يتدخلون في القضايا والدعاوى ويتدخلون على
إبطال الحقوق بأخذ الرشوات والبعالات وعاقبهم بالنضرب الشديد والإهانة والقتل والنفي
إلى البلاد البعيدة ، ولم يراع في ذلك أحداً سواء كان متعصلاً أو قاضيّاً أو قاضياً أو كاتباً
أو غير ذلك بمصر أو غيرها من البنادر والقرى ، وكذلك المفسدون وقطاع الطريق من
العرب وأهل الخوف ، وألزم أرباب الإدراك والمقدام بحفظ نواحيهم وما في حوزهم وحدودهم
وعاقب الكبار بمخاية الصغار ، فأمنت السبل وانكفت أولاد الحرام وانكشوا عن قبايحهم
وليدلهم بحيث أن الشخص كان يسافر بمنزله ليلاً راكباً أو ماشياً معه حل العداوة
والدنانير إلى أية جهة وببيت في الفيظ أو البرية آمناً مطمئناً لا يرى مكروهاً أبداً . »

وحق يقوى مركزه أكثر على بك من جمع الأعوان حوله فرغم في أثناء هذه
السنوات الست إلى رتبة البيكوية ستة عشر من مماليكه كما رفع أحدهم إلى مركز أغا
الأكشارية ، وكان من هؤلاء محمد بك أبو الذهب وإسماعيل بك وطنطاوي بك وغيرهم ؛
كما زاد عدد مماليكه إلى الستة آلاف ، وضم إليهم عشرة آلاف مغربي ، وقد درب
على بك هذه القوة الكبيرة من الجند على النظام الصارم ، كما عفى بتعليم وتدريب مماليكه
بنته ، وأغدق النعم على الماهرين منهم والمخلصين له ، حتى اشتد بأس جماعته .
وكذلك لم يغفل على بك « صالح الشعب » - كما يقول (سافاري) - فأخضع العربان
للمقتصرين في الصحراء وعلى الحدود ، واهتم بإعاش الزراعة ، واستقر الأمن في القرى ،

وإطمان الناس لعدالته الصارمة . وعند ما حاول أعداؤه الوقوعة به (١٧٦٨) كشف
مكيدتهم أبو الذهب .

استقر على بك :

على أنه سرعان ما حدث من الحوادث ما عكر صفو هذا الهدوء النسبي في مصر ،
وأدى بدوره أيضاً إلى امتداد نفوذ البك الكبير إلى ما وراء البحار المصرية ، فقد حدث
في عام ١٧٦٨ أن قامت الحرب بين روسيا وتركيا ودخلت الأساطيل الروسية في البحر
الأبيض ، واستعد (شيخ البلد) في مصر - كما جرت العادة - لإعداد قوة من القناصة
لمعاونة الباب العالي في هذا النضال ؛ وبالفعل جهز على بك حوالي اثني عشر ألف مقاتل ،
ولكن أعداءه انتهزوا هذه الفرصة فأوقعوا بينه وبين الباب العالي عند ما أرسلوا بأخبار
هذه الاستعدادات إلى الأستانة وذكروا أن غرض على بك منها إنما هو إرسال الإمدادات
للقوات في صفوف الروس الذين عقد معهم شيخ البلد - على حد قولهم - معاهدة تحالف
ضد الدولة العثمانية . وصدق الباب العالي هذا القول فأرسل إلى مصر رسولا لقتل
على بك ، ولكن أصدقاء شيخ البلد في الأستانة أسرعوا بإخباره ، فمكن رجاله لهذا
الرحول في الطريق وقتلوه قبل بلوغه القاهرة ، واستولوا على أوراقه . وعندئذ جمع على بك
مماليكه وأعوانه وأطلعهم على كافة ما جرى ، كما أراهم فرمان الذي كان يحمل قتله ،
ثم أظهر لهم غدر الباب العالي وسوء نيته نحو كافة من تسلموا الشياخة من البكوات المماليك ،
وحضهم على الانشقاق نحوه ، وضم قواتهم إلى الروسية ، وتخليص البحار المصرية من رعبه
الظالم العثماني بزعامته نهائياً ؛ وهكذا نبتت الفكرة الاستقلالية لدى على بك ، ولأن
الرأي يتفق على أن شيخ البلد كان دائماً صاحب أطباع واسعة منذ أن تسلم الشياخة ،
فقد كتب الرحالة الفرنسي (فولني)^(٢) الذي زار مصر بعد أن انقضى عهد على بك بسنوات

قليلة : « أنه بمجرد أن اجتمعت أسباب السلطة بأكلها في أيدي على بك عزم على استخدامها لزيادة نفوذه وسلطانه ، فإن أطاعه ما كانت تقع لقب الحاكم أو القائمقام ، لأن سيادة الأستانة كانت تخرج كبريائه ؛ فهو لا يريد أقل من لقب سلطان مصر لنفسه . وعلى ذلك فقد اتجهت كافة أعماله نحو تحقيق هذا الهدف . »

وبالتفعل طرد على بك الباشا العثماني ، وامتنع عن دفع الجزية للباب العالي ، ثم صك النقود باسمه (١٧٦٨) : وأسرع بإخبار الشيخ ظاهر بما فعل ووعده بأرسل الجند له من مصر للاشتراك مع جند ظاهر في فتح سوريا .

وذكر على بك في كل ما فعل أية مقاومة من جانب الدولة العثمانية ، فسمع أن الباب العالي كان يتعمد ولا شك على ضياع البقية الباقية من مظاهر سلطانه في مصر ، فإن مجرد الغضب كان لا يكفي لإرجاع مصر إلى حضيرة الدولة ، وكان يتعمد عليه خوض غمار الحرب ضد شيخ البلد . الأمر الذي ما كان يستطيعه بسبب ثورة الشيخ ظاهر في عكا والشام ومشاكل تركيا بمسألة بولنده ، وأخيراً بالحرب مع روسيا .

فاتجهز على بك هذه الظروف المؤاتية وشرع يوطد نفوذه في الصعيد حتى استتب سلطانه نهائياً في الوجه القبلي (١٧٦٩) . وصار يستعد لإرسال الإمدادات لحليفه الشيخ ظاهر في الأراضي الشامية .

الشيخ ظاهر^(١) :

وكان حدوث ثورة الشيخ ظاهر الذي استمر بالحكم في عكا بين عامي ١٧٥٠ و ١٧٧٦ مثلاً آخر من أمثلة ضعف الدولة العثمانية ومجزعها . فبما أنها لم تجر على مناصبة شيخ البلد في مصر العدا ، فهي قد اضطرت أيضاً إلى التسامح مع ظاهر العنبر الزيداني (أو الظاهر عمر)^(٢)

Volney, t.II pp 1-15; Lammeis. La Syrie. t.II. Chap. XV; Lecom- (١) roy. pp 33-71.

(٢) ١-٢ جزء أول . راجع أيضاً كتاب خطط الشام لمحمد كرد علي ص ٢٠٠ وما بعدها

من مدة طويلة ، فتركه يقوى موقع عكا ويبقى حولها القلاع ، ويتخذ الوسائل التي تكفل له تدعيم نفوذه من غير ثمانية . وكان الباب العالي يعتمد على باشا الشام عثمان (ابن العظم) ، في كسر شوكة ظاهر ؛ ولكن الأخير لم يباث أن اشتبك مع والي دمشق في حروب انتصر عليه فيها .

وكان من جراء ما تكلفته هذه الحروب من مال ورجال أن ثارت الرملة ثم غزه ثم يافا ضد الباشا ، وحوالي عام ١٧٦٨ طلب الشيخ ظاهر من الباب العالي أن يؤيده في حكمه عكا لمدة حياته ، وعلى أن يكون لأولاده من بعده الحكم فيها ، كما زاد على ذلك الرغبة في أن يقيم الباب العالي حاكماً على الناصرة ، وطبرية وصفد ، ثم شيخاً على كافة بلاد الجليل إلى جانب شياخته على عكا .

وكان في هذه الظروف أن وعد على بك الكبير من مصر ، على نفق ما تقدمه . بإرسال الإمدادات إلى حليفه في عكا .

على بك وفتح بلاد العرب :

على أنه قبل إرسال الإمدادات إلى الشام ، يقول انتباه على بك نحو بلاد العرب ، فقد رأى في اختلال الأحوال في الصغار . وبجهد الدولة العثمانية عن تأييد سلطانه في هذه الأصقاع اللبنانية فرصة سانحة لتوسيع أملاكه . فقد سبق أن زار بلاد العرب وقضى على أهمية جند ومعا التجارية ، كما يبدو أنه كان متافراً لدرجة ما في مشروع فتح بلاد العرب بآراء الشجر البندقي ، كارلو روسيني Carlo Rossetti ، وكانت له صداقة وثيقة مع على بك ، وتأثير عليه^(١) فأراد على بك أن يجعل جدة مقر تجارة الهند فيحول بهذا العمل التجارة الشرقية من طريق رأس الرجا الصالح إلى الطريق البري القديم عبر مصر كما ذكر (عوني) (جزء أول ص ٤٨) : ولأنه من المحتمل أن على بك إنما قصد أن يمدد من هذه الجهة

Bruce. vol I. p. 105 (١)

إحراز الجد والشهرة بالاستيلاء على الحرمين الشريفين ، أو مجرد أشباع الرغبة في امتلاك الأقاليم الواسعة ولما كان « غرضه الباطني » كما كتب الجبرقي (ج ١ : ص ٢٥٣) « هو طمعه في الاستيلاء على ألبانيا » . وعلى كل حال فقد جاء إلى مصر في عام ١٧٧٠ الشريف عبد الله ، وكان في نزاع مع ابن عمه الشريف أحمد على إمارة مكة ، يطلب المعونة من علي بك . مبيهاً له الفرصة بذلك لتحقيق مشروعاته . فما أن استتب لعل بك الأمر في مصر ، واطمن على حليفه الشيخ ظاهر الذي أرسل له الرسل بانتصاراته على والي الشام حتى طلق يستعد حملة بلاد العرب ، وعندما كانت هذه الاستعدادات ، خرجت التجربة في شهر صفر من سنة أربعة وثمانين ومائة وألف (مايو ١٧٧٠) .

وقد قسم علي بك قواته إلى قسمين إحداهما بقيادة محمد بك أبو الذهب وبمهمة مهاجمة البلاد الداخلية ، والآخر بقيادة اسماعيل بك وبمهمة مهاجمة المدن الساحلية . كما أعد أسطولاً من السفن لنقل المؤن والذخائر للجيوش ؛ ونهجت التجربة فانصر الفاضل في ينعم وتقل وزيراها التولي من طرف الشريف مكة ، ودخل أبو الذهب مكة وأوقع الشريف أحمد هزيمة بالغة ففر هارباً ، وجلس الشريف عبد الله في إمارة مكة ونزل حسن بك إلى بندر جده (ولغات سمى بالجلدوى) وتولى إمارتها عوضاً عن الباشا الذي تولاه من طرف السلطان العثماني .

ودرج القائدان إلى مصر في أكتوبر من السنة نفسها ، وقد أعرض الشريف عبد الله ، على بك . لقب « سلطان مصر وغان البحرين » (١) .

الحملة على الشام :

وهكذا تمكنت شوكة علي بك وتحمته نجاحه في الصعيد ثم في الحجاز على الفتي في مشروعاته . وقد أراد الآن بسط سلطانه على « العالم » وبخاصة عند ما كان بك يصفي

كثيراً لأفراد حاشيته الذين لمسوا فيه الغرور ، فطلقوا يحدثونه عن قوته وجبروته ، وكيف أنه يائس السلطان العثماني في الأستانة في الجاه العريض والسلطنة ، حتى أصبح الملوك الكبير يمتحن نفسه بفتح تركيا ذاتها .

وكان مما سهل عليه الاقتناع بإمكان ذلك « جهاد الجغرافية » — على حد قول فولتي — ثم العادة التي جرى عليها اتباعه وأعوانه من تشبيه مصر بتركيا ؛ وكان من المنظر لذلك أن يذكر علي بك وعده السابق لحليفه الشيخ ظاهر ! ولأنه على ما يبدو لم يكن غرض علي بك مجرد حجة حليفه ومساعدته وإنما الاندفاع في طريق الفتح لمصاحته ، وإخضاع بلاد الشام خطوة أولى تمتد في النهاية لغزو تركيا وفتحها ، فالقيام قريبة من مصر ، ومن شأن ثورة حليفه ظاهر واضطراب الأحوال في سوريا منذ أن تدمر أهاليها خاصة من التكاليف التي فرضتها عليهم حروب والي دمشق مع الشيخ ظاهر ، ثم مشغولية القوات العثمانية في النضال المستمر بين الدولة والروسيا ! فقد كان من شأن ذلك كله أن يجعل زو بلاد أسام سهلاً ميسوراً .

وقد وجد علي بك وهو مقدم على ذلك الغزو أن ينشئ الصلات السياسية مع الروسيا عدوة العثمانيين الكبرى ، ويسعى لحاقتها .

وكان للعلاقات التي أوجدتها علي بك مع الروسيا بعض الأثر في الحوادث التالية . ذلك أنه كان من سنة قصصة الروسيا كاترين الثانية في حربها مع الدولة العثمانية بكرة شعوب البحر الأبيض الخاضعة للحكم العثماني ضد الباب العالي ، وتحقيقاً لهذا الغرض ؛ خرج الأسطول الروسي إلى البحر الأبيض ، وكان للكونت الكسيس أرولوف (Alexis Arlow) القيادة العليا ، فاستولى الأسطول على جزر الأرخبيل وبحول في مياه البحر الأبيض (١٧٧٠ - ١٧٧١) ؛ وكان (أرولوف) ببحريته مستعداً لتلبية نداء أعداء السلطان العثماني ومعاونتهم ، وقد طلب علي بك هذه المعاونة في أثناء حملته على سوريا .

المحاذرة مع الروسيا :

يبدأ أن على بك الذى ظل فى مصر ، كان فى أثناء كافة هذه الحوادث يعمل لتأييد مجهوداته العسكرية بالوسائل الدبلوماسية عن طريق الاتفاق والتفاهم مع أعداء الدولة العثمانية . فهو منذ ١٧٧٠ قد أرسل (روسى) التاجر البندقى إلى جمهورية البندقية حتى يعرض محالفة على بك مع الجمهورية ويدعوها إلى الاستيلاء على الجزر والبلدان التى كانت للجمهورية سابقاً فى حوض البحر الأبيض ، ويعدها بالمساعدة بكل ما ملك من القوات فى مصر كما تعهد بتدعيم تجارتها القديمة فى بلاده . وكذلك كتب على بك إلى الأميرال الروسى الكونت أرلوف فى ليفورنه يعرض عليه عقد محالفة مع قصيرة الروسيا على أساس أن يمدد على بك بالأموال والمؤمن والجند فى النضال ضد تركيا ، فى نظير أن يرسل إليه الروس المهندسين لاستخدامهم فى أعمال الحصار ، كما كان على بك فى حاجة شديدة إلى الضباط الروس لتنظيم جيشه وتدريب جنده على فنون الحرب الأوروبية . وقد أسفرت هذه المباحث الدبلوماسية عن فشل ونجاح فى وقت واحد ؛ فأما الفشل فهو لأن البندقية لما تشأ العمل بالمشروع الذى عرضه عليها (سلطان مصر) ؛ وأما النجاح - وكان نسبياً - فهو لأن الكونت أرلوف أسرع بالرد على مكاتبات البك وشكره وشجعه على المغنى فى خطته . وبوئذ له الوعود الضخمة العظيمة كما تعهد بإرسال مكاتباته إلى

قصيرة الروسيا .

سقوط دمشق :

والحق أن موقف والى الشام كان فى غاية الخطورة ، بسبب خروج مركز الأتراك الذين استغرت الحروب الروسية كافة نشاطهم فى الشمال ، فلم يتمكنوا من إرسال التجندات إلى الميادين الشامية ، فكان من واجب عثمان باشا الاعتماد كلية على موارد فى الدفاع عن ولايته . وبالفعل جمع والى الشام حوله باشاوات صيدا وطرابلس وحلب واتخذوا العدة تحت

ولم يكن من المتعذر على « سلطان مصر » تلمس الأسباب لإرسال الجيوش على الشام ، فهو منذ مارس ١٧٦٧ كان قد كتب إلى الباب العالى يشكو من « عثمان بك ابن العظم والى الشام » ، ويطلب عزله بسبب انضمام بعض المصريين للطرودين إليه ومعاونته لهم ؛ واستطاع على بك بسبب تذمر أهل الشام من ولاية عثمان هذا أن يظهر الآن بمظهر المحرر لهم من طغيان وأهمهم . وبالفعل أصدر منشوراً فى ديسمبر ١٧٧٠ ، أعلن فيه أنه لما كان المولى سبحانه وتعالى قد بارك جيشه وأثقف عليه نعماءه - بانتصار جنده ولاشك فى الحجاز والاستيلاء على الحرمين الشريفين - فهو مضطر إلى استخدام هذه القوات لتخفيف ويلات أهل الشام والقضاء على طغيان عثمان باشا فى سوريا . وأما الجيش الذى أرسله بقيادة محمد بك أبى النذهب للزحف على الشام بطريق الصحراء فقد بلغ الأربعين ألفاً ، بينما رتب فى الوقت ذاته سفناً لنقل الميرة من دمياط إلى عكا .

وأحرز جيش المالكى جملة انتصارات ، فوصل أبو النذهب أمام غزا فى مارس ١٧٧١ وفتحها ، ثم استولى على الرملة بعد حصار شهر تقريباً ، ثم حاصر نابلس حتى أنهكتها المجاعة فتفتحت أبوابها ، ثم تقدم صوب بيت المقدس ، فلم يخلصها سوى اتفاق شوخيها وكبرائها على تسليمها له سلماً إذا سقطت دمشق فى قبضته ، فانصرف عنها واتجه صوب حيفا واستولى عليها ، ثم ذهب إلى عكا حيث قوبل بكل حفاوة ؛ وقد تلقى أبو النذهب فى أثناء هذه الحملة كل تعضيد ومعاونة من الشيخ ظاهر الذى ساعده بالنفخ تارة وبالإمدادات تارة أخرى ، حتى اضطر العثمانيون إلى التهربى ووجد عثمان باشا السلامة فى الحرب ؛ واستفاد الشيخ ظاهر بدوره من هذه الانتصارات التى ساهم فيها فائدة كبيرة فدانت له يافا والرملة واللد . وأما أبو النذهب فقد استطاع أن يفتح صيدا أيضاً ، قبل الزحف بالاشتراك مع جند حميفه ظاهر على دمشق نهائياً فى إبريل ١٧٧١ .

أسوار دمشق في انتظار الجيش الزاحف عليها . ولما لم يستطع الجيش الغازي اقتحام دمشق ، فقد ضرب أبو الذهب نطلق الحصار حولها ، واضطرت المدينة إلى التسليم في نهاية نوفمبر ١٧٧١ ، وانسحبت الخفمية إلى القلعة ؛ وهذه أيضاً لم يلبث أن استولى عليها المصريون وانهزمت جيوش عثمان باشا ولم يبق بأيدى الأتراك سوى حلب .

خيانة أبي الذهب :

يبد أن محمد بك أبو الذهب لم يلبث أن أضرب الأوامر لجنده بالانسحاب من دمشق وإخلاء الشام والعودة إلى مصر ، فعاد الجيش المنتصر أراضي الشام ، وكانت التقهري سرية لدرجة أن اقلعت إلى هزيمة بسبب ما قتل وفقد من الجند المتقهري حتى صارت أشلاء ، الموقى بمعثرة على الطريق إلى الحدود المصرية . وبعثاً حاول الشيخ ظاهر وقواده أن يحصلوا من محمد بك على أى تفسير أو توضيح لهذا العمل ، فرجع عثمان باشا إلى دمشق ، بل ولعقب جيش الشيخ ظاهر حتى أسوار عكا ، ولو أنه اضطر إلى الارتداد عنها في النهاية لمعاتبها .

وقد كثرت الأقوال عن أسباب تقهري أبي الذهب الفجائي من سوريا ، ووحد من اعتقد في ذلك الحين أن تقارير الإشاعات المتعللة عن وفاة علي بك في مصر هو السبب الذي حدا بقائده إلى العودة السريعة . ولكن السبب الحقيقي هو خيانة أبي الذهب . فقد وجد عثمان باشا أمام شدة مراس الغزاة وانتصارهم أن يمدد إلى الحيلة له بغير تأرب ، فاجتمع بأبي الذهب في خيمته ذات ليلة ، وجرى بينهما حديث طويل فأخبر عثمان باشا بالدهشة من أن يقنع أبو الذهب برضى على بيك ويفضله على رضى السلطان ويتخذ سيده له من دأبه دائماً أن يعرض محمد بك إلى الأخطار في كل خطوة ، ويستغل خدماته لمصالحه الشخصية ولا يتردد في تصحيته . وكان علي بك يقرب منه العلم ورقى . ففاد علي بك إلى المناصب المالية العالية حتى أصبح صاحب حظوة ونفوذ لدى سيده ، وموضع حقد

أبي الذهب وأعدائه من أجل ذلك ، فالتخذ عثمان باشا من هذا الموضوع في حديثه وسيلة للإثارة كراهية أبي الذهب . وزيادة على ذلك فقد وضح له كيف أن الدور الذي يقوم به الآن نحو السلطان العثماني يخالف الشرف والأمانة ، وكيف أن الاستيلاء على دمشق عنوة يخالف الدين ، لأن دمشق التي هي من أهم مراكز الحج الرئيسية إلى الحرمين الشريفين ، مدينة مقدسة لا يصح انتهاكها . ومع هذا كله فقد كان من المحتمل أن لا يصفى أبو الذهب إلى هذه الأقوال لأنه لم يكن شخصياً صاحب أطاع واسعة ، يضحي في سبيلها بمصلحة مصر ذاتها التي كانت تقوم ولا شك على ضم الشام إليها حتى تقوى حدودها الشرقية على دفع غائلة تركيا . وتتمكن من الاستقلال والانفصال عن جنان الدولة العثمانية » وفي رواية أن السبب في ترك العسكر المصري حصار دمشق أن عثمان باشا بعث إلى قائد الماليك بصره ثقيلة من الديناير للرجوع عن محاربتة فارتضى منه وأمر عسكره بترك الحاصرة بموتروا حصار قلعة دمشق فلما رأى ظاهر العمر خيانتهم وأنهم قد فارقه وتركوه وحده ومجز عن فتح القلعة رجع إلى دياره^(١) .

والواقع ، فإن أبي الذهب ، على الرغم من أنه كان مديناً بالمرکز الذي وصل إليه إلى سيدة علي بك ، الذي تزجه من أخته أيضاً ، كان يضمر في قرارة نفسه الانقلاب على سيده وتدمير هلاكه من مدة طويلة ، فلما كان أبو الذهب لا يتخلو من دهاء ومكر ، فقد قال لمحمد علي بك حتى يتمكن من جمع الأغنياء والأضارب حوله وتحبيب الجند به بفضل الانتصارات التي أحرزها حتى إذا وثق من جنده وقواده في أثناء حملة الشام وعزم على خيانة سيده نهائياً ، حمل الجنود والقواد على قسم عين الطاعة والولاء له ، ثم رفع راية العصيان ، وجد في السير إلى مصر حتى لا تسبقه إليها أخبار خيانتة ، فيجد علي بك متسعاً من الوقت لتجهيز الجيوش لاستقباله بها ومقاتلته ، فلم تسبقه الأخبار إلى القاهرة إلا بست ساعات فقط قبل وصوله هو إليها .

ولكن على بك الذى شاهد مملوكه يحيط به الرجال والأعوان من كل جانب ، لم يلبث أن فضل السكوت خشية من الاصطدام معه ، وطلق من ثم يدبر فى الخفاء وسيلة للتخلص منه ، ومع ذلك فقد أخفقت هذه الماسعى واستطاع أبو الذهب الخروج من القاهرة إلى الصعيد ؛ وهناك جمع جيشاً انضم إليه كثيرون من المالكىة المستائين من كبرياء على بك وسطوته ونزل بهذا الجمع إلى القاهرة ، بالقرب من الجيزة . وأما على بك فقد أرسل جيشاً لمقابلته بقيادة إسماعيل بك ؛ غير أن إسماعيل انضم إلى أبى الذهب ، وعندئذ لم يجد على بك مناصاً من الانسحاب والالتجاء إلى حليفه القديم فى عكا .

نزاهة على بك :

فقد على بك بسبب خيانة أبى الذهب ثمار المجهودات التى بذلها لفتح سوريا . ومع ذلك فإنه لم يفقد الأمل فى استعادة هذه الفتوحات ، فاستمر يرسل التجديدات إلى الشيخ ظاهر ، وعند ما خرج من القاهرة مع ثمانمائة من مماليكه ، ساروا إلى غزا . بيد أن أهل نابلس وبافا لم يلبثوا أن أغلقوا الطريق دونه ، حتى حضر الشيخ ظاهر فأخضره إلى عكا . وقد اشترك جند على بك بمد ذلك فى تخليص صيدا التى كان يحاصرها الأتراك ، فالتصحب العثمانيون ، ثم انهزموا فى معركة حاسمة (يولية ١٧٧٢) ، ثم سلبت صيدا ، واتكبت الحليفان بمد ذلك على مصافقة أهل يافا فحصرها حتى سلمت (فبراير ١٧٧٣) ثم فتحت الرملة .

وكان على بك عند ما قرر الخروج من مصر إلى عكا قد أرسل إلى الكونت أرفو يرجوه إرسال النخائر وبعض الضباط لانتظاره فى الشام ؛ وقد حمل مكاتبات على بك إلى الأميرال الروسى ، الأرمينى يعقوب ؛ وبالفعل ظهر جزء من الأسطول أمام عكا . فأرسل على بك إلى أرفو ثمانية يطلب مدافع وبعض المهندسين مع جيش من الأسمانيين يبلغ الثلاثة آلاف . حتى إذا استطاع العودة إلى مصر واستقر به المقام فى القاهرة ، أصبحت

كافة قواته تحت تصرف الأميرال الروسى . وزيادة على ذلك فقد بعث على بك أيضاً بخطاب إلى القيصرية كاترين يرجو منها المساعدة ويعرض عليها عقد معاهدة تجارية مع مصر ، وقد أقلت السفن الروسية من عكا فى مايو ١٧٧٢ ومعها ذو الفقار بك « سفير » على بك . وقد عاد هذا السفير مع الأرمينى يعقوب من مهمتهما ، وأرسل الكونت أرفو خطابات الصداقة إلى على بك مع ضابطين روسيين وثلاثة مدافع فقط ، استخدمت فى أثناء حصار يافا ، كما اشتركت بعض السفن الروسية فى ضرب يافا أيضاً ؛ ولكنها لم تلبث أن انسحبت قبل تسليم يافا . وكانت هذه كل المساعدة التى قدمتها له روسيا .

بيد أن انتصارات على بك لم تلبث أن أعلشت آمال أعوانه فى مصر ، وكانت له صلات مع رؤساء الانكشارية وغيرهم من البكوات الذين ساءهم سلوك أبى الذهب وطمعه وجشعه ، فكتب له رؤساء الانكشارية وهم أصحاب السلطة الواسعة فى القاهرة ، يطلبون عودته ، ثم تأثر على بك بأقوال العلم رزق الذى أكد له أن النجوم كلها تنبئ بانتصاره الحاسم وانتهزام غريمه بمجرده عودته ، وكان على بك من كبار المعتدين بصدق المنصحين بقرر العودة إلى مصر ، ولم يستمع لنصيحة الشيخ ظاهر الذى كان من رأيه الانتظار حتى تحضر التجديدات الروسية من جهة ، وحتى يمدد الطريق لعودته ببذر بذور الشقاق والانقسام بين البكوات المالكىة من جهة أخرى ، والتأكد قبل رحيله من ولاء الجند له والاطمئنان على شخصه من العذر والحيانة .

وعلى ذلك ، جمع على بك جنده من المدن التى كانوا فى احتلالها ، فوصل بهم إلى غزا فى طريقة إلى مصر فى مارس ١٧٧٣ ، ثم استأنف السير فى الشهر التالى ، وكانت تبلغ قوته حوالى الخمسة آلاف مقاتل ويصعبه من أسرة ظاهر ابنه ، وزوج ابنته . وأما أبو الذهب فقد أرسل جيشاً يبلغ الإثنى عشر ألفاً ، فقتال الجيشان بالقرب من الصالحية وانتصر جماعة على بك فى مبدأ الأمر وافتتح الطريق إلى القاهرة ولكن أبى الذهب لم يلبث أن أثار حماس أنباعه من جديد ، واتهم على بك « بالكفر والإلحاد العميق المستقر فى

قلبه « كما رماه بالتخالف مع » الكفار « لاختضاع هذه البلاد حتى » يقضي على دين الرسول ويرغم أهلها على اعتناق المسيحية^(١). وفي المعركة التالية حتى وطئ القتال، وسقط من أنصار على بك، كل من منططوى، وابن الشيخ ظاهر، وعبثاً حاول الشيخ كريم (زوج ابنة الشيخ) إقناع على بك بالخلاص بنفسه والذهب معه إلى عكا، فقد رفض على بك الانسحاب وظل يقاتل حتى أصيب بجرح في رأسه وسقط عن جواده^(٢)، فأسر ومُحَل إلى محج أبي الذهب الذي « خرج إليه وتلقاه وقبل يده وحمله من تحت بطنه حتى أجلسه بصيواته » وقد بكى أبو الذهب من تأثره. ولكن على بك الذي قُتل إلى القاهرة لم يلبث أن مات بعد أيام (١٥ صفر ١١٨٧ — ٨ مايو ١٧٧٣) متأثراً بجراحه كما يقول البعض، أو مسموماً على يد أبي الذهب كما يقول آخرون. وبوفاته أسدل الستار على أكبر محاولة عرقبتا البلاد للتخلص من سيادة العثمانيين قبل عهد محمد علي. فلو أن على بك استعصم لنصيحة الشيخ ظاهر فانتظر التجددات الروسية — وقد وصلت هذه في إبريل — وبذلت الروسية قبل ذلك مجهوداً أكبر مما فعلت، لكان لحركة على بك — وإن كان للرؤيا ذاتها في الشرق شأن آخر. فقد كتب (سافاري)^(٣) تعليقاً على ذلك كله: « فلو أن روسيا عرفت كيف تستفيد من العروض التي عرضها عليها على بك فُرست له المماليك وأمدته بثلاثة أو أربعة آلاف من الجند المدربين، لاستطاع على بك أن يستأنف بسيادته في الشام وفي مصر؛ ولانقلقت بفضل ذلك تجارة العرب والمند إلى أيدي حلفائه الروسين ». وقد عاى (بروس)^(٤) عدم إمكان الاتفاق بين روسيا وعلى بك بأن الروس كانوا من جانب، لا يدركون مدى ما يمكن أن يؤدي إليه اتفاقهم مع المماليك المصريين من نتائج بعيدة، فهم لم يثقوا بعلى بك الثقة التامة، ولم يوافقوا صلاتهم به، ولم يزودوا أمراء البحر

Savary. t. II, Lettre XVI. pp 248-9 (١)

Lusignan. pp. 145-153 (٢)

Savary. t. II, Lettre XVI. pp 248-9 (٣)

Bruece. vol. I. pp. 103-105 (٤)

الروسين بالتعليقات اللازمة؛ وهذا بينما لم يوجد لدى على بك، من جانب آخر، للفاوضين الحقيقيين، والذين يستطيعون التفاهم مع الفواوض الروسى إذا وجد، وهكذا تلكا الفريقان — أو بالأحرى تلكات الروسية —، حتى إذا كان الاتفاق على وشك النجاس، كانت الفرصة قد ضاعت من أيديهم، وكان أعداؤهم قد انتهزوا ذلك لتعطيل ثمرة أية محاولة روسية — مملوكية نهائياً.

نهاية أبي الذهب:

أما أبو الذهب فقد اعترف بالسيادة العثمانية كما كانت قبل ثورة على بك، ثم برّ الهاب العالي من جانبه بوعده، فأبدته في شياخة البلد، وحضر إلى مصر خليل باشا — الباشا العثماني الجديد — وطلع إلى القلعة « على العادة القديمة »، و« حضر — (أبني الذهب من الدولة) — المرسومات والخطابات ووصل إليه سيف وخلمه، فلبس ذلك في المديان ونزل في أمانة عظيمة وعظم شأنه وانفرد بإمارة مصر » كما كتب الجبرتي في حوادث سنة ١١٨٩ هجرية، « وهي السنة التي توفي فيها أبو الذهب. وقد بلغ من حسن علاقته مع الباب العالي أنه استطاع التوسط في تعيين مصطفى باشا النابلسي لولاية مصر (يونيه ١٧٧٤). ثم وطلد سائر الشعب العزم على الانتقام من الظاهر عمر، صديق على بك القديم ونصيره، و« لاستخلاص ما يزيد من البلاد »، وطبعاً كما يبدو في ولاية الشام ذاتها، فاستصدر فرعاً من الباب العالي لمقاتلة الشيخ ظاهر، وخرج في مارس ١٧٧٥، وكان معه مراد بك، ولم يكن أبو الذهب في هذه الحملة موثقاً، فإنه لم يكده يقتصر على جند الشيخ ظاهر في يافا بعد حصار شاق عسير وفكك بأهلها، وتقدم صوب عكا التي تركها وحصونها الشيخ ظاهر، فاستولى عليها، حتى توفي فجأة في ٨ يونيه ١٧٧٥، في الوقت الذي وافق الباب العالي فيه على تسميته لباشوية مصر ذاتها. فخطت جثته ونقلها مراد بك ودفنت في المدرسة التي أنشأها أبو الذهب تجاه الأزهر.

الفوضى المملوكية :

وهكذا كانت وفاة علي بك (١٧٧٣) ، ثم وفاة أبي الذهب (١٧٧٥) مؤذنة ببداية عهد من الإضطراب والفوضى في البلاد ، عندما تنازع على السلطة كبار المالك من جماعة علي بك ومحمد بك أبي الذهب^(١) وكان أظهر هؤلاء البكوات اسماعيل ، ومراد ، وإبراهيم ، وقد استطاع الأخيران الاستئثار بالفوضى كله (١٧٧٩) ، فاقسما فيما بينهما مشقة البلد وأماراة الحج ، واستوليا على موارد البلاد وإيراداتها . ومنذ عام ١٧٨٣ تقريباً امتنع البكوات عن إرسال الجزية إلى تركيا بدعوى أن الإيرادات المتحصلة من الضرائب لا تكاد تكفي لتفقات الإدارة ؛ ثم كان من أسباب الفوضى وقوع الخصاص من وقت إلى آخر بين إبراهيم ومراد ؛ وفي آخر الأمر قرر الباب العالي إرسال حملة لإخضاعهما وبخاصة عند ما ساد الاعتقاد بأنهما إنما كانا يمعنان في الخروج على سيادة السلطان العثماني بفضل تأييد الروسية لها . فقد فرغت تركيا من حربها السابقة مع الروسية من مدة . منذ أن عقد صلح قينارجي (١٧٧٤) ، وتحول الآن إلى الإقتصاص من الخارجين على سلطتها ، فتمتددة على مجيودات القبطان حسن باشا الذي أعاد تنظيم البحرية العثمانية فمكنت تركيا بفضل هيئة القوة الجديدة من الفضل بنجاح ضد الشيخ ظاهر ومحاصرة عكا ، حتى قتل ظاهر وهو يحاول الفرار من وكرة الحسين (في أغسطس ١٧٧٥)^(٢) ؛ وعلى ذلك فإن الباب العالي لم يلبث أن أرسل الآن الرسل إلى مصر في إبريل ١٧٨٦ ، يطلب من البكوات « الخزانة المنكسرة وتشميل مرتبات الحرمين من الغلال والصرر في السنين الماضية^(٣) » ؛ وفي الشهر التالي وصلت إلى رشيد والإسكندرية دوتنا عثمانية وحيش عثاني تحت قيادة القبطان حسن باشا لردع البكوات وإخضاع البلاد للسيطرة العثمانية ؛ وقد نزل حسن باشا إلى

Savary, t II. Lettre XVII. pp. 258-276; Delaporte, pp. 355-363 (١)

De la Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman. pp. 385-386 (٢)

الجبري . ج ٢ : ص ١١٢ — ١١٣ (٣)

الإسكندرية في ٢٣ يونيو ، ثم زار رشيد ، وهناك قابله وفد من العلماء ومن الوجافلية يحملون له الهدايا لحمايته وسؤاله « عن مراده ومقصده ، ويدكره له امتثالهم وطاعتهم وعدم مخالفتهم ورجوعهم عما سلف من أفاعيلهم . » بيد أن هذه المحاولة أخفقت . وكان البكوات المالك في أثناء ذلك يحاولون جمع الكلمة على المقاومة عند ما اشتد قلقهم من سلاك القبطان باشا . فقد « كتب عدة فرمانات بالعربي وأرسلها إلى مشايخ البلاد وأكابر العريان والمقام » ، يستميلهم إليه ويدعهم برفع الظلم عنهم والانتقام « من خائن الدين إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما . » وقد أثبت الجبري صورة من هذه فرمانات^(١) . وكان مما قوى عزم البكوات المالك على المقاومة . التحذيرات التي كانت تأتيهم من جانب أحمد باشا الجزار .

اصحمر باشا الجزار :

فقد تقدم كيف أن أحد الجزار (١٧٥٠ — ١٨٠٤) كان من مماليك علي بك ؛ وقد استمر في خدمته حتى إذا استعمل النزاع بين سيده وبين أبي الذهب ، ولم يجد في خدمة هذا الأخير طريقاً إلى الغنى والشهرة غادر البلاد ، ثم حط به الطاف بعد حياة شاقة في لبنان ، فدخل في خدمة الأمير يوسف بن علي الثاني الشهابي حاكم لبنان . ثم خرج عليه وساعد الدولة في فضله ضد الشيخ ظاهر بعد ذلك ، حتى كافأه الباب العالي بولاية صيدا ، ثم استولى على أملاك الشهابيين في البقاع . ومنذ عام ١٧٨٢ اتسع سلطانه واشتد بأسه لدرجة أقت مضاجع رجال الدولة ، حتى إذا عزم تركيا على معاقبة المالك في مصر ، طلبت من الجزار باشا الخروج بحملة ضدهم . بيد أن الجزار كان لا ينظر بعين الارتياح إلى احتال وجود القوات القاتلة العظيمة العثمانية في أرضه خوفاً من انقلاب الدولة عليه ، كما كان من جهة أخرى على اتفاق مع البكوات المالك في تدبير الثورة والخروج على سيادة

(١) الجبري . ج ٢ : ص ١١٦ ، ثم بعده صفحات ١١٦ ، ١١٧ .

العثمانيين . وبذلك فقد ظل يتلمس الأعداء بأحوال لبنان لأرجاء الخروج بمصلحته ، كما صار يحذر البكوات الماليك في مصر من نيات الباب العالي العدائية نحوهم^(١) .

الحملات العثمانية وفشلها^(٢) :

وأخيراً خرج مراد بك لمقاومة حسن باشا قبطان ، ولكنه انهزم ، ودخل العثمانيون القاهرة في أول أغسطس ١٧٨٦ ، وفر المماليك إلى الصعيد وعند ما حاول القبطان باشا إخضاع الصعيد أخفق ، ثم لم يطل به المقام في مصر فاستدعى إلى تركيا بسبب قيام الحرب بينها وبين الروسية (سبتمبر ١٧٨٧) . وهكذا استطاع البكوات الماليك استعادة سلطانهم في القاهرة ، وكان كل ما حدث بعد ذلك ، أن تم الاتفاق بينهم وبين صالح باشا (الوالي العثماني) في يونيو ١٧٩٥ « على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويطلبوا رفع المضام الجديدة والكشوفيات والتفاريذ والمكسوس ما عدا ديوان بولاك ، وأن يكفوا أتباعهم من امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويصرفوا في التماس سيرة حسنة^(٣) » . بيد أن هذا الاتفاق كان نصيبه الإهمال بعد شهر واحد فقط . وهكذا ظلت البلاد تزحف تحت أعباء هذه القوضى ، وخصوصاً في السنوات القليلة التي سبقت مجيء الحملة الفرنسية بين عامي ١٧٩٥ و ١٧٩٨ : فكتب الجبرتي عن سنة تسع وصايتين وألف « لم يقع بها شيء من الحوادث الخارجية سوى جور الأمراء وتنازع مظالمهم » ، وعن سنة ١٢١٠ هجرية « لم يقع بها شيء من الحوادث التي يعنى بتقديدها سوى فعل ما تقدم من جور الأمراء والظلم » : وعن سنة ١٢١١ و ١٢١٢ هجرية « لم يقع فيها من الحوادث التي تشوف لها النفوس أو تشفق إليها الشواظ فتقيد في بطون الطروس سوى ما تقدمت الإشارة إليه من أسباب نزول التوازل وموجبات توافد البلاء بالمراسل » .

(١) Lockroy, pp. 166, 171-2 et seq.

(٢) انظر كذلك محمد كرد علي . ج ٢ . ص ٣٨٢ وما بعدها : ج ٣ . ص ٥ — ٨٨

(٣) انظر تفصيلات مبينة عن هذه الحقبة في كتابي
d'une Route etc ; Les Origines

(٣) جبرتي : ج ٢ . ص ٢٧٤

تأثير البؤس الاقتصادي :

ولم يكن من المنتظر أن يكون لدى هؤلاء البكوات الماليك أية رغبة في الإصلاح وانتشال البلاد من الضنك الذي وقعت فيه بسبب السيطرة التي فرضوها ثم عليها ؛ بل تصاشرت عوامل اختلال الحياة الاقتصادية في هذا العهد المملوكي لدرجة كبيرة . وكانت هذه العوامل كثيرة ؛ منها تعدد أنواع النقد المتداول ، وتغير (العملة) المستمر ، فالتقد في مصر يرتبط في هذا العهد بالنقد العثماني ، ومن أواخر القرن السادس عشر خصوصاً كان النقد العثماني موضع تغيرات حجة ، حدث ما شاكلها في مصر ، ومنها إلغاء العملة المتداولة حيناً ، وحك غيرها قد تقل قيمتها عن العملة المفاداة وقد تزيد عليها ، أو ساك نقود جديدة ذات قيمة قانونية أعلى من قيمتها الحقيقية ، أو حظر (ضرب) نوع معين من العملة ، أو سحب غيرها من التداول وهكذا ؛ وكان من أسباب زيادة فوضى النقد ، دخول العملة الطينية الأجنبية إلى مصر ، وهي العملة الفضية أو الذهبية ، ذات القيمة الموثوق بها والتي أحضرها الفرنجة معهم ، ومنها التولار الهولندي المعروف باسم (أبو كلب) ، والتالير أو الريال الأسباني المعروف باسم (أبو طاقه) ، ثم (البندقى) ، وهذه كلها كانت مقبولة ومفضلة على غيرها عند التعامل . وكذلك كان من أسباب اختلال الحياة الاقتصادية في البلاد ، انخفاض النيل وانتشار الأوبئة والمطاعون وكثرة الوفيات تبعاً لذلك كما حدث في سنة ١٧٢٠ ، ١٧٣١ ، ١٧٤٤ ، ١٧٥٩ ، ١٧٨٣ : ثم انتشار المجاعات على الرغم من وجود كميات الحبوب الوفيرة . والسبب في ذلك أن المماليك كانوا يستأثرون بها لأنفسهم وجعالتهم غصب ؛ ثم تأخر الزرع بسبب إهمال الترع وانصراف القلاخ عن العناية بشئ ما سوى ما يكفي إسداد الضرائب المقررة عليه ؛ كما أنه لم يوجد بالبلاد سوى صناعات ضاللة بحماية كصناعة السكر والنسيج الحرفية والحرفية وهكذا ؛ ثم أخيراً تحول التطور الأعظم من المتاجر عن الطرق المصرية المعهودة ، واختفى محاولات الإنجليز والفرنسيين خاصة في أعين الطريق البري القديم . لحال تجارة الهند والشرق عموماً عبر برزخ السويس إلى أوروبا .

الطريق البرى :

فقد كانت مصر طريق المواصلات بين الشرق والغرب من قديم الزمن بسبب مركزها الجغرافى فى أضيق بقعة بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ ولذلك فقد استمر برزخ السويس طريق الاتصال البرى بين أوروبا وآسيا من مدد طويلة . ولم يحول التجارة كلية من هذا الطريق اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨) ؛ فقد ظل الأنجليز والفرنسيون والمولنديون يفضلون طريق برزخ السويس ، وبخاصة عندما استولى الأسبان على البورتغال (١٥٨٤) ، وكأول إسميطرون بأساطيلهم على طريق رأس الرجاء الصالح ؛ فلم يحول نقل التجار حول إفريقيا إلا بعد أن ضعفت إسبانيا .

فقلت أهمية الطريق البرى المصرى بسبب هذا التحول ، ولم يستعد شيئا من مكانته القديمة إلا فى القرن السابع عشر عندما وجدت فرنسا أن كلا من إنجلترا وهولندا تتنازلان السيطرة على الطريق البحرى الجديد ، وأرادت استئثار هذه الفرصة لأحياء الطريق البرى عبر برزخ السويس ، حتى تضمن تفاحا فى المنافسة التجارية والسوقية بينهما وبين هولندا . ثم قوى هذا الاهتمام حتى أصبح أحياء الطريق البرى من قواعد الدبلوماسية الفرنسية فى عهد لويس الرابع عشر وفى عهد خلفائه .

فرنسا والطريق البرى :

فقد شاهد القرن السابع عشر مساعي فرنسا لدى السلطان العثمانى حتى وافق على فتح طريق مصر التجارى . كما يرجع إلى هذا العهد اقتراح القياصوف الألمانى (*Quasimodo*) على الملك الفرنسى إرسال حملة على مصر لتأمين السيطرة الفرنسية فى أوروبا من جهة . ثم السيطرة على تجارة الشرق وحماية الكنيسة من جهة أخرى (١٧٧٦) ؛ وقد استطاع السفراء الفرنسيون فى الأستانة ، (*Guillaume*) و (*Guaradin*) بين عامى ١٦٨٣ ، ١٦٨٦ استئثار فرصة الهرام الأمراك على البحرى البطل

البولندى (*جون سويسكى*) والنمساوين ، فقالوا من الباب العالى جملة من الأوامر تفرض على السلطات المصرية احترام « الامتيازات » التى تمتع بها الفرنسيون فى الدولة من القرن الماضى ، ولتخفيض الضريبة المحصلة على البضائع المنقولة من السويس إلى البحر الأبيض إلى ٣٪ من قيمتها فقط . ومع أنه لم يكن من المنتظر أن يفيد الفرنسيون من ذلك إلى درجة كبيرة بسبب ضعف نفوذ السلطان العثمانى فى مصر وفى البحر الأحمر ، فقد توثقت العلاقات من ذلك الحين على الرغم من ذلك ، بين الموانئ الفرنسية على البحر الأبيض وبين الأقطار المصرية ؛ فبلغ عدد السفن الفرنسية التى وصلت إلى رشيد والاسكندرية فى عام ١٧٣٥ مثلا المائة وخمسة عشر سفينة .

إنجلترا والطريق البرى :

وزيادة على ذلك ، فقد استمرى هذا النشاط انتباه الإنجليز الذين كانوا حتى هذا الوقت سيطرين إلى نقل متاجرهم حول طريق رأس الرجاء الصالح ، وبخاصة منذ أن تأسست شركة الهند الشرقية التجارية فى ٣١ ديسمبر ١٦٠٠ ، فقد ظلوا يهيئون طريق التجارة البرى عبر مصر مدة الثلثين الأولين من القرن السابع عشر ، فلم ينشأوا لهم قضية مستديمة حتى صرحتا بغير أن كان لهم ففضل يعنى بمصالحهم ، ولم يذكر المعاصرون والمؤرخون أنه *يوجد هؤلاء في هذا البلاد فضل* إنجليز إلى امرات معدودة فى سنى ١٦٣٠ ، ١٦٤٥ ، ١٦٥٨ ؛ وفى سنة ١٦٧٩ كان يسهر على مصالحهم فى القاهرة أحد البنادقة ، وفى الإسكندرية أحد أهالى صقلية ؛ ولكنهم سرعان ما وجدوا فى أواخر القرن السابع عشر أنه من المرجح لهم الملاحه فى البحر الأحمر ونقل تجارة البن من هنا ، فأخذوا من ثم يوجهون عنايتهم إلى الطريق البرى ، وبخاصة بعد أن صادف الفرنسيون فى مصر نجاحا تجاريا ملموسا . وعلى ذلك أقام الإنجليز ، من بين مواطنهم المقيمين فى مصر قنصلا للإشراف على مصالحهم (١٦٩٦) ، لم يلبث أن لقي معارضة ومناوئة شديدة من جانب القنصل الفرنسى فى مصر

(بنوادي ماله) Benoist de Maillet ، ومن جانب السفير الفرنسي في الآستانة على الرغم من صدور (خط شريف) من قبل الباب العالي للاعتراف بالقتل الإنجليزي في القاهرة رسمياً (١٦٩٨) ، وزيادة على ذلك فقد مر بمصر في عام ١٦٩٨ القتل الإنجليزي السابق في طرابلس الشام ، (هنري تيسو) Henry Tistew ، ونزل في البحر الأحمر ، في طريقه إلى (سورات) بالهند ، ثم عاد منها إلى جده ، وكان من رأيه نقل متاجر الهند في البحر إلى مصر ومنها إلى البحر الأبيض وأوربا . بيد أن هذا المشروع لم يتحقق ، بسبب رفض الباب العالي السماح لسفن المسيحيين بالملاحة في البحر الأحمر إلى شمال ميناء جده . اختاراً لتدسية الحرمين الشريفين ، في المدينة ومكة . ومع ذلك ، فإنه منذ أن ملك الإنجليز ناصية طريق المحيط إلى الهند لنقل رسائهم وبضائعهم لم يهتموا كثيراً بطريق البحر الأبيض . وفي القرن الثامن عشر ، استفاد الإنجليز من مشغولية فرنسا في حروب الوراثة الأسبانية (١٧٠١ — ١٧١٤) ، لتعزيز نشاطهم التجاري ؛ على أن تجارتهم في مصر كانت ضئيلة ، قدرها (ماله) Maillet في عام ١٧١٩ بنحو الثمانين ألف قرش ، بينما كان لا يتعدى عدد المقيمين من الإنجليز بالبلاد في تلك الآونة ، ثلاثة فقط ؛ ثم نقص هذا العدد حتى أصبح لا يتعدى في مصر ، في عام ١٧٥٦ سوى واحد فقط ، هو القنصل الإنجليزي في القاهرة ، وقد طلب هذا أيضاً إعفائه من منته ، وفي ١٧٦٦ كان النشاط الإنجليزي في مصر قد أصبح طاماً ، وكان لحرب السنين السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) ، لأثره لا شك كبير في إضعافهم . بسبب معادرات القراصنة الفرنسيين في البحر الأبيض .

أورة على بك وأثرها في أمعاء الطريق البري :

ومع ذلك فقد وقع في مصر نفسها من الحوادث في هذه الآونة فاستم على الإنجليز توجيه انتباههم من جديد إلى الطريق البري ثانية ، والفضل في ذلك إنما يرجع إلى تلك الثورة التي قام بها على بك الكبير ضد الباب العالي (١٧٦٩) فقد هباً هذا الاستقلال فرصة محاولة الاتفاق

لصلحة التجارة الأجنبية معه مباشرة ، بدلا من الالتجاء إلى تركيا ؛ وعند ما أرسل البك الكبير حالته المعروفة لفتح الحجاز كان الرأي السائد في تلك الآونة ؛ كما كتب الرحالة الإنجليزي (إروين) Irwin^(١) عقب رحلته في البحر الأحمر وزيارته للقاهرة والإسكندرية (١٧٧٧) ، « إن على بك إنما أراد فتح بلاد العرب حتى يضمن لمصر التي استأثر بحكومتها تجارة البحر الأحمر الحرة وشواطئ الهند » ، وبالتقل يمكن فتح جده من إيجاد العلاقات — بواسطة عماله — بين على بك وبين ضباط السفن الإنجليزية التي وصلت إلى هذا الميناء ، وقد تسل (بالتزار) Balthar ، وهو أخ لكارلو روسيتي جرك جده وعلى ذلك فقد كتب أحد الإنجليز المشغلين بالتجارة من جده إلى على بك في عام ١٧٧٠ « حتى يفتح طريقاً مباشراً للتجارة » ، بين الهند وميناء السويس . وفي العام التالي ، كتب على بك بدوره إلى حاكم البنغال الإنجليزي حتى يبين له مزايا فتح هذا الطريق التجاري ؛ وعلى ذلك فإنه لم يلبث أن تألفت في كلكتا شركة صغيرة للتجارة مع مصر ؛ وأرسل (وارن هاستنجز) Warren Hastings حاكم البنغال الجديد ، يشكر على بك اهتمامه بالتجارة ؛ ثم أيد (هستنجز) إرسال السفن إلى السويس ، كما عمل لعقد معاهدة تجارية مع البكوات للماليلك لصلحة التجارة الإنجليزية .

القاهرة الإنجليزية — المصرية : (١٧٧٥)

بيد أن الحوادث في مصر سرعان ما أطاحت بحكومة على بك ، فاستلم أزمة الحكم من بعده محمد بك آغا الذهب . ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يبدل شيئاً من غزو الإنجليز أو يسب فشل محاولاتهم ؛ بل على العكس من ذلك كله ، فإنهم قد استطاعوا عقد معاهدة تجارية مع أبي الذهب . وكان الرحالة الإنجليزي (جيمس بروس) Bruce ، صاحب الفضل في التمهيد لعقد هذه المعاهدة . فقد وصل (بروس) إلى مصر من أسفاره في بلاد الحبشة وسنار في ١٠ يناير ١٧٧٣ ؛ وكانت له مقابلة طريفة مع أبي الذهب — في الوقت

(١) Eyles Irwin A. Series of Adventures etc. vol. I p. 159 sqq., also vol II. pp. 1-137.

الذى فر فيه على بك إلى حليفه الشيخ ظاهر — ، واكتسب (بروس) عطف أبي الذهب
بشبهه : وعرفه أبو الذهب باسم « يعقوب الحكيم » . وفى ١٥ ذى القعدة ١١٨٦
(فبراير ١٧٧٣) ، استصدر (بروس) منه فرماتاً إلى شركة الهند الشرقية للتجارة^(١) :
جاء فيه أنه لما كان التجار الإنجليز يشكون من المظالم التى أنزلها بهم شريف مكة وعمله
في جده ، وكان التجار الإنجليز يودون الحى ، يستقيم إلى السويس في أمن وسلام ، فقد سمح
أبو الذهب بحضور السفن الإنجليزية إلى السويس ، وتعهد بعدم التعرض للتجار بالأذى .
من جانبه أو جانب ضباطه وخدمه ورجالها ، ثم حدد الضريبة بثمانية في المائة فقط من
التاجر الجالوة إلى السويس أو من قيمتها ، وهذا بالإضافة إلى خمسين ريالاً إسبانياً
(أبو طاقة) رسوم ميناء تدفع عن كل سفينة ؛ وزيادة على ذلك فقد أجاز أبو الذهب
للتجار الإنجليز إحضار متاجرهم إلى القاهرة ذاتها والتجارة فيها إذا رغبوا في ذلك .
أو التجارة في السويس ؛ وقد أرسل (بروس) خبر هذا الاتفاق إلى التجار الإنجليز
في جده ، وكانت مينرفا (Minerva) أولى السفن الإنجليزية التى وصلت إلى السويس بعد
هذا الاتفاق ، في يناير ١٧٧٥ ، وكانت تحمل رسل حاكم البنغال (هيبستيج) إلى أبي الذهب ،
ونجح هؤلاء ، في ٧ مارس ١٧٧٥ (٤ محرم ١١٨٩) في عقد معاهدة التجارة والملاحة
بين « أبي الذهب » (وارن هيبستيج) حاكم البنغال من قبل الدولة البريطانية^(٢) . وقد
خولت هذه المعاهدة حق التجارة في الهند وفى مصر لمواطنى المتوقفين على السويس . ثم
خففت الضريبة المحصلة في السويس على البضائع الجالوة من البنغال ومنزلة إلى السويس^(٣) .
وعلى تلك الجالوة من (سورات) و (بمباي) إلى ٨ ٪ ، كما أجازت التخليص لسرا
وإصدار المنتجات المصرية من غير أية ضريبة عليها ؛ وقد تكفل أبو الذهب عن نفسه
وعن خلفائه في الحكومة ، بالمحافظة على المتاجر المنفعة من الطور أدانسويس إلى القاهرة ،
في طريق تصديرها إلى الخارج .

Bruce, vol I. Appendix XXVII, No. 17. Translation of the (١)
Firman ... (1773). pp. ccc — cccii

de Testa, t II — pp 71—73. (٢)

معارضة تركيا :

بيد أن أخبار هذا النشاط الأنجليزى لم تلبث أن أبانت إلى أوروبا ، منذ أن حصل
(بروس) على الفرمان الآنف من أبي الذهب . فأرسل القنصل الفرنسى (داميرات
Damiat) أخبار هذا الاتفاق إلى حكومته منذ أبريل ١٧٧٣ ، كما أرسل قنصل البندقية
هذا النبا إلى الجمهورية ، ثم وصلت أخبار هذه المساعي ، وبخاصة نيا المعاهدة الأخيرة إلى
تركيا . ولما كان الباب العالي يخشى من أن يؤدى أحياء الطريق البرى إلى زيادة ثروة
البكوات المائليك ، وبالتالى إلى إيمانهم في الخروج على سيادته ، فقد عارض في مجيئ
السفن الإنجليزية إلى السويس وطالب بإيقافها ؛ وكان مما تذرعت به تركيا في معارضتها ،
أن الاحترام الواجب للحرمين الشريفين لا يجيز للسفن الإنجليزية الملاحة في البحر الأحمر
شمالى جده ، ثم انتهات احتجاجاتها على السفير الأنجليزى الجديد فى الآستانة (السير روبرت
لينلى) Sir Robert Ainslie — ١٧٧٦ . ولم تكن الظروف كلها في مصلحة
المعاهدة الأنجليزية المصرية ، ذلك أن الحكومة الإنجليزية ذاتها كانت لا تنظر بعين
الارتياح إلى معيودات (بروس) ، لأنها اعتبرت فتح طريق السويس البرى خسارة لا بد
أن تتحملها شركة الهند التجارية الشرقية ، كما أن هذه الشركة أيضاً ما لبثت أن غيرت
وجهة نظرها نحو أحياء هذا الطريق لنقل المتاجر ؛ وزيادة على ذلك فقد توفى أبو الذهب
فى حلقته للعرصة ضد ظاهر العمر ؛ فلم يبق إذن سوى (جورج بلديون George Baldwin)
يدعو إلى أحياء هذا الطريق وتدعيمه ، ومن غير ثمرة كبيرة .

وكان (جورج بلديون^(١)) من أعجاب التجارة في البقائات منذ ١٧٦٠ ، ويعتقد أن
مصر ذات موارد يمكن استغلالها استقلالاً طيباً لمصلحة الدولة التى تستولى عليها ، ويريد
أن تكون إنجلترا هي هذه الدولة ؛ كما كان يعتقد أن استخدام الطريق البرى عبر برزخ
السويس لا بد وأن يعود بفوائد كثيرة على التجارة بين الشرق والغرب ، ونقل البريد

Baldwin George Baldwin Recollection . etc . etc . (١)

خصوصاً بين إنجلترا ومستعمراتها الهندية . ولما وجد أنه لا يوجد من يقوم بالإشراف على مصالح الإنجليز في مصر في تلك الآونة ، عزم على تأدية هذه المهمة بنفسه ، فاستطاع أن يفتل من شركة الليغانت الإنجليزية ، ثم من شركة الهند الشرقية التجارية ، ما يتحول له الإشراف على مصالح هاتين الشركتين في الشرق الأدنى وفي مصر . ومنذ ١٧٧٥ بدأ (بلديون) خدماته في هذه البلاد ، وبذل الجهود الكبيرة لترتيب خط من المواصلات المفضلة من الهند إلى السويس ، ثم من القاهرة إلى إنجلترا . ونجحت هذه الجهود حتى أصبحت السلطات الهندية والإنجليزية في عام ١٧٧٧ تعتمد على هذا الطريق البري اعتماداً كلياً في نقل بريدها . ومع ذلك فإن مشروع (بلديون) لم يثبت أن هذه الإنفاق للأسباب التي تقدم ذكرها ، وزيادة على ما سبق ، فقد حدث أولاً أن قررت الحكومة الإنجليزية ، وشركة الهند الشرقية التجارية في يوليو ١٧٧٧ « منع أى فرد من مستخدمي الشركة في الهند أو للقيمين بها برخصة ممنوحة منها ، من التجارة مع أى ميناء من موانئ البحر الأحمر ، خارج مينا وجده »^(١) ووافقت الشركة على أن يستمر استخدام هذا الطريق في نقل الرسائل فقط ، ثم ثانية أصدر الباب العالي فرماناً في ١٧٧٩ (١١٩٣ هـ)^(٢) لمنع أية سفينة من سفن الفرنجة من الاقتراب سراً أو علانية ، من ميناء السويس ، « ولما كان السائح هذه السفن بالمالحة . ومساعدتها ، وعدم منعها ، خيانة للدين والسلطان وللإسلام عاقبة » . وقد تعهد هذا المنع على الزعم من الجهود التي استمر يبذلها (بلديون) في مصر وفي الأندية في السنوات التالية ؛ وأخيراً اضطرت الأحوال الداخلية في مصر ذاتها بعد وفاة أبي الذهب ، والحدود النزاع بين البكوات الماليك المتنافسين على السلطة .

Charles-Roux, Autour d'Une Route. p. 68 (١)

Charles-Roux, L'Ethiopia, et le Canal de Suez. t. I. Annex- No. 5 (٢)
pp. 419-420.

المعاهدة الفرنسية - المصرية (١٨٧٥)

ومع ذلك ، وعلى الرغم من اضطراب هذه الأحوال ، كان الفرنسيون في أثناء ذلك كله لا يزالون متسكين بمصالحهم التجارية في البلاد ، وبخاصة منذ أن شاهدوا ذلك النجاح الذي صادفه (بروس) مع أبي الذهب والذي أدى إلى عقد المعاهدة الإنجليزية - المصرية في عام ١٧٧٥ ؛ بل إن كل ما فعله الفرنسيون بعد ذلك ، أمام طغيان الماليك ، كان نقل مركز تجارتهم وقصبيتهم من القاهرة إلى الاسكندرية ، عملاً برأى البارون (دى توت)^(١) . وكانت الحكومة الفرنسية قد كلفته تنقيش أساكن الليغانت ووجاهات الغرب ، (١٧٧٧) ، فرار الإسكندرية والقاهرة ، ثم أشار على حكومته بالانقسام مراكر تجارة الفرنسيين وقصبيتهم من القاهرة ، ووافقت الحكومة على ذلك . ولا يمكن معنى هذا الانتقال إلى الاسكندرية انصراف الفرنسيين عن الاهتمام بالتجارة في مصر ، فقد كانت (دى توت) بإقامة نائب قنصل لفرنسا في دمياط أيضاً . وأراد الفرنسيون من الانتقال إلى الاسكندرية ، انخاض ما كان يرضه البكوات الماليك من الإنالوات والمنازع الفادحة على التجار الفرنجة في القاهرة . وزيادة على ذلك ، فإن المساعي التي كان يبذلها منافسهم الإنجليزي الأجنبي ، والجهود التي يبذلها (بلديون) خصوصاً في القاهرة وندون والاستانة كالتفصيل لمصالح الفرنسيين التجارية في مصر ، كان من شأن ذلك كله تقوية رغبة الفرنسيين في الاستمرار في تجارتهم وتدعيمها ؛ وكذلك ، فإنه سرعان ما ظهر عامل جديد أثار مخاوف الإنجليز على مصالحهم المتمثلة في ضرورة اطمئنان شركة الهند الشرقية التجارية على الاستقرار بتجارة الشرق بالطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح ، ثم مخاوف الفرنسيين أيضاً على مصالحهم التجارية في مصر ذاتها ؛ وهذا العامل الجديد هو رغبة الإمبراطورية النمساوية في السيطرة على تجارة الشرق ، ونحو بابها إلى الطريق البري عبر مصر ، تحت أشرفها . وكان من مؤيدى هذه الرغبة في مصر (١٧٨٢) ، البندقى (كارلو روسيتي)

الذى عين فصلاً لحكومة الإمبراطورية . وعلى ذلك فقد كانت كل هذه من الأسباب التى دعت الفرنسيين إلى العمل بحزم ، فكلف (فرجين) Vergennes ، الوزير الفرنسى سفيره الجديد إلى القسطنطينية ، (شوازيل - جوفيه) Choiseul Gouffier ، بأن يجعل على «وفاقة الباب العالي» من أجل فتح الطريق البحرى عبر برزخ السويس للتجارة الفرنسية ، فكان من مساعى السفير ، أنه اعتمد على خدمات أحد التجار الفرنسيين الذين أقاموا في مصر من مدة طويلة - حوالى العشرين سنة وزيادة - (شارل مجالون) Charles Magallon . وكان (مجالون) يقوم أيضاً بأعباء الأشرف على مصالح مواطنيه في القاهرة منذ انتقال القنصلية الفرنسية إلى الإسكندرية في ١٧٧٧ ؛ ثم رغب (شوازيل - جوفيه) في الاستفادة من علاقات الصداقة القائمة بين زوج (مجالون) ، وبين زوج مراد بك الوصول إلى اتفاق تجارى بين حكومة البكوات المماليك وبين الحكومة الفرنسية ، وعلى ذلك فقد أوفد في عام ١٧٨٤ الضابط (ترجوبه) Truguet ، الذى وصل في نهاية السنة نفسها إلى الإسكندرية ، ثم غادرها إلى القاهرة ، وهناك استطاع بفضل وساطة (مجالون) وزوجه عقد ثلاثة معاهدات في عام ١٧٨٤ : الأولى في ٩ يناير (الموافق ٢٧ صفر ١١٩٩) وكانت مع مراد بك ؛ والثانية في ٢٣ يناير (الموافق ١٢ ربيع أول ١١٩٩) وكانت مع يوسف بك ؛ والثالثة في شهر يناير أيضاً ، وكانت مع أحد شيوخ العربان (الحاج ناصر شديد) ، الذى أخذ على عاتقه نقل التجار الفرنسية بأمان في طريق الصحراء بين السويس والقاهرة ، في نظير فية معلومة عن كل جل^(١) وبمقتضى المعاهدة الأولى ، تعهد مراد بك بصيانة التجارة الفرنسية عند مروره في مصر وحلولة الضريبة على قوافل الهند باليمن في المائة بالباشا المعيانى . ٥ ٪ للباك الحاكم . ٣ ٪ فقط إذا كانت هذه الضريبة مضمونة

De Testa, t. II, pp. 76-82 : Charles-Roux, L'Istème, Annexes (١)
6 et 7, t. I.

Charles-Roux, *Annuaire d'Une Route*, p. 472 (٢)

إلى فرنسا ؛ كما تعهد بالمهر على استتباب الأمن في طريق السويس - القاهرة . وقد وقع على هذه المعاهدة بعد قليل إبراهيم بك . وفي المعاهدة الثانية ، تعهد يوسف بك بعدم زيادة الرسوم على التجار الفرنسية وتحصيل نصف في المائة فقط من قيمة التاجر المفرغة في السويس . بيد أن هذه الاتفاقات المبرمة لم تمنع البكوات ، مراد وإبراهيم ، عن المضى في مظالمهم الآتفة وإرهاق التجار الفرنجة عموماً ، واستنباط كافة الوسائل الممكنة لابتزاز الأموال منهم ؛ ثم هدد مراد بك بهدم كنائس الفرنجة ، حتى ارتفعت الشكاوى من طغیان البكوات ووصلت إلى الأستانة ، وبادر سفراء الدول ومثلوها بدورهم من فرنسا ، البندقية ، هولنده ، الإمبراطورية النمساوية ، روسيا ، أسبانيا ، نابولي - بالاحتجاج لدى الباب العالي على الإهانات التى لحقت بالكفيسة ، وكانت هذه الشكاوى وهذه الاحتجاجات من أسباب إرسال حملة القبطان حسن باشا إلى مصر على نحو ما تقدم .

استئناف المساط الإنجليزي :

وبعد ذلك ، فإن نجاح (ترجوبه) Truguet الآف ، لم يلبث أن حرك الإنجليز من جديد للاهتمام بمصر ، وخصوصاً عندما ذاع الاعتقاد منذ رحلة (البارون دي توت) السابعة على الشواطىء المصرية ، وزيارته للإسكندرية بالقاهرة (١٧٧٧ - ١٧٧٨) ، بأن فرنسا إنما تريد التجسس على أحوال البلاد استعداداً لزيورها . ثم حدث أن نشر (جورج بلدوين)^(١) ملاحظاته التى جمعها ، ونتائج تجاربه ، في أثناء إقامته بمصر بين عامي ١٧٧٣ - ١٧٨١ ، ووجه الأنظار إلى أهمية موقع البلاد الجغرافى ، وتجارها ، ومنوجاتها ، وحاصلاتها ، ووسائل مهاجمتها ، ووسائل الدفاع عنها ، وقيمة موقعها بالنسبة لأمتجارتها وصلاتها التجارية والسياسية بالهند ، ثم عظم فائدتها لفرنسا . وما يمكن أن يودى إليه احتلال الفرنسيين لها . وكان من رأيها أن مصر إحدى الحلقات التى لا غنى عنها في السلسلة التى تربط إنجلترا بالهند . وكان لكتاب بلدوين

Baldwin, pp. 42-79 (١)

هذا تأثير ظاهر على الحكومة الإنجليزية وشركة الهند التجارية الشرقية ، لدرجة أن الإنجليز سرعان ما أعادوا فتح قنصاتهم في مصر في عام ١٧٨٥ ، بعد أن استمرت مغلقة مدة طويلة ، (منذ ١٧٥٩) . وكان بلديون نفسه التفصل الجديد الذي تولي رعاية مصالح مواطنيه في هذه البلاد . فوصل (بلديون) إلى الإسكندرية في ١٩ ديسمبر ١٧٨٦ ، أي في الوقت الذي كان فيه القبطان حسن باشا يعمل للقضاء على السيطرة المملوكية فبدأ بلديون المفاوضة مع القبطان باشا ، كاسى السفير الإنجليزي (اينسلى) من جهة في الاستانة للتأثير على الباب العالي ، واستتلة رجال الدewan العثماني ، ولكن هذه الجهود لم تلبث أن باءت بالفشل بسبب وقوع سوء التفاهم بين بلديون واينسلى من جهة ، وقيام الحرب بين روسيا وتركيا ، ثم دعوة القبطان حسن باشا من القاهرة إلى القسطنطينية من جهة أخرى ، ثم مشغولية الدول الأوروبية — وبينها إنجلترا — بمشروعات تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في حالة هلاك « رجل أوروبا المريض » نهائياً .

وأما في مصر ، فقد كانت الفوضى المنتشرة بها تحت سلطان مراد وإبراهيم لا تدعو إلى استقطاب التجارة بشأنها ، حتى اقتنعت الحكومة الإنجليزية ، وشركة التأمينات ، بمسئولية جهودها من أجل تدعيم التجارة الإنجليزية في مصر خصوصاً (منذ ١٧٩٠) : وفي فبراير ١٧٩٣ أنقلت القنصلية الإنجليزية في مصر أنوارها ، وأقبل (بلديون) من مرسىه . بيد أن (بلديون) كان لا يعدم الأمل في عقد اتفاق تجارى في مصلحة التجارة الإنجليزية مع البكوات مراد وإبراهيم ، ثم استطاع فعلاً في ٢٧ وجب ١٢٠٨ (٢٨ فبراير ١٧٩٤)^(١) أن يعقد معاهدة تجارية على نخط المعاهدة التى سبق إبرامها بين (ترجوبه) ومراد بك في عام ١٧٨٥ . ومع ذلك فقد قابلت الحكومة الإنجليزية أبناء هذه المعاهدة بتفهم ظاهر ، ولم يشعر محمود (بلديون) الطويل . والواقع أن الحكومة الإنجليزية كانت في هذه الآونة

مشغولة بذلك النضال الأوربي الجسيم ، الذى نشب بينها وبين فرنسا منذ ١٧٩٣ ، وبما كان يستلزمه هذا النضال من مجهودات سياسية وعسكرية لمراقبة مصالحها في الآستانة وعلى طول الطريق البحرى القديم حول أفريقية ومستعمرة الكاب المولندية ، وأخيراً الهند ذاتها .

شكايات الفرنسيين :

وزيادة على ذلك ، فإذا كان ينتظر من إحياء الطريق البرى في قطر كان يئن أهله تحت أعباء مظالم البكوات المماليك ، والغرامات التى شكا منها أصحاب التجارة الفرنجية قاطبة . والحقيقة أن الفرنسيين لم يستفيدوا شيئاً أمام طمعين الرايك من معاهدتهم الأخيرة معهم (١٦٨٥) . فقد تقدم كيف ارتفعت الشكايات بعد عام واحد من عقد هذه المعاهدة ؛ وفى الأعوام التالية ، بلغت هذه الشكايات الاستانة ، ومرسيليا وحكومة التور في باريس : وكان لا يلب من النظر في الوسائل المؤدية إلى رفع المظالم عن التجار الفرنسيين . وبالفعل عاد (مجالون) إلى القاهرة في أبريل ١٧٩٣ بوصفه قنصلاً عاماً لبواته في مصر . ثم قابل كلا من مراد بك وإبراهيم بك ، ولكنه لم يستطع إزالة المسائل التى شكا منها مواطنوه من مدة طويلة .

الامتيازات :

وكان الفرنسيون يعتمدون في رفع هذه المظالم عن تجارتهم وعن أشخاصهم على « الامتيازات » القديمة التى حصلوا عليها من السلاطين العثمانيين منذ القرن السادس عشر خاصة ؛ فقد وجد السلاطين في عهد سطوتهم أن يشجعوا الفرنجية على التجارة في تركيا وفى أنحاء الامبراطورية ، فنحوا الدول بعض الترخيصات التى سرعان ما اعتبرت « امتيازات » عند ضعف الدولة العثمانية ، وخصوصاً في القرن الثامن عشر . وكانت هذه الإمتيازات

على نوعين : منها ما كان يذكر بوضوح أمر التجارة مع مصر ذاتها ، ومنها ما كان يحس
عده البلاد . على اعتبار أنها من ممتلكات الدولة العثمانية . وكانت « المعاهدة » التي عقدها
السلطان سليم الأول مع جمهورية البندقية في ١٤ فبراير ١٥١٧ (٣٢ محرم ٩٢٣) من أميق
معاهدات أو « امتيازات » النوع الأول . فقد طلب إلى عمال الدولة ومنتقليها في مصر أن
يسلموا على تنفيذ نصوصها ، وهي نصوص تتناول نشاط البنادقة والفرنجية في الإسكندرية
والقاهرة ورشيد ودمياط^(١) . كما صدرت فرمانات في نفس العام لتجديد الامتيازات
للعلماء لأهل قطانوليا الفرنسيين في مصر ؛ ثم في عام ١٥٢٨ للتجار وغيرهم من الفرنسيين
والقطانوليين في مصر أيضاً . (عهد ساين القانوني)^(٢) . وأما معاهدات أو « امتيازات »
النوع الثاني فكانت كثيرة . أعطيت للبندقية ، وأسكانيا وفرنسا والنيافة وهكذا . وكانت
أهم « الامتيازات » الفرنسية ، تلك التي صدرت في عهد فرنسو الأول في فبراير ١٥٣٥ .
وقتها سفيره في الأستانة (جان دى لانفوريست) Jean de Lan Forest : وقد تجددت
هذه الامتيازات في عهد السلطان سليم الثاني في ١٨ أكتوبر ١٥٦٩ . وهنا في الأستانة
(كلود دى بوج) Claude de Bourg : ثم توالى إصدارها وتجديدها في عهد مراد
الثالث ، في ٢٥ فبراير ١٥٩٧ ، والسلطان أحمد الأول في ٢٠ مايو ١٦٦٤ ، وقد أضيفت على
هذه الامتيازات الأخيرة زيادات جديدة في ٢٠ أبريل ١٦٠٧ . وفي القرن السابع عشر
كانت أهم هذه « الامتيازات » ما أعطيت للفرنسيين إبان سطوة لابس الرابع عشر ، وقبوا في
أذربايجان (الماركيز دى نونتيل) Nointel في ٥ يونيو ١٦٧٣ . وفي القرن التالي ،
جددت الدولة العثمانية الامتيازات للعلماء إلى البندقية في عهد السلاطين : مراد الرابع ،
ومحمد الرابع ، ومصطفى الثاني ، وأحمد الثالث (١٧٣٤) ؛ ثم جددت ووسعت الامتيازات
للعلماء إلى فرنسا ، فوقع المعاهدة الجديدة ، الماركيز دى فيلنوف Villeneuve سفير فرنسا

(١) Combes, E. pp. 96-101

Noradounghian, vol. I, pp. 26-29

في الأستانة في ٢٨ مايو ١٧٤٠ ، وهي « معاهدة » مفصلة ، ضمنت فرنسا بها كافة مصالحها
التجارية في أملاك الدولة العثمانية^(١) .

ومع ذلك فإن كافة هذه « المعاهدات » ما كانت تضمن مصالح الفرنسيين ، وتعطيهم
الحماية اللازمة لمتابعة نشاطهم التجاري بأمان في مصر تحت السيطرة المملوكية ، وعلى هذا
فانه بينما كان السفراء وممثلو فرنسا في الأستانة يذكر ون هذه « الامتيازات » عند محاولة اقتناع
الباب العالي بضرورة اتخاذ الوسائل الكفيلة بصيانة الأموال والأرواح الفرنسية في مصر ،
فان البكوات المماليك في هذه البلاد ، لم يخفوا شيئاً من غلوهم على الرغم من محاولات
(مجالون) للتكررة . فقد أرغم إبراهيم بك التجار على دفع (١٥٠٠٠) من الريالات
الأسبانية (أبو طقة) ، في أبريل ١٧٩٤ ، واستولى مراد بك على قدر كبير من البضائع ،
وتعرضت مخازن التجار من ذلك الحين إلى النهب . حتى اضطر التجار الفرنسيون أخيراً
في يوليو من العام نفسه ، إلى تقرير غلق متاجرهم في القاهرة ، والانسحاب منها إلى
الإسكندرية . واستطاع خمسة منهم بالفعل حزم أمعتهم والفرار إلى رشيد ؛ ولكن مراد
بك لم يلبث أن قبض عليهم وأرغمهم على العودة إلى القاهرة ؛ وظل التجار في القاهرة مدة
الثلاثة شهور بعد ذلك تحت رقابة مراد وإبراهيم ، حتى صُبح لهم أخيراً بالذهاب إلى
الإسكندرية فوصلوها في أبريل ١٧٩٥ ، وكان (مجالون) نفسه على رأسهم .

بعضهم يرجع إلى أن البكوات

وفي أثناء ذلك كله ، لم يتوانى مجالون عن أخبار ممثلي دولته لدى الباب العالي بأمر الظالم
الآفة ، وإخبار الحكومة في باريس ، حتى أصبح من الضروري توجيه بعض العناية إلى
هؤلاء المواطنين المتكويين في مصر ؛ ثم نشطت حكومة الجمهورية للعناية بأمرهم خصوصاً
لنظومتها من مشروعات الإنجليز بعد معاهدة (بادوين) الآفة من البكوات المماليك (١٧٩٤) ،

(١) Noradounghian, pp. 38-78 ; 88-93 ; 93-102 ; 136-145 ; 277-306

Charles-Roux, Les Origines, pp. 268-288

وعند ما تطارت الإشاعات عن أغراض الإنجليز ومسايعهم في البحرين الأبيض والأحمر، وعن توطيد أقدامهم في رودس وكريد خاصة، وتعطيل تجارة البحر الأبيض الفرنسية بفضل ذلك، ثم ربط تجارة البحر الأبيض بتجارة الهند عن طريق مصر لمصلحة إنجلترا. وعلى ذلك فقد كان من مهمة المندوب الفرنسي الجديد في الآستانة، (فرينيك) (Verminac)، العمل لتعطيل هذه المشروعات الإنجليزية، وتسوية مشاكل التجار الفرنسيين مع البكوات المالك في مصر بكافة الوسائل. وفي فبراير ١٧٩٥، اقترحت لجنة الخلاص (Comite'de Salut Public) على (فرينيك) إرسال بعثة خاصة إلى مصر لتحقيق هذه الغاية الأخيرة؛ فكانت هذه البعثة في نهاية الأمر من نصيب (دوبا - ثافيل) (Dubois-Thainville)، فتم (ثافيل) تلبية في يولييه، وغادر القسطنطينية في أواخر الشهر نفسه، ووصل إلى الإسكندرية في ٢٩ أكتوبر ١٧٩٥.

وفي يناير من العام التالي، بدأ (ثافيل) مهمته بزيارة الباشا العثماني رسمياً في القلعة. وكان يصحبه (مجالون)، ثم زار إبراهيم بك، ثم مراد بك في الجيزة. ثم تجددت مئة لفته مع إبراهيم ومراد (مارس ١٧٩٦)؛ وكانت أكبر عقابته موجهة إلى الحصول على تصاريح للتجار الفرنسيين عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء استحواذ البكوات على متاجرهم وأموالهم. ولكن (ثافيل) أخفق في مهمته، فلم يحصل إلا على وعد ضئيل، ثم امتنع في آخر الأمر مراد بك عن مقابلته، واضطر (ثافيل) بعد أربعة شهور إلى مغادرة القاهرة، فرحل إلى الشام، ومنها إلى أنقرة، فمرسل من أنقرة بقرراً إلى (فرينيك) عن مهمته في ٣ سبتمبر ١٧٩٦، يتضمن فشل في الحصول على التصاريح المطلوبة. أو الضمانات اللازمة لتأمين التجار الفرنسيين في المستقبل.

مطالبات مجالون:

وأما البكوات المالك فقد استمروا على مطالبهم، ولم يستطع مجالون البقاء في مصر بسبب ضعف سمعته من جهة، كما أراد مغادرة البلاد إلى فرنسا حتى يبين إلى حكومة الإدارة

عبث الاعتماد على الوسائل السلمية في التأثير على المالك، حتى يغيروا موقفهم حيال الفرنجة ويكفوا أيديهم عن متاجر الفرنسيين وأموالهم. وفي الواقع كان مجالون لا يهمل بتاتاً إرسال الشكاوى إلى حكومته من مدة كما تقدم. وفي الخطابات التي أرسلها، سرعان ما أخذ مجالون يدعو إلى فكرة الاستيلاء على مصر ذاتها، كخير وسيلة لضمان المصالح السياسية الفرنسية ثانية. ففي ١٧ يونيو ١٧٩٥ كتب مجالون إلى فرينيك في الآستانة «انه لا ينبغي الاعتماد على فرمانات مهما كانت قوية في تغيير وتحسين مركز الفرنسيين في مصر، بل على العكس من ذلك، فإن هذه فرمانات (إذا أصدرها الباب العالي إلى حكومة القاهرة) سوف تؤدي فقط إلى ازدياد خطورة مركزهم، وعلى ذلك فيما أن ينتم لنا الديوان العثماني بشكل حاسم، وإما أن يعلن إليه (فرينيك) أن الجمهورية ذات قوة تمكنها من تأديب جماعة من الأفراد الذين لا يعرفون سوى السكرياء والحيلاء، ولا قوة حقيقية لهم. « ثم قال « وأما إذا كانت تريد الجمهورية الاهتمام بالتجارة واستغلالها، فالواجب يحتم عليها إذن احتلال مصر بأكملها وعدم الاكتفاء بميناء الإسكندرية فقط، إذ من الضروري الاستيلاء على رشيد ودمياط والقاهرة والسويس. وعندما يحين الوقت، ينبغي أن تمتد مراكز التجارة الفرنسية في مصر حتى شلالات النيل أيضاً «، كما أن الاستيلاء على السويس والسيطرة في البحر الأحمر، من شأنها التهديد لطرد الإنجليز من الهند وإبطال أهمية طريق رأس الرجاء الصالح في النهاية. وقد أرسل مجالون صورة من خطابه هذا إلى (لجنة العلاقات الخارجية) - بباريس، وفي أول أكتوبر ١٧٩٥، أرسل مجالون خطاباً آخر إلى قوسير هذه اللجنة (كولشين) Colchen جاء فيه أن فكرة الاستيلاء على مصر كانت موضع تفكير الحكومة الملكية للغةا، لما كانت تعرف تلك الحكومة من الفوائد التجارية الكثيرة التي يمكن أن يجنيها من فتح هذه البلاد والاستحواذ عليها؛ كما زدد (مجالون) في هذا الخطاب أيضاً مزاياء الاستيلاء على السويس والسيطرة في البحر الأحمر. وفي ٣ أكتوبر ١٧٩٥، أرسل مجالون خطاباً ثالثاً بالمعنى المتقدم إلى أعضاء (لجنة الخلاص) في باريس.^(١)

الحلة على مصر :

وقد وصلت هذه الخطابات إلى فرنسا في الوقت الذي كان فيه التفكير في إعادة تشيد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية القديمة (أو الأولى) ، يشغل الساسة والكتاب كثيراً من جهة ؛ وفي الوقت الذي كان فيه اشتداد النضال مع إنجلترا ، يحمل أعضاء حكومة الإدارة وقوادها وسياسيها على التفكير في أجدى الوسائل للتفكاح بنجاح ضد عدوة الثورة الكبرى وغريقتها ، سواء في الميدان الأوربي أو في ميادين الشرق الإستعمارية . وعلى ذلك فإنه لما طلب مجالون في ديسمبر ١٧٩٥ ، مغادرة مصر إلى فرنسا ، أجازت له الحكومة ذلك أخيراً في ١٦ أغسطس ١٧٩٦ ؛ فقاد مجالون مصر في يونيو — يوليو من العام التالي ؛ ووصل إلى باريس في الوقت الذي حتم فيه الصلح مع النمسا في (كامبو — فرميو) في أكتوبر ١٧٩٧ التفكير جدياً في الإقتصار من إنجلترا ؛ وفي هذه الظروف ، قدم مجالون تقريره التاريخي المشهور إلى (تاليران) وحكومة الإدارة في ٩ فبراير ١٧٩٨^(١) وهو تقرير طويل تناول فيه مجالون بيان نظام الحكومة التي أنشأها سليم الأول في مصر ، كما عدها المساوي التي شكا منها الفرنسيون في عهد السيادة المملوكية ، من أيام علي بك الكبير نفسه ، ثم انتقل من ذلك إلى بيان أهمية المتوجات والتجارة المصرية لفرنسا ، وبخاصة عند ما كان الاعتماد على مصر تقض مضاجع الإنجليز في الهند ويعود بالفائدة المحقة على بلاده . وكان تقريره من مجالون^(٢) من جملة التقارير التي وصلت حكومة الإدارة في ذلك الحين ، واسترشدت بها عند اتخاذ قرارها النهائي بإصدار إرسال حلتها المعروفة على مصر بقيادة نابليون . وبإثبات قائدها المنتصر حديثاً في إيطاليا .

Magallon. Memoire Sur l'Egypte (١)
(Revue d'Egypte. Vol III. pp 205-227.)

(٢) أنظر بعدد . الفصل الثاني .

مصادر البحث

نذكر من المصادر العربية :

الشيخ عبد الرحمن الجبري — عجائب الآثار في التراجم والأخبار — طبعة القاهرة ١٣٢٢ هـ .
الجزء الأول والثاني

محمد شفيق غريال بك — مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ — ١٨٠١) — المقالة الأولى : ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية الرومانمة في عهد الحملة الفرنسية . القاهرة ١٩٣٨
محمد كرد علي بك — كتاب خطط الشام . الجزء الأول والثاني .

ومن المصادر الأفريقية نذكر ما يأتي :

1. Baldwin, George. Political Recollections relative to Egypt, etc., etc. London 1801.
2. Bruce, James. Travels to discover the Source of the Nile in the years 1768, 1769, 1770, 1771, and 1773. Edinburgh 1801. vols I and IV.
3. Capper, James. Observations on the Passage to India through Egypt. etc. London 1785.
4. Charles-Roux, Francois. Les Origines De L'Expédition d'Egypte. Paris 1910.
5. — Autour D'une Route-L'Angleterre. L'Isthme De Suez Et L'Egypte. Au XVIII^e siècle. Paris 1922.
6. — L'Isthme Et Le Canal De Suez. vol I. Paris 1901.
7. Combe, Etienne. L'Egypte Ottomane-etc. Précies De L'Histoire d'Egypte. Par Divers Historiens etc. Tome troisième.) Cairo 1933
8. Delaporte. Abrégé chronologique de l'histoire des Mamelouks d'Egypte etc. (Description de l'Egypte. t.XV. pp. 231-263.)
9. — Memoire sur les finances de l'Egypte etc. Description de l'Egypte. t.XII. pp. 41-248.)

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية

أصولها وأسبابها

مقدمة :

يختلف الرأي عند ذكر أسباب الحملة ، فيما إذا كانت حكومة الإدارة قد أصبحت تخشى من نفوذ نابليون بونابرت بعد انتصاراته الباهرة على أعداء الثورة في إيطاليا ، وودت لذلك لو أنها استطاعت التخلص من هذا القائد بإرساله في حملة جديدة تبعده عن باريس وعن فرنسا ، فوجدت في تعيينه لزعماء الجيش المرسل الى مصر ، فرصة مواتية لتحقيق هذه الرغبة ^(١) ومع ذلك فإنه من الواضح من جانب آخر ، أن بونابرت منذ انتصاراته الإيطالية قد ازداد اعتداداً بنفسه ، فأصبح لا يقنع بمركز « الخادم المطيع » غصب لحكومة الإدارة ، وأن عهد جميل العظمة لغيره من « فئة الخامين » والرجال أمثال (باراس) Bernas و (كارنو) Carnot الذين يؤلفون حكومة الإدارة . بل أصبح لا يرضى بأقل من القبض بحكم يديه على أزمة الأمور في فرنسا . وفي الواقع سرعان ما طارت بونابرت في أن يكون من أعضاء « الإدارة » فلا يحسنه من ذلك سوى سنة التي كانت أقل من الأربعين ، فلا يجوز له بمقتضى دستور السنة الثالثة أن يصبح عضواً في هذه الحكومة ، وعلى ذلك فقد فضل بونابرت التريث ، حتى يبلغ هذه السن ، وحتى تنضج الكثرة كما قال ، فتدعوه البلاد لتولي زعامتها ، ولو أنه كان لا يرضى في الوقت ذاته أن يظل خاملاً ، فيسأه شعب فرنسا ^(٢) فأقبل من ثم يؤيد مشروع الحملة على مصر بكل قوته . بيد أنه كان لا بد من أسباب عميقة تميز لحكومة الجمهورية إخراج جيش الشرق الكبير مع صفوة قوادها وعلمائها إلى مصر ؛ وهذه الأسباب ترد في أصولها إلى مسألتين أساسيتين : المسألة

10. Hoskins. H.L. British Routes To India. London 1928.
11. Irwin, Eyles. R. Series of Adventures in the Course of A Voyage up the Red Sea. Dublin 1780. (2 vols.).
12. Jonquière. A. de la. Histoire De L'Empire Ottoman. etc. Paris 1881
13. Lammens. H. La Syrie. Précis Historique. vol II. Beyrouth 1921.
14. Lancret. Memoire sur le Système d'imposition territorial etc. etc. [Description de l'Egypte T XI. pp. 461-571.].
15. Lockroy, E. Ahmed le Boucher, La Syrie et l'Egypte au dix-huitième siècle. Paris 1888.
16. Lusignan, Sauveur. A History of the Revolt of Ali Boy against the Otoman Porte etc. London 1784.
17. Magallon. Ch. Memoire sur l'Egypte. (Revue d'Egypte vol III. Sept. 1896. pp. 205-224.).
18. Noradounghian. G. Recueil D'Actes Internationaux De L'Empire Ottoman. (vol. I) Paris 1897.
19. Saïary (C.E.) Lettres sur L'Egypte. (vol. 2.) Paris 1798.
20. Sonnint, C.S. Travels In upper And Lower Egypt, undertaken by Order of the Old Government of France. (Translation). London 1800.
21. Testa. Le Baron I. de.—Recueil Des Traités de la Porte Ottomane etc (vol. II.) Paris 1864—1898.
22. Tott. (Baron de). Memoires sur les Turcs et les Tartares. (4 volumes)—Amsterdam 1784.
23. Volney. C.F.C. Voyages En Syrie et En Egypte Pendant les Années 1783, 1784 et 1785 etc. (2 vols.). Paris 1787.

الاستعمارية ثم الموقف السياسي في أوروبا ، إبان المفاوضات الجارية لتعديل صلح كامبو فوميو مع النمسا وبعد هذا الصلح أيضاً .

المسألة الاستعمارية :

إن مشروع الحملة الفرنسية على مصر لم يكن وليد الظروف الطارئة ، بل يرجع في أصوله إلى رغبة الفرنسيين الملحة في إنشاء مستعمرة جديدة في « الشرق » ، منذ أن أسفرت حروبهم الاستعمارية والقارية الطويلة في عهد ملوكها العظام ، لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر ، عن فقدان الشطر الأكبر من المستعمرات الفرنسية في صلحي (أوترخت) عام ١٧١٣ و (باريس) عام ١٧٦٣ : فقدت فرنسا في أمريكا : أكلابا ، وبحوض الميسنيس الغربي ، وجزيرة نيوفونلند ، وكندا ، ولوزيانا : ثم في الهند : احتفظت فرنسا بنفسها مراكز تجارية فقط في شندرناجر ، وبومبدي ، وكاربكال ، وبانول على ساحل كرومانديل ، ثم (ماي) على ساحل المالبار . ولقد كانت هذه الخسارة الجسيمة سبباً في أن يعتبر المؤرخون هذه الحروب وآخرها حرب السنين السبع ، المحددة لنهاية عهد الإمبراطورية الفرنسية الأولى .

بيد أن فرنسا على الرغم من هذه الخسارة الفادحة ، كانت لا تزال محتفظة ببعض الجزر المهمة في الهند الغربية ، وهي جوادلوب ، مارتينيك ، سان توماس ، سان دمتريوس وغيرها : ثم في المحيط الهندي جزيرة برون ، إيل دي فرانس (موريتوس Mauritius) وغيرها . وكانت جزر الهند الغربية التي تمتلكها فرنسا ، وتسمى أيضاً (جزر السكر) ذات محصولات تستفيد منها فرنسا فائدة محققة ، على عكس الحال في كندا في ذلك الحين . فكان لمسلكت فرنسا هذه الجزر من الأسباب القوية التي دعت بعض المعاصرين للنظر بعين التفات إلى مستقبل فرنسا الاستعماري في عام ١٧٦٣ على الرغم من خسارتها في معاهدات الصلح . ولذلك أن هؤلاء المؤرخين كانوا يرون أنه لو استطاعت فرنسا ترقية هذه

المستعمرات في جزر الأنتيل ، وتنمية مواردها واستثمارها على خير وجه ، ثم السعي لضم ممتلكات جديدة إليها ، لأمكنها أن تعيد التوازن الدولي إلى حالته الأولى قبل حرب سبع السنين خصوصاً .

سياسة (شوازيل) :

ثم كان من هؤلاء المتفانين وزير خارجية فرنسا (دوق دي شوازيل) Choiseul ، الذي أدار سياسة فرنسا الخارجية منذ ١٧٥٧ ، وعقد صلح باريس الآف الذكر في ١٧٦٣ ، ثم طفق بعد ذلك بعمل لإزالة الآثار المترتبة على هذا الصلح وكانت في غير مصلحة بلاده ، ويتدخل في « المسألة الشرقية » في مصلحة حلفائه القدماء : السويد وبولند وتركيا . وقد بذل (شوازيل) مجهوداً كبيراً في إحياء البحرية الفرنسية بقوتها . والاحتفاظ بمركز رفيع لفرنسا بين الدول الأوروبية . واستلزمت هذه الرغبة الانقلاب على إعادة صرح الإمبراطورية الاستعمارية التي أمارت حديثاً في صلح باريس المتقدم . وعلى ذلك فالفضل إنما يرجع إلى (شوازيل) في إثارة المشروعات الجديدة ، للتوطن والاستقرار في جويانا الفرنسية ، حيث أرسل المستعمرين الفرنسيين للتوطن في منطقة نهر (كورو Kourou) خاصة ، كما استطاع أحد الفرنسيين ، (موداف) Mandavo تأسيس مركز فرنسي في جزيرة مدغشقر ، ثم تمكن أيضاً (بونجفيل) Bougainville من الملاحه حول الكرة الأرضية (١٧٦٦ — ١٧٦٩) . وزيادة على ذلك قد سعى (شوازيل) لتأيد مركز الفرنسيين في مصر ذاتها ، بل إنه كان يريد في هذه الآونة (١٧٦٩) أن يحصل لفرنسا على مصر بطريق المفاوضات ، وذلك حتى يجد الفرنسيون في متوجات هذه البلاد ومحصولاتها ما يعوضهم عن الخسارة التي لحقت بهم بضائع مستعمراتهم الأمريكية . بيد أن هذه المشروعات أخفقت ، وكان كل ما استطاعت فرنسا أن تكسبه هو استيلائها على جزيرة كورسيكا ، التي باعتبارها إياها جنوه في عام ١٧٦٨ ، وذلك لإعادة التوازن في البحر الأبيض بعد أن استولى

الإنجليز في هذا البحر على جزيرة ميغورقة . إلا أنه على الرغم من كافة هذه الجهود عُذ (شوازيل) سيثولا إلى حد كبير عن إلحاق الضرر بالاستعمار الفرنسي عموماً؛ والسبب في ذلك إخفاق مشروع التوطن في حوض نهر (كوزو) في جوايانا على الرغم من المداباة الواسعة التي حملت ألوف الفرنسيين على الرحلة إلى الهند الغربية ، حتى هُوتوا في تلك البقاع انوبوثة بالأمراض والحيات (١٧٦٣ - ١٧٦٧) . كما أخفقت محاولة أخرى لإنشاء مستعمرة جديدة في جوايانا أيضاً على نهر (أبرواج) Apronague (١٧٦٨) . فكان من آثار هذا الفشل أن انتشرت الآراء القائلة بأن الفرنسيين لا يصلحون ولا طاقة لهم على الاستعمار بقاءً . وكذلك أخفقت محاولات استعمار مدغشقر ، فمع أن (موداف) نزل إلى مدغشقر في سبتمبر ١٧٦٨ فقد طلب النجدة من فرنسا ، ثم انتهى الأمر باستدعائه في ديسمبر ١٧٧٠ ، وفي الشهر نفسه خرج (شوازيل) من الوزارة .

ولم يكن معنى خروج (شوازيل) موت الفكرة الاستعمارية في فرنسا نهائياً ، فقد أعيد على بساط البحث مشروع استعمار مدغشقر ثانية على يد أحد المفكرين البارزين (بنيوسكي) Benyowski (١٧٧٢ - ١٧٧٤) ، على أن الحكومة رفضت في النهاية مؤازرته ، حتى رحل (بنيوسكي) من باريس إلى أمريكا ، واستطاع الحصول على المساعدة المطلوبة من ولاية (ماريلاند) ، ونزل إلى مدغشقر (١٧٨٤) ، وعندئذ أرسلت الحكومة الفرنسية القوات من جزيرة (إيل دي فرانس) لالتقاط عليه ، ثم قُتل (بنيوسكي) في مايو ١٧٨٦ .

وهكذا كانت فرنسا لا تزال في أواخر القرن الثامن عشر تعطف الفينة بعد الأخرى ، على أحياء امبراطوريتها الاستعمارية .

نظام الاستعمار الفرنسي القديم :

وكان من المنتظر أمام فقد المستعمرات القديمة من جهة ، وأمام وجود الرغبة الكافية في تشييد صرح الإمبراطورية الجديدة من جهة أخرى ، أن يتجه البحث إلى دراسة

الأسباب التي اعتبرها المعاصرون من دواش ضياع مستعمراتهم في الهند الغربية خصوصاً . فكان فلاسفة الثورة ومفكرها ورجال الحكم أيضاً في مقدمة من كتبوا عن قواعد الاستعمار الفرنسي القديم ؛ ففقدوا هذه القواعد ، ونهبوا الأذهان إلى أماكن الضعف فيها ، كما أرسدوا في طي كتاباتهم إلى الطرق المثلى في نظره لإنشاء المستعمرات الجديدة .

الحق الاصطناعي :

وكان نظام الاستعمار الفرنسي القديم يقوم على أساسين : احتكار التجارة ، واستخدام التزييق الأسود في المستعمرات ؛ فذكر (ديدرو) Diderot عن الأمر الأول ، أنه لما كانت المستعمرات قد أنشئت فيا وراء البحار خصيصاً لقائدة الوطن ، أو الدولة المستعمرة . استندت هذه المراكز على الدولة المستعمرة مباشرة . ووقعت تحت حمايتها . وأصبح مؤسسوها وحدهم هم أصحاب الحق بفردهم في التمتع بتجارة هذه المستعمرات ونقل متاجرها ومنتوجاتها في سفنهم من المستعمرات وإليها ، ويعرف هذا النظام باسم « الحق الاحتكاري » Privilegium ، وهو نظام موروث في الحقيقة من عهد (كولومبوس) نفسه . وقد أهدت الشركات التجارية الفرنسية من الحق الاحتكاري ولا شئت عندما نقلت قنارة (جزر السكر) في الهند الغربية ، وكانت أهم هذه الجزر (سان دمنجو) . لدرجة أن أصبحت هذه الجزيرة بمثابة قطب الدائرة في نظام الاستعمار الفرنسي بأجمعه . بيد أن هذا الاحتكار كان له مساوى ، أهمها أن السفن الأجنبية ، لم تستطع بسببه الدخول إلى موانئ هذه المستعمرات في الوقت الذي لم تكن تيم السفن الفرنسية نفسها تقوم بسد حاجات المستعمرات من المؤن وخلافها ، حتى ساءت حالة أحوال الجزر وازدادت مطالبة أهلها بضرورة تخفيف الاحتكار (١٧٦١) ثم اضطرت الحكومة إلى فتح مينائى سان لوسيا وسان دمنجو للسفن الأجنبية في عام ١٧٦٧ ، ثم تلى ذلك إلغاء احتكار شركة الهند التجارية (١٧٦٩) . ثم فتحت حملة موانئ ، في جزر الهند الغربية في عام ١٧٨٤ .

وفي ١٧٨٦ أجازت الحكومة التجارة الحرة ، مع جزيرة كاين Cayenne ، ومع جوايانا عموماً لمدة الأثنى عشر عاماً ، امتدت حتى سنة ١٧٩٢ .

الرقيق الأسود :

وأما جلب الرقيق الأسود إلى المستعمرات الفرنسية فقديم العهد ، ويستند في أصوله على « قانون السود » Code Noir الصادر في عام ١٦٨٥ ، وكانت المشوطة عن إصداره (مدام دي منتون) Mine de Maintenon والغرض منه أن يعتنق السود الكاثوليكية ثم الإشراف على تدبير الأغذية والملابس اللازمة لهم والعناية بمرضهم وهكذا : مما من شأنه تحسين أحوال ومعيشة الرقيق الأسود في المستعمرات . على أنه لما تجدد ملاحظته ، أن هذا القانون قد وضع عقوبات شديدة لتوقيعه على الرقيق الذين يأت أحلام لولجبتهم ، أولاً يتورعون عن سرقة أسيادهم ، أو يسلكون عموماً مسلكاً معيباً . ومع ذلك فإنه سرعان ما أغفل العمل بهذا القانون عند ما كثر الطلب من أوروبا على منتوجات جزر الهند الغربية . واضطر « الأسياد » إلى مضاعفة جهودهم الإنتاجية ، وإنشاء المزارع الواسعة ، التي تستلزم العدد الكثير من الرقيق ليزراعها ، فاستقدموا أعداداً وفيرة من هؤلاء السود حتى بلغوا الخمسة ألاف تقريباً في عام ١٧٨٩ ، بعد أن كانوا في عام ١٧٧٩ يملكون ٢٤٩.٠٩٨ - في جزيرة سان دمنجو ؛ وهذا يعني لم تتجاوز زيادة عدد السكان البيض في نفس الجزيرة بضعة آلاف فقط . وعندما اضطر البيض أمام هذه الزيادة إلى تعديل القانون القديم بشكل يضمن في شدته وقسوته سيطرتهم على السود دائماً ؛ وعندما أهمل البيض العناية بأمر إطعام السود أو السهر على راحتهم ، بل توفروا الآن على الخمر والسكر وضربهم بالسياط ، حتى أغلغوا بهذا العمل في أذى الفاتحين الإسبان القادمين السبعة . وكما ظهر في العهد الإسباني من دافع عن هؤلاء السود ، ظهر الآن (رينال) Reynal من أعلام مفكرى فرنسا في القرن الثامن عشر يدافع عنهم .

فلسفة الثورة والاستعمار :

وكما كان إخفاق محاولات (شوازيل) في جوايانا منفراً للفرنسيين من الاستعمار عموماً فقد ترتب عن وجود هذه المساويء التي لازمت قواعد الاستعمار الفرنسي القديم ، ضعف الثقة في الاستعمار لدى الفرنسيين ، ثم انصرافهم عنه وقتاً بعد آخر في الفترة التي سبقت انفجار بركان الثورة خصوصاً . وكان المسؤولون عن هذا القصور ، وهذا الانصراف إلى درجة كبيرة ، وفلسفة الثورة ، أمثال روسو ، ومابلي Mably ، ومونتسكيو ، وفولتير . فقد نقد (روسو) الرق نقداً عنيفاً ، وناقش (مابلي) حكمة النضال إطلاقاً من أجل الاستعواذ على المستعمرات ، وبخاصة حكمة النضال الفرنسي - الإنجليزي في أمريكا الشالية ؛ ثم دعا فرنسا إلى التوفر على استثمار مواردها الداخلية والعناية بها ؛ وأما (مونتسكيو) فع أنه كان يوافق على أن تمتلك فرنسا جزر الأنتيل في البحر الكاريبي ويوافق على احتكار تجارتها - أي أنه كان يوافق في الحقيقة على إحدى دعائم الاستعمار الفرنسي القديم - فإنه من جانب آخر قد نقد نقداً شديداً الرق واستخدام الرقيق الأسود في المستعمرات . وأخيراً صرف (فولتير) عنايته لإنشاء خط الرأى الذي يدعو مواطنيه إلى الاستعمار في أمريكا عامة وفي كندا خصوصاً ، ثم اشتدت حملته اللاذعة بعد حرب الستين السبع وبيع كندا ذاتها ؛ ومع أن جزر الهند الغربية - سان دمنجو ، هارتنيك ، جوادولوب - كانت تأتي إلى فرنسا بجمالى الستين مليوناً من الفرنكات الذهب سنوياً ، فإن هذه التجارة في نظره ما كان يمكن أن تسبب غنى فرنسا ؛ بل إن الفرنسيين قتلوا في مقابل هذه الستين مليوناً أبناءهم وأموالهم ، وتحملوا خسارة كبيرة بسبب غرق سفنهم ، وهكذا ؛ ثم نقد (فولتير) وجود الرق من وجهة نظر الإنسانية . والواقع أراد (فولتير) أن يعنى الفرنسيون باستثمار موارد بلادهم الداخلية . ومع ذلك فإن (فولتير) كان لا ينفى من وراء حمله على الرق إلغاء النظام الاجتماعي السائد في المستعمرات الفرنسية ؛ كما وافق

على استثمار لويزيانا لما يمكن أن تدره هذه المستعمرة من الخيرات . كتحلل واسع لإنتاج التبغ والحرير والنبالة وغيرها ؛ ثم وافق على امتلاك جزيرة كورسيكا ، وكان (فولتير) من أصدقاؤه (شواليل) الوزير الفرنسي ؛ وكان كل ما عارضه هو أن يناضل الفرنسيون من أجل إنشاء صلات لهم مع الهند أو من أجل استثمارها .

وكان (ولیم توماس رينال) Raynal من أخطر أصحاب الأثر الفعال في إضعاف رغبة الفرنسيين الإستعمارية ، عندما تم نقد الاستعمار الفرنسي وراء البحار ، في كتابه المشهور عن تاريخ المؤسسات التجارية الأوربية في المهندين الشرقية والغربية^(١) . فقد نشر هذا الكتاب في عام ١٧٧٠ ، ثم أعيد طبعه في حياته صاحبه عشرين مرة حتى عام ١٧٩٧ . ووجه الأهمية في هذا الكتاب الذي يتحدث فيه (رينال) عن كل شيء تحت الشمس تقريباً ، أنه أظهر المساوىء العديدة التي أسفر عنها الاستعمار الفرنسي في الشرق وفي الغرب معاً . وقد ساعد الأسلوب الذي كتب به هذا التاريخ وما تخلله من طريف الحوادث على فروعها ، كما تركت كتابته للسبب نفسه أثراً في أذهان قارئيه .

وكذلك كتب كل من (بيير بوافر) Pierre Poivre ، (برنردان دى سان بيير) Bernerdin de St Pierre عن مساوىء الاستعمار الفرنسي . وكتاباته (بوافر) مكانة ممتازة في تاريخ الاستعمار الفرنسي عموماً ؛ وكان (بوافر) من الملتحقين بخدمة شركة الهند الشرقية الفرنسية ؛ ثم عين في عام ١٧٦٧ للإشراف على جزيرة (ايل دى فرانس) فظل بها حتى طلب إقالته في ١٧٧٣ ، ثم عاد إلى فرنسا . وكان صديقاً للوزير الفرنسي (ترجو) Turgot ، فظل تحت حمايته حتى وفاته في ليون في عام ١٧٨٦ وقد كتب (بوافر) مجلة بحوث ومذكرات نشرت في عام ١٧٦٨ ، بعنوان « رحلات

(١) Raynal (G. Th.) Histoire philosophique, etc. (10 vols) Geneva 1780-81

أحد الفلاسفة^(١) وصادفت رواجاً ونقلت إلى الإنجليزية بعد عامين ؛ ووجه الأهمية في هذه المرحلات أنها رسمت صورة بارزة لكافة مساوىء الاستعمار الفرنسي على قاعدتيه القديمتين : الحق الإحتكاري ، والرفيق الأسود . كما أنها من جانب آخر قد تضمنت أول نداء من نوعه تقريباً ، يدعو الفرنسيين ويوجه أنظارهم إلى ضرورة البحث عن مبادي جديدة للاستعمار ، غير تلك التي طبقت فيها القواعد والأنظمة الاستعمارية القديمة . وكان الشرح هذا الميدان الجديد الذي دعا إليه (بوافر) .

انحلال النظام الاستعماري القديم :

ومع ذلك فقد كان أثر كتاباته هؤلاء الفلاسفة والمفكرين المباشر ، تغيير الرأي الفرنسي من الإستعمار عموماً ، والاشتماز من المساوىء التي وصفها الكتاب ، والتي أعتبر الفرنسيون أن لا مندوحة من بقائها ما دام الاستعمار باقياً ؛ وزيادة على ذلك فإن فرنسا في الفترة التالية مباشرة كانت لا تستطيع ابتداء سياسة إستعمارية مجدية ، ذلك إن حرب الإستقلال الأمريكية (١٧٧٤ - ١٧٨٣) سرعان ما اشتعلت نيرانها ، ولما كانت الملكية تريد الإنتقام من إنجلترا التي تزعمت النضال ضدها في الحروب التي انتهت بخسارة فرنسا الجسيمة ، خصوصاً في عام ١٧٦٣ ؛ ولما كانت تريد أيضاً إتهام ثورة الولايات الأمريكية ضد الإنجليز ، فقام في نضال قد يساعد على إعادة توازن القوى بين الدول في أوروبا ، فقد اندفعت فرنسا تؤيد الأمريكيين في نضالهم ضد إنجلترا ، وأعلنت إضمارها إلى جانب الولايات الأمريكية في عام ١٧٧٨ . بيد أن فرنسا لم تحسب للعواقب حساباً . ولم تفكر في النتائج التي قد تترتب عن استقلال الولايات الأمريكية ، وأثر هذا الاستقلال على المستعمرات الفرنسية ذاتها في الهند الغربية . والواقع أن فرنسا تكلفت في هذه الحروب أموالاً طائلة أرهقت مالياتها لدرجة أن أصبحت فرنسا بعدها عاجزة

(١) Poivre (G.) Voyages d'un philosophe, (1768)

عن الاحتفاظ بالنظام القديم ، بقاعدتيه المعروفتين في الهند الغربية ، ناهيك إطلاقاً عن تفكير الحكومة في التوسع الإستعماري في أية ميادين أخرى جديدة . فقد عمد الأمريكيون المستقلون إلى إنشاء الصلات التجارية مع الجزر الفرنسية في الهند الغربية . ولما كان النظام القديم يمنع التجارة لغير الفرنسيين ، فقد اتخذ الأمريكيون التهرب وسيلة للتغلب مع هذه الجزر حتى اضطرت الحكومة الفرنسية في النهاية إلى تعديل نظامها ، وهدم إحدى قواعد هذا النظام وهو الحق الاحتكاري ، عند ما أجازت قانوناً في أغسطس ١٧٨٤ إنشاء الصلات التجارية الأجنبية ، غير الفرنسية ، مع جزر الهند الغربية . كما أنها عدلت (قانون السود) القديم في ديسمبر من العام نفسه . فإشار اتخاذ هذين القرارين إشارة واضحة إلى انحلال نظام الإستعمار الفرنسي القديم نهائياً في الهند الغربية . على أن الحوادث الأتية لم تكن وحدها المسؤولة عن تضعيف النظام الإستعماري الفرنسي القديم وانحلاله ، وانصرف الفرنسيين عن الرغبة في الإستعمار في الفترة التي سبقت إنفجار الثورة الفرنسية ؛ فقد ساءم في هذه المسؤولية أيضاً رجال الحكم أنفسهم في عهد لويس السادس عشر ، أمثال (فرجن) Vergennes (١٧١٧ — ١٧٨٧) ؛ و (ترجو) Turgot (١٧٢٧ — ١٧٨١) ؛ و (نكر) Necker (١٧٣٢ — ١٨٠٤) . ذلك أن سياسة (فرجن) الإستعمارية كانت تتلخص في مجرد المحافظة على الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية كما كانت ، فهو لا يريد الاستيلاء على مستعمرات جديدة ، كان يرى من المفيد على فرنسا المدافع عنها . إن الاحتفاظ بها إطلاقاً ؛ وأما (ترجو) فقد كان من المعارضين لقاعدة (الحق الاحتكاري) ويريد أن تكون المستعمرة بمثابة دولة منفصلة وإنما تحت حماية الدولة المستعمرة لها ، ولا يرى أية فائدة من إرسال النجندات إلى جزر (الأنتيل) في الوقت الذي توقع الفرنسيون فيه الحرب مع إنجلترا ، لبعد (الأنتيل) ولما يتكلف إرسال الحملات إليها من نفقات طائلة ، ولأن مدافعها لا يرافق الجنود الفرنسيين . وأما (نكر) فقد عارض بشدة مبدأ الرق عموماً ، ولو أنه لم يستطع التوصية بتحرير الرقيق إلا في حالة إجماع كلّة الأمم الأخرى على إلغاء الرق كلية .

وهكذا كان النظام الاستعماري القديم ينهار من جميع جوانبه ؛ كما ظهر أن المستعمرات الفرنسية الباقية في جزر الهند الغربية قد أصبح مقضياً عليها بسبب انحلال هذا النظام القديم خصوصاً .

أنصار الاستعمار الجديد :

ومع ذلك ، وعلى الرغم من كافة هذه الانتقادات التي وجهت إلى النظام القديم ، ثم انهيار قواعد هذا النظام ، فإن الاستعمار عموماً لم يفقد أنصاراً في فرنسا ، كما أنه لم يكن من المنتظر أن يزل الفرنسيون بسهولة عن المركز الذي احتلوه في التاريخ الاستعماري ، كأمة مستعمرة قديمة . فالكتاب والفلاسفة الذين نقدوا هذا الاستعمار القديم ، ونفروا منه الفرنسيين ، كانوا هم أيضاً المسؤولون عن الدفاع عن الفكرة الاستعمارية ذاتها ، كما حدث عندما وافق (مونتسكيو) على امتلاك الجزر في البحر الكاريبي ، واحتكار تجارتها ، وعندما أراد (فولتير) إستعمار لوزيانا ، وكان يمدح امتلاك كورسيكا ، ولا يريد إزالة الرق نفسه كدعامة من دعائم الاستعمار الفرنسي ؛ ثم كان هناك (ترجو) الذي أيد امتلاك فرنسا لجزر البربون ، وأيل دي فرانس ؛ وكان (ترجو) يقول على استخدام هذه الجزر كقواعد لإرسال الحملات منها . عند ما يحين الوقت لإخراج الإنجليز من الهند ؛ أي أن (ترجو) في هذه الرغبة يعتبر مشتركاً ولا ريب في بذور تلك الفكرة التي اختمرت إبّان الثورة ، ثم أسفرت بحكم ظروف الموقف في القارة الأوروبية ، وفي المستعمرات أيضاً عن إرسال الحملة إلى مصر لطرد الإنجليز من الهند في النهاية ؛ ثم أخيراً كان هناك (نكر) وقد دافع (نكر) عن شركة الهند الشرقية الفرنسية ، وأثنى على (كولبير) وأنظمتها التجارية ، وامتدح الحق الاحتكاري ، بعيداً في كل ذلك عن التأثير بالأراء الحرة الاقتصادية التي انتشرت في عصره والتي تأثر بها (ترجو) لدرجة كبيرة .

الشروط المبدئية للجورير :

وعلى ذلك فقد نشأت حالة في الفترة السابقة على انفجار الثورة الفرنسية مباشرة تدعو إلى التفكير العميق : فالنفوس كانت ولا شك مشبعة من الاستعمار بنظامه القديم المعروف ، وما ترتب عليه من مساوئ ومظالم ومفاسد وإرهاقات ؛ بينما في الوقت ذاته كانت الرغبة لا تزال باقية في الاستعمار ذاته ، بل وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية .

وكان لهذه الحالة نتائج بعيدة ؛ ذلك أنه كان من المترقب ، وسط هذه الظروف ، أن يتجه أصحاب الرغبة في الاستعمار إلى التفكير في ميادين جديدة ، يمكنهم أن ينشئوا فيها مستعمرات جديدة ، تقوم على قواعد ومبادئ جديدة ، غير تلك الموجودة في جزر الهند الغربية ، والتي كانت سبب النفور من الاستعمار على نحو ما تقدمت وفي الحقيقة سرعان ما وجه أنصار هذا الاستعمار الجديد في كتابات المفكرين والكتاب الذين سبق ذكرهم ، ما أفصح عن هذه الرغبة ، وأيد تشوقهم لبدء حياة استعمارية جديدة في ميادين جديدة . وكان في مقدمة أصحاب هذا الرأي (بيير بوافر) الذي تقدم ذكره . فمن رآه أن الشرق هو ذلك الميكان الجديد الذي ينبغي على فرنسا أن تنشئ فيه مستعمرة على أساس حرية العمل ؛ بما يرضى شرفها ويرضى ضمير الإنسانية عموماً . ومع أن آراء (بوافر) هذه ، هي التي أتبع لها النجاح في آخر الأمر عند ما قامت الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٧٩٨ لمحاولة تأسيس مستعمرة فرنسية جديدة على قواعد جديدة دعمتها العمل الحر وعدم استخدام الرقيق ، فإن (بوافر) كلف في كتاب « رحلاته » يشير باحتلال جزيرة مدغشقر .. وقد بنى (بوافر) هذه الرغبة على أسباب أهمها أن تستطيع المستعمرة الجديدة عند نجاحها ، تأمين المستعمرة الفرنسية في جزيرة (إيل دي فرانس) ؛ وحتى لا تظل المراكز الفرنسية في الهند معتمدة فقط على الهولنديين في الإمدادات التي تصلها عن طريق رأس الرجاء الصالح . والحق أن ضرورة الاحتفاظ بمراكز الاستعمار الفرنسي في الهند كانت لانقيص عن أذهان الفرنسيين بناتاً ، وذلك حتى لا تنفل إمبراطوريتهم الاستعمارية نهائياً بشياع هذه المراكز من جهة ،

وحتى لاتضيع فرصة الاقتصاد من منافسيهم القدماء ، وهم الإنجليز ، من جهة أخرى ، بطردهم من الهند ، وكما ظهر ذلك من تفكير (تريجو) الآف .

على أن أنظار الفرنسيين لم تلبث أن توجهت نحو (الشرق) نهائياً ، عند ما تبين لهم في السنوات القليلة السابقة على إرسال الحملة إلى مصر ، أن ممتلكاتهم في جزر الهند الغربية ، إنما تسير خيئاً إلى الإهمال التام .

فقد تقدم كيف اضطر الفرنسيون إلى تحطيم « الحق الاحتكاري » عند ما أمعن الموربون الأمريكيان في إنشاء الصلات التجارية مع الجزر الفرنسية ، كما أن انتشار المبادئ والآراء الحرة ، كان من شأنه المطالبة باطلاق حرية التجارة ، وتحطيم الحق الاحتكاري ، حتى اضطرت فرنسا في النهاية إلى فتح كافة الموانئ في الجزر الغربية إلى السفن الأجنبية (١٧٩٣) . وزيادة على ذلك فإن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في ثورتها على إنجلترا ، لم يلبث أن شجع الجزر على الثورة أيضاً ضد السلطات القائمة بها . فقد كان من أثر إعلان مبادئ حقوق الإنسان في فرنسا ، ثم الحملة التي أثارها الفلاسفة الفرنسيون ضد الرق عموماً ، أن تحرر أهل الجزر الفرنسية وأخذوا يطالبون بالتححر من سيطرة (البيض) الأوروبية عليهم ؛ بين عامي ١٧٩٤ و ١٨٠٢ كانت أكبر هذه الجزر وأعظمها أهمية قد خرجت من سيطرة فرنسا الفعلية على أيدي أحد الأهالي السود (تسان لوفرتير) Toussant Louverture الذي تولى الزعامة في سان دمتجو .

ولذلك فقد كان من المنتظر أن يتساءل المعاصرون : إذا حدث انهيار جزر الأنتيل نهائياً فمن أين تستطيع فرنسا جلب المنتوجات التي كانت تأتياها من هذه الجزر ؟ وفي هذه الظروف وفي أوائل التسعينات من القرن الثامن عشر ، كان الجواب من الشرق عموماً ، ومن مصر خصوصاً ، ومع ذلك فإن التطلع إلى مصر كان يتوقف على مدى ونوع السياسة التي اعتمدت الحكومة الفرنسية اتباعها نحو الدولة العثمانية .

فرنسا والامبراطورية العثمانية :

فقد احتل مصير الامبراطورية العثمانية شطراً كبيراً من تفكير الساسة الأوروبيين في أواخر القرن الثامن عشر، فقد نشبت الحرب الروسية التركية (١٧٦٨ — ١٧٧٤) ، وخشى السياسيون من قرب انهيار الدولة وتوزيع ممتلكاتها على وجه الخصوص بين روسيا (زعامة القيصرية كاترين الثانية) ، وبين النمسا (زعامة الامبراطور يوسف الثاني) ، وكان يعتقد أن كلتا الدولتين إنما تطمعان في امتلاك مصر ذاتها ، على اعتبار أن مصر هي الطريق الموصل إلى الهند . وحال ذلك ، كانت فرنسا في مقدمة الدول المهتمة بمصير العثمانيين ؛ ومن ثم أخذ يتنازع ساستها عاملان : عامل الرغبة في المحافظة على سياسة الملوكية الفرنسية التقليدية نحو تركيا ، وقوامها الصداقة مع السلطان العثماني ، ومحاولاة التوسط بين المتحاربين للوصول إلى صلح يمنع السطوة من الانهيار ؛ ثم عامل الرغبة في عدم تفويت الفرصة على فرنسا إذا قدر لتركيا الانهيار أخيراً ، واقتسمت أوروبا أملاك رجلها المريض . وكان ينبغي على فرنسا ، صونها لمصالحها أن تنال نصيباً من هذه التركة . وكان ممن اقتنعوا بقرب انحلال تركيا ويخشون من ضياع ممتلكاتها إلى أيدي روسيا والنمسا ، السفير الفرنسي الجديد في القسطنطينية (منذ ١٧٦٨) ، الكونت دي سانت بريست ، Saint Priest ، ثم القنصل الفرنسي في مصر ، (جان باپتست مور) Jean Baptiste Muro .

أراء سانت — بريست :

أما (سانت — بريست) فقد قدم إلى حكومته بمجرد عودته في إجازة إلى باريس في عام ١٧٧٧ ، مذكرة عن حالة التجارة الفرنسية في الدولة العثمانية في أثناء سنوات الحرب الماضية حتى عام ١٧٧٤ (معاهدة فينارجه) . فبيّن كيف أن التجارة الفرنسية قد توطدت دعائمها في أثناء هذه الحرب ، لأن فرنسا رفضت أن تعقد بسقوط تركيا نهائياً في هذا النضال أمام ضربات الروسيين الصارمة ، فلم تتهاون في صون علاقاتها التجارية

وتعتميتها ، على عكس ما فعلته الدول الأوروبية الأخرى ؛ ومع ذلك فإن هذا الانتعاش التجاري لم يكن معناه في نظر (سانت — بريست) الاطمئنان إلى استطاعة تركيا طويلاً بل على العكس من ذلك ، فإن السفير الفرنسي كان يرى أن انحلال تركيا حقيقة لا بد من الاعتراف بها ، وأنه ينبغي على الحكومة الفرنسية أن تقر أي الطريقين يتحتم عليها اختياره لصيانة مصالحها : « فيما تقديم العونة الحاسمة للمحافظة على الامبراطورية العثمانية التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها ، وإما ترك هذه الامبراطورية تنهار ، فتنتشل فرنسا نفسها من هذه الأتقاض ما يوافقها . »

بيد أن (سانت — بريست) كان لا يريد أن ترك فرنسا بفتة سياستها التقليدية نحو تركيا ، بل أشار على حكومته أولاً بمحاولة نجدة الدولة ومساعدتها ؛ ثم أخذ هو من جانبه يعمل لاستئالة النمسا وامبراطورها للاشتراك مع فرنسا في العمل على أساس المحافظة على كيان تركيا ، وكبح جماح روسيا والحد من أطماعها ، وأما إذا رفضت النمسا المعاونة واجتمع الرأي على تقسيم ممتلكات تركيا ، فالواجب على فرنسا في هذه الحالة إذن أن تهتم فقط بتأمين نصيبها من هذه التركة ، وهو مصر نفسها ، « أخصب بقاع الأرض قاطبة » . فإذا فكر الإنسيان في خضوبة مصر التي تنمو فيها من غير المشاق التي تستلزمها الفلاحة والزراعة ، كفاية محصولات المستعمرات الفرنسية في أمريكا ، والتي يزرعها أهلها المجددون والتي يمكن عند الحاجة إلى العمل ، استقدام الرقيق الأسود إليها بشن بحس لفلاحتها ، وبشن أقل مما يكلفه ذلك في المستعمرات الفرنسية في أمريكا ، فإذا فكر الإنسيان في ذلك كله ، فإنه لا يلبث أن تتملكه الدهشة من عظم الفوائد التي يمكن جنيها من امتلاك بلد يحس المناخ ، ولا يبعد عن إقليم بروفنس في فرنسا الجنوبية إلا بمقدار الثلاثة آلاف مرحلة فقط ، ولا تستطيع دولة أوروبية منازعة فرنسا في امتلاكه . وزيادة على ذلك ، فقد وضح (سانت — بريست) كيف أن تحويل مصر إلى مركز لتجارة العالم أجمع ، وإضعاف سيطرة الإنجليز في الهند فيفضل ذلك من شأنه أن يثير الحاس في نفس كل

فرنسي وكان (سان — بريست) يرى أن ضم هذه البلاد إلى فرنسا أمراً سهلاً ميسوراً؛ فالإسكندرية بلد مفتوح، وفوضى الحكومة المصرية تحرمها من القدرة على الدفاع، « كما أن البكوات المالك الذين يؤلفون هذه الحكومة، وهم أرقاء أجنب عنها، موضع كراهية أهل البلاد العظيمة ». وعلى ذلك فقد كان فتح مصر إذن، في رأى (سان — بريست) الأمر الوحيد الذي يتفق مع مصلحة فرنسا في حالة سقوط الأمبراطورية العثمانية. وقد قرر (سانت — بريست) هذه الأقوال في مذكرة أخرى جديدة، شرح فيها حالة البلاد السياسية، وثروتها الزراعية، وتجارتها، وعلاقاتها مع الهند.

تقرير (مور) Mure^(١)

وكان (مور) التفصل الفرنسي في مصر يشاطر (سانت — بريست) الاعتقاد بقرب انهيار الدولة العثمانية، ويحشى من ضياع ممتلكاتها إلى أيدي روسيا والنمسا، ويريد إذا فُدر للدولة العلية الزوال أن تكون فرنسا على استعداد لانتهاز الفرصة والاستيلاء على مصر أيضاً. وقد دون (مور) آراءه السياسية في تقرير بحث به إلى (سانت — بريست) في القسطنطينية في عام ١٧٨٣^(٢)؛ وقد بنى (مور) بحثه على « الحقيقة » التالية، وهي أن تركيا لا بد وأن تدخل في حروب جديدة قريباً، وأنه إذا نشبت الحرب، فمن اليسور على روسيا والنمسا معاً بعد حرب قصيرة الاستيلاء على كافة تركيا أوروبا؛ فإذا تحقق ذلك

(١) كان (مور) سكرتيراً للكونت دي سانت — بريست في القسطنطينية (١٧٦٨) ثم عين اتصالاً في سالونيك (١٧٧٣) ثم اتصالاً عاماً في القاهرة والإسكندرية (١٧٧٤) وعاد إلى باريس ١٧٨٠ ورجع إلى مصر في نهاية العام نفسه. اشترك في المفاوضات التي أسفرت عن المعاهدة الفرنسية — المصرية (١٧٨٥)؛ ومن وقت الثورة الفرنسية ظل من غير عمل حتى وفاته.

(٢) هذه المذكرة "Memoire Militaire et publique sur l'Egypte" نصرتها (Revue de l'Egypte) الجزء الثاني (١٨٩٦) على اعتبار أنها من إعداد سانت — بريست. وقد أظهر F. Charles Roux في كتابه عن (أصول حملة مصر) أن صاحبها التفصل (مور) نفسه. انظر (Les Origines) p. 126, note 2.

وامتلك إمبراطور النمسا اليونان وجزر الأرخبيل، فإن من المستحيل بعدئذ على النمسا ألا تتطلع عقب ذلك مباشرة إلى امتلاك مصر ذاتها؛ وإذا استولى إمبراطور النمسا على مصر، فهو ولا شك سوف لا يجد نفسه في غنى عن اللتوتجات الجليلة من أمريكا غسب، بل ويستطيع أن يصدر هذه اللتوتجات ذاتها إلى الأمم الأخرى. وزيادة على ذلك، فإنه سوف يساهم في تجارة الهند، بل ويستولى على أكبر نصيب من هذه التجارة، عند ما يمكنه ولا شك ضمان السيطرة في البحر الأحمر إذا أنشأ أسطولاً صغيراً في السويس لا يتجاوز عدد سفنه الاثني عشر أو الخمسة عشر سفينة؛ وعندئذ يفسح أمامه مجال التوسع والسيطرة إلى درجة كبيرة. أضف إلى ذلك أنه سوف يكون من الصعب إخراج النمسا من مصر إذا تم لها امتلاك هذه البلاد؛ وعلى ذلك فقد رأى (مور) أنه من واجب فرنسا أن لا تنف مكثوفة اليدين أمام هذه الاحتمالات القريبة؛ بل عليها أن تعد العدة لمقابلة ما ينجم من انحلال الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها. ومن رآه أن خير الوسائل لصيانة المصالح الفرنسية في هذه الحالة، هي احتلال مصر وامتلاكها^(١).

وعندئذ بادر (مور) ببيان الفوائد التي يمكن أن تعود على فرنسا من امتلاكها لمصر، ويوضح الوسائل التي تستطيع بها فرنسا إتمام هذا الفتح، ثم الاحتفاظ بالبلاد بعد ذلك، واستغلالها خير استغلال لمصلحة التجارة والصناعة الفرنسية؛ كما أخذ يبين مقدار الإيرادات التي يمكن تحصيلها منها. وكان أهم ما واجه (مور) إليه أنظار السفير الفرنسي، احتمال إحياء طريق التجارة البري القديم عبر برزخ السويس، واستخدامه لنقل تجارة الهند خصوصاً؛ فإن قرب الهند من مصر، وإحياء الملاحة التجارية في البحر الأحمر، وتسهيل إفرار التاجر في السويس، ثم نقلها من السويس إلى النيل بطريق القناة القديمة التي يمكن إصلاح الجزء المتهدم منها أو إعادة حفره؛ وهو كما قال صغير؛ أو نقل للتاجر من موانئ أخرى على البحر الأحمر غير السويس بطريق البر إلى الدلتا وموانئها الشمالية، كل ذلك

من شأنه تقليل النفقات والمتاعب والمشاق ، والاقتصاد في الوقت الذي يضعف في استخدام طريق رأس الرجاء الصالح الطويل حول أفريقيا . حقيقة لا يستخدم طريق مصر لنقل التجارة الآن ، وإنما مرجع ذلك ، في رأى (مور) تلك العقبات المعطلة له تحت الحكم التركي . وهي عقبات ولا شك زائلة عند استيلاء الفرنسيين على البلاد ، فيتحول نقل متاجر الهند إلى هذا الطريق سريعاً^(١) .

وكان (مور) يرغب في أن يستولى الفرنسيون على البلاد بأكملها ، من سواحل الدلتا شمالاً حتى الشلالات جنوباً ؛ ثم فصل الوسائل التي يمكن اتخاذها للمحافظة على هذه الفتوحات ، وهي تلخص في إنشاء قلعين قويتين عند الشلال الأول ضد شعوب النوبة ، ثم إنشاء الحاميات البسيطة للثغرة بين أسوان والقاهرة ، ثم استقرار قوة من الجند في القيوم ، وإقامة حامية كبيرة في القاهرة ، وعدد من الجند في دمنهور لحماية البحيرة من إغارة العربان عليها من الصحراء الغربية ، ثم تأسيس بضعة مراكز في الساحل الشمالي بين طرابلس والاسكندرية ، وأخيراً إنشاء نظام من التحصينات القوية للدفاع عن الاسكندرية ذاتها ، بما في ذلك تعزيز الدفاع عن أبي قير ورشيد ، ثم إقامة مخفر على مدخل البرلس ، وحصن أو حصنين عند مصب فرع دمياط ، وخط من التحصينات على طول المسافة بين البيهية وبحيرة المنزلة ، وهي الجهة التي يخشى منها حدوث الغزوات على مصر . بل إن (مور) حتى يضمن صيانة هذه الحدود الشرقية ، أشار بضرورة إنشاء الصلات الودية مع محمد باشا الجزائر صاحب عكا ، والذي اتخذ لنفسه موقف المستقل تقريباً من تركيا ، والذي كان يطمع في بسط نفوذه وسطوته على كافة سوريا^(٢) .

بيد أن من أهم أجزاء هذا التقرير الفصل ، كان ذلك الجزء الذي تناول فيه القنصل الفرنسي الكلام عن الوسائل التي ينبغي اتخاذها عقب الفتح ، لإمكان استغلال موارد البلاد لفائدة الدولة الفاتحة . وهي تلخص في ضرورة استيلاء الحكومة الفرنسية على الجانب

الأكبر من الأرض ، فتوزعها أو تبيعها لمن يرغبون فيها ، حتى تستطيع بفضل ذلك سد نفقات الفتح . وزيادة على ذلك فن واجبها أن تدعو إلى مصر المستعمرين الفرنسيين الذين ولا شك سوف يعظم إقبالهم ، على الحجى إلى هذه البلاد لخصوبة أرضها ؛ وكذلك فإنه من واجب فرنسا أن تحفر القنوات التي أهملت في العهد العثماني ، وتعمل لتحسين الري في الوجه البحري بإنشاء آلات المياه الرافعة واستخدامها ؛ ويكفي فرنسا لتغطية نفقات الإدارة أن تفرض نوعين من الضرائب فقط : الأولى ، ضريبة تفرضها على الأرض ، تأخذها عينا من المحصول عند جمعه ، ولا تزيد عن العشر ، ولا ينبغي أن تفرض إلا على الأرض الطيبة ، وفي السنوات ذات الغلات الحسنة . وفي إمكان الحكومة أن تلجأ إلى الالتزام ، حتى تتخلص من متاعب تحصيل هذه الضريبة ، فيلتزم بها القادرون على تأديتها إلى الحكومة في أوقاتها ، على أن يقوموا هم بتحصيلها . وأما الضريبة الثانية ، وقد سماها (مور) ضريبة الكاليات "impôt sur le luxe" ، فهي الضريبة التي ينبغي أن تفرضها الحكومة على الأغنياء من الأهالي وبشكل لا يؤثر في كمية المستهلك من المصنوعات والسلع الفرنسية ؛ وكذلك تناول (مور) مسألة الرسوم الجمركية ، وهي التي يتألف منها مورد الإيرادات الثالث ، فأشار بضرورة اعتدالها حتى لا تقصر التجارة أو تقلل كمية المستهلك من المصنوعات الفرنسية في مصر ، ذلك أن (مور) كان يريد في الحقيقة أن يستخدم التصدير إلى مصر كوسيلة فعالة لانساع التجارة الفرنسية وزيادة المستهلك من السلع المصنوعة في فرنسا ؛ وهذه الرغبة الأخيرة ولا شك هي التي دعت إلى المطالبة أيضاً بمنع دخول الأقمشة الجريبة والقطنية والصوفية إلى مصر ، ما دامت هذه غير مصنوعة في فرنسا أو كانت مجهزة من الهند في غير السفن الفرنسية ؛ وزيادة على ذلك فإن ربح الحكومة الفرنسية محقق من استغلال موارد البلاد الأخرى ، إذا احتكرت الحكومة تجارة التبغ والملح والنفط والسناء . ثم قدر (مور) ما يمكن أن يجنيه الحكومة من ضريبة الأرض ومن الجمارك والاحتكارات بحوالى المائة وعشرين مليوناً من الجنيهات سنوياً^(١) .

ثم تناول (مور) أخيراً مسألة استيلاء فرنسا في حالة انحلال تركيا على جزيرتي قبرص وكريد ؛ وبين كيف أن الاستيلاء على هذه الجزر ، بالإضافة إلى المتاعب التي يسببها هذا العمل لفرنسا في علاقاتها مع الدول الأوروبية الأخرى الطامعة في أملاك تركيا ، لا يعادل بتاتاً في فوائده الاستيلاء على مصر ذاتها . وهكذا استطاع (مور) أن ينجح تقريره الهام بقوله ، إنه في الحالة التي لا يمكن فيها منع الغزو عن تركيا بطريق المفاوضات السياسية ، فإنه من الأجدى أن تستولي فرنسا على مصر ، تلك البلاد التي يؤدي امتلاكها وحده إلى الاحتفاظ لفرنسا بالسيطرة الكبرى بين الدول التجارية والبحرية ، بل وتوسيع هذه السيطرة ذاتها ^(١).

سياسة (فرجن) :

هذه إذن كانت آراء السفير الفرنسي في القسطنطينية ، وآراء القنصل الفرنسي في مصر ، وكلاهما يعتقد بقرب انحلال تركيا ، ويشير على دولته بالبادرة إلى إمتلاك مصر . ولكن هل أحدثت آراء هؤلاء المسؤولين أي أثر إيجابي في دوائر وزارة الخارجية في باريس في تلك الأونة ؟ الجواب على ذلك بالنفي . لأن وزير الخارجية في هذا الوقت كان (فرجن) Vergennes ، وكان هذا الوزير يسترشد في المسألة الشرقية بمبدأ ثابت ، هو الابتعاد كل البعد عن سياسة تقسيم ممتلكات تركيا . و (فرجن) على خلاف (سانت - بريست) (مور) كان لا يرى أن الدولة العثمانية على وشك الانحلال حقيقة ؛ ويجد في استطاعة هذه الدولة البقاء على الرغم من الحروب الطويلة التي خاضت غمارها ، خير دليل على حيويتها وعدم فنائها . وعندما كان (سانت - بريست) في عام ١٧٨٣ يقدر لبقاء هذه الدولة سنة واحدة فقط ، بكل مشقة ، كان (فرجن) على العكس من ذلك يقدر وجودها خلال العشرين سنة المقبلة على الأقل . وبينما كان أقل الناس تشاؤماً يشك في كفاية

تدخل فرنسا المسلح لضمان بقاء هذه الدولة ، كان (فرجن) يعلن بكل ثقة أنه يكفي للحفاظ على كيان تركيا ، أن تعلن فرنسا جهره عدم الاشتراك في أية مشروعات ترمي إلى تقسيمها ؛ وعلى ذلك فقد اختلفت سياسة (فرجن) اختلافاً تاماً في أصولها عن سياسة عملاء دولته في تركيا وفي مصر . وفي هذه الظروف إذن استدعى (سانت - بريست) من القسطنطينية ، وكان مما زاد (فرجن) وثوقاً بصلاحيته سياسته ، انقراج الأزمة بعقد اتفاقية للتجارة والملاحة بين روسيا وتركيا في القسطنطينية في يونيو ١٧٨٣ ، وتبادل الصديق على هذه الاتفاقية في سبتمبر من السنة نفسها ، ثم توقيع معاهدة أخرى لتعيين حدود القرم في يناير ١٧٨٤ ، والوصول إلى اتفاق في مصلحة التجارة المتساوية مع النمسا ، ثم في مصلحة التجارة التركية في النمسا ذاتها ، بين فبراير وأبريل من العام نفسه ^(١).

وفي أبريل ١٧٨٤ غادر (شوارزل - جوفيه) السفير الفرنسي الجديد إلى القسطنطينية وكان يصحبه عدد من المهندسين والصناع والضباط من مختلف الرتب لأصلاح الأسطول والمواني والقلاع والمدفعية والجيش العثماني .

الرأي الفرنسي ومصر :

يبدو أن هذا الموقف السلمي الذي وقفته الحكومة الفرنسية إزاء مسألة الاستعمار في الشرق عموماً وفي مصر خصوصاً لم يكن بمعناه أن فكرة تعويض فرنسا عما فقدته في « الغرب » بإنشاء مستعمرات جديدة في الشرق وفي مصر قد تضرعت أو تلاشت نهائياً ؛ بل إن هذه الفكرة كانت لا تزال باقية على الرغم من كل ذلك ؛ ويرجع الفضل في بقاء هذا الاتجاه حياً قائماً إلى جماعة الرحالة الذين زاروا الشرق وزاروا مصر ونشروا مشاهداتهم وآراءهم ، ثم إلى الكتاب الذين تناولوا المسألة الاستعمارية بالتوضيح في الفترة السابقة على حدوث الثورة الفرنسية مباشرة . فكان من هؤلاء الآخرين ، كاتب مجبول

نشر في عامي ١٧٨٣ ، ١٧٨٥ « بعض الآراء السياسية »^(١) أشار فيها إلى أهمية الاستيلاء على مصر حتى تحل محل المستعمرات الفرنسية في الهند الغربية . وقد نشرت هذه « الآراء السياسية » في الوقت الذي بدأت تتحطم فيه قيود الحق الاحتكاري بفتح الموانئ في الجزائر للسفن التجارية الأجنبية كما قررت الحكومة نفسها ذلك في أغسطس ١٧٨٤ ، على نحو ما سبق ذكره . وزيادة على ذلك فقد كان من رأى هذا الكاتب أن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يؤدي إلى سيطرة أمريكا في النهاية على جزر الأنثيل ، وفي هذه الحالة فإن مصر سوف تعوض على فرنسا خسارتها من جراء فقد الأنثيل ، بفضل ما تنتجه أرض مصر من القطن وقصب السكر والتيلج ، وهي المنتجات التي تحتاجها فرنسا من الهند الغربية ، كما أن احتلال مصر سوف يسهل تجارة فرنسا مع الهند وبلاد العرب وفارس وأفريقية .

ومع هذا فقد أحدث ثلاثة على وجه الخصوص أثراً كبيراً في توجيه معاصريهم نحو الاستعمار في الشرق وفي مصر خصوصاً بفضل أسفارهم وكتاباتهم ؛ وكان هؤلاء : البارون دي توت ، وسافاري وفولني صاحب الرحلة المشهورة .

رحلة البارون دي توت :

وكان (دي توت) Tott هنغاري الأصل ، التحق أبوه بصفوة الحكومة الفرنسية ، ثم وقع عليه هو الاختيار لأصحاب السفير الفرنسي إلى القسطنطينية . وقد كافى في بادئ الأمر بمهمة لدى خان التتار ، ثم عاد إلى القسطنطينية بعد إنجازها ، في أثناء اشتداد أزمة الحرب الروسية — التركية ، فالتكب (دي توت) على مساعدة السلطات العثمانية في أعمال التحصينات في البسفور وإصلاح المدفعية والبحرية ، كما قام بتدريب الجند وتعليم الأتراك الفنون العسكرية الحديثة ، حتى نال ثقة السلطان مصطفى الثالث ، وشجعت هذه الثقة على التحدث

(١) Considérations Politiques, (1783); suites des Considérations Politiques. (1785).

إلى السلطان العثماني عن مشروع حفر قناة تصل بين البحرين الأبيض والأحمر في برزخ السويس ، وقد طلب إليه السلطان أن يعد بحثاً ضامياً في هذا الموضوع لتنفيذه بعد انتهاء الحرب . ولكن مصطفى لم يلبث أن توفي بعد ذلك (١٧٧٣) وانتهت الحرب بصلح فينارجه في العام التالي ؛ وبذلك انتهت أيضاً مهمة البارون دي توت كعالم ومنظم للجنديّة العثمانية ، فعاد إلى باريس ؛ وعند عودته قدّم إلى حكومته في عام ١٧٧٦ مذكرة وافية عن حالة تركيا السياسية . والمهم من أمر هذه المذكرة ، أن (دي توت) كان يعتقد — كما اعتقد (مور) و(سانت — بريست) — أن الدولة العثمانية آيلة إلى الانحلال والسقوط قريباً ، ولا يجدي بقاءاً تدخل فرنسا دبلوماسياً أو عسكرياً لنجاتها ؛ وعلى ذلك فقد خصص (دي توت) مذكرته لبحث الوسائل التي تستطيع بها فرنسا الاستئثار بتجارة الليبانت ، وكان من رأيه إمكان تحقيق ذلك إذا استولت فرنسا على مصر ، ذات المناخ الطيب والأرض الخصبة ، التي يرونها « أجمل أنهار العالم » ، وذات المنتجات المتنوعة والكثيرة ، وفئات المواقع البغراق والملاقات التي تجعل منها « مقر تجارة العالم » ، مما يبرر كله ولا شك بإقدام الحكومة الفرنسية على فتحها . وزيادة على ذلك ، فإن احتلال مصر يجعل من الميسر على فرنسا إيجاد الصلات الوثيقة مع الهند ؛ ووسيلة ذلك إما إنشاء قناة تصل بين البحر الأحمر والنيل عند فرع دمياط ، وإما إعداد الطريق البري بين السويس والقاهرة . وعندئذ تستطيع فرنسا أن تسيطر على تجارة الليبانت وتجارة الهند معاً . وأما إذا قررت فرنسا أخيراً الإقدام على غزو مصر ، فمن السهل تحمل الأضرار لإرسال حلفائها ، عند ما كان التجار الفرنسيون يرزحون تحت أعباء المفارم والمظالم الملوكية ؛ وأخيراً فسماء رغبت فرنسا في العمل منفردة أو استعانت بتأييد النمسا لها في نظير تشجيع أطاع النمسا في القسطنطينية ؛ فإنها سوف لا تلتقي أية مقاومة في مصر بسبب فوضى حكومتها ، وانعدام وسائل الدفاع بها ؛ وقد كان (دي توت) مقتنعاً بعظم الفوائد التي تعود على فرنسا من هذا الفتح لدرجة أنه اعتبر امتلاك مصر كافياً لتعويض فرنسا عن جميع مراكزها التجارية في الليبانت إذا أخليت هذه المراكز

ولم يملك (دى توت) طويلا في باريس بعد تقديم هذه للذاكرة ؛ فقد طلب وزير البحرية الفرنسية (de Boynes) إيفاد (دى توت) في بعثة الغرض منها إعداد دراسة تهيئ لمشروع إرسال حملة عسكرية على مصر ، ووافق (فرجن) على ذلك ، على الرغم مما هو معروف عن سياسته نحو تركيا . ثم كلف (دى توت) في الوقت نفسه بمهمة رسمية هي التفتيش على أسس كل اللياقات وتقديم تقارير وافية عنها (في الشام وفلسطين والمورة ومصر خصوصا) ؛ لتقليل نفقات هذه المراكز التجارية الفرنسية وتحديد مقدار « الهدايا » التي ينبغي تقديمها إلى السلطات الحكومية المحلية ، ثم لبحث الطرق المؤدية إلى رفع المظالم عنها ، ثم لتنظيم إدارتها ، وهكذا من الوسائل اللازمة لزيادة النشاط التجارى الفرنسى في اللياقات عموما .

أما (دى توت) فقد غادر طولون في هذه المهمة في ٢٦ أبريل سنة ١٧٧٧^(١) على ظهر فرقاطة كانت تحمل زميلا له (لالون) La Laun ثم من القاصدين إلى مصر في ذلك الحين العالم الطبيعى الفرنسى (سونيني) Sonnini لتقيام ببعض البحوث العلمية في مصر . فزار (دى توت) جنوه ومالطه وكريد . وفي أوائل يونيه بلغ الاسكندرية ، ثم ذهب بصحبة القنصل الفرنسى إلى رشيد ، ومنها بطريق النيل إلى القاهرة فوصلها في ١٤ يونيه . وصادف وصوله إليها ، حدوث بعض الاضطرابات المتعاد وقوعها في القاهرة في ذلك الوقت ، فليجا الفرنسيون إلى التحصن في خانهم ، ومعهم (دى توت) . وكانت هذه التجارب من الالتياب التي جعلته يشرب بانتقال القنصلية ومركز تجارة الفرنسية إلى الاسكندرية كما تقدم . ثم ذهب (دى توت) إلى دمياط فأقام بها قسلا (كيريى) de Kerey ، ثم عاد إلى الاسكندرية وأبحر منها إلى إفا فبلغها في سبتمبر ١٧٧٧ . ثم وصل إلى أزمير وأرسل منها في ٣٠ ديسمبر مذكرة طويلة ، تحت عنوان « ملاحظات عن الشواطىء المصرية » ، من إعداد (لالون)

أيضا ؛ وقد تناول هذا التقرير وصف حالة التحصينات في الشاطئ المصرى الشمالى ، على مدخل الاسكندرية في مينائها الجديد والتقديم ، ثم في أبى قير التي قال عنها « إنها ذات فرصة واسعة لرسو المراكب بأمان » ، بينما لا تحميها سوى قلعة واحدة فقط ، ويعوزها الجند والنخيرة ، وفي حال أسوأ مما عليه الاسكندرية ، ثم في رشيد ودمياط ؛ وزيادة على ذلك فقد بحث (لالون) برنامجا للعمليات العسكرية لأزال الحملة على الشواطىء المصرية . وأخيرا وعد (دى توت) عند إرسال هذا التقرير ، بإيجاز بحث مفصل من الفوائد التي يمكن أن تجنيها فرنسا من فتح مصر ، عن حكومة هذه البلاد وعن الوسائل التي تضمن لفرنسا السيطرة عليها .

وقد أكمل (دى توت) مهمته ، فأقام في أزمير مدة الشتاء ، ثم زار أسس كل تركية أوروبا والمورة ، وفحص في أثناء كل ذلك ، بمعاونة (لالون) أيضا ، حالة التحصينات في الدولة العثمانية . ثم رجع إلى فرنسا وقدم « مذكرته عن التنظيمات العمومية في اللياقات وفي وجابات القرب » ، عن حالة الأسس التجارية الفرنسية ، فبحث محتوياتها الحكومة (يناير ١٧٧٩) ؛ ثم أعد (دى توت) مذكرة أخرى عن المهمة المرسلة التي كلف بها ، وكانت تتناول الموازنة بين فتح كريد وفتح مصر . وكان رأى (دى توت) التهاى ضد فتح كريد ، وتأيد إرسال الحملة على مصر ، وهي التي يرى أنها « مثال المستعمرة » والتي يمكن أن تعود بالفوائد المحققة على فرنسا ، والتي تصلح لاستعمار الفرنسيين ، ويقر بهم احتلالها في الوقت نفسه من مستعمراتهم ، لقرب مصر من فرنسا ، ولقلة النفقات التي يستلزمها إنشاء العلاقات بين الوطن وبين هذه المستعمرة الجديدة ؛ وبخاصة عند ما كان الدفاع عنها سهلا ميسورا . وزيادة على ذلك فإن احتلال مصر يضع بين يدي فرنسا ، « مفتاح اللوائى » التجارية ، فلا توزع قواتها ومؤسساتها التجارية في الفروع المترامية ، بل تستطيع بفضل استيلائها على مصر تركيز نشاطها التجارى في هذه البلاد والإشراف منها على تجارة الأمم الأخرى . واستيلاء فرنسا على مصر من الوسائل السهلة الهينة بفضل الظروف

التي أوجدت في تركيا أزمة ملحة ومستديرة من جراء عداء روسيا لها واستعدادها لابتلاع ممتلكاتها، وهي الظروف أيضاً التي أثارت الولايات أو المستعمرات الأمريكية ضد إنجلترا، فشغلت الإنجليز في هذا الجانب البعيد من العالم لتلافى خسائرهم، أضف إلى ذلك أن الاستيلاء على مصر من شأنه أن يضع العراقيل في طريق التوسع الروسى. فقد تساءل (دى توت) ألم يكن غرض روسيا هو الاستئثار بالتجارة الجنوبية بمد نفوذها إلى بحر الأرخيل والتقدم صوب القسطنطينية؟ فإذا وجدت أن هذه السيطرة قد انتقلت إلى أيدي فرنسا بفضل احتلالها مصر، فمماذا تفيد روسيا من ذلك؟ ومن جهة أخرى فإن تركيا نفسها، وقد حرمت من مصدر من مصادر ثروتها باستيلاء الفرنسيين على مصر، سوف تضطر إلى تجنب الاصطدام مع فرنسا؛ وأخيراً فإنه لما كانت إنجلترا تعمل دائماً لإصابة المستعمرات الفرنسية، فإن إمتلاك مصر سوف يعوض في النهاية على فرنسا أية خسارة قد تصيبها في مستعمراتها الأخرى بأكلها على أيدي غريمها. ثم انتقل (دى توت) إلى بحث أهمية مصر كطريق للمواصلات قصير وقليل النفقات بين الشرق والغرب؛ ثم انتقل من ذلك إلى بحث الخطة العسكرية التي ينبغي اتباعها عند تقرير فتح هذه البلاد نهائياً^(١).

وفي عام ١٧٨٤ ظهرت «مذكرات» البارون (دى توت) عن الترك والتتار في أربعة أجزاء^(٢)؛ وقد اشتملت هذه المذكرات على تاريخ رحلته الآتية، وفي الجزء الرابع^(٣)، خصص (دى توت) حوالى الخمسين صفحة فقط للحديث عن تاريخ البلاد (مصر)، ثم وصف آثارها، ووصف أحوالها العمومية، ثم خصص بضعة صفحات لوصف حالة القوضى المنتشرة في حكومتها. ومع ذلك فقد وفق (دى توت) في وصف خصوبة أرض مصر، وكان مما استرعى نظره وفرة المحصول من قصب السكر، والنبيلج الخ.

(١) Charles-Roux. Les origines. pp. 83-90.

(٢) Tott (Paron de Memoires Sur les Tures et les Tartars. (H vols.) Amsterdam 1784.

(٣) Ibid. pp 113-176

رسائل سافارى :

وقد حدث بعد ظهور «مذكرات» (دى توت) بعامين فقط، أن نشر الرحالة والعالم الفرنسى (سافارى) رسائله المشهورة. وقد (كلود ايتن سافارى) (١٧٥٠-١٧٨٨) إلى مصر في عام ١٧٧٦، ومكث بها ثلاث سنوات، ثم عاد إلى فرنسا (١٧٧٩) ووصلها أخيراً في عام ١٧٨٠؛ فرحب به أصدقاؤه، ووجد متسعاً من الوقت لإعداد «مذكراته» ثم نشرها في باريس في عامى ١٧٨٥ - ١٧٨٦. وكان هذا الرحالة الفرنسى يعرف اللغة العربية معرفة طيبة، فترجم القرآن الكريم؛ ثم أخرج حياة لحمد عليه السلام (١٧٨٣)، وكتب في أخلاق الرسول الكريم (١٧٨٤)، كما أعد كتاباً في «الأجرومية الخربية» ظهر بعد وفاته بمدة طويلة (١٨١٣). ولذلك كان من السهل على (سافارى) دراسة أحوال هذه البلاد دراسة طيبة، والوقوف على كثير من الحقائق المتعلقة بتاريخها تحت السيطرة المملوكية، وخصوصاً سيطرة على بك وأبى الذهب، كما وصف القوضى الحكومية في العهد التالى حتى عام ١٧٧٩ تقريباً. وقد وصف (سافارى) خصوبة الأرض وعلى الخصوص في الدلتا التي اعتبرها «حديقة واسعة تفرح أرضها باستمرار كافة المحصولات في مختلف فصول السنة»، كالخضروات، والزهود، والفواكه؛ ثم في القويم؛ ومن المنتجات التي ذكر وفرتها خصوصاً القنب وقصب السكر. وفي الحق وصف سافارى ضمن ما وصف، أهل هذه البلاد، وعاداتهم وأخلاقهم ومعيشتهم، كما أنه خصص جزءاً من رسائله لوصف الآثار المصرية، واعتمد سافارى فيما كتب على دراسات المؤرخين السابقين أمثال (جوانفيل) عند تدوين تاريخ حملة (سان لويس) على مصر، وموقعة المنصورة، وأمثال هيرودوت، واسترابون، وديدور وغيرهم عند الكلام عن الآثار المصرية القديمة. ويرى أحد الكتابين الحديثين^(١) أن (سافارى) قد اعتمد أيضاً فيما كتبه عن ثورة على بك الكبير، على تاريخ

Carré, Jean-Marie. Voyageurs et Ecrivains Français etc. T.I.p. (١)
90 note (2).

(لوزيان) Lusignan الذي نشر في لندن في عام ١٧٨٣ . ومع ذلك فإن التفتيح لرسائل سافاري لا يثبت أن يوجد شيئاً من التفتيحات التي لا بد وأن يكون صاحبها قد استمدّها من المعاصرين لعل يثبت في مصر نفسها ، وخصوصاً وأن العهد لم يكن قد بعد كثيراً بين وقت حكم علي بك وبين رحلة سافاري ، وأقامته في القاهرة أو في الاسكندرية .

رحلة فولني

وفي عام ١٧٨٧ ، أتى بعد فترة قصيرة من نشر « رسائل » سافاري ، ظهرت « رحلة » فولني في الشام وفي مصر ، وكانت رحلة (فولني) أهم ما ظهر في الحقيقة في تلك الآونة عن مصر ، لأن هذه « الرحلة » لم تأت أن تالت شهرة واسعة وعظم تداولها ، وقد أهدى صاحبها نسخة منها إلى قيصة الروسية كاترين الثانية . فأهدته وساماً ذهبياً مكافئاً له ، وأعيد طبع الرحلة في عامي ١٧٩٢ ، ١٧٩٩ ، ثم في عام ١٨٠٧ ، ولم يقتصر تداولها على فرنسا وحدها ، بل ترجمت إلى الألمانية (١٧٨٨ — ١٨٠٠) ، وإلى الهولندية (١٧٨٩) وفي الواقع انتشر تداولها في أوروبا بأسرها ، الأمر الذي ساعد على أن تمتلئ أسماع الفرنسيين وأغنائهم بذلك مصر ، وفتح مصر ، واستعمار مصر ، ولمسجة أن هذه الرحلة لا تزال إلى الوقت الحاضر تحتل مكاناً ممتازاً بين اللدونات المتعلقة بمشروع إرسال الحملة الفرنسية على مصر . وهذه الأسباب كلها إذن ، كان من الواجب بحث آراء وإرتدادات (فولني) تنظم هذه الآراء والإرشادات على وجهها الصحيح ، ولبيان حقيقة الأمر الذي أحدثته (الرحلة) في توجيه أذهان المعاصرين الفرنسيين نحو الاستعمار في مصر ، وأخيراً إعداد الحملة الفرنسية وخروجها إلى مصر .

وقد ولد (فولني) في إحدى قرى (ماين) من أعمال فرنسا في فبراير ١٧٤٧ ، ثم درس اللغات القديمة ، واشتغل بالعلم والأدب في باريس مدة ، بدا له بعدها أن يتف بنفسه على أحوال البلاد السياسية والاجتماعية في الشرق ، فقرر الرحلة إلى مصر وإلى سوريا في عام ١٧٨٢

لبحث والاطلاع . وفي مصر قضى (فولني) مدة زار في خلالها الإسكندرية ورشيد والسويس ، وزار أهرامات الجيزة ، ومكث في القاهرة سبعة شهور . على أن (فولني) لم يستطع زيارة الأقاليم الداخلية بسبب الاضطرابات والمنازعات السائدة فيها وقد ذهب (فولني) فيما بعد إلى كورسيكا في عام ١٧٩٢ ؛ وهناك قابل نابليون بونابرت . وبعد انقضاء عهد الإرهاب في فرنسا ، عيّن مدرساً للتاريخ في مدرسة المعلمين ؛ وعندما قرر نابليون الحملة على مصر ، أراد اصطحابه معه ، ولكن فولني اعتذر لكبر سنه ، فاكتمى بونابرت بأخذ كتاب فولني معه . وعاش فولني بعد هذه الحوادث مدة طويلة فتوفي عام ١٨٢٠ .

وكان الجزء الأكبر من « رحلة » فولني متعلقاً بسوريا . فلم يختص مصر سوى جزء بسيطاً كان يتضمن ملاحظات (فولني) عن هذه البلاد ، وقد اتخذ في تدوينها طابعاً جديداً ولم يقتنع بتقليد سلفائه الذين كتبوا عن الآثار المصرية القديمة كما فعل (سافاري) عند ما نقل أكثر ما كتب عن مصر القديمة من الكتاب القدماء السابقين ؛ وعلى ذلك فقد وجه فولني جهده لوصف أحوال البلاد الطبيعية (: النيل ، البساتين ، المناخ ، الرياح) ؛ وأحوالها السياسية (: الأجناس ، الحكومة ، الرعايا ، التجارة ، الأمراض وهكذا) . وكان فولني مدققاً في ملاحظاته واستقر أنه في هذا القسم السياسي لدرجة أنه لا يزال بفضل عنايته صاحب به بعد صدور أسبانيا لفترة حالة مصر في آخر القرن الثامن عشر . أو قبيل مجيء الحملة الفرنسية .

وعندما درس فولني حالة الفلاح وحالة المصريين عامة ، لم يكن متفانياً كما فعل (سافاري) ، بل نظر إلى الأحوال السائدة في مصر بمنظار قاتم ؛ فشرح تعاسة الفلاح ونحاسة عند انتشار الوباء في عام ١٧٨٣ وفي أثناء المجاعة التي تلت ذلك في عام ١٧٨٥^(١) ؛ كما وصف الاسكندرية ميناء البلاد الهام ، فذكر أنها : كبلاد حرب ، لا قسوة ولا شأن لها ، إذ لا توجد بها أية تفتيشات ، وفنارها مهمل ، ولا مدافع بها صالحة للاستخدام ، ولا حامية تحسن الرماية بالمدافع السبعة الموجودة بها ؛ فبين حماية الإسكندرية التي كانت تتألف من

الانكسارية ، قد نقص عددها من الخمسة إلى النصف تقريباً ، وصاروا لا يدرون شيئاً من فنون الحرب والكفاح ، ويضنون الوقت في التدخين ^(١) .

وقد لخص قولني نفسه القول في أحوال مصر ^(٢) ، عند ما ذكر « أنه من الميسور على الإنسان أن يبدي رأياً في أحوال الأهالي المدنيين إذا علم أنهم ينقسمون إلى أجناس مختلفة وشعبهم متعددة ، وحالاتهم مختلفة ، ثم إذا أدرك حقيقة حكومتهم التي تدرى شيئاً من مبادئ احترام حقوق الملكية ، أو تأمين الأفراد على حياتهم وأموالهم وحريةهم ؛ ثم إذا وجد أن جماعة من الجند الطاعة المتبادلين هم الذين يستأثرون بالسلطة المطلقة ؛ وكذلك فإن السبيل على الإنسان أيضاً أن يدرك مدى قوة هذه الحكومة ، إذا وقف على مقدار استعدادها الحربي وحالة جيشها ؛ ففي مصر كلها وعلى الحدود بوجه خاص لا توجد قلاع أو حصون أو مدافع أو مهندسون ؛ وأما أسطول البلاد فهو يتألف من نحو الثمانية وعشرين مركباً في السويس . ذات أسلحة ضعيفة ، وتحمل ملاحين لا يعرفون طرق استخدام هذه الأسلحة »

ومع ذلك ، فإن قولني في « رحلته » كان لا يكتفي بوصف هذه الأحوال السيئة فيجب بل إنه حاول إلى جانب هذا وصف العلاج الذي يستطيع به الفلاحون والمصريون عمومًا تحسين أحوالهم . وهذا العلاج كما ذكره قولني ^(٣) ، هو خروج المصريين من السيادة العثمانية ودخولهم تحت حكم دولة أخرى ، تكون صديقة للمصريين ، وذات حضارة ، وهاشمية آدمية وعلمية وفنية ، وذلك حتى نستطيع هذه الدولة الاهتمام بعراق المصريين القديم ، وتبني بالبحث عن آثارهم المدفونة في الدلتا وفي الصعيد ، وتكشف رموز الكتابة الهيروغليفية .

وقد كان لهذه الأقوال أثران ؛ أولها أنها كشفت عن حالة الضعف التي كان عليها الدفاع في البلاد ، مما زاد بونابرت عن قرائنه هذه « الرحلة » ، اقتناعاً بسهولة النزو القريب ، في

Volney, t. I, pp. 7-8. (١)

Volney, t. I p. 235. (٢)

Volney, t. I, pp. 256-257. (٣)

الوقت الذي طُرِح فيه مشروع إرسال الحملة على مصر ، على بساط البحث جدياً عقب صلح كبر فرميو (أكتوبر ١٧٩٧) وفي الشهور الأولى من العام التالي ؛ وثانيهما ذبوع الاعتقاد بأن قولني إنما كان يقصد فرنسا عند ما كتب عن « الدولة المتحضرة المتعدنية » التي ينبغي عليها احتلال مصر لانتشال الفلاحين والمصريين من حياة البؤس والتعاسة في ظل السيادة العثمانية .

ومع ذلك فقد كان معنى إقدام الفرنسيين على امتلاك مصر . أنهم يشتركون في تقسيم أملاك تركيا ، وهو الأمر الذي كان لا يريد (قولني) بتاتا ، على الرغم مما لا يزال يقول به بعض الكتاب ^(١) . من أن قولني كان يريد حقيقة أن تكون مصر من نصيب فرنسا ويبدو مواطنين إن خفية أو علانية للاستيلاء عليها . ولتصحيح هذا الخطأ إذن ، لا مفر من التساؤل كيف نشأت هذه الفكرة : ففكرة أن فرنسا هي الدولة المقصودة ، والتي تستطيع امتلاك مصر لخدمة المصريين ولتحسين أحوالهم .

تقدّمنا في الكتاب الثلاثة : دي توت ، سافاري ، وقولني في أمرين معينين : فهم (أولاً) قد وجهوا الأنظار إلى خصوصية الأرض في مصر وفرة غلاتها الزراعية ، التي كانت من نفس المنتجات التي يتوقع الفرنسيون ضياعها من أيديهم بسبب اضطراب الأحوال في ممتلكاتهم في جزير الهند الغربية ؛ وقد جعلتهم هذه الحقيقة يتوقفون إلى امتلاك مصر ، في الوقت الذي اتجه فيه مفكروهم أيضاً نحو البحث عن ميادين جديدة لإنشاء مستعمرات على قواعد ومبادئ جديدة في الشرق . و (ثانياً) فإن ملاحظتهم قد شكلوا ، وبأسباب أيضاً ، عن تقهقر مصر واضمحلالها في العهد العثماني — المملوكي ، وتأخر حكومة المماليك عند ما ترك البكوات هذه البلاد تسير نحو الاضطراب بسرعة ، وانصرفوا إلى التمتع بلذاتهم . ومن هذه الناحية ، كان هؤلاء الكتاب الفضل في الإشارة بإحدى الطرق ، إلى أن مصر قد بلغت في الحقيقة الدرجة التي يصبح من السهل فيها على أية دولة مغيرة ، الاقتضاء عليها وفتحها وامتلاكها ؛ وعلى ذلك فقد كان من المنظر ، عند بحث

Bréhier, (L). L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900. pp. 33-24. (١)

الفرنسيين عن الميادين المحتملة لتأسيس مستعمراتهم الجديدة بنجاح ، أن يسود الاعتقاد بينهم ، عند قراءة (رحلة) فولني في هذه الظروف ، أن فرنسا هي المقصودة ولا شك عندما تكلم الرحالة الفرنسي عن الدولة المتمدنية التي ينبغي عليها امتلاك مصر لتحسين أحوال أهلها . أضف إلى ذلك أن هذا الاعتقاد قد صادف هوى في نفوس أولئك الذين كانوا من الفرنسيين المعاصرين ، يتوقعون قرب انحلال الامبراطورية العثمانية ، ولا يريدون أن تفلت الفرصة من أيديهم ، فلا ينالون نصيبهم من ممتلكات هذه الدولة ؛ وقد تحدث الكثيرون عن نصيب فرنسا المنتظر ؛ وتقدم كيف أن الرأي في الفترة التي نشرت فيها (رحلة) فولني ، كاد يكون مجمعا على تفضيل الاستيلاء على مصر ذاتها .

آراء فولني عن الحروب الروسية والتركية :

وفي الواقع ، سرعان ما كثر تحدث القوم ، عقب نشر رحلة فولني مباشرة وفي السنوات القليلة التي سبقت اشتعال نيران الثورة الفرنسية ، عن مصر كالمستعمرة الجديدة التي ينبغي على فرنسا أن تسعى لامتلاكها حتى تعوض عليها كافة خسائرها في الحرب التركية ، ناهيك عن الفوائد الأخرى المحققة التي تعود على فرنسا من استعمار هذا القطر الزراعي والذي يقع في طريق التجارة بين الشرق وأوروبا .

ولكن سرعان ما سبب هذا « الحديث » القلق لصاحب الرحلة ، ونحس فولني في أن تتساقط الحكومة الفرنسية بتأثير الرأي العام ، فتندفع في طريق اقتسام أملاك الدولة العثمانية مع الدول الضامنة لها ، وتستولى على مصر كنصيبها من التركة العثمانية ؛ ولذلك بادر فولني بنشر كتيب جديد ، دون فيه آراءه بصدد الحروب الروسية والتركية ؛ وقد ظهر هذا الكتاب في عام ١٧٨٨^(١) ، أي بعد سنة واحدة من ظهور رحلته ، المعروفة . وتلخص

(١) Volney, Voyage. T. II. Suivi de Considérations Sur la Guerre des Russes Et Des Turks. Publiées En 1788 et 1789. Paris 1825. pp. 345-445.

الفكرة التي نشرها فولني في كتابه الجديد ، في أنه من الواجب أن تترك لروسيا — على خلاف الرأي الدائع بين معاصريه — فرصة التصرف كما تريد مع السلطان العثماني ، على اعتبار أن قبضة روسيا كاترين الثانية ، هي وحدها التي تستطيع إقناذ تركيا من الفوضى المنتشرة بها ؛ فإذا تم إقناذ تركيا ، استطاعت التجارة الفرنسية في الليقات أن تجني من ذلك فوائد كثيرة .

ولعل أهم ما يمتاز به هذا الكتيب الجديد ، إلى جانب ما تقدم ذلك الأسلوب الذي تناول فولني تنفيذ آراء أولئك الذين يدعون فرنسا إلى امتلاك مصر ، فقد عرض فولني كافة هذه الآراء ، ثم أخذ يفندھا رأياً بعد رأى ؛ ونحس فولني حجج الداعين إلى الاستعمار في مصر في قوله ما معناه : « حقيقة تنتج مصر المحصولات التي تحتاج إليها فرنسا كالشعير والأرز والقطن والقنب والتبج وقصب السكر ، وهكذا ؛ وحقيقة تقع مصر بالقرب من فرنسا ذاتها والمدافع عن مصر ضعيف وسيء (من جانب المايالك) وفي استطاعة الفرنسيين بطريق مصر إذا اجتازوا برزخ السويس ، أن يصلوا إلى تجارة الهند ؛ وأن يطلبوا طريق التجارة حول رأس الرجاء الصالح ؛ وحقيقة في إمكان الفرنسيين عند احتلال مصر ، أن يحصلوا على سلع إفريقية كالعاج والتبج والقطط والرقيق ، ثم في إمكانهم أيضا أن يجنحوا العيال الذين تفيد فرنسا من استخدامهم في جزر السكر . في سان دمنيجو وغيرها في الهند الغربية . وهذا إذا استطاعت فرنسا أن تحتفظ بهذه الجزر في النهاية ؛ — ولكن ! — وهنا انبرى فولني يوضح مقدار الصعوبات التي تعترض إبراز هذا المشروع إلى حيز الوجود فقال (ولكن هناك صعوبات عديدة ينبغي على الفرنسيين أن يتغلبوا عليها قبل احتلال مصر واستعمارها . ذلك أنه من واجب فرنسا خوض غار حروب ثلاثة : مع الأتراك ومع الإنجليز ، ومع أهالي البلاد أنفسهم . ومن المنتظر أن يقبل هؤلاء الأخيرون على قتال الفرنسيون من غير تردد ، لأن الفرنسيين يختلفون عنهم في الدين والمذهب . ومع ذلك ، فإنه إذا قدر الفرنسيين النجاح في الحروب

كلها؛ فمن التعتذر عليهم أيضاً النجاح في استعمار مصر، لاختلاف الدين والعادات والأخلاق. ثم تسأل قولتي، وكيف يتوقع الفرنسيون النجاح في مصر، وهم الذين فشلوا في الهند وفي مدغشقر، وفي كايين، وكندا، وحوض المسيسي، وفي سان دمنجو أيضاً؛ لأن الفضل في استعمار هذه الجزيرة الأخيرة، إنما يرجع، كما رأى قولتي، إلى الغامرين الأوائل، أي من غير تدخل الحكومة.

وأخيراً ألا يكون من الأفضل لفرنسا أن تقتصر جهودها على تحسين الإنتاج في داخل بلادها، وهي التي لا يزال حوالي سدس أراضيها الصالحة للزراعة من غير عناية، بدلا من التفكير في التوسع الخارجي؟

هذا هو إذن رأي قولتي، وهو صريح في ضرورة انصراف فرنسا عن استعمار مصر، ولا يقبل تأويلًا؛ وهو صريح أيضاً في دعوته الفرنسيين إلى الانصراف عن الاستعمار عموماً. بيد أن الأخذ بهذا الرأي الأخير، أي انصراف الفرنسيين عن الاستعمار عموماً، كان معناه، من جانب آخر، نزول فرنسا بمحض اختيارها عن المركز الذي تريد أن تشغله كدولة كبرى، لا بد لها من إحياء أمجادها بتبني الاستعمارية. وهذا ما رفضت فرنسا قبوله؛ وبخاصة عند ما كان العداء مستحكماً بينها وبين منازيتها الانجليز. الذين أحباها نجاحاً لا بأس به في استعمارهم؛ وكانت تمثلها كملبدة بالهزيمة والضياع في الهند الغربية.

سنوات الثورة:

على أن الحوادث سرعاً ما أرغمت فرنسا على إرجاء مشروعاتها الاستعمارية عند ما انفجر بركان الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٨، ثم نالت الدول ضد الثورة في عام ١٧٩١، ثم تكوين التحالف الدولي الأول ضد فرنسا عقب إعدام الملك في ١٧٩٣. فلم تكن فرنسا في مركز يسمح لها بابتكار خطة استعمارية جديدة، أو بازجاع وتدعيم النظام الاستعماري القديم نفسه. وعند ما زادت الاضطرابات والثورات اضطراباً في جيزر الهند الغربية الفرنسية ذاتها من جراء مشاكل الرقيق، ودخل الأسطول الإنجليزي في مياه سان دمنجو

واحتل الانجليز (بورت — أو — برانس) Port-Au-Prince ميناءها في يونيو ١٧٩٤، انصرف الفرنسيون بتاتاً عن التفكير في إمكان إحياء مستعمراتهم في الهند الغربية أو منع انحلالها؛ فغيم الفتور في فرنسا بسبب ذلك كله على كل ما كان له صلة بالاستعمار عموماً؛ وظل الحال على ذلك حتى عام ١٧٩٧. ونشد الفرنسيون الغزاء، فإيا أحرزته جيوش الثورة وأصابه سياسيوها من الانتصارات الحربية والدبلوماسية في أوروبا.

ومع ذلك، فقد شاهد عام ١٧٩٧ تحولاً جديداً في تاريخ الاستعمار الفرنسي عموماً، وفي تاريخ الحملة الفرنسية على مصر خصوصاً. ويرتد هذا التحول في أصوله إلى «تخلص» الفرنسيين دفعة واحدة من الفتور الذي شمل تفكيرهم ونبط عزائمهم من ناحية الاستعمار والمستعمرات عامة؛ ثم إلى حدوث هذا «التخلص» أو التحول في الوقت الذي استدعى فيه الموقف السياسي في أوروبا، والنشأ من انتصار فرنسا بقيادة نابليون بونابرت على النمسا وتحطم المحالفة الدولية الأولى، التفكير في الاقتصاص من الخيائره، وهي الدولة التي حرصت على مواصلة النضال ضد فرنسا، وإرغامها على قبول الصلح، بعد أن عقد السلام نهائياً مع النمسا في معاهدة (كمبر فيرميو) في أكتوبر ١٧٩٧.

١ — فترة الرغبة في الاستعمار:

في فترة تجددت رغبة الفرنسيين في الاستعمار دفعة واحدة، بعد الفتور للمحوظ سابقاً، عند ما أثار وقوع بعض الحوادث الهامة في الهند الصينية، انتباه الفرنسيين إلى إمكان إنشاء المستعمرات الجديدة التي ينشدونها في «الشرق» أو في ميادين جديدة غير تلك التي شاهدت إخفاق محاولتهم الاستعمارية القديمة في الهند الغربية. فقد قامت ثورة في (كوشين صين) أرغمت ملك تلك البلاد (Ngon — Anh) على الحروب والانجلاء إلى الفرنسيين في بوندشيري لطلب المساعدة منهم واسترجاع عرشه، وساعده التجار الفرنسيون على الزجوع إلى بلاده ظافراً منصوراً (١٧٨٥ — ١٧٩٠) فحفظ الملك هذا الجليل لهم،

وظل على علاقات طيبة مع فرنسا حتى وفاته في عام ١٨٢٠ ، فكان هذا الحادث بداية استعمار الفرنسي في الهند الصينية ، ودل إلى جانب ذلك على أن فرنسا كانت لا تزال على الرغم من كل ما تقدم تضرر الرغبة الشديدة في الاحتفاظ بامبراطورية استعمارية ، بل وتريد توسيع هذه الامبراطورية كما وجدت إلى ذلك سبيلا .

وزيادة على ذلك ، فقد حرصت فرنسا على أن تظل حليفتها هولنده في حروبها في تلك الآونة ضد إنجلترا ، محفظة بممتلكاتها في أفريقية الجنوبية ، فنشر أحد الكتاب (بواسرول) Boissierolle في أثناء المفاوضة الفرنسية — الإنجليزية في (ليل) في عام ١٧٩٧ ، بحثاً تضمن تحذير حكومة الإدارة من التفريط في ممتلكات حليفتها ، وطلب إلى الحكومة أن تعمل لاستبقاء الممتلكات الهولندية في الهند الشرقية هولنده ، عند ما كانت المحاولة القائمة بين فرنسا وهولنده ، تميز للأولى — في رأيه — اعتبار المستعمرات الهولندية كأمنها من مستعمراتها ، وفي هذه الحالة إذن ، عدت جزيرة سيلان الهولندية أكبر أهمية لفرنسا لقرها من الهند ، من جزيرة (إيل دي فرانس) ذاتها .

وكان من دلائل تجديد رغبة الفرنسيين في الاستعمار ، إلى جانب ما تقدم ، ذلك الاهتمام الذي أثاره أحد الرحالة والمكتشفين السويديين الذين اهتموا بالاستعمار في أفريقية الغربية خصوصاً ، وهو (كارل برنار ودرستروم) Wadström . فقد كتب ودرستروم إلى وزير الخارجية الفرنسية في ذلك الحين (تاليران) ، في ديسمبر ١٧٩٧ خطاباً يدعو فيه إلى التفكير جدياً في ضرورة إقدام فرنسا على امتلاك المستعمرات الجديدة ، واقترح (ودرستروم) الرأس الأخضر (Capo Verde) كخير مكان يصلح لاستعمار الفرنسيين في أفريقية الغربية . ثم نشر في أوائل العام التالي كتابه المشهور عن (سيراليون وبولاما)^(١) ، وألقى به خطابه الألف إلى (تاليران) ، كما أهدى منه نسخة إلى مجلس الحساسة ، فشكل هذا المجلس لجنة

(١) Wadström, (C.B.) Précis Sur l'établissement des Colonies de Sierra Léone et Boulama. Paris 1798.

لبحث مقترحات (ودرستروم) ؛ ولو أن هذه اللجنة لم تلبث أن وصلت إلى قرار يخالف ما كان ينتظره ، إذ رفضت نهائياً في ١٢ أبريل ١٧٩٨ الاستعمار في أفريقية الغربية . والواقع أن قرار هذه اللجنة لم يكن غريباً ، عند ما كانت الحكومة تسير حينئذ نحو التلبت في إرسال الحملة على مصر . وهي الحملة التي صدرت الأوامر بإعطاء قيادتها إلى نابليون بونابرت في اليوم نفسه .

على أن الفضل إنما كان يرجع إلى (تاليران) ، في تحويل الفرنسيين نهائياً من مجرد الأمل في الاحتفاظ بالمستعمرات الهولندية لحليفتهم هولنده ، أو التفكير في الاستعمار في الهند الصينية أو في أفريقية الغربية ، إلى الرغبة الجدية والمالحة في امتلاك المستعمرات الجديدة في الشرق ؛ وذلك منذ أن ألقى (تاليران) بحثه التاريخي عن القوائد التي يمكن أن تعود على الفرنسيين من امتلاك المستعمرات الجديدة « في الظروف الحالية » ، أمام هيئة الجمع العليا الفرنسية ، في ٣ يوليو ١٧٩٧ .

تأثيرات الثورة الفرنسية على الاستعمار :

كانت شارل موريس دي تاليران — بريغورد de Talleyrand-Bérigord (١٧٥٤ — ١٨٣٨) من بين الفرنسيين الذين اضطروا إلى الهجرة من فرنسا في أثناء الثورة^(١) . فأقام في إنجلترا ، وقد صادف وجوده في لندن في سبتمبر ١٧٩٢ ، وجود جماعة من المزارعين من أهالي جزيرة (سان دمنجو) يعقدون الاجتماعات الكبيرة المطالبة بحق تمثيلهم في المجالس (الاستعمارية) التي أنشئت منذ ١٧٨٧ في المستعمرات . فعن أن (الجمعية الأهلية) في باريس قد أعطتهم حق الانتخاب لهذه المجالس في مايو ١٧٩١ فان قرار الجمعية لم ينفذ في جزيرة سان دمنجو ، واختار الطالبون لندن لعقد اجتماعاتهم

ومبحث مسائلهم ؛ فأثارت هذه المشاهدات اهتمام (تاليران) بالمسألة الاستعمارية . وكان من الخلل التي ألحقتها هذه المسألة وتعميق فرنسا من خسارتها السابقة في مستعمراتها ، التعاون بين فرنسا والتجارت للاستعمار فيما ينبغي على إمبراطورية أسبانيا الاستعمارية (نوفمبر ١٧٩٢) ولكن هذه الآمال لم تلبث أن تلاشت عند ما قامت حروب المحالفة الدوالية الأولى ضد فرنسا عقب إعدام الملك (١٧٩٣) ، وقد ساهمت التجار في تكوين هذه المحالفة ؛ وفي العام التالي طلبت الحكومة الانجليزية إلى (تاليران) مغادرة بلادها فسافر إلى أمريكا . بيد أن الإقامة في الولايات الأمريكية كانت ذات أثر كبير على آراء (تاليران)

الاستعمارية ؛ فقد انفتحت إقامته في تلك البلاد مع حضور الكثيرين من أحباب المزايع الواسعة في سان دمنجو للإقامة في المدن الأمريكية الكبيرة ، ملتجئين إليها كما قالوا وأذاعوا ، هروبا من الاضطرابات العنيفة التي حدثت في الجزر وفي سان دمنجو خصوصا ، والتي خربت مزارعهم وهدمت بيوتهم بسبب ثورة الرقيق الأسود ؛ وقد كانت وطأة هذه الاضطرابات شديدة منذ عام ١٧٩٠ تقريبا ، وقتل عدد كبير من البيض في خلالها (١) . وقد كان تأثير هذه المشاهد بليغا لدرجة أن (تاليران) لم يلبث أن كتب من فيلادلفيا في

فبراير ١٧٩٥ يقول أن استخدام الرقيق الأسود ، وهو من رعايات الاستعمار الفرنسي ، السبب في تخريب هذه الجزر ودمارها لسنوات قادمة عديدة ، والواقع ، عني تاليران في أثناء إقامته الأمريكية بجمع المعلومات والوقائع الخاصة بتاريخ المستعمرات الفرنسية بأمريكا حتى إذا أبحر من فيلادلفيا إلى الوطن أخيرا في يونيو ١٧٩٦ ، كان (تاليران) يعتقد اعتقادا راسخا ، أنه ينبغي على فرنسا أن تبذل كل مجهود حتى يعقد الرخاء في جزر الهند الغربية الفرنسية إلى سابق عهده ، وأنه ينبغي على فرنسا الاستيلاء من جديد على (لويزيانا) التي فقدتها في الحروب الاستعمارية السابقة ، حتى يمكن بفضل التعاون المنتظر بين (لويزيانا) ، والجزر ، ضمان عودة الرخاء إلى المستعمرات الفرنسية في الهند الغربية ،

وأخيرا اعتقد (تاليران) أنه من الواجب لأصالح أحوال الجزر ، الاعتقاد على نظام معين من السخرة لإمكان استغلالها .

ومع ذلك ، فقد صادفت عودة (تاليران) إلى باريس ، فتور الرغبة الاستعمارية لدى الفرنسيين وتشاؤمهم من الاستعمار في الهند الغربية وفي أمريكا عموما . وكان لا يمكن في هذه الحالة جذب انتباههم إلى ضرورة العمل لاستعادة الرخاء في الجزر أو التفكير في استرداد (لويزيانا) ؛ على أن تاليران لم يفقد الأمل ، بل ازداد إقناعا بضرورة تشييد إمبراطورية استعمارية فرنسية جديدة . وكان من رأيه إذا كانت فرنسا قد صممت على رفض العودة إلى النظام الاستعماري القديم في أمريكا ، فمن الواجب عليها إذن أن تبحث عن مستعمرات جديدة في ميادين أخرى جديدة ، ثم وطد (تاليران) العزم على بذل كل جهد لإقناع الرأي في فرنسا بذلك ؛ وطفق من ثم يعمل لاستئالة الفرنسيين إلى التفكير ، ثم إلى الاعتقاد بضرورة امتلاك المستعمرات الجديدة في ميادين غير تلك التي شاهدت إخفاق مجهوداتهم الاستعمارية الأولى .

وقد أتيح لتاليران الفرصة لتحقيق رغبته عند ما حدث انضمامه إلى هيئة المجمع العلمي الفرنسي . فأعد بحثا نالاه على أعضاء هذه الهيئة في ١ أبريل ١٧٩٧ : تناول فيه الكلام على وجه الخصوص ، عن العلاقات التجارية بين التجار بين الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي كانت حتى عهد قريب من ممتلكات أو مستعمرات الدولة الأولى ، ثم أنشأت معها الصلات التجارية الوثيقة على الرغم من نضالها السابق مع الانجليز من أجل استقلالها ذلك أن العلاقات بين هذين البلدين كانت ، كما قال تاليران ، قائمة على الاشتراك في اللغة وفي المصالح ، لأنه لم يكن للامريكيين خلق وطني خاص بهم ، وإنما كانوا متأثرين ، ولا يزالون خاضعين للنفوذ الانجليزي ؛ وعندئذ أشار (تاليران) إلى أنه من واجب فرنسا ، وفي مقدورها أن تضع نهاية لهذه العلاقات ، إذا اهتمت بتأسيس مركز لها في أمريكا ،

أو يقول آخر إذا أنشأت مستعمرة جديدة. ومع أن تاليران كان يقصد أن تكون هذه المستعمرة الجديدة (لوزيانا) فقد جاء مقاله خلواً من ذكرها.

وكان من أثر هذا المقال، أن تأيد مركز تاليران في باريس، حتى راجت الاشاعات وقد — بعد لقاء هذا البحث — عن التحاقه قريباً بحكومة الإدارة. ولكن الظروف في تلك الآونة لم تكن مؤاتية. لأنه سرعان ما وصلت إلى باريس الأخبار عن الاضطرابات العنيفة في سان دومنجو، واستمرار تخريب المزروعات الواسعة. ولما كانت بحرية فرنسا ضعيفة فقد انعدم الأمل في إمكان استمالة الرأي إلى استعمار جديد في أمريكا؛ وأزاء ذلك. قرر تاليران تعيين مشروع «لوزيانا»، وتوجيه جهوده بدلاً من ذلك إلى ناحية جديدة، والطالبة بضمرة الاستيلاء على مستعمرة تكون في هذه المرة بفضل موقعها الجغرافي قريبة من أرض فرنسا ذاتها. وعندئذ أتى تاليران بحثاً ثانياً على هيئة الجمع المعلن في ٣ يوليو ١٧٩٧ ترك أوتراً حسداً واسترعى انتباه الرأي العام، وأيد سمعة تاليران كسياسي على وفكره بحدوث وانتشل الفرنسيين دفعة واحدة من وهدة الخمول والاكتفاء بما لدى مولدة من المستعمرات وهي حاجتهم. الاستفادة منها على نحو ما تقدم. إلى الشعور العميق بضرورة استيلائها في آخر الأمر على مستعمرات جديدة^(١). وكان موضوع هذا البحث «الفوائد التي تعود من امتلاك المستعمرات الجديدة في الظروف القمئة»^(٢).

وكان هذا المقال الموجز مرتباً، ويحتمل في سطوره برنامجاً علمياً إيجابياً لمسألة المستعمرات، دل على بعد نظر صاحبه السياسي؛ كما أن إلقاءه حدث في الوقت الذي كان فيه الموقف السياسي في أوروبا ذاتها، من شأنه توجيه أنظار الفرنسيين إلى ضرورة استئناف البحث من جديد في مسألة المستعمرات سريعاً.

Lokko. France And the Colonial Question. p.1. 174. (١)

"Essai Sur les Avantages à retirer des Colonies Nouvelles dans les Circonstances presentes." (٢)

وقد عرض (تاليران) في هذا المقال إلى القاعدة التي ينبغي أن تتخذ أساساً للعلاقات بين الوطن وبين المستعمرات، فذكر أن المصلحة المشتركة بينهما هي التي يجب أن تكون أساس هذه العلاقات؛ وعلى ذلك فقد انتقد (تاليران) الاحتكار، وأشار بضرورة إطلاق التجارة حرة لصلحة الفريقين. ثم انتقل صاحب المقال، إلى بحث أحوال جزر الهند الغربية، فذكر أنه إذا كان من المتوقع انقضاء هذه المستعمرات في النهاية عن الوطن، فالواجب إذن أن يبحث الفرنسيون في جهات أخرى عن مستعمرات جديدة، وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون هذه المستعمرات في الجهات والأقاليم التي تنتج نفس المحصولات التي التي تحتاجها الجها فرنسا، (وكانت تأتيها من الهند الغربية)، وهذه الجهات إما أن تكون أفريقية الغربية وإما أن تكون مصر. بيد أن الانجليز الذين توقعوا انهيار الهند الغربية وضاياعها وخروجها من دائرة الاستعمار المقيد عموماً، قد سبقوا الفرنسيين إلى أفريقية الغربية، فأسسوا لأنفسهم مراكز في (سيراليون) واعتمدوا إنشاء أخرى في (بولاما)، وأما مصر فهي البلاد التي ذكر (تاليران) أن (شوازيل) نفسه قد رغب في عام ١٧٦٩ أن يستولى عليها حتى يعوض بذلك على فرنسا ما فقدته بسبب حروبها الاستعمارية.

هذه كانت أهم أجزاء المقال؛ على أن (تاليران) تناول بالبحث إلى جانب ما تقدم موضوعات أخرى، متعلقة بمسألة العمل من الرقيق الأسود، واقتراح نظام جديد لتشغيل العمال في استعمار المستعمرات الأفريقية، كما بين كيف أن المستعمرات تصلح لأن تكون موطناً للتدبيرين الذين يطالبون العيش في وطن جديد متمتعين بالحرية التي يشاهدونها. ولم يتناول (تاليران) ذكر مصر بالتفصيل في هذا المقال، وإنما اكتفى بالإشارة السابقة إليها، ولعل السبب في ذلك أن التفكير في استعمار مصر، كالتفكير في استعمار لوزيانا كان لا يلقى أي تأييد في تلك الآونة لانصراف الأذهان مؤقتاً إلى الاستعمار في أفريقية الغربية.

ومع ذلك، فقد اجتمعت الأسباب أخيراً التي دفعت الفرنسيين دفعاً نحو الاستعمار في

مصر ، بعد شهور قليلة فقط من إلقاء مقال (تليان) الآف ؛ وقد أُعطي (تليان) نفسه الفرصة لتأييد فكرته الاستعمارية عند ما استلم أزمة الشئون الخارجية في حكومة الادارة في ١٦ يوليو ١٧٩٧ .

المسألة السياسية :

وعند ما استلم تليان شئون وزارة الخارجية في فرنسا ، كانت الثورة قد اجتازت بسلاسل إحدى مراحلها الخطيرة ، عند ما ردت جيوشها المنتصرة بقيادة نابليون بونابرت ، في حملته الإيطالية ، أعداء البلاد عن أرض الوطن ؛ وكانت الأفكار متجهة الى ضرورة العناية بوضع شروط الصالح مع النمسا المهزومة .

انحلال المحالفة الرواية الأولى :

فقد كان من نتائج إعدام الملك لويس السادس عشر (٢١ يناير ١٧٩٣) ، أن اهتزت عروش أوروبا من هول هذه الكارثة ، وتخرجت العلاقات بين الحكومة الفرنسية وبين إنجلترا وهولنده على وجه الخصوص ، فأعلن المؤتمر الوطني الحرب على إنجلترا وعلى هولنده في بداية فبراير ، ثم طردت قصرة الروسيا كافة الفرنسيين من بلادها في أيام معدودة ، وبدأت النمسا العمليات العسكرية ضد فرنسا على نهر الموز . وفي مارس كانت أسبانيا والنمسا والبرتغال ومسكانيا والصقائتان والولايات البابوية في حالة حرب مع فرنسا . ولم يخرج من هذه المحالفة ضد الجمهورية سوى السويد والدانمرك وسويسرة التي احتفظت كلها بحيادها . وعلى ذلك فقد دافعت فرنسا عن حدودها وتراتبها بكل قوة ، ثم وقعت في السنوات التالية الى تعطيل المحالفة الدولية ، إذ انتصرت جيوشها في عام ١٧٩٤ وفي العام التالي على أعضاء المحالفة حتى طابت هولنده ، التي أعلنت فيها الجمهورية ، الصالح مع فرنسا وعقدت معها معاهدة في باريس ١٧٩٥ ، كما عقد ملك بروسيا معاهدة (بال) مع فرنسا في أبريل ، ثم تلى ذلك عقد معاهدة مع أسبانيا في يوليو ، كما عاد السلام بين تسطانية وفرنسا وفي

أغسطس وقعت (هس - كاسل) الصالح أيضاً ؛ وهكذا تحطم في عام ١٧٩٥ التحالف الدولي الأولى . وزيادة على ذلك فقد تحالفت مع فرنسا كل من هولنده (اتفاقية لماي في مايو ١٧٩٥) ، وأسبانيا (اتفاقية مدريد في أغسطس ١٧٩٦) . فلم يبق حينئذ سوى إنجلترا والنمسا (ومعهما سردينيا) في ميدان النضال ضد فرنسا . وقد جددت النمسا والمملكة تحالفهما في مايو من العام السابق (١٧٩٥) .

مقررات صلح (لوبيج) :

يبدو أن حكومة الإدارة لم تثبت أن أعدت الخطط العسكرية للهجوم على النمسا ذاتها عن طريق ألمانيا والدانوب ثم عن طريق إيطاليا الشالية ، وقد عهدت بقيادة جيش إيطاليا إلى القائد الشاب نابليون بونابرت . فاستلم القيادة في نيس في مارس ١٧٩٦ ، وما كادت تبدأ الأعمال العسكرية حتى أحرز الانتصارات الباهرة على السردنيين في (مونت نوت) Montenotte ، وغيرها ، وفي إبريل عقد الصلح في تورين مع سردينيا ؛ ثم تعقب الفرنسيون جيش النمسا ، وعبروا جسر (لودي) وأخذوا بالأعداء خسائر فادحة ، ودخل نابليون ميلان في مايو ، ثم انتصر على النمساويين في (أزكولا) و (ريبنولي) ، وسقطت (مانتوا) في فبراير ١٧٩٧ ، وبسقوطها أصبحت إيطاليا بأسرها تحت أقدام بونابرت ، الذي أسرع بالزحف حتى وصل إلى (لوبن) Loben في ٩ أبريل ، على مسيرة أيام قليلة من فيينا ذاتها . وعندئذ طلب النمساويون شروط الصلح ، فوقمت مقدمات الصلح بين فرنسا وبين الإمبراطورية في لوبن في ١٨ إبريل سنة ١٧٩٧ . وبذلك يكون في الحقيقة قد انطرد عقد المحالفة الدولية تماماً ؛ ولم يبق سوى إنجلترا التي أصرت متتابعة الحرب بكل قواها ضد الجمهورية . وعلى ذلك فإنه كان من المنتظر أن ينحصر النضال من ذلك الحين بين فرنسا وإنجلترا ، وكانت هذه إنجلترا منذ أن انضمت هولنده إلى فرنسا وحشيت من وقوع بستمرة السكك الهولندية في أيدي الفرنسيين ، قد استولت على هذه المستعمرة في سبتمبر ١٧٩٥ ، كما

استولت في العام التالي على جزيرة سيلان الهولندية ، ثم على ملقا وغيرها . ومع ذلك فقد رغبت إنجلترا في الصلح مع فرنسا ، وأرسل رئيس وزارئها (بت) Pitt ، اللورد (ملبسبري) Malmesbury للمفاوضة في (ليل) من أجل السلام مع فرنسا . وفي الفترة التالية بين يونيه وسبتمبر ١٧٩٧ ، استمرت المفاوضات دائرة ، ولكن من غير الوصول إلى اتفاق . فمع أن الانجليز أظهروا استعدادهم للاعتراف بالفتوحات التي أحرزتها فرنسا في الأراضي المنخفضة وفي لكسمبرج وسافوى ، ثم للتنازل عن المستعمرات التي استولوا عليها عدا مستعمرة الكاب ، من هولنده ، فقد أخفقت المفاوضات نهائياً عندما أصر الفرنسيون على ضرورة إخلاء هذه المستعمرة الأخيرة ، وبخاصة عندما كان الفرنسيون يعلقون أهمية كبيرة — كما تقدم — على ضرورة احتفاظ هولنده بالحليفة بمستعمراتها في الشرق وفي أفريقية الجنوبية ، في الوقت الذي كان الفرنسيون أنفسهم لا يستطيعون فيه امتلاك مستعمرات جديدة ، وكانت مستعمراتهم في الهند الغربية مهددة بالانهيار التام أخيراً . وعلى ذلك فقد غادر (ملبسبري) أرض فرنسا ، وأصبح من واجب الحكومة الفرنسية أن توفر جهودها لمعد الصلح النهائي مع النمسا ، حتى يمكنها أن تنفرغ لمقاتلة غريميتها المتخلفة ، والاقتصاص منها .

بين (لوبن) و (بلبو — فرميو) :

وعلى ذلك فقد نشطت الدبلوماسية الفرنسية في الفترة السابقة على عقد الصلح النهائي مع النمسا : أولاً : لإعداد قواعد الصلح المزمع عقده معها بشكل يحدد من قوة أعداء النمسا في القريب . فيستتبع الخطر من جانبهم على الجمهورية . وثانياً : لاخذ كافة الوسائل الدبلوماسية والعسكرية التي من شأنها في الوقت نفسه أن تساعد الحكومة الفرنسية على إحراز النصر ضد إنجلترا وإسباانيا بضربة قاتلة ترغمها على طلب الصلح ، وعلى قبول الشروط التي تطلبها عليها حكومة الإدارة إسبانيا : على أنه مما يجدر ملاحظته ، أن كافة هذه الحوادث والمفاوضات

بين مقدمات الصلح في (لوبن) في إبريل ١٧٩٧ ، وبين عقد السلام أخيراً مع النمسا في معاهدة (كيو — فرميو) في أكتوبر من العام نفسه ، كانت للسببين الآنفين ، تحمل في غشونها الدوافع التي وجهت حكومة الإدارة ، ثم تليان وزير خارجيتها ، ثم بونابرت قائد قواتها المنتظر في إيطاليا ، نحو الشرق ، ومن الشرق إلى حوض البحر الأبيض الشرق أو الليقات ، ومن الليقات إلى مصر .

لقد جربت فرنسا مشروع غزو إنجلترا المباشر في آخر عام ١٧٩٦ ، وفي أوائل العام الثاني ، عند ما أرسلت حملة القائد (هوش) Hoche للتوغل في إيرلنده ، غير أن هذه التجربة باءت بالفشل ، ولو أنها برهنت من جهة أخرى ، على إمكان عبور البحر إلى الشواطئ ، المعادية ، ولذلك ظل الرأي العام الفرنسي ، على الرغم من هذا الفشل ، يطالب غزو الإنجليز في بلادهم ، يحدوه الاعتقاد بإمكان تنفيذ هذا الغزو ، مازعه من سهولة التفرقة بين الشعب الإنجليزي وبين حكومته ، ثم هزيمة الحكومة الإنجليزية ، وإرغام الإنجليز في النهاية على قبول نزولهم من الميكان التي يحتلونها كأمة أوروبية كبرى إلى مصاف الدول الصغيرة من البرية الثانية أو الثالثة ، حتى يتيسر بفضل ذلك ، الطريق أمام فرنسا المنتصرة لإحراز أمبراطورية الشرق العظيمة ، من غير أن تلقى أية منافسة لها في ذلك . وكان ممن أخذوا بهذا الرأي أيضاً بونابرت . ومع ذلك فإن مشروع غزو إنجلترا المباشر يستلزم استعدادات ضخمة كثيرة . ذلك أن فرنسا في أثناء حروبها ضد الدول في مدة خمسة أعوام فقط ، أي بين يناير ١٧٩٣ وديسمبر ١٧٩٧ ، كانت قد فقدت المائتين وزيادة من سفنها الحربية ، بينما لم تفقد غريماتها في نفس المدة سوى ٧٧ سفينة . ومع ذلك فإن هذا التفاوت لم يمنع من أن يظل التفكير في غزو إنجلترا قائماً . بيد أن الاهتمام المباشر في الفترة الواقعة بين أبريل ١٧٩٧ وأكتوبر من العام نفسه ، كان منصبة على إعداد المواد التي تشكل الأرصنة لفرنسا على سلطانها في إيطاليا ، وحرمان النمسا من بسط نفوذها في بحر الأدرياتيك من جهة ، ثم وقوع البحر الأبيض الشرق تحت سيطرة النمسا أو إنجلترا من جهة أخرى .

ولما كان الاتفاق الذى سوف تتضمنه شروط الصلح النهائية مع النمسا يقوم على أساس تنازل النمسا عن ممتلكاتها فى بلجيكا ولبارديا وعلى حدود الرين ، فى نظير أن يتنازل النمساويون تعويضاً عن ذلك كله فى استريا Istria ، ولماشيا على شاطئ الادرياتيك ، وهى من ممتلكات البندقية ، ثم فى مقاطعات البندقية الواقعة بين نهري الأجلو Oglio والبو Po ، وشاطئ الادرياتيك الشالى ؛ ولما كانت فرنسا تخشى من أن تساعد هذه التعويضات النمسا على أن تصبح دولة بحرية باعطائها المنافذ الآتفة على بحر الادرياتيك ، كما كان يخشى من أن يضم أسطولها إلى أسطول مملكة نابولى ، فتحرز بفضل ذلك السيطرة فى البحر الأبيض . فقد أصبح من المنظر أن تكون شروط هذا الصلح موضع بحث دقيق بين المفاوضين الأول (بونابرت) من جانب ، وبين وزير خارجية فرنسا (تاليران) من جانب آخر . وكان من الواضح أن كلاهما — وخصوصاً بونابرت — قد اعتدا النية على إتمام الصلح مع النمسا ، والتمهيد لقبول هذا الصلح فى فرنسا ذاتها بالعمل على تهدئة رأى العام ، واقتناع حكومة الإدارة بمزايا المعاهدة المزمع عقدها مع النمسا ، وذلك بتقديم المكافآت اللازمة ، والتي تكفل تحقيق الفرضين اللذين سبق الكلام عنهما ، وهما الحد من قوة النمسا حتى لا تهدد الجمهورية فى المستقبل ، واتخاذ الوسائل المهيئة لحرمة إيجاترا وإرغامها على قبول الصلح وفق رغبات فرنسا .

مراسلات نابليون — لتاليران :

ومن الرسائل المتبادلة بين بونابرت وتاليران فى المدة التى سبقت توقيع الصلح فى كمبرج — فرموج بوضوح نوع وأهمية هذه المناقشات ، كما يتضح أيضاً مقدار اتفاق بحرى تفكير الرجائين فى ضرورة العناية بأمر الشرق ، خصوصاً .

فقد كتب بونابرت من ميلان فى ١٦ أغسطس ١٧٩٧^(١) . إلى حكومة الإدارة . ثم إلى تاليران ، يوضح بعض الاعتبارات التى عنت له بخصوص الشروط المعروضة للاتفاق

مع النمسا قبل توقيع الصلح النهائى ، وحتى يمهّد لقبول هذا الصلح من جانب حكومة الإدارة من غير معارضة . فإنه لما كان يخشى من أن تصبح النمسا دولة بحرية تهدد المصالح الفرنسية كما تقدم ، منذ اتخذ نابليون الحيلة لتلافي ذلك ، بالاستيلاء على أسطول جمهورية البندقية وعلى جزر الأيونيان وأهمها كورفو Corfu ، وكيفالونيا Céphalonie ، وزانتى Zante . وقد أرسل نابليون خطابه الآتين بعد احتلال هذه الجزر ، فذكر أنها أكبر أهمية للفرنسيين من إيطاليا بأسرها بل انه إذا أرغم الفرنسيون على إرجاع إيطاليا إلى الأمبراطور ، لكان من الأفضل لهم عدم التأخر عن ذلك إذا احتفظوا بهذه الجزر فى حوزتهم ؛ وذلك (أولاً) لأن احتلال كورفو وزانتى يضمن للفرنسيين السيادة فى بحر الادرياتيك وفى الليفانت ، ولما ساعدت هذه الجزر العظيمة لانعاش التجارة الفرنسية ، و (ثانياً) لأن هذه الجزر قريبة من تركيا ، وعلى ذلك كان امتلاكها يتطلب من فرنسا إنشاء العلاقات مع الباشاوات فى ألبانيا ، ومن المعلوم — كما ذكر نابليون — أن الشعب فى ألبانيا يميل إلى فرنسا كثيراً . وأما فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية ذاتها ، وهى الامبراطورية الفككة والتي تكاد تكون على وشك السقوط بومياً ، فإن امتلاك جزر الأيونيان من شأنه أن يمكن فرنسا من العمل بتطامح ، إما فى سبيل المحافظة على كيان تركيا ، ما دام ذلك ممكناً ، وإما للاستعزاز على نصيبها من الممتلكات العثمانية . وفى خطاب (نابليون) إلى (تاليران)^(٢) ذكر الأول صراحة اعتقاده بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية فى أيامه ، ثم فى خطابه إلى حكومة الإدارة ، ذكر أنه لما كان من المتوقع انحلال تركيا قريباً ، فقد أصبح من واجب فرنسا أن تفكر جدياً ومبكرة ، فى خير الوسائل التى تحفظ بها تجارتها فى الليفانت . وزيادة على ذلك سوف يمحى الوقت الذى نجد فيه فرنسا قريباً أنه لا بد من الاستيلاء على مصر حتى يمكن إصالة الخطرا جهزاً فادحة .

وأما حكومة الإدارة فقد أبدت على لسان وزير خارجيتها (تاليران) فى ٢٣ أغسطس

١٧٩٧^(١) ، احتلال زانتي وكرفو وكيفالونيا ، كما وافقت في نفس الوقت على كافة الاعتبارات للتقدمة بخصوص تركيا ، فذكر (تاليران) أنه لا يوجد أهم من إنشاء الصلات الحسنة بين فرنسا وبين ألبانيا ، واليونان ومقدونيا ، وكافة مقاطعات وأقاليم الإمبراطورية العثمانية الواقعة على البحر الأبيض ، وعلى وجه الخصوص إنشاء الصلات الحسنة بين فرنسا ومصر ، تلك البلاد التي سوف تؤدي ذات يوم خدمات جليلة إلى فرنسا . وقد حدث بعد ذلك أن اتجهت نابليون فرصة السيطرة التامة على مفاوضات الصلح مع النمسا بفضل وقوع انقلاب (١٨ فركتيدور) في فرنسا — ٤ سبتمبر ١٧٩٧ : وهو الانقلاب الذي حدث للتخلص من بعض أعضاء حكومة الإدارة الذين انشقوا على إخوانهم ، وانضم إليهم « لعتادون » من الذين حلوا بشدة على مسلك نابليون خيال الهندية وجنودها لعزمه على الاقتطاع من ممتلكات هاتين الجمهوريتين وإعطائها للنمسا في مفاوضات الصلح مع الإمبراطور ، بدلاً من الممتلكات التي أخذتها فرنسا من النمسا . فقد أثار هذا التقدير غضب نابليون : ثم كان تدخله الأثر الحاسم في نجاح « الانقلاب » ، إذ أرسل أحد قواده (أوجيرو) Angereau لتولي القيادة في باريس ، فاحتل لراكر الهامة في المدينة ، وضمن نجاح الانقلاب بزعماء أعضاء الإدارة الآخرين (باراس) ، (روبل) Robell ، ورفايير . لم يمد Rivallière-Leprieux . وعلى ذلك فقد كفل هذا الانقلاب لنابليون الاطمئنان إلى قبول معاهدة الصلح في باريس ، كما أن هذا الانقلاب قد عزز موقفه كمفاوض مع النمسا ، فتلاشى كل أمل للبريا في إمكان الاستفادة من الانقسامات الداخلية في باريس لعقد شروط مخففة معها : ومن ذلك الحين استطاع نابليون أن يسيطر على سير المفاوضات تماماً ، ويسرع في إنجازها وفق رغباته وسبائده نهائياً .

وفي خطاب له طوي إلى (تاليران) من بسايون في ١٣ سبتمبر ١٧٩٧^(٢) ، فقال

Jonquière, t. I, pp. 29-30. (١)

Jonquière, t. I, pp. 31-32; Correspond. t. III, No. 1125. (٢)

نابليون هذه الرغبات وهذه المبادئ ، ولهذا الخطاب أهمية كبيرة . فقد ذكر نابليون في هذه الرسالة للمرة الأولى مشروعاته نحو مالمه ونحو مصر بكل وضوح وصراحة : كما أنه مما تجدر ملاحظته أن هذه المشروعات كانت في الحقيقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموضوعات التي تفرعت عن مفاوضات الصلح ، وعن الموقف السياسي في أوروبا برمتها : من ضرورة الاطمئنان (أولاً) على سلامة فرنسا من ناحية النمسا بعد عقد الصلح معها ، وذلك بفرض السيطرة الفرنسية في البحر الأبيض ، الأمر الذي جعل التفكير في احتلال مالمه في هذه الظروف أمراً لا مفر منه ؛ ثم (ثانياً) ضرورة امتلاك مصر ذاتها ، وذلك في نظير تمسك الإنجليز بمصر المستعمرة الكبك الهولندية . وكان لا مفر من النظر في مسألة مصر لما أبدته فرنسا من الرغبة في الانتصاف من إنجلترا ، ولأن مصر كانت من ممتلكات تركيا ، وهي الدولة التي توقع نابليون ثم وزير الخارجية الفرنسية (تاليران) أيضاً قرب انحلالها وانتهيارها .

وعلى ذلك فقد تحدث نابليون في خطابه إلى تاليران عن أهمية امتلاك جزر كرفو وزانتي وكيفالونيا وسانت — مير من الناحية التجارية ، وما كان ينظره لاحتلال هذه الجزر من آثار في ثغلات الخواص المستعينة في أوروبا : ثم انتقل نابليون من ذلك إلى التساؤل : « ولماذا لا تعمل للاستيلاء على جزيرة مالطة ؟ » أيضاً . فالتحصينات في فالتا Valotta عاصمتها صهيونية ، ويستطيع أسطول (برويس) Bruys ، مع قوات قليلة الاستيلاء على هذه الجزيرة : وهكذا تمكن فرنسا من إحرار السيطرة في كافة حوض البحر الأبيض المتوسط بفضل استعواذها على مالطة ، وفصل ما في أيديها من جزر الأيون . ثم جزيرة (سانت — جير) Saint-Germain التي تدار عنها ملك سردينيا ، ثم استمر نابليون يقول : « وأما إذا حدث من أجل الوصول إلى صلح مع إنجلترا ، أن وجدنا أنفسنا مرغنين على التسليم برأس الرجاء الصالح — وقد استولت عليه إنجلترا من هوانده في عام ١٧٩٥ — فن واجبنا حينئذ الاستيلاء على مصر : ولم يسبق بتماماً أن كانت هذه البلاد من ممتلكات دولة أوروبية ؛ حقيقة كان للبنادقة وحدهم في مصر نوع من السيطرة ، إلا أن هذا حدث

من جهة لرون مضت ، كما أنها كانت سيطرة مثقلة ، وزيادة على ذلك فإنه يكفي لفتح مصر حوالي ٢٥ و ٣٠ رجل تحملهم ثمانية أو عشرة سفن حربية ، فإن السلطان العثماني لا يمتلك « مصر حقيقية » . ثم اختتم نابليون هذه الرسالة بقوله إنه إنما ينتظر من تلبيران أن يرسل إليه من باريس كافة ما يمكنه العثور عليه من المعلومات التي تبين لنابليون الأمور التي يحدث لدى الباب العالي من إرسال حملة فرنسية على مصر .

وأما تلبيران فقد أجاب على يونابرت بخطابين في ٣٣ ، ٢٧ سبتمبر ١٧٩٧^(١) ، تناول فيهما « الكلام عن ماطلة وعن مصر ، بشكل لا يجعل مجالا للشك في أن الحكومة الفرنسية وإن كانت لا تزال ترى الوقت غير مناسب لغزو مصر ، فهي على الأقل توافق تماماً على آراء يونابرت بصدد الاستيلاء على جزيرة ماطلة ؛ بيد أن موازنة حكومة الإدارة على مشروع احتلال ماطلة ، كان معناه في الحقيقة أن فرنسا تسيير مسرعة نحو الاهتمام بأمر « الشرق » ، وبأمر مصر أيضاً .

مسألة ماطلة :

فقد كانت ماطلة في أيدي فرسان القديس يوحنا من مدة طويلة ، وكانت الفرسان من مؤيدي المبادئ الملكية ، كما كانت لهم مواقف مشهورة عند ما أرسلوا المال إلى لويس السادس عشر لمساعدته على اجتياز أزمائه المالية ، ولعاقبته عند فراغه الشهر إلى (فرن) وأقاموا الصلوات لرحمته عند إعدامه ؛ على أن هذه الميول الظاهرة لم تلبث أن أدت إلى مصادرة أملاكهم في فرنسا (١٧٩٣) على أيدي حكومة الثورة ، ثم حلت جماعتهم ، وألقي الكثيرون من الفرسان المتقنين في فرنسا في غياهب السجون وأعدم البعض منهم . فكان من نتيجة ذلك أن اشتد انحلال هذه الجماعة وهو الانحلال الذي كان قد بدأ يندب في صفوفهم من مدة طويلة ، عند ما كانت قواتهم العسكرية قد أصابها الضعف تماماً منذ عام

١٧٧٨ . وكان لما زاد في فقر جماعة الفرسان ، وفقد الكثيرين من مهاجري الفرنسيين إلى ماطلة في سنوات الثورة والإرهاب ، فأوفدت حكومة الإدارة بدورها الجوايس ليدز بذور الشقاق والتفرقة في الجزيرة^(٢) . وكان البرنس دي روهان (Rohan) رئيس الجماعة في تلك الآونة ، فيبدل مجهوداً في سبيل إصلاح أحوال الفرسان عموماً ، واستطاع مثله في بطرسبرج أن يمتدوا اتفاقاً مع قيصر روسيا بول الأول في ١٥ يناير ١٧٩٧ ، أعاد القيصر بمقتضاه إلى الجماعة أملاكهم التي دخلت في حوزة الروسي منذ تقسيم بولندة الثالث في عام ١٧٩٥ ، كما أعطوا الحق في إنشاء دير في بولندة يدور عليهم إيراداً كبيراً^(٣) . ولكن شامت الظروف أن يقع الرسول الذي كلف بنقل هذه الأنباء إلى ماطلة ، في أيدي يونابرت في (أنكونا) في فبراير ١٧٩٧ ، فكان هذا الحادث من الأسباب التي وجهت أنظار نابليون إلى ماطلة وقد ازدادت عنايته بأمر ماطلة منذ أن تم الاتفاق على مقدمات صلح (لين) في أبريل من العام نفسه ، وكانت حكومة الجمهورية تريد الاحتفاظ للأسباب المعروفة بسيطرتها في البحر الأبيض ، منذ أن أخذت الأساطيل الإنجليزية هذا البحر فاحتلت فرنسا جزر الأيونيان واستولت على أسطول البندقية ، وأصبح لاحتلال ماطلة في هذه الظروف أهمية مباشرة ، إذ بقوى امتلاكها مركز فرنسا في البحر الأبيض الشرقي ، بينما يهدد فرنسا وقوع هذه الجزيرة في أيدي أعداء الجمهورية ، فتصبح ماطلة عددت بثبات الحد الذي يفصل بين قواعد فرنسا في الأدراتيكت من جانب ، وبين قواعدها في بروكس من جانب آخر .

وزيادة على ذلك فقد حرك الوقوف على العلاقات الآتفة بين روسيا والفرسان مخاوف يونابرت ؛ وفكر كأن الخطر من وقوع هذه الجزيرة في قبضة إحدى الدول للجماعية لفرنسا قد أصبح قريباً ، وخصمها عند ما توفى (روهان) ، واختار الفرسان بدلاً منه الهانزون

Grenfell, Malta in 1798, pp. 11-12. (١)

Histoire pp. 78-79. (traité définitif. 28 Nov. 1798) (٢)

Jonquiére, t. I, pp. 37-38 ; 37-38. (٣)

الألماني (فردند هوميش) Hompesch، فمع أن هذا الرئيس الجديد بادر بإظهار ميله الودية في رسالة مسالة الى حكومة الإدارة في يوليو ١٧٩٧، فقد اعتبرت الحكومة انتخابه انتصاراً للدبلوماسية النمساوية^(١)، ودليلاً آخر على المؤامرات التي تدبرها هذه الدولة للاستيلاء على مالطة كجزء من مشروع واسع ترمي به الى تيجزة أملاك الأمبراطورية النمساوية، بالاشتراك مع روسيا.

وعلى هذا، فقد رحبت حكومة الادارة ورحب وزيرها تاليران بمقتراحات نابليون لامتلاك هذه الجزيرة؛ وأعلن تاليران صراحة هذا الترحيب في خطابه الاثنين الى نابليون، من باريس في ٢٣ سبتمبر، وفي ٢٧ منه. فذكر في خطابه الأول «أنه منذ أن أصبحت مالطة من نصيب رئيس الفرسان النمساوي (هوميش)، ازدادت شكوك حكومة الادارة رسوخاً، - وهي الشكوك التي أثارها قبل الآن معلومات أخرى - في أن النمسا تريد الاستيلاء على هذه الجزيرة، وتبذل الجهود حتى تصبح دولة ذات قوة بحرية في البحر الأبيض المتوسط. ثم استطرد يقول «أن المصلحة تلي علينا المحاولة دون ازدياد قوة النمسا البحرية، وعلى ذلك فإن حكومة الادارة تطلب (من نابليون) اتخاذ كافة الوسائل لمنع سقوط مالطة في أيدي النمسا» وفي خطاب ٢٧ سبتمبر، عاد تاليران الى اعلان موافقة حكومته على مقترحات بونابرت بخصوص الاستيلاء على مالطة، حيث أن هذه الجزيرة قد أصبحت - كما قال - وبناء على ما بلغه باريس من المعلومات - مقراً للدلائل النمساوية والروسية والانجليزية؛ وهي على وشك السقوط في أيدي النمسا. «وامتلاك هذه الجزيرة بالإضافة الى (استريا) و (دلماشيا) من شأنه أن يجعل من النمسا دولة بحرية في إمكانها إزعاج وإفلاق فرنسا في جمهورية شمال إيطاليا (bisal pino) كما أن استيلاء النمسا على مالطة يعطيها، بفضل موقع هذه الجزيرة، الوسيلة التي تستطيع

Histoire Scientifique et Muletave, De l'Expédition Française En (١)
Égypte-Paris 1806. t.p. 77. & Corresp. t. IV. No 2676.

بها تعكبر الملاحه في البحر الأبيض بأجمعه؛ وأما إذا وقعت مالطة في أيدي إنجلترا أو روسيا، فإن هذه الخطر سوف تزداد شدة فوق شدتها. »

وعلى ذلك، فقد خولت حكومة الإدارة نابليون كافة السلطات الضرورية لتنفيذ مشروع الاستيلاء على مالطة في الوقت المناسب؛ كما أصدرت أوامرها في هذا الشأن إلى أمير البحر (برويس) وغيره في ٣ وفي ٢١ أكتوبر من السنة نفسها^(٢). وهكذا دخلت (مسألة مالطة) في دور الفصل، ووفق رغبات نابليون؛ وقد حدث كل ذلك قبل توقيع الصلح النهائي مع النمسا، ثم في الأيام القليلة التالية لتوقيعه.

معاودة كيو - فرميو:

وأما فيما يتعلق بمشروع احتلال مصر، فمع أن تاليران كان مقتنعاً بالفوائد التجارية والسياسية التي تجنيها فرنسا من تنفيذ هذا المشروع، وأنها إغراق الدلائل الإنجليزية والروسية في تركيا، ثم تمتع فرنسا بمركز تجاري متفوق، ولأن «مصر كستعمرة تعوض على فرنسا ما خسرتها من منتوجات جزر الأنتيل، وكطريق المواصلات تعطى فرنسا تجارة الهند»^(٣). فقد كان من الواضح أن الوقت لم يحن بعد لإخراج المشروع وتنفيذه. فقد شغل بونابرت مشغولية كبيرة، عقب توقيع الصلح مباشرة مع النمسا في كيو - فرميو، بضرورة إرسال المعاهدة إلى باريس أولاً، والحصول على تصديق حكومة الإدارة عليها؛ ثم كان عليه أيضاً إقناع الرأي العام الفرنسي (وحكومة الإدارة) بقبول هذه المعاهدة على الرغم من الشروط التي أعطيت إلى النمسا، واعتبرها البعض طيبة أكثر من اللازم، ومما تقتضيه مصلحة فرنسا.

لقد سبق كيف وضع نابليون في خطابهات إلى باريس المبادئ التي استرشد بها في وضع قواعد الصلح؛ وعقب توقيع المعاهدة أرسل تورا إلى تاليران في ١٨ أكتوبر ١٧٩٧^(٤)،

Jouquiére. t. I. pp. 39-41 (١)

Jouquiére. t. I. pp. 35-37 (٢)

Correspondance 2307 : Corresp. t. III. No. 2307 (٣)

يوضح ثانية المبادئ ، ويعرض العوامل التي برزت في نظره عقد الصلح بالشروط المتقدمة ، والتي كانت موضع نقد من جانب قسم من الرأي العام الفرنسي والحكومة ، وعلى الخصوص قبل « انقلاب فركندور » الآلف ؛ وأما الحجلة التي تقدم بها نابليون في هذا الخطاب لإقناع الجميع بقبول المعاهدة والتصديق عليها ، فكانت تلخص في أنه وقد انفرط عقد التحالف النابلية ضد فرنسا بخروج النمسا نهائياً ، فالواجب إذن أن تتضافر الجهود لمنازلة غريمه فرنسا الكبرى ، وهي إنجلترا ؛ وأما إذا تهاوت حكومة الجمهورية الفرنسية في هذا الأمر الخطير ، فعني ذلك أن الفرصة سوف تترك لإنجلترا حتى تجري هذه الأخيرة على عادتها ، من حيث « انتزاع مستعمراتنا ، والمستعمرات الأسبانية ، وتلك الهولندية ، ثم تعطيل تدعيم تجارتنا ، وإصلاح وتقوية بحريتنا إلى أمد طويل . » وقد اختتم نابليون هذا الخطاب بقوله إن « من واجب حكومتنا القضاء البرم على الملكية الانجليزية ، وإلا فمصر حكومتنا التدمير على أيدي أحباب الغزلة الشيطانية من الانجليز ، بفضل ما يدبرونه من مكائد وإفساد ؛ والوقت الحاضر هو خير الأوقات لهذا العمل ؛ فلنركز نشاطنا في بصيرتنا ، ولنندم إنجلترا ، حتى إذا تم لنا ذلك ، وقتت أوربا بأبصرها تحت أقدامنا » .

وفي ليلة ٢٥ - ٢٦ أكتوبر ١٧٩٧ وصل إلى باريس كل من (برثيه) Berthier و (مونيه) Monie يحملان معاهدة كيو فرميو^(١) ، غطيا بمقابلة حكومة الإدارة في الحال في جلسة غير عادية (عقدت في الساعة السادسة صباحاً) ؛ وفي ٢٦ أكتوبر ١٧٩٧ صدرت موافقة الحكومة بالتصديق على المعاهدة^(٢) ثم اتخذت جملة قرارات في الوقت نفسه لتوجيه قوى الجمهورية بأجها نحو النضال ضد إنجلترا ؛ وكان من بينها قرار^(٣) باجتماع جيش قوى من غير إهمال على شواطئ المحيط بقيادة نابليون بونابرت ، فبدأ توا تنظيم « جيش إنجلترا » .

Correspondance Inédite. t. VII. pp. 283-295 ; Corresp. t. III. (A) No. 2303, 2304, 2305 (Traité)

Corresp. t. III. No. 2306 (٢)

Journées 41. p. 41 Arrêté Du Directoire Exécutif 26 Oct. 1797 (٣)

وأما نابليون فقد غادر ميلان إلى (رشتاد) Rastadt في ١٧ نوفمبر ليتبادل التصديق على المعاهدة مع النمسا ؛ وفي ٣ ديسمبر غادر نابليون (رشتاد) إلى باريس ، وبمجرد عودته إليها ، اجتمع رجال الحكومة لبحث موضوع الحملة على إنجلترا .

حملة إنجلترا :

على أنه مما تجدر ملاحظته أن هذا التحول الجديد من الميادين الشرقية في أوربا الوسطى وإيطاليا والبحر الأبيض إلى الغرب ، - أى إلى إنجلترا - لم يكن تحولاً فجائياً ؛ كما أن إعداد « حملة إنجلترا » في هذه الشهور القليلة من نهاية عام ١٧٩٧ ، ثم في بداية العام التالي ، لم يكن الغرض منها « ذر الرماد في العيون » وتحويل انتباه إنجلترا من الشرق والبحر الأبيض كما يظن الكثيرون . ذلك أن حملة إنجلترا ، أو الحملة الكبيرة ، كما سميت Grande Expédition ، كانت في الحقيقة مشروعاً جديداً ، لم يصرف بونابرت بحكومة الإدارة عن تنفيذه سوى اعتبارات شديدة سوف تذكر في حينها .

والأفلة على جدية مشروع الحملة على إنجلترا متعددة ؛ ويتضح ذلك من الأوامر والمراسلات المتعلقة بالاستعدادات البحرية والمسلحة لإنجاز أمر هذا النزو ، ثم يتضح ذلك أيضاً من رسمه التفصيلي الكبير التي قام بها بونابرت على الساحل الفرنسية الشمالية من أوائل فبراير ١٧٩٨ - فبراير (إيطاليا) Etaples ، و (أمبلتوز) Ambletouse و بولوني كاليه ؛ دنكرك وفرنس Furnes ، نيوبورت Niouport وأوسند ، وجزيرة فالشين Walcheren ؛ كما زار في عودته من هذه الرحلة أيضاً أنفوس وبروكسل ولبيل وسان كنتان . كما كلف في الوقت نفسه من ضباطه (ديزيه) Désaix بزيارة برست ، و (كلبير) Kléber بزيارة Caffarelli وبقية الشاطئ ، و (كافاريلي) Caffarelli بزيارة دنكرك ؛ وزيادة على ذلك فقد كانت كافة الأوامر والقرارات التي أصدرتها حكومة الإدارة لانتفاذ الاستعدادات اللازمة للحملة على إنجلترا ، خالية من ذكر ماله ؛ وذلك مع العلم بأن

موافقة حكومة الإدارة على غزو هذه الجزيرة كانت قد تمت منذ سبتمبر ١٧٩٧ وكان بونايرت نفسه قد استعد لأمر هذا الغزو عقب ذلك مباشرة عند ما أرسل (بوسيلج) Poussielgue السكرتير الأول للمفوضية الفرنسية في جنوه إلى جزيرة مالطة في نوفمبر ١٧٩٧ ، في بعثة كان الغرض الظاهري منها التفتيش على مراكز التجارة في الليثانات ، وفي الحقيقة التهديد لاحتلال مالطة ؛ فإن نابليون بعد وصوله إلى باريس من رشاد في ديسمبر أرسل إلى السفير الفرنسي في روم (يوسف بونايرت) حتى يمنع (بوسيلج) من القيام بمهمة الليثانات ويأمره بالعودة فوراً إلى باريس ، غير أن هذه الأوامر لم تصل (بوسيلج) في الوقت المناسب ، واستمر الأخير في طريق رحلته إلى مالطة (ديسمبر ١٧٩٧) .

وعلى ذلك فقد كان مشروع الحملة على إنجلترا مشروعاً جدياً ^(١) ؛ وفي الواقع استمرت الاستعدادات في بداية عام ١٧٩٨ قائمة على قدم وساق لتدبير المال والموارد اللازمة ، ووضع الخطط الحربية : من حيث توزيع القوات العسكرية والبحرية وهكذا ؛ بيد أن الإهتمام الجدى بهذه الاستعدادات وضرورة إنجازها في أقصر مدة مستطاعة ، سرعان ما بين حكومة الإدارة ولنابليون عظم الصعوبات التي تعترض غزو إنجلترا : فهناك صعوبة الحصول على الأموال اللازمة ، والعدد الكبير من السفن لنقل الحملة وتوطينها ، وهكذا ؛ كما أن رحلة نابليون التفتيشية في السواحل ، سرعان ما أظهرت أن الحملة ضد إنجلترا لا بد لها من استعدادات ملحة وطويلة وهامة جداً في الثغور الشالية حتى تتم في الوقت الملائم ؛ وقد جاءت بحوث ضباطه في المراكز التي تقعدوها على السواحل مؤيدة لهذه الحقيقة ، ولذلك فقد جعلت هذه الصعوبات كلها ، تحول التفكير من تجهيز الحملة لغزو إنجلترا مباشرة في في بلادها إلى إعداد حملة لغزوها بطريقة غير مباشرة ، وفي ميادين أخرى ، أي العودة إلى التفكير في « الشرق » وفي مالطة وفي مصر أمراً في النهاية لا مفر منه .

الحملة على مصر :

وعلى ذلك فقد حدث في الفترة القصيرة ، الواقعة بين عودة نابليون إلى باريس من رحلته التفتيشية (في ٢١ فبراير ١٧٩٨) ، وبين القرار الذي اتخذته حكومة الإدارة نهائياً في كافة هذه الشؤون في ٥ مارس ١٧٩٨ أن سارت الوقائع بسرعة نحو ارسال الحملة على مصر وقد اتخذت هذه الوقائع الترتيب التالي .

١ - تقرير بوسيلج (٨ فبراير ١٧٩٨) ^(١) :

فقد استطاع (بوسيلج) الذهاب في رحلته التفتيشية إلى مالطة ، فوصل إلى (فالتا) في ٢٤ ديسمبر ١٧٩٧ ؛ ثم أرسل بعد عودته تقريراً ضافياً إلى حكومة الإدارة من ميلان في ٨ فبراير ١٧٩٨ ، يتضمن وصفاً دقيقاً للوقت السياسي في مالطة في بداية عام ١ٷ٩٨ ؛ ويتضمن رأى (بوسيلج) نفسه ، من حيث ضرورة إسراع الحكومة الفرنسية في ضم هذه الجزيرة إليها ؛ بيد أن (بوسيلج) قد وضح في هذا التقرير أيضاً أنه لا ينبغي على الحكومة الفرنسية أن تتوقع أية مساعدة داخلية إذا قررت الاستيلاء على هذه الجزيرة ، إذ كل ما يمكن الاعتماد عليه هو « حياء » المالطين فقط : حقيقة بئس (بوسيلج) هذا كبيراً حتى يستميل إليه الفرنسيين ، وهم حوالى النصف تقريباً ، ويعطون على حكومة الجمهورية الفرنسية ، إلا أنه ليس من المنتظر أن يتجاوزوا إلى فرنسا في مشروع يقتضي غداً الحاجة على جماعة للفرسان بأسرها ، ويسلبهم موارد رزقهم ؛ وفي هذه الظروف كان من رأى (بوسيلج) أن الالتجاء إلى الوسائل الدبلوماسية للمزوجة بشئ من القوة أفضل الطرق للاستيلاء على مالطة : مثال ذلك حمل البلاط الأسباني على مصادرة أملاك الفرسان في أسبانيا ، وإثارة الأرتباكت في وجه رئيس الفرسان (هومبش) أو حمل البابا على إلغاء هذه الجماعة كلية ؛ أو الاتفاق مع (هومبش) نفسه حتى يتنازل عن مالطة في نظير خيان سيادته على جزيرة أخرى صغيرة تعطى له في البحر الأبيض لمدة حياته .

وقد أرفق (بوسيلج) بهذا التقرير خطاباً إلى بونابرت، وضع فيه حالة الأسطول الموجود بقيادة (برويس) في مياه كرفو، وهي حالة كانت لا تشجع على تنفيذ الحملة ضد مالطة، وهي الحملة التي عرفت باسم (الحملة الصغيرة) La Petite Expédition. وقد وصل تقرير (بوسيلج) وخطابه إلى باريس، بعد يومين أو ثلاثة فقط من عودة نابليون من رحلته التفتيشية في الشمال، وبذلك فقد أصبح من الواضح أن مشروعين على الأقل من مشروعات حكومة الإدارة ونابليون: مشروع الحملة الكبيرة لغزو إنجلترا، ومشروع الحملة الصغيرة لاحتلال مالطة، كان لا يمكن تنفيذها بالسرعة والسهولة المرجوة. وفي هذه الظروف كان من المنتظر إذن أن يتجه الاهتمام إلى ميدان آخر، وأن يتناول الكثيرون عند الكلام عن مالطة، بحث موضوع آخر، هو العلاقات القديمة التاريخية بين فرنسا وبين قطر من أطراف الشرق القريبة من مالطة وفرنسا وهو مصر.

ب — تقرير بحالونه (٩ فبراير ١٧٩٨) (١):

وتحول الاهتمام نحو مصر في فبراير ١٧٩٨، لم يتحدث فجأة؛ فقد ظهر كيف أن الرأي في فرنسا ورأى وزير الخارجية في حكومة الإدارة، ورأى نابليون، كان يحجب بحرمته البلاد من أوائل العام السابق تقريباً، فإنه عدا ارتباط «مسألة مصر» بمسألة الاستعمار الفرنسي بأجعه على النحو الذي تقدم شرحه، فقد كانت حكومة الإدارة تبحث جدياً مسألة الاستعمار في مصر، على الأقل في خلال العامين السابقين (١٧٩٦-١٧٩٧). وأما أسباب هذا البحث الجلدي فهي (أولاً): تلك الشكايات التي استمر إرسالها من مدة طويلة الفصل الفرنسي في مصر (شارل مجالون) عن اضطراب الأحوال في مصر وإرهاق المصالح الفرنسية بالنظام والفساد وهكذا، و (ثانياً): اضطراب وزير الخارجية في حكومة الإدارة إلى إبداء رأي نهائي في المسألة التي كانت مثار البحث في تلك الآونة: أيها الأفضل لفرنسا، الاستعمار في أفريقية الغربية، أم في ميادين أخرى في الشرق وعلى الخصوص في

مصر؟ بيد أن البحث في هذا الموضوع الأخير كان في المرتبة الثانية من الأهمية، كما كان البت في أمره مرهوناً في الحقيقة بتطور الحوادث المرتبطة بتفكير الحكومة في إرسال الحملة على إنجلترا، أو الاستعاضة عن ذلك لمشروع غزو إنجلترا في مستعمراتها في الهند؛ بل إن القرار النهائي في مسألة التفضيل بين الاستعمار في مصر أو في أفريقية الغربية لم يصدر كما تقدمت الإشارة إلا في ١٢ أبريل ١٧٩٨، أي في اليوم نفسه الذي صدرت فيه أوامر حكومة الإدارة لإعطاء قيادة (جيش الشرق) إلى نابليون بونابرت، على رأس الحملة الفرنسية إلى مصر، وكان القرار يقضى بتفضيل مشروع استعمار مصر على المشروع الآخر.

فقد تقدم كيف أن شكايات (مجالون) إلى الحكومة الفرنسية قد أدت إلى إيفاد (ديبور تانثيل) إلى القاهرة (١٧٩٥) في بعثة أخفقت في تحقيق أغراضها عموماً؛ ثم وافقت حكومة الإدارة على مجيء مجالون إلى باريس، حيث قدم لها تقريره المشهور في ٩ فبراير ١٧٩٨. وقد فصل مجالون مقدار الفوائد التي تجنيها فرنسا من فتح مصر، وهي تلخص في اثنين: فمّا أن يعمل الفرنسيون مباشرة من مصر على طرد الإنجليز من الهند قسراً، وإما أن يكفوناً بتهديم التجارة الانجليزية مع الهند، والاستئثار بهذه التجارة بدلاً منهم؛ وفي الحالة الأولى، من السهل على فرنسا عند احتلال مصر أن تنشيء لها عمارة بحرية صغيرة في السويس، وترسل العدد الذي تشاء من الجند، بهذا الطريق إلى شوب المهراتنا الثائر على إنجلترا، وإلى (تو — صاحب)، ثم تشترك معهم في النضال للقضاء تماماً على قوة الإنجليز في الهند، وطردهم من البنغال نهائياً؛ وفي الحالة الثانية، يكفي أن تنشيء فرنسا، عند فتح مصر، المراكز التجارية في القاهرة والاسكندرية وفي مرسيليا، فتستطيع بفضل ذلك، وبعد مضي سنوات قليلة، حزم الانجليز من التجارة مع الهند، إذ أنهم لا يستطيعون ولا شك عندئذ الوقوف أمام هذا الاتحاد، وفي وجه النشاط التجاري الجديد بزعماء فرنسا.

(ح) تقرير تلليان (١٣ فبراير ١٧٩٨) (١٢):

فقد بحثت حكومة الادارة هذه التقريرات ، واهتمت بمحتوياتها ، ومن بينها مشروع الاستيلاء على مصر ، ثم وافقت على أن الآراء والارشادات التي تتضمنها هذه التقارير ، ينبغي أن تكون موضع البحث والعناية الكاملة ؛ وكان موقف حكومة الادارة ، للأسباب الآتية ، قد تغير على وجه الخصوص بصدد مسألة احتلال مصر في أواخر عام ١٧٩٧ وبداية العام التالي ، عن ذلك الوقت الذي اتخذته وزير خارجيتها السابق (شارل دلكريدا) Delacroix ، وهو الذي أعلن في أغسطس ١٧٩٦ ، أن الظروف لم تكن ملائمة في تلك الآونة لوضع مشروع الاستيلاء على مصر موضع التنفيذ . وفي الواقع كانت هذه الظروف لا تزال قائمة عندما تولى تلليان إدارة الشؤون الخارجية (١٦ يوليو ١٧٩٧) ؛ ثم استمر الحال على ذلك حتى أتيت الفرصة أخيراً في غضون فبراير ١٧٩٨ ، لظهور مشروع إرسال الحملة على مصر في دوائر الحكومة رسمياً ، وذلك بسبب اتجاه التفكير على نحو ما تقدم إلى ضرورة الانتقام من الخيانة بغزوها في بلادها مباشرة ، أو بإصابتها في مستعمراتها ؛ وعلى ذلك فإنه في الوقت الذي كان يتنازل عن مشغولاته في مرحلة التفتيش في السواحل الشمالية ، لإعداد الحملة الكبيرة على إنجلترا ، قدم تلليان إلى حكومة الادارة تقريراً عن « مسألة فتح مصر » . في ١٤ فبراير ١٧٩٨ .

ولهذا التقرير الطول أهمية كبيرة في تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . فقد عرض تلليان في تقريره بعض العلاقات القائمة من قديم الزمن بين فرنسا ومصر ، كما نبه إلى ما اعتبره الفرصة السالفة أخيراً لإرسال الحملة على مصر ، وضاعفة كافة الآراء التي نادى بها الكثيرون من الذين سبقوه وكتبوا في أوقات مختلفة لتفضيل احتلال واستعمار مصر ؛ وكان ثمة اعتقاد عليه تلليان في أكثر ما كتب ، التقريرات التي أرسلها القنصل الفرنسي في مصر محامون ،

(١٢) Rapport Au Directoire Exécutif-Sur la Conquête de l'Egypte. Jonquiére, t. I. pp. 154-168.

ثم ما كتبه الرحالون الفرنسيون الذين زاروا مصر ، ومن أهمهم (فولاني) ؛ وزيادة على ذلك ، فقد اشتمل هذا التقرير على المبادئ التي استرشدت بها فرنسا في سياستها الخارجية مع الباب العالي في أثناء الغزو الفرنسي على الخصوص ، ثم عمل على تنفيذها بقدر الطاقة بونابرت ثم خلفاؤه في أثناء الاحتلال الفرنسي في مصر .

ويبدأ هذا التقرير بمقدمة تكلم فيها تلليان عن مصر كقاطعة رومانية ثم عن رغبة فرنسا في الاستيلاء على هذه البلاد من مدة طويلة ؛ ثم انتقل تلليان من ذلك إلى الكلام عن « حكومة مصر » ، من أيام الفتح العثماني في عام ١٥١٧ ، فشرح نظام الحكم الذي أدى إلى إضعاف سلطة الباشا ، نائب السلطان في البلاد ، حتى أصبح البكوات المماليك هم أصحاب كل نفوذ ، ولم يعد للباب العالي أية سلطة في مصر ثباتاً ، بل واشتد تلليان في التعبير عند ما قال أن الباشا العثماني يخضع خضوع الرقيق لأسياده المماليك ! وزيادة على ذلك فإن الباب العالي كان لا يحصل من هذه البلاد دخلاً أو إيراداً ، ولم يكن له من السلطة في مصر ظليل ، كما أمدت « سيادته » على البلاد لما كان البكوات المماليك ينصرفون بكافة الأراضي بمطلق إرادتهم (١٣) .

وفي القسم التالي ، فصل تلليان « شكايات الجمهورية ضد البكوات » ، فعدد المظالم والمقارن التي أثقلت كواهل الفرنسيين في مصر ، منذ أن استأثر بحكومتها على بك الكبير (١٧٦٤) ، وبخاصة في عهد سيطرة البكوات مراد وإبراهيم (اللذين يحكان أو على الأصح ، يرهقان مصر بالمظالم ، في الوقت الحاضر » ؛ ثم أوجز تلليان حوادث إرسال الحملة العثمانية بقيادة القبطان باشا في عام ١٧٨٦ ، وشياخة اسماعيل بك ، ثم عودة السلطة إلى أيدي مراد وإبراهيم منذ ١٧٩١ ، وإمعان هذين في إرهاب الفرنسيين بسبب قيام الثورة الفرنسية وبقوهره الظاهر منها ، إذ من الحق أنهما قد اشتغلا في معاملة الفرنسية منذ الثورة ؛ كما أن كافة الرسائل المرسلة من مصر في هذه السنوات الأخيرة تدل على أن وكلاء الانجيز

والامبراطورية. (النمسا)، والمندقية، يعملون على إثارة البكوات ضد الفرنسيين لإرهابهم؛ فمن ذلك واحة البكوات الظاهرة عندما قبضوا في عام ١٧٩٣ على ثلاثة من الفرنسيين كان منهم (ريال) Ribal شقيق المواطن (ريال) الذي ظنه المالك البكوات من أعضاء «اللؤم الوطني ذو السمعة السيئة» كما قالوا. ومع أن الحكومة الفرنسية قد حاولت فيما مضى رفع هذه المظالم عن المواطنين الفرنسيين في مصر، وأوفد (فرنديك) Fernand مبعوثاً إلى القاهرة للاتفاق على ذلك مع البكوات، فقد فشلت هذه الجهود، وأصبح من واجب حكومة الإدارة أن تقوم الآن بتدبير جماعة المالك بكل شدة (١).

وعلى أنه قبل الدخول في ذكر الوسائل التي تتخذها حكومة الإدارة لتأديب المالك، وجد تاليران من واجبه الحديث عن «منتوجات مصر وتجارتها»؛ فحدد موقع مصر الجغرافي، وذكر وفرة منتوجاتها من الحبوب والخضراوات، ثم الأرز، والصوف والظن، والسكر لاستخدامه في الصبغة، والسكر، والنيلج؛ كما أنه من الممكن إنتاج البن، ثم الحصول على الحرير عند زراعة شجر القوت؛ وقد تحدث تاليران عن موقع مصر الجغرافي في وسط تهارة العالم، فهي تتجرع مع أفريقية وتستورد منها الرقيق والصنع العربي والعاج وريش الغمام والحرير، وتتجرع مع أفريقية الشمالية من مراكش إلى دزنة، ثم مع أوروبا، فهي لا تبعد عن موافي فرنسا وأسبانيا وإيطاليا إلا ببسطة فرسخ فقط؛ ثم تتجرع أيضاً مع تركيا وأرخبيل اليونان، ومع الشام؛ وتستطيع الاتصال بسهولة عن طريق البحر الأحمر مع جدة واليمن والمهند. وذكر تاليران أنه من المؤلم عدم استغلال كافة وسائل الرخاء والثروة هذه. وأن تكون البلاد في أيدي أكبر الناس تعاسة وبؤساً في العالم؛ فإذا انتقلت هذه البلاد إلى أيدي حكومة رشيدة، أمكن حدوث تغير كبير في أحوالها، إذ تدعم هذه الحكومة حقوق الملكية الزراع والصنع، وتطمئن التجار على المضي في تجارتهم بفضل استقرار الأمن والسلام؛ وزيادة على ذلك، فإن تجارة الهند، لا بد وأن تترك الطريق الطويل

حول رأس الرجاء الصالح، وهو طريق كثير الفئات أيضاً، فتمتدح إلى طريق السويس، وتستطيع الجمهورية الفرنسية حينئذ تحصيل الإيرادات الوفيرة من الجمارك، بالإضافة إلى ما تحصله من بيع الأراضي المصرية، لأنه لا يوجد من السكان وأهالي هذه البلاد، من يملك أرضاً، بل الحكومة هي صاحبة الأرض في مصر الحقيقية. وهذا الحادث (امتلاك واحتلال مصر)، وإحياء التجارة بطريق السويس، من شأنه أن يحدث «ثورة» في تجارة أوروبا، تصيب آثارها بالتجارة خصوصاً، إذا مهدم سلطانها في الهند، هذا السلطان الذي تركز عليه وحده لتأييد عظمتها في أوروبا؛ فإن إعادة فتح طريق السويس سوف يؤثر على التجارة بدرجة هائلة، على غرار ما حدث من التأثير الذي أوقعه على الجنوبيين والمنداقية في القرن السادس عشر؛ كسبف طريق رأس الرجاء الصالح». والواقع إن نتائج هذه «الثورة» سوف تكون في مصلحة الجمهورية الفرنسية التي تستطيع وحدها من دون بقية الدول الأخرى، الاستفادة من هذا الحادث، بفضل موقعها الجغرافي ونشاط أهلها وكفاءتهم؛ ثم تسامح تاليران، وماذا تكون أهمية رأس الرجاء الصالح واستيلاء أية دولة عليه، إذا وطلدت فرنسا أقدامها في القاهرة وفي السويس تبعاً لذلك؛ بل إنه يكون في وسع الإنسان حينئذ أن يضحي برأس الرجاء الصالح في سبيل عقد معاهدة الصلح والسلام مع إنجلترا؛ وزيادة على ذلك لم يغفل تاليران عن ذكر الأمر الذي شغل بال معاصريه عندما كانوا يتوقعون ضياع المستعمرات الفرنسية في جزر الهند الغربية قريباً، فقال إن استيلاء على مصر يعوض على الجمهورية الفرنسية ما تفقده من ممتلكاتها الغربية (٢).

وفي القسم التالي تحدث (تاليران) عن «الشكات، ومسالك الباب العالي والدول المسيحية»، فبدأ أولاً بذكر الاعتراضات التي قد تنار ضد مشروع الغزو، ومنها عدم انصاف الفرنسيين إذا هم هاجموا ممتلكات الباب العالي وخساروا تجارتهم في الليثانات،

والحرب التي قد تملأها تركيا على فرنسا ، أو الحرب التي قد تثيرها على فرنسا من جانب الدول الأوروبية ، ثم انتقل (تاليران) من ذلك إلى الرد على هذه الاعتراضات : فذكر عن (عدو انصاف) الفرنسيين ، أن الباب العالي وحده هو المسؤول عن الغزو . لأنه ترك الفرنسيين يروحون في مصر تحت أعباء الغلوم الفادحة والظلم ، معرضة متاجرهم وأموالهم للتهب والفساد في مدة الحجة أعوام الماضية ، ومن غير أن يعرضهم شيئاً عن غدرهم ، على عكس ما يدعى إليه القانون ، وتلزمه « الامتيازات » إلزاماً . ثم عدد (تاليران) الحوادث التي وقع فيها العنف الظاهر على المواطنين الفرنسيين ، وخرق « الامتيازات » وعده لبلادتها في أنحاء الامبراطورية العثمانية . « وأما الخوف من خسارة تجارة اللبقات فلا ينبغي — كما كتب (تاليران) — أن يعزل الغزو ، لأن مصر إذا أترى أهلها تحت الحكم الفرنسي ، وادفع طلبهم لسلع المستملكة تبعاً لحوادثها وازدياد ثروتهم ، فإن ذلك من شأنه أن يعرض على فرنسا ولا شك خسارة تجارتها في تركيا . وهي التجارة التي كانت من مدة قد أغلقت إلى أيدي الدول الأخرى الأوروبية » منذ أن انتهزت هذه فرصة انشغال فرنسا بحوادث ثروتها الكبرى ، فصلت على تأكيد مصالحها التجارية في اللبقات وتركيا : ولما أن تركيا تعلن الحرب على فرنسا ، فهذا ما رفض (تاليران) توقعه : لأن قرب المستلزمات الفرنسية من الليرة ومقدونيا وألبانيا ، وهي بلاد لا تتمتع تركيا فيها بالسلطة بل بعمدة القوة ، ويسود فيها غلبان الفكر ، والظلم ، سوف تمنع تركيا من اغتاف قرار كهذا بشعوره أنه في اللحظة التي تبدأ فيها الحرب ، تقف تراً هذه الأقاييم (الليرة ومقدونيا وألبانيا) بفضل تعاون اليونانيين للحرية وتشوقهم لها ، وبفضل ما يعطى لهم من الأسلحة . وزيادة على ذلك فإن (تاليران) ما كان يريد أن تقطع فرنسا علاقاتها بتركيا ، بل على العكس من هذا ، فإن من رأيه أنه ينبغي على حكومة الجمهورية ، حين إرسال الحجة لغزو مصر ، أن توعد إلى القسطنطينية سفارة ماهرة أبداً ، ومزودة بالتمهيلات الحكومية : وكان (تاليران) يعتقد أن مثل هذا العمل يكفل النجاح ، لأنه كان إلى جانب ما تقدم لا ينتظر أن تثير تركيا الدول

الأوروبية إلى الحرب ضد فرنسا : وفرنسا لا تخشى شيئاً من جانب إنجلترا ، فإن الحرب المشتركة بين فرنسا وإنجلترا ، تفيد فرنسا في إرسال حملتها على مصر ، لأن إنجلترا التي تخشى من نزول القوات الفرنسية في أرضها ، لا تغل شواطئها من الجند ، لإعدادهم لمقاومة مشروع الحملة ، الذي ينبغي فوق ما تقدم أن يظل سراً مكنوتم . وأما فيما يتعلق بالروسيا وبروسيا والنمسا ، التي اشتركت فيما بينها في غزو واقتسام بولندا ، فإنه لا ينتظر منها إظهار الاهتمام الزائد في هذه المسألة : وزيادة على ذلك فإن روسيا لا تخيف فرنسا ، وليس لدى بروسيا أية مصلحة في معارضة مشروع الغزو الفرنسي ، ولا يسعها من يكون صاحب السلطان في مصر : وإنما مشغولة بشؤونها مع الأمراء في ألمانيا ، وعملائها الجديدين في الأديريات لمرجحة لا تجيز لها الدخول في حرب ، بعد أن انتهت من حروبها الأخيرة حديثاً . ومع ذلك فقد وجد (تاليران) ما يطمئنه تجاه عدم إعلان الدول الأوروبية الحرب على فرنسا في الحقيقة التالية . وهي انتشار « روح الحرية » التي تجعل رؤساء هذه الدول في حذر من الاشتباك مع فرنسا ، حتى لا يساعد ذلك على زيادة انتشار هذه الروح بين شعوبهم : وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو إلى خوف حكومة الإدارة من قيام الصعوبات في طريقها أو ظهور أية معارضة لمقاومة امتلاكها لمصر : ثم تسأل (تاليران) بعد ذلك ، « ولكن هل تنتظر فرنسا أية مقاومة في مصر ذاتها ؟ »

وحدد لإجابة على هذا السؤال ، أفرد تاليران جزءاً من تقريره لمبحث « قوة الجيوش العسكرية » . فذكر عن العدو الظاهر من جانب كافة أهل مصر نعم البكوات : وزيادة على ذلك فهم عزلة من السلاح ، ومن المتوقع إذا أعطوا الأسلحة لندفع عن البلد ضد الغزو الأجنبي ، أن يشحذوا هذه الأسلحة في وجوه ظالمهم ، ولذلك فلا ينبغي أن تتوقع حكومة الإدارة أية مقاومة منهم ، وكذلك فإنه من ليسور هزيمة البكوات الباك ، فسيهم ، إذ لا يزيد عدد جيوشهم قطعاً عن السبعة أو الثمانية آلاف من الفرنسيين ، يهيئون الفرنسية

حقيقة، ولكنهم لا يدرون شيئاً من أساليب الحرب الفرنسية، أضف إلى ذلك انعدام النظام بينهم، وجعلهم استخدام المدفعية، وقلة هذا السلاح عندهم، وقد خرج تاليران من بحثه إلى أنه « في استطاعته أن يضمن، تبعاً لما أكده الرجال الذين عرفوا مصر معرفة جيدة، أن فتح هذه البلاد لن يكلف نقطة دم فرنسية واحدة^(١) ».

وفي القسم التالي تحدث تاليران عن « وسائل تنفيذ » مشروع غزو مصر العسكرية، والاستعدادات اللازمة لإعداد الرجال والسفن التي تحملهم إلى مصر، وبيان الموانئ التي تخرج منها هذه السفن، والجليات التي ينزل إليها الجند في الشواطئ المصرية الشالية، مع بيان أهمية الاستيلاء على رشيد بعد الاسكندرية مباشرة لضمان السيطرة على مصب النيل، ولتسهيل مهمة قتل بقية الجند والمؤن والذخائر إلى رشيد بجزء من غير مشقة ومن غير أخطار حتى إذا اجتمعت كافة القوات في رشيد سارت توجاً على القاهرة، فصار جزء منها أرضاً بمحاذاة النيل، وسار الجزء الآخر في النيل، حتى إذا وصلوا إلى القرب من القاهرة، استعدوا لمقاومة البكوات المالكين الذين ولا شك سوف يفرون إلى الصعيد بعد هزيمتهم، وقد نصح تاليران في هذه الحالة بضرورة ملاحظتهم حتى أسوان بعد ترك حامية في القاهرة، وذلك خوفاً من استيلاء الفرنسيين على البلاد المصرية إلى أعلى الصعيد، وأهمية ذلك أن تستطيع (الجملة) إرسال الحبوب والمتوجات من الصعيد ومن مصر وإرسالها لتأمين فرنسا الجنوبية وجزر كرفو وزانتي وكيفالونيا وغيرها. ثم تحدث تاليران بعد ذلك عن أعمال التحصينات التي يجب انشاؤها في أسوان والصالحية وأبي قير وهكذا لضمان الدفاع عن البلاد، ثم قال « إن نجاح هذه الحملة أمر محقق، ولا يمكن أن تكون تكاليفها عظيمة، ومع ذلك فإن كانت هذه التكاليف عظيمة، فالواجب يحتم علينا دائماً إرسال هذه الحملة بسبب فوائدها، ولأنه من المنتظر بعد قليل أن تعطى لسمعة كافة تكاليفها^(٢) ».

Rapport, pp. 162-163. (١)

Rapport, pp. 164-165. (٢)

ثم تكلم تاليران عن الفرصة التي تتيحها هذه الحملة، فرنسا حتى تعمل لطرد الانجليز من الهند « بإرسال الجند إلى الهند بطريق السويس » ومن القاهرة. فالانجليز يمتلكون مساحات شاسعة في الهند، ومع ذلك فليس لديهم من القوات اللازمة للدفاع عنها سوى ١٥ أو ٢٠ ألفاً، ومن أهلها؛ يمكن أن يرسل الفرنسيون حوالي خمسة عشر ألفاً من رجالهم للانضمام إلى (تبو صاحب) حتى يتغلبوا على هذه القوات المدافعة. والسويس هي الطريق إلى ذلك؛ بيد أنه حتى يمكن نقل هذا العدد من الجند، ينبغي على حكومة الادارة الاسراع من وقت مبكر، بإرسال أسطول من السفن والقنلات إلى السويس إيماناً من أوروبا، وإما من جزر (إيل دي فرانس) و (رونيون). ومع ذلك، ولعدم قوت الوقت، في استطاعة الفرنسيين أن يستخدموا السفن التي تأتي من الصين ومن جدة محملة بالبن إلى السويس؛ وفي أثناء كل ذلك ينبغي تكتم أخبار هذا المشروع حتى لا يعمد الانجليز إلى تعطيله؛ وليس من أغراض هذا المشروع غزوة الهند، وإما لكي طرد الانجليز منها، حتى يضمن الفرنسيون لأنفسهم السيطرة في هذه البلاد، ويمكن عندئذ أن يظل الأعداء الوطنيين في مراكزهم تحت النفوذ الفرنسي^(١).

ثم اختتم تاليران هذا التقرير المسام « بملاحظات عمومية » أهمها أنه اقترح أن يكون على رأس الحملة الرسالة لفتح مصر، لجنة من شخصين أو ثلاثة، موسومين بالحكمة والحزم وقوة الإرادة، ويعرفون إذا أمكن مصر معرفة جيدة؛ وفي هذه اللجنة تنحصر السلطة التامة على جيش الحملة. ومع ذلك فليس من الضروري أن يكون أعضاؤها من القوادح الحريين المهرة، لأن العمل ضد مصر لا يستلزم وجود العسكريين القادرين في قيادة الحملة؛ بل المطلوب هو توفر صفات الحكمة في الرؤساء الذين ينبغي عليهم أن يحملوا كافة الفرنسيين على احترام تقاليد المصريين وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالدين والمرأة. « فإن هذا الشعب، سوف يلقانا بكل ترحيب وسرور؛ ذلك أنه كان يرغب من آمد

خوبى في مجيئنا لضميرنا من ظالمية ؛ وعليه فمن الواجب منع هذا الشعب من الاعتقاد بأن كل ما فعله إنما كان استبدال هؤلاء الضالين بآخرين لا يقتلون عنهم ظمناً وعدوته . » ولذلك ، فإن هذا الجزء من التقرير كان لا يخلو من الإشارة إلى طرق استئالة المصريين ؛ فذكر تلليان أن أصحاب السيطرة على عقول الشعب هم العلماء ، ولذلك ينبغي على رجال الحملة أن يجتهدوا في استئانهم بإظهار الاحترام لهم وتبجيلهم ؛ كذلك نصح (تلليان) بأن يعمل رجال الحملة على جذب الرؤساء الأقباط في البلاد إليهم ، حتى يثقوا منهم على عدد القرى ، والسكان ، والأراضي المزروعة وما شاكل ذلك ، لما كان الأقباط يشتغلون بتحصيل الإيرادات ، ويعرفون طرق جباية الضرائب والأموال معرفة طيبة .

وأخيراً ، ذكر تلليان أن في استطاعته إضافة الشيء الكثير إلى الملاحظات العامة الآتية ، وعلى الخصوص بفضل المعلومات التي جمعها من المراسلات الخاصة بمصر ، والتي باثته أيضاً من (مجنون) القنصل الفرنسي العام في القاهرة ، والذي مكث في مصر حوالي ٣٩ عاماً ، وأرسل التقارير الزائفة إلى حكومته ، والموجود حالياً في باريس . ولكنه يكتفي بما تقدم راجعاً أن يكون وثق في إظهار النقط التالية مجيء ، وهي : « أولاً ، فتح مصر ليس سوى اقتصاص عادل للأخطاء التي ارتكبتها الباب العالي في حق الفرنسيين ، ولإلحاحات التي لحقت بهم في مصر . » ثانياً : « أن هذا الفتح أمر سهل ، وبعيد عن الخطأ وعن كل اخفاق . » ثالثاً : أنه يكف نفقات معتدلة ، ومن المنتظر أن تجد الجمهورية الفرنسية تعويضاً سريعاً عنها . « رابعاً : أنه يعود على الجمهورية الفرنسية بما أتت لا حصر لها (١) . »

هذا هو التقرير المشهور الذي حرره تلليان في ١٣ فبراير ١٧٩٨ ، ثم قدمه إلى حكومة الإدارة في اليوم التالي ، وطالب من هذه الحكومة ، أن تبني رأياً فيه « وأن تتخذ قراراً حاسماً بشأنه .

والقول بأن (تلليان) هو صاحب هذا التقرير بفرده . لا يقبل الشك أو الجدل ، فقد ظن بعض الكتاب أنه كان من عمل تلليان بالاشتراك مع نابليون ، أو على الأقل كان يوارث يعلم شيئاً عنه مقدماً . فالرأى القاطع هو أن نابليون لم تكن يد فيه ، والدليل على ذلك ، تلك الملاحظات العديدة التي دونها نابليون نفسه على هامش هذا التقرير عند اطلاعه عليه بعد عودته من مصر ، أضف إلى ذلك أنه كان من المستحيل تقريباً أن يوافق نابليون على أن تكون قيادة الحملة على مصر في أيدي لجنة « ليس من الضروري أن يكون أعضاؤها من العسكريين المهرة » ، على نحو ما كتب تلليان . وعلى كل حال ، فإن دل هذا التقرير على شيء ، أكثر ظهوراً من غيره ، فهو يدل على وجود ذلك المشروع الفرنسي القديم في ذهن (تلليان) حينذاك : وهو الاعتقاد بسهولة فتح مصر ، ثم الاستفادة من سهولة هذا الفتح للوصول إلى مراكز الانجليز في الهند ، وإخفاق الضربها وتهديمها ؛ كما أن هذه الفكرة الأخيرة ، كان قد سبق لتلليان نفسه أن أشار إليها في مذكرات ثلاثة قدمها إلى حكومة الإدارة في ٢٣ يوليو ١٧٩٧ ، في أثناء المفاوضات التي سبقت عقد الصلح مع النمسا ، ثم تناول الحديث عنها بعد فترة بسيطة مبدئياً كيف أنه إذا حالت الصعوبات دون إنزال حملته لنزولها مباشرة مباشرة ، ففي استطاعة الحكومة توجيه استعداداتها ضد الهند الانجليزية ؛ بيد أن أهمية (تلليان) الأخيرة (في ١٣ فبراير ١٧٩٨) كانت تنحصر من هذه الناحية في أن جمع بين الفكرتين معاً في بحث واحد : فكرة فتح مصر ، وفكرة التدخل في الهند . كما أن هذا التقرير قد أبرز من ناحية أخرى فكرة مجنون الطاغرة من تقاريره ، وهي أن فتح مصر ينبغي أن يعتبر الخطوة الأولى للتدخل في الهند وطرده الانجليز منها والقضاء بذلك على تجارتهم في الشرق .

٥ - تقرير بونابرت عن رحلته التفشيسية (٢٣ فبراير ١٧٩٨)^(١).

وقد استلزم تقرير نابليون تفكيراً عميقاً من جانب حكومة الإدارة ، غير أنه كان من الواضح أنه ليس في استطاعتها اتخاذ أى قرار قبل البت نهائياً في أمر (الحملة الكبيرة) ضد إنجلترا ؛ وكان البت في مصير هذه (الحملة الكبيرة) معلقة على النتائج التي تسفر عنها رحلة بونابرت التفشيسية على السواحل الشمالية . فقد عاد بونابرت من هذه الرحلة في مساء ٢١ فبراير ١٧٩٨ ، على نحو ما تقدم ، وفي ٢٣ منه قدم تقريره إلى حكومة الإدارة ، وكانت النعمة الواضحة في هذا التقرير ، أنه لا بد لإمكان إرسال الحملة على إنجلترا من استعدادات وثقات طائلة ، وعدد كبير من السفن ؛ ثم تنظيم البحرية الفرنسية ، وتجهيز وإعداد اللواتي الشمالية وهكذا . وقد اختتم بونابرت هذا التقرير بقوله ما معناه : « فإذا لم يكن في استطاعة إعداد الأموال اللازمة والمبينة في هذه المذكرة ، أو إذا كان من المستعذر نظراً لحالة البحرية الفرنسية في الظروف الحاضرة إنجاز تنفيذها بالسرعة المطلوبة ، فن الواجب حينئذ أن تترك الحكومة كلية أمر غزو إنجلترا بل تكفي ، وفي الفاخر فقط بالاستمرار على هذه الاستعدادات ، بينما توجه كل انتباهها ، كما توجه كافة وسائلها ، إلى الريان حتى تستولى من إنجلترا على هانوفر ، ثم على هامبرج ؛ وإما أن تعد حملة في الليثانت لتهديد تجارة الهند ، فإذا انتزع تعذر تنفيذ واحدة من هذه العمليات ، فالأفضل لفرنسا أن تعقد الصلح مع إنجلترا »

ثم حدث بعد قليل من تقديم هذه المذكرة ، أن اجتمع بونابرت بضباطه الذين أرسلهم لزيارة المراكز الساحلية الأخرى ، وكان من نتيجة اجتماعه بديزيه (Desaix) على وجه الخصوص لبحث حالة ثور (برست) أن تأكد لدى بونابرت صواب رأيه السابق

(١) Jonquière, t. I. pp. 172-176 ; Corresp. t. III No. 2419

(٢٧ فبراير) ، في تمذر إرسال الحملة لغزو إنجلترا من غير إصلاحات واستعدادات واسعة على الشاطئ الفرنسي ، فكان من أثر ذلك القضاء على أى أمل لدى حكومة الإدارة في إمكان غزو إنجلترا في الظروف القائمة ، وعلى ذلك فقد تحتم على هذه الحكومة الاختيار بين أمر من ثلاثة : فيما أن تعمل ضد هانوفر ، (وهامبرج) ، وإما أن تعمل في الليفانت ، وإما أن تعقد السلام مع إنجلترا ، وقد ناقشت حكومة الإدارة هذه المسائل ثانية في جاساتها في ١ ، ٢ مارس ١٧٩٨ .

ومع أنه لا يعرف تماماً ما دار في هذه الجلسات من مناقشات ، فقد كان من الواضح أن القرار الذي وصلت إليه الحكومة كان يقضي بإرسال الحملة على مصر ، إذ قدم بونابرت في ٥ مارس تقريراً مفصلاً عن كيفية تنفيذ هذا المشروع « لغرض الاستيلاء على مالطة وعلى مصر »^(١) . فذكر أن ٢٥ ألف من المشاة وحوالي الألفين أو الثلاثة آلاف من الفرسان (من غير خيولهم) يكفون للاستيلاء على مالطة ، وعلى مصر ، على أن يكون تأخيرهم من موانئ إيطاليا وفرنسا . وفي نفس اليوم اتخذت حكومة الإدارة القرارات لإنجاز الاستعدادات العسكرية اللازمة وفق المشروع الذي تضمنته مذكرة نابليون الأخيرة^(٢) ؛ وفي الأيام التالية جهز « جيش الشرق » نهائياً .

أوامر حكومة الإدارة :

وعلى ذلك فقد صدر قرار حكومة الإدارة في ١٢ أبريل ١٧٩٨ بوضع جيش الشرق تحت قيادة بونابرت ، وكان هذا القرار يتألف من مقدمة وست مواد^(٣) . أما المقدمة فقد أشارت إلى الأسباب التي أفضت حكومة الإدارة بضرورة إرسال حملتها لمعاينة البكوات المالك ، المسيطرين على الحكومة في مصر ، والذين أنشأوا الصلات الودية الوثيقة مع

(١) Jonquière, t. I. pp. 197-201. Corresp. ; t. IV. No. 2426.

(٢) Ader. Histoire de l'Expédition d'Égypte pp. 5-6

(٣) Jonquière, t. I. pp. 343-344. Corresp. t. IV. No. 2491, 2495

النجارة فأساءوا معاملة الفرنسيين ونهبوهم ، إلى آخر ذلك . كإجراء في المقدمة أنه لما كانت الحكومة الانجليزية قد استولت عذراً على رأس الرجاء الصالح ، جعلت بذلك استخدام هذا الطريق التجاري متعذراً على السفن الفرنسية ، فقد أصبح من واجب حكومة الجمهورية البحث عن طريق آخر تجارى .

وقد نصت المادة الأولى ، على إعطاء بونابرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة للاستيلاء على مصر ! وفي المادة الثانية ، طلب إلى بونابرت طرد الانجليز من كافة ممتلكاتهم في الشرق أو في الجهات التي يستطيع الوصول إليها ، وعلى وجه الخصوص ، القضاء على مراكزهم أو مخازنهم التجارية في البحر الأحمر ! وفي المادة الثالثة ، طلب إليه أيضاً القيام بشق برزخ السويس ، واتخاذ الوسائل الضرورية لضمان استيلاء الجمهورية الفرنسية استيلاء كلياً على البحر الأحمر وامتلاكه ! وفي المادة الرابعة ، طلب إليه العمل على تحسين أحوال الوطنيين في مصر أى أهلها ! وفي المادة الخامسة نص على ضرورة أن يحتفظ بونابرت بالعلاقات الودية مع السلطان العثماني ومع رعاياه المباشرين . وفي المادة الأخيرة ، نص على أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة ؛ وكان الغرض من هذا البند الأخير ، المحافظة على سرية الحملة ، وعدم ذبوع أخبارها .

وفي نفس اليوم (١٢ أبريل) ، صدر قرار آخر ، كان يتألف من مقدمة ومن مادتين (١) ، فذكرت حكومة الجمهورية في المقدمة الأسباب التي أقتضت بضرورة احتلال جزيرة مالطة ، وهي أسباب لا تخرج عن إيجاز الظروف التي سبقت الإشارة إليها ، ووجهت أنظار فرنسا إلى احتلال هذه الجزيرة في أثناء المفاوضات لعقد الصلح مع النمسا ، ثم بعد إبرام معاهدة كيبو — فرميو مباشرة ؛ وعلى ذلك فقد نصت مواد هذا القرار على تكليف بونابرت قائد (جيش الشرق) بالاستيلاء على جزيرة مالطة ، كما نصت أيضاً على أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة للحفاظ على سرية الحملة .

على أنه مما ينبغي ملاحظته أن حكومة الإدارة ، أصدرت في نفس اليوم أيضاً ، (١٢ أبريل) قراراً أخيراً ، تركت فيه البت نهائياً في أمر مالطة ، للقائد العام (٢) ، وذلك خوفاً من أن يؤدي الاهتمام بضرورة الاستيلاء على مالطة كجزء من المشروع الأساسي ؛ إلى تعطيل حركة الجيش الذي كان هدفه الأعلى الوصول إلى مصر ذاتها وفتحها .

وبهذه الطريقة ، وبهذه الخطوات إذن ، خرج إلى حيز الوجود الفعلي مشروع الحملة الفرنسية على مصر . على أن هناك ثمة ملاحظة واحدة وأخيرة : هي أن الحملة على مصر في نظر وتفكير نابليون ، لم يكن معناها ترك أمر الحملة المباشرة على انجارتها نهائياً .

ذلك أن بونابرت كان يعتقد أنه من الواجب مواصلة الاستعدادات لحملة انجارتها ، حتى إذا حان الوقت المناسب استطاعت فرنسا غزو انجارتها في بلادها . وفي الواقع هناك من الوثائق (٣) ما يؤكد أن بونابرت ، عند ما غادر ، على رأس « جيش الشرق » إلى مصر كان يرجو ويعني النفس بالعودة قريباً من هذه البلاد ، حتى يتولى في الظرف الحاسم قيادة الحملة الموجهة ضد انجارتها .

14. Mure (Jean-Baptiste). Mémoire Militaire et Politique sur l'Egypte; Note Remise en 1789 A.M. Abancourt, etc. employé à Constantinople par le Comte de Saint-Priest. (Revue d'Egypte, tomes II. 11^e et 12^e Livraisons. Avril-Mai 1896) Cairo 1896.
15. Napoleon. Correspondance de Napoleon 1er Publiée par Ordre de l'Empereur Napoleon III. Paris 1859 (tomes II, III et IV).
16. . Correspondance Inédite Officielle et Confidentielle de Napoleon Bonaparte. (Egypte t. II). Paris 1819.
17. Poivre (P.). Voyages d'un Philosophe. Paris 1763.
18. Reynal (G. I.). Histoire Philosophique et Politique des Etablissements et du Commerce des Européens dans les deux Indes (10 vols) Geneva 1780-1781.
19. Roberts, (S. H.). History of French Colonial Policy, 1870-1925/ (2 vols). London 1929.
20. Saintoyant (J.). La Colonisation Française sous l'Ancien Régime. (2 vols). Paris 1929.
21. Talleyrand (C. M. de). Memoire du Prince de Talleyrand. Publiés avec une Préface et des Notes par le Duc de Broglie. Paris 1891 (vol. 1).
22. Wadstrom (C. B.). Précis sur l'Etablissement des Colonies de Sierra Léone et Boulama. Paris 1798.

مصادر البحث

من المصادر التي تقدم ذكرها في نهاية الفصل الأول ، تبين الإشارة مرة أخرى إلى كتابات (دى توت) ، (سافاري) ، (قولني) ، (سونيني) ، (مجالون) ؛ ثم إلى مجموعات وثائق (نور دونجيان) ؛ ثم إلى مؤلفات (شفيق غربال بك) ، (فرنسوا شارل - رو).

ثم يضاف إلى ذلك ما يلي :

1. Ader (M). Histoire de l'Expédition d'Egypte et de Syrie. Revue pour le Détails Stratégiques. Par (Beauvais) Paris 1826.
2. (Anonymous). Considérations Politiques (1783) ; Suites des Considérations Politiques (1785).
3. Bernardin de St. Pierre (J.II.). Voyage à l'île de France. (Œuvres t. I et II) Paris 1818.
4. Bréhier, (L). L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900.
5. Carré (Jean-Marie). Voyageurs et Ecrivains Français en Egypte Le Caire 1932 (t. I).
6. Debion (G.). Une Plantation de Saint-Dominique. La Sucrierie Gabland du Fort (1690-1802). Caire 1941.
7. Dupont de (Wemours). Notice sur la Vie de M. Poivre. Paris 1786.
8. Grenfell (Sir F.W.). Malta in 1798. Its Capture By Napoleon. (Malta Pactical, Archaeological and scientific Societies) March 1902.
9. Jonquière (C. De la). L'Expédition d'Egypte 1798-1801. Paris (1899-1907) t. I.
10. Lacour-Gayet (G). Talleyrand (1754-1838). Paris 1930 (3 vols).
11. Lodge (C.L.) France and the Colonial Question. A Study of Contemporary French Opinion (1792-1801). New York 1932.
12. Mably (L'Abbé de). Le Droit Public de l'Europe fondé sur les Traités. (3 vols). Geneva 1764.
13. Marcel, Reyband etc. Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition Française en Egypte. Paris 1831 t. I.

الفصل الثالث

بونابرت في مصر

خروج الحملة :

تحت ستار من السكبان ، غادر بونابرت باريس في الساعات الأولى من صباح يوم ٤ مايو ١٧٩٨ إلى طولون ، فوصلها في ٩ مايو . ولكن لم يكن قد تم بعد إنزال كافة الجند والمعدات إلى سفن الأسطول والقتالات بقيادة أمير البحر (برويس) Brueys ، فاستمر هذا العمل حتى ١٢ مايو . ومع ذلك لم يستطع الأسطول الخروج إلى عرض البحر بسبب زوبعة شديدة ، حتى كان مساء ١٨ مايو . وفي ظهر اليوم التالي ، كانت الحملة قد خرجت من الميناء ، واتخذ بونابرت مكانه في سفينة الأميرالية ، السفينة (أوريان) Orient . وفي أثناء السير انضمت إلى الحملة الأقسام الأخرى للعدة للسفر من جنوه ومن أجا كديو ، ثم انتظرت عند كورسيكا القسم الخارج من سيقينا فيكيا ، برئاسة (ديزيه) Dosais . ولكن هذا الأخير سافر رأساً إلى شواطئ صقلية ومنها إلى مالطة .

الوصول على مالطة :

أما الحملة فقد وصلت إلى شواطئ مالطة في ٩ يونيو . فأحدث ظهور الأسطول اضطراباً كبيراً في الجزيرة ، وأرسل بونابرت يطلب دخول السفن في الميناء ، ولكن (هومبش) Hompesch ، رئيس الفرسان ، أعلن أن السلام يسود بين مالطة وبين فرنسا ، وأنه تبعاً لقوانين الحياض لا يمكنه أن يسمح لأكثر من أربعة سفن من الأسطول بالدخول في الميناء في وقت واحد ، ثم استمد (هومبش) للدفاع عن مالطة ، بيد أن بونابرت الذي اتخذ من رفض رئيس الفرسان أن يفتح الميناء للأسطول ، مبرراً لغزو مالطة واخضاعها ، لم يلبث أن أرسل الأدميرال للجزيرة ، أنهم فيه جماعة الفرسان أنهم يمثلون أعداء الجمهورية من الإنجليز ،

بإمدادهم بالعتبة ، والمؤن التي تحتاجها سفنهم ، بينما لا يقيمون وزناً لأوامر الجمهورية وهكذا (١) .
فأنزل الجند إلى البر ، وكلف الجنرال (رينيه) Reynier بالاستيلاء على جزيرتي (جوزو) Gozo ، (كومينو) Cumino ، وكلف الجنرال (فوبوا) Vaubois وغيره بإخضاع الجزء الغربي من مالطة ، وكذلك اشترك (ديزيه) في بقية العمليات العسكرية . وكان نزول الجند إلى البر سريعاً لدرجة أن قلاع الجزيرة لم تستطع إصابة المهاجمين بأية أضرار جديده ، وقد أوعز (مارمونت) Marmont للماطيين إلى التفرق من غير انتظام إلى (فالانا) Valetta : وفي أثناء ذلك كله ، لم يحرك (هومبش) ساكناً في الدفاع عن الجزيرة ، بل أقام في سرايه في عزلة عن الجميع . وفي منتصف ليل ١٠ يونيو ، طلب أهالي مالطة من (هومبش) أن يسلم الجزيرة إلى الفرنسيين ، وفي صباح اليوم التالي سكنت مدافع حصونها (٢) : وفي ١٢ يونيو تم الاتفاق بين بونابرت والندو بين الذين أوادهم الفرسان ، على أن يسلم جماعة فرسان القديس يوحنا إلى الجيش الفرنسي مدينة وحصون مالطة ، ويتنازلوا لفرنسا عن سيادتهم على الجزيرة . وعن كافة أملاكهم في مالطة وفي جزيرتي (جوزو) ، (كومينو) : وقد تعهد الفرنسيون من جانبهم ، أن يستخدموا نفوذهم لدى مؤتمر رشاد للحصول على إمارة مساوية للإمارة التي فقدها رئيس الجماعة ، فعملياً نه لمدة حياته ، كما وعدوا بإعطائه معاشاً سنوياً كبيراً . وتبع أيضاً مباشرةً أحوالها بأملاكه من الفرس : وأخيراً سمح للفرسان من الفرنسيين بالعودة إلى الوطن ، ثم اعتبرهم إذا فعلوا الأفاعلة في مالطة كأنهم يقيمون في فرنسا ذاتها (٣) . وفي نفس اليوم دخل بونابرت مالطة . وقد مكث بونابرت في هذه الجهات خمسة أيام ، استطاع في خلالها أن يعطي الجزيرة دستوراً جديداً ، يتناول الشؤون المدنية والعسكرية والدينية ، ثم أوجد بونابرت هيئة

Corresp. t. IV. No. 2629 (١)

Reybaud. t. III. pp. 84-95. (٢)

Grenfell, pp. 28-29 (Convention of 12 June); also Corresp. t. IV. (٣)
No. 2626, 2637.

الحكومة؛ وعين (سانت - جان - د'انجلي) Saint-Jean-D'Angely قومسيروا فرنسياً علماً، ويشرف على تعيين أعضاء هيئة الحكومة؛ وكانت وظيفة هذه الهيئة توزيع العدالة وجمع الضرائب؛ ثم قسم بونايرت ماطلة، وجوزو، وكومينو إلى أقسام إدارية ثلاثة، ثم حول ممتلكات القرمان ممتلكات أهلية، وأعاد تنظيم التعليم، فأسس عدداً للمدارس العادية، أخرى للبحرية وللجربية؛ وأنشأ المستشفيات؛ وأغص من امتيازات الكنيسة، وأنهى الرق، وعلمكة التفتيش، وألقاب الشرف والنبل. وأعلنت المساواة بين الأهالي أمام القانون^(١) ثم أمر بونايرت رئيس الفرسان (هوميث) بمغادرة الجزيرة فأقنع في ١٧ يونيو إلى تريسته، كطالب بونايرت في ١٨ يونيو من القائد (فويوا) أن يبقى من ماطلة إلى رومه، للتفصيل الإنجليزي والروسي^(٢) وهكذا عندما غادرت الحملة ماطلة في ١٩ يونيو، كانت جماعة الفرسان قد حلت، وأدجت ماطلة ذاتها في فرنسا إدماجاً كلياً^(٣).

الوصول الى الشواطئ المصرية

وفي صبيحة ١٩ يونيو تحركت الحملة من ماطلة ووجهتها الاسكندرية، وكان متولى قيادة الحملة في البحر (برويس)، وكانت مسؤوليته خطيرة، لجسامة الحملة التي تألفت من ٥٥ مركباً حربياً، ٢٨٠ نقالة تحمل ٣٦٨٢٦ مقاتلاً، وهذا عدا الخيل والمذاق - كابلان - الحملة كانت تضم إليها جماعة كبيرة من صفوة علماء فرنسا أمثال الرياضيين (مونغ) Monge، و(لانكروى) Lanerot، والكيميائيين (برتوليه) Berthollet، و(كونتى) Conté، والمهندس (لوپير) Lepère، والطبيبين (ديجنت) Desgenettes، و(لارى) Larrey؛ ثم (بوسيلج) الذى تقدم ذكره، و(جومار) Gomard صاحب الأثر المشهور في شؤون التعليم في عهد محمد علي، والكاتب الفنان (فيثان دينون) VivantDonon

Jonquière t I. pp. 621-650 ; Corresp. t IV Nos. 2643, 44, 68, 70 (١)
73, 95, 96, 97, 98.

Corresp. Incédito t I p. 173 ; Corresp. t IV. No. 2760. (٢)

Corresp. t IV. Nos. 2651, 67, 68. (٣)

صاحب «الرحلة» المعروفة في الوجهين البحرى والقبلى في أثناء حروب بونايرت، ثم بسبب الخوف من أن يفاجئ، الحملة الأسطول الإنجليزي في البحر الأبيض المتوسط، عندما كان ضعف البحرية الفرنسية ظاهراً، وتفوق البحرية الإنجليزية عليها أمراً مسلماً به، ولكافة هذه الاعتبارات إذن، لم تنع الحملة أو العمارة الفرنسية في سيرها طريقاً مستقيماً إلى الاسكندرية بل حولت اتجاهاتها للاغلات من أسطول الأعداء، إذا تعقبها الانجليز، فأبحرت صوب جزيرة كريد، وفي ٢٥ يونيو شاهد الجند جبال الجزيرة العظيمة بالتلوج؛ وفي مياه كريد علم نابليون أن الأسطول الإنجليزي بقيادة أمير البحر (نلسن) Nelson يوجد في أثره؛ وفي ٣٦ يونيو اتخذت العمارة اتجاه إلى الجنوب الشرقى فاصدة الاسكندرية رأساً؛ وعند ما بلغت العمارة مياه الشواطئ المصرية، أرسل بونايرت من عرض البحر السفينة (جينون) Junon في ٣٧ يونيو لإخبار الفرنسيين في الاسكندرية بقدوم الحملة، ثم لإحضار القنصل الفرنسي في الثغر، المواطن مجالون^(١)، وقد عادت به (جينون)، فأخبر بونايرت أن الأسطول الإنجليزي (من ١٤ قطعة)، بقيادة (نلسن) قد سبق وصول الفرنسيين إلى الاسكندرية بثلاثة أيام فقط، وأنه قد غادرها للبحث عن العمارة الفرنسية في مياه أزمير. وقد وصف المعلم نقولا التركى (١٧٦٣ - ١٨٢٨)، وهو من الذين شاهدوا وقائع الاحتلال الفرنسي في مصر، بحجى الأسطول الإنجليزي وما حدث بعد ذلك، بقوله^(٢):

«وحين وصلت مراكب الانجليز ثغر الاسكندرية، أرسلوا قارباً يطلبون حاكم المدينة، فتوجهوا إلى مقابلتهم كركبى الاسكندرية السيد محمد كرم، الذى كان متروكاً من قبل الأمير مراد بك. وبعد وصوله للعراك سألهم عن سبب قدومهم، فأخبروه أنهم طابون عمارة الفرنسية لكي يصنعوها عن الدخول إلى ثغر الاسكندرية. فارتأب السيد محمد كرم، وقال في نفسه، ما هذا إلا خداع عظيم. وأجابهم إن الفرنسية غير ممكن أنهم يحضروا

Dognereau, p. 49 (١)

(٢) نقولا التركى. ذكر تملك جهود الفرنسية وبلاد شامية. ص ١٤، ١٥.

ببلادنا ، ولا نعلم في أرض شغل ، ولا يبننا وبينهم عداوة ، ولا جانبنا عليهم رداوة . وهذا كلام غير ممكن أن نصدقه ؛ وإن حضروا كما تزعمون فصدعهم عن الدخول ، وليس لهم إلينا وصول ؛ وأما أنهم فليس لهم الإطاعة بهذه الديار ، وإنما إذا جئتم تأخذون شيئا من ثلثه ، ولما أكل ، فذلك الاختيار . فاجابوه الانجليز ، أنهم لستم في هذا الحين كدوا لصد الفرنسيين ، ولكن سوف تندمون على عدم قبولكم إيانا ، وعلى ما يحل بكم تتحسرون . وفي الحال أقبلوا من مقابل الاسكندرية . »

بيد أن يونابرث عند ما بلغه خبر حضور الأسطول الانجليزي إلى الاسكندرية ، قرر في الحال إزال الجند إلى البر ، خوفاً من ظهور (نلسن) ثانية ؛ وفي الساعات الأولى من صباح أول يوليو ، وصل أسطول الخطة قبالة (مرابط) ، « جية المعجمي » وهي قرية لصيد السمك صغيرة تبعد حوالي الأربعة أميال غربي الاسكندرية . وكانت خطة يونابرث الأولى توزيع قواته ، لانتزاعها إلى البر في جهلة مواقع ، والاستيلاء في وقت واحد على الاسكندرية ودمياط ، ثم التمرغل من هذين المركزين في الدلتا ، والموصول إلى القاهرة بسرعة ، إلا أن الأخبار التي وصلته عن وجود الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض الشرقي ، جعلته يقرر إزال الجنود والمهات بأقصى سرعة خوفاً من مباغتة (نلسن) ، وفضل الزحف من المعجمي على الاسكندرية براً ؛ فأزل قسماً من الجيش إلى البر ، ثم سارت المقدمة إلى الاسكندرية ، فاحتلتها في اليوم التالي ، وفي ٣ يوليو كان قد هزم الجند عند المعجمي . فأنزلت بقية الجيش مع الجزء الأكبر من المهات .

على أن احتلال الاسكندرية ، كلف الفرنسيين بعض الثمن ، وذلك على الرغم من ضعف حاميتها ، فقد أبدى الاكتشافية وبعض العربان معهم مقاومة في الدفاع عن أسوارها . وعند ما اقتحم الفرنسيون هذه الأسوار ، « رجع أهل القصر إلى المقر في البيوت

(١) وفي الجري ٣٠ ص ١٠٣ لم يرد ذكر الانجليز بالرفوف في مراكمهم في البحر معطين على القصر في نظير السباح بإعدادهم ثلثه والبراد .

والخيطان» (١) ، وأطلقت على الفرنسيين النيران من نوافذ البيوت وفي الشوارع ، وهكذا فقد الفرنسيون في احتلال الاسكندرية حوالي المائة وخمسين ؛ وكان من بين الجرحى كل من الجنرال كليبر Kléber الذي أصيب بجرح في رأسه ، والجنرال (مينو) Menon وقد أصيب في جبهة مواضع ؛ غير أن هذه المقاومة لم تستمر سوى ساعات قليلة (٢) .

الزحف على القاهرة :

وكانت الخطوة التالية ، الزحف على القاهرة ؛ فأرسل (يونابرث) القائد (دوجا) Dugua للاستيلاء على رشيد وإعداد حملة نيابية تسير في فرع رشيد لمقاومة قوات الجيش الناحف براً ، عند الرحمانية ؛ كما أرسل في الوقت نفسه (برى) Percey ، وهو من الضباط البحريين ، بأسطول صغير من المراكب الخفيفة إلى مصب النيل للدخول في النهر عند استيلاء (دوجا) على رشيد . وأما الجيش فقد زحف على القاهرة بالطريق الصحراوي ، بدلاً من السير بمحاذاة فرع رشيد ، بدعى أن هذا الطريق الأخير كان أطول . وكانت مراحل تقدم الجيش : الاسكندرية ، دمنهور ، الرحمانية ، شبراخيت ، منية سلامة ، كوم شربك ، علقما ، أبو نشابة ، وردان (El Rahouti) ، ثم أم دنبار على بعد ١٥ ميلاً شمالاً بلدة البحيرة .

ولم يكن هذا الزحف « نهضة عسكرية » بل بقى الجند في أثنائه الشدائد والأهوال . لدرجة أن سمرت روح استياء خطيرة بين صفوفهم ، وبين أولئك الذين اعتدوا من ذلك الحين أن (سفاوري) و (قوئي) وغيرهما من الرحالة الفرنسيين قد غرروا بالنفس عندما وصفوا خصوبة الأرض وخيراتها الوفيرة ، أو مناخها المعتدل ، أو مدنها الجميلة ، وهكذا وجدت من مبدأ الأمر تلك الجماعة التي عارضت بشدة استعمار هذه البلاد ، وحسارت ترد

(١) جيري ، ص ٢٠ ص ٣ .

(٢) Ader. pp. 25-30

العودة بسرعة إلى فرنسا . وقد ظهر هذا الاستياء واضحاً في الخطابات التي حاول بعض ضباط وقواد الحملة إرسالها إلى فرنسا عقب الاستيلاء على القاهرة ورشيد ، ثم ضبطها الأسطول الإنجليزي في البحر الأبيض ، ونشرت الحكومة الإنجليزية بعد ذلك ، في عام ١٧٩٩^(١) من هذه الخطابات ، رسالة مطولة كتبها أحد ضباط الحملة (بويه) Boyer من القاهرة إلى والديه^(٢) (في ١٠ ترميدور) ، وصف فيها الصعوبات التي اعترضت هذا الزحف بقوله : « وبعد أن نظم (بونابرت) سلطة حكومية في الإسكندرية لحفظ المواصلات مفتوحة في مؤخرة جيشنا ، جهز (بونابرت) الجيش بمؤن تكفي لمدة خمسة أيام ، واستعد لاجتياز صحراء من عشرين مرحلة ، للوصول إلى مصب النيل ، واعتلاء هذا النهر حتى القاهرة الكبيرة هدف عملياته الأولى . وفي ١٧ مسيدور (٧ يوليو) بدأ الجيش سيره » ، ثم تحدث (بويه) عن العمليات العسكرية ، ثم أخذ يتكلم بعد ذلك عن الأضرار والمصاعب التي واجهها الجيش في سيره فقال « إنه بمجرد الخروج من الإسكندرية لاعتلاء النيل ، يقابل الإنسان ويمتاز صحراء ممتدة ككف اليد ، حيث يقابل كل أربعة أو خمسة مراحل بئراً من الماء المالح ؛ ويستطيع الإنسان أن يتصور حال جيش ، يضطر إلى اجتياز هذه المساحات للفترة التي لا يجد فيها الجندى مأوى يلجأ إليه حتى من الحر الشديد الذي لا يمكن احتياله . وكان كل جندى يحمل مؤنة تكفيه خمسة أيام ، إلى جانب (كيسه) ، ويرتدى رداءً صوفياً ؛ وعلى ذلك ، فقد حدث بعد مسيرة لساعة واحدة أن أخذ الجند بسبب الحرارة الشديدة ، وثقل أحمالهم يتخلصون من هذه الأحمال بطرح مؤنهم ، يفكرون في يومهم فقط ، ولا يحسبون حساباً للغد ؛ ثم يأتي بعد ذلك العطش ، فلا ماء للشرب ثم الجوع فلا طعام للأكل ؛ وهكذا تكثف الكوارث هذا السير : فيشاهد الإنسان جنوداً يسقطون من أعباء الحر والعطش ، وآخرون يطلقون الرصاص على أدمعته ، متأثرين بما

Simon, E.T. Correspondance de l'Armée Française Interceptée (١)
par l'Escadre de Nelson publiée à Londres... Paris (1799)

Simon, pp. 152-181 ; also Larchey pp. 39-43 (r)

يشاهدونه من حال زملائهم ؛ وآخرين يلقون بأنفسهم ، مع ما يحملونه من الأسلحة والأمتعة ، في النيل فيموتون غرقاً . وكانت هذه المآسى تتكرر كل يوم في أثناء سيرنا . وما يدعو للاستياء والتعسر أن الجيش بأجمعه ، خلال سير استغرق سبعة عشر يوماً ، كان لا يجد لديه خبزاً بل يعيش الجند من أكل الشمام والبطيخ وغيرها مما يشبهها ، والدجاج وبعض الخضراوات التي يجدها ؛ وهكذا كان ماكل الجميع ، بما في ذلك القواد أنفسهم يتألف من هذه الأغذية ؛ وكثيراً ما حدث أن (بونابرت) نفسه كان لا يحصل إلا على وجبة واحدة في كل ثمانية عشر أو أربع وعشرين ساعة ، لأن الجند الذين يسبقونه في الدخول إلى القرى ينهبون كل شيء ، قبل وصوله هو إليها ، فلا يجد القائد شيئاً أو يكفى بالقليل الموجود » .

وقد اشتكى غير (بويه) كثيرون من حرمانهم من شرب النبيذ ، لأن بونابرت منعهم من شربه ، لما كان يريد اتباع سياسة « إسلامية » في مصر كما سيأتي ذكره في حينه .

وقد اعترف (بونابرت) نفسه ، بعظم المشقات التي قابلها جنده في أثناء هذا السير المأساوي ، عند ما أتت الطريق الصحراوية قوة جنده ، وأخذ منهم العطش كل مأخذ وتزايدت شكواه من أنه قد جنى بهم إلى بلاد لا خبز فيها ولا نبيذ ، وكانت لا تزيدهم الوعد باقتراب الوصول إلى القاهرة الزاهرة ، إلا يأساً وكآبة .

وزيادة على ذلك ، فقد تعقب العربان الجيش الزاحف ، يقتلون كل من وقع في أيديهم من الجند المضعفين ، بسبب التعب والأعباء : وبنجاحون الجيش بالهجوم من وقت إلى آخر ، مما حمل (بونابرت) على تقسيم الجيش إلى خمس مربات ، يتكون كل ضلع من ضلوع هذه المربات من ستة صفوف ، يصمد ثلاثة منها في حالة الهجوم ، بينما يتألف من الصفوف الباقية الاحتياطى ؛ أما حالة الدفاع ، فتظل المربات بتشكيلاتها لمواجهة

العدو من كافة الجهات ؛ وكانت المدفعية موجودة بين الفرق ، بينما وضع العلماء وسط المرتبات ذاتها ؛ وقد احتفظ الجيش بهذا النظام حتى في أوقات الراحة .

موقعة إمبابية أو الأهرام : (١)

وحدث أول اشتباك هام بين المايالك — جيش مراد بك وأسطوله ، — وبين الجيش الفرنسى وأسطوله النهري ، الذى وصل إلى الرحانية (بقيادة بىرى) ، مع جيش (دوجا) من رشيد في ١٢ يوليو في شبراخيت في ١٤ يوليو ؛ ولم يشأ بونابرت على ما يظهر منازلة أعدائه في معركة حاسمة ، مكتفياً بسبر قوتهم ، ومتانة ترتيباته العسكرية ، واختيار صلاحية المرتبات . وقد أظهرت هذه المعركة ، صلاحية المرتبات وحكمة تشكيلها ؛ وهكذا تقدم الجيش الفرنسى حتى وصل إلى أم دنبار في ١٩ يوليو . وكان المايالك قد اتخذوا عدة لمقاومة الفرنسيين ، ووزعوا قواتهم : قسم برئاسة إبراهيم بك ظل مرابطاً على الضفة اليمنى للنيل في بولاق ، والآخر بقيادة مراد بك على الضفة اليسرى .

وكانت قوات مراد بك تمتد منتشرة من إشتيل وإمبابية إلى الأهرامات ، وكان جيشه يتألف من نحو الحسين ألفاً من المايالك ومن انضم إليهم من الانكشارية وغيرهم ، وهذا عدا العربان الذين تألفت منهم إلى حد كبير مبصرة الجيش الممتدة إلى الأهرامات .

على أن بونابرت سرعان ما لاحظ مجرد خروجه من أم دنبار ، وضعف ترتيبات أعدائه . وأظهر ذلك ، أن المايالك اعتمدوا أكثر الاعتماد على التحصن في إمبابية ، فأقاموا بها مدافعهم ، وهي قديمة مثبتة على أرفصة أعدت لها ، ولا يمكن نقلها أو تحويرها بل طلائها إلى اتجاهات غير تلك الموجهة أصلاً إليها ؛ فأدرك بونابرت أهمية عدم التعرض لإصابات هذه المدافع ، واعتمد على الحركة السريعة في مناورات المعركة المقبلة ، وكان كل همه أن يفصل بين القاب ، وبين خمسة أعدائه المركزة في إمبابية ؛ وعلى ذلك فقد اتبع نابليون نفس الترتيبات .

Corresp. t. IV No. 2834. (an Directoire Exécutif, Carre 21 Juillet 1798. pp. 354-355 — Bataille Des Pyramides. pp. 354-355.

التي نجحت في شبراخيت ، وانفذ مراد بك مجازاة النيل لسيطرة المايالك على هذا النهر في تلك الآونة بسبب سفنهم المنتشرة في النهر بين إمبابية وبولاق ، ولعدم وصول السفن الفرنسية . وعلى ذلك فقد اتخذت مرتبات نابليون قبل بدء المعركة ، خطأ ترتكز مبصرة (مرجع فيال : Vial) على شاطئ النيل ، يتلوهاً مرجع (بون) Bon ، ثم مرجع (دوجا) ومعه بونابرت نفسه ، ثم مرجع (رينيه) ، وأخيراً مرجع (ديزيه) في الميمنة . وفي ٢١ يوليو اشتبك الفرنسيون بفصيلة صغيرة من المايالك فقتلوا عليها ، ثم بدأت العمليات العسكرية الكبيرة . فتقدم (ديزيه) على جناح الأعداء الأيسر . بعيداً عن مرتب مدافع المايالك . وحتى يفصل بين قلب المايالك ومبصرتهم ، وكان هدفه الوصول إلى قرية (ميت عقبة) ؛ ثم تبعه مرجع (رينيه) .

بيد أن مراد بك سرعان ما أدرك خطورة هذه العملية ، فقرر الخروج بمجماعة من الفرسان (حوالي السبعائة أو الثمانائة) ، والانتفاض على الزاحفين كالبرق الخاطف بين مرجعي (ديزيه) و(رينيه) والاحاطة بهما . ولوقت قصير كان هوم مراد عنيفاً ، لدرجة أن تصدعت صفوف (ديزيه) ، وبدأ كأنما التصرسوف يكون من نصيب مراد في النهاية إذ استطاع فريق من فرسانه اختراق المربع ؛ ولكن المايالك ضيعوا الفرصة ، فلم تستد هجماتهم كما ينبغي . واستطاع (ديزيه) إعادة النظام في مرابه ، وافتك بالفرسان الذين اخترقوا صفوفه . وعندئذ كان لا مفر من انهزام المايالك .

وفي الوجهة التالية من المعركة ، تقدم مرجع (دوجا) ومعه بونابرت ، لحاوله فصل المايالك المهاجم عن إمبابية . فاستطاع ذلك ، وانتهت النيران على جميع المايالك من الخلف ، ومن كل الجوانب ؛ ثم تقدم مرجع (بون) بين وراق العرب ، وبين وراق الحضر ؛ واستطاع مرجع (فيال) الزحف خلف وراق الحضر ، لقطع خط الرجعة على المايالك ، وفصلهم عن النيل . وعندئذ لم تجد المايالك فروسياتهم نفعاً ، على الرغم من الشجاعة التي أبدوها مراد ؛ ولم يجد مراد بدا من الانسحاب إلى الجزيرة . وهكذا عند ما أقبل المساء ،

كانت قد انتهت الموقعة . وشاهد الفرنسيون فلول الجيش المنهزم ، من الذين حاولوا الفجأة بأنفسهم ، غرق في النيل ؛ ثم تقدمت مربعات (ديزيه) و (رينيه) و (دوجا) إلى الجيزة التي دخلها بونابرت في التاسعة من مساء اليوم نفسه ؛ فاتخذ قصر مراد بك مقراً له . « وأما مراد بك فقد اقتنع بحكمة البقاء في الشاطئ الآمن ، (وعدم الاشتراك في المعركة) ، واكتفى بأن تطلق بعض سفن الأسطول النيران من وسط النيل ؛ وعند ما وجد أن (المالك) قد خسروا الموقعة ، أحرق بجملة مراكب حتى لا يسهل على الفرنسيين عبور النهر ^(١) . »

وقد قدر بونابرت خسائره من القتلى بنحو العشرين أو الثلاثين ، (والجرحى ١٢٠) وخسارة الماليك بنحو الألفين ، وهذا عدا الغنائم من الجبال (حوالى ٤٠٠) والمدافع (حوالى ٥٠) . وقد سببت هذه الهزيمة الرعب والفرع في القاهرة ، وعم فيها الاضطراب ، وانعدم الأمن ، وارتكب الفوضى من أنواع النهب والسلب والاعتداءات صنوفاً ، وارتفعت أصوات اللصوصيات ، وشعت الأغذية ، ولم يجد شوخ القاهرة وكبراؤها سوى التسليم ، فخرجوا من هذا المأزق ^(٢) . وفي ٢٤ يوليو دخل الفرنسيون القاهرة ، وفي ٢٥ منه دخلها بونابرت فاتخذ مقر القيادة العامة في سراى الألفي في ميدان الأزبكية ، وعسكر (رينيه) في شبراخ ، ثم عسكر (دوجا) و (ثيال) في القصر العيني ، و (بونر) في القلعة . ثم توجه إلى فلول المالك ، فقد انسحبت إلى الصعيد ، وتبعها مراد بك ، فأرسل بونابرت القائد (ديزيه) لمطاردتهم ، وأما إبراهيم بك ، فقد قدم مع جماعته حاملاً أمواله ومتاعه الثمين إلى بلبيس في طريقه إلى الشام ؛ فأرسل بونابرت لمطاردته (رينيه) ، ثم تبعه بنفسه ، واشتبك الفرنسيون مع إبراهيم بك ، ولكن الأخير استطاع بعد ملحمة في ١١ أغسطس الانسحاب إلى سيناء .

التنظيم الأولى :

وغداة دخول نابليون القاهرة ، أخذ في تنظيم حكومة فتوحاته الجديدة ؛ وكان جوهر هذا التنظيم يشير إلى عزمه على تحقيق رغبة الفرنسيين في إنشاء مستعمرة لهم في مصر ؛ وكان يبنى التنظيم الجديد على أساس استئالة المصريين والتفاني معهم ، وإشراكهم إشراكاً محدوداً في الحكم ، على اعتبار أن ذلك إنما هو في الواقع من خير الوسائل التي تكفل توطيد سلطان فرنسا ونفوذها في مصر ؛ وقد أعد نابليون على ظهر السفينة (أوريان) في ٢ يوليو ١٧٩٨ (١٨ محرم ١٢١٣) ^(١) ، قبل نزول الحملة ، منشوره المشهور باللغة العربية ، فأبشّر أهالي البلاد على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم وشعائهم الدينية . وعلى العموم وعد (بونابرت) ببقاء المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة في وظائفهم وأعوامهم ، كما وعد أيضاً باحترام شعور أهالي البلاد وعاداتهم الدينية وعقيدتهم الإسلامية . وعند دخوله القاهرة ، شرع في تنظيم الادارة الأهلية ، فكانت أهم القرارات التي أصدرها في هذا الصدد ، تلك التي تناولت تشكيل ديوان الحكومة القاهرة (٢٥ يوليو) ، والديوان في الديريات ، إلى جانب الحاكم الفرنسي ^(٢) ، ومع أن السلطة الحقيقية كما هو منتظر قد ظلت في أيدي الفرنسيين تماماً ، ولكن الفرنسيون في الواقع يريدون الاستفادة من أعضاء هذه الديوان في معاونتهم على استئصال الأعداء في البلاد ووضوحها . فإن تشكيل هذه الديوان كان أمراً غير عادي في لدى المصريين ، ونوعه من التدريب الجديد لهم على ممارسة شيء من شؤون الحكم .

بيد أن هذه القرارات ، تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوع السياسة الإسلامية . — الوطنية التي انضحت معالمها تماماً ، بعد هزيمة الأسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية خصوصاً ، ثم توفر الفرنسيين على توطيد حكمهم في مصر .

فأنه لم تمض أيام قليلة على بداية هذه التنظيفات ، حتى جاءت نابليون الأخبار ، في ١٣ أغسطس ، وهو في طريقه من الصالحية إلى القاهرة ، عقب مطاردة إبراهيم بك ، وتنظيم الحكومة وشئون الدفاع في الأقاليم الشرقية ، تبته بوقوع كارثة (أبي قير) الكبيرة ذات الآثار البعيدة على مشروعات يونابرت ، وعلى تاريخ الحملة الفرنسية بأكمله .

موقعة أبي قير البحرية :

درس نابليون مشروع غزو مصر دراسة واسعة من وقت مبكر ، وعلى الخصوص في أثناء وجوده في إيطاليا ؛ وقد اعتمد^(١) في هذه الدراسة على كافة الوثائق والمذكرات الحكومية ، ثم درس ما كتبه (مور) Muro ومجالون ، ونشره الرحالة الذين زاروا مصر أمثال سافاري وفولني وسويني ، والبارون دي توت ، ثم التقرير الذي أعده (دي لالون) في أثناء رحلته (دي توت) التفتيشية على أسا كل الليقات ؛ وقد تقدم كيف قدم (دي توت) تقرير (لالون) هذا إلى وزير البحرية الفرنسية في ديسمبر ١٧٧٨ . ولتقرير (لالون) أهمية كبيرة لأنه يتناول بالتفصيل وصف الاسكندرية بمبانيها القديمة والجديدة ، وكافة الشاطئ الشمالي للدلتا .

وكانت المسألة البارزة هي ضرورة التوفيق في اختيار المكان المناسب لمرور الحملة عند الوصول إلى الشواطئ المصرية ؛ ومع هذا فإن الصادر الألفي التي استقي منها يونابرت معلوماته كانت لا تشرح شرحاً وافياً حالة هذه الشواطئ ، بل أشارت فقط إلى أنه يوجد بالاسكندرية ميناءان : إحداهما غير صالحة لدخول الأسطول (: الميناء الشرقية — Port Neuf أو الجديدة) ، والثانية في غاية الملازمة لدخول الأساطيل وهي الميناء الغربية أو القديمة : Port Vieux ، ولو أن مداخل هذه الميناء الأخيرة كانت غير معروفة تماماً . ومع ذلك فإن الأمل لم يفتد كله في استخدام الميناء الغربية ، وهذا إذا استعان الأسطول برؤساء البوغاز ، وبوشرت عمليات قياس الأغوار وأعماق المياه وهكذا . بيد أن هذه

« المعلومات » أيضاً ذكرت أنه كان يوجد بالقرب من الاسكندرية ، أبو قير ، وبها مرسى أمين للأسطول ، ويقع هذا المرسى في منتصف المسافة بين الاسكندرية ومصب النيل عند رشيد .

وهذه المعلومات لم تكن كاملة ؛ وكان لا يمكن أن تساعد نابليون بسبب قصورها على وضع تفاصيل لخطته الحربية مقدماً . بل إن كل ما كان يبدو محتملاً حقاً ، هو أن نابليون قد فكر على الأقل في الاستيلاء على ميناء الاسكندرية أولاً ، على أمل البحث عن مأوى أمين يلجأ إليه أسطوله بعد ذلك .

معلومات « برويس » :

وإذا كان هذا كل ما أمكن نابليون أن يجمعه عن الشواطئ المصرية ، فهل كان لدى (برويس) Bruys قائد الحملة البحرية ، من الحقائق ما يكفل به معلومات يونابرت هذه ؟ الواقع أن (برويس) لم يكن أكثر معرفة بحالة الشواطئ المصرية من يونابرت . وزيادة على ذلك ، فمن الثابت أن نابليون قد حجب عن (برويس) الغرض من الاستعدادات البحرية . ومن جمع قطع الأسطول العديدة في طولون ، فأخفى عنه وجهة الحملة وهدفها ، ولذلك فإن كل ما عرفته (برويس) كان لا يعدو أن الحملة التي أعطى قيادة أسطولها في ١٣ أبريل ١٧٩٨ ، كانت حملة تهمة وحسب ؛ وعيناً حاول (برويس) الوقوف من حكومة الادارة ، أو من يونابرت نفسه في خلال شهر أبريل ، على حقيقة المكان الذي تنقذه الحملة حتى يتخذ الاستعدادات اللازمة لها ؛ وكان الشغل الشاغل لأمر البحر مباشرة ، اصلاح أسطوله ، عند ما كانت قطع الأسطول عموماً في حاجة إلى ترميمات ضرورية ، وينتص هذا الأسطول الذخائر والمؤن ، كما أن الملاحين الذين جمعوا للخدمة فيه ، لم يكونوا من أصحاب الخبرة والمران في البحار . وقد شعر (برويس) بسبب هذه العيوب الظاهرة ، بنقل المسؤولية للمقاتلة على عاتقه ، بل وأفصح عن هذا الشعور في كتاب أرسله إلى « البحرية »

قال فيه ^(١) « لاشك في أن الحملة التي نعد لها العدة ، من المنتظر أن تكون حملة حاسمة ، فقد نجد فيها القضاء المبرم على بحر بنا ، أو نحوز بفضلها السيطرة في أوربا ؛ وعلى ذلك فإن مستقبلنا يتوقف من غير شك على نجاحنا ضد منافسينا . ومهما أمعنا في اتخاذ الاحتياطات لاحراز هذا النجاح ، فإننا لا نكون مغالين في ذلك ؛ لأنه من المنتظر أن نشترك في معارك مع عدو قوى له خبرة واسعة في المناورات البحرية . و يبلغ عدد سفنه ثلاثة أمثال عدد سفننا على الأقل . . . » ، ويشير (برويس) في هذا المقال إلى الأسطول الإنجليزي ، وما هو معروف عن قوة هذا الأسطول ومهارته وتفوقه على الأسطول الفرنسي ؛ وكرر (برويس) محاولاته لمعرفة المكان الذي تقصده الحملة على وجه التحقيق في ١١ أبريل ، ثم في ١٨ أبريل عند ما كتب إلى بونايرت ^(٢) « إنه من المفيد إخباره بعض الوقت مقدماً ، بهدف الحملة ، حتى يمكنه إنجاز الترتيبات اللازمة ، فإن اطلاع أكثر الناس مصلحة في المحافظة على سرية الحملة ، لا يعرض هذه السرية لأية مخاطر ؛ بل من شأنه ، مساعدته على ترتيب وملاحظة كافة التفاصيل اللازمة مقدماً . ويتوقف نجاح أية حملة بحرية على الاحتياطات التي تتخذ لأصلاح أى حادث أو خلل يقع في أثناء الطريق الذي تسير فيه هذه الحملة ، وفي الشواطئ التي تصل إليها . »

ومع ذلك فقد اكتفى بونايرت عند استقدام (برويس) بمع أسطول من مياه كرفو ، ووصله إلى طولون ، بأن يكتب له متحدثاً عن القيادة التي سوف يعقد لبرويس لؤاؤها « على أجل أسطول إطلاقاً ! أتتبع له الخروج من طولون منذ زمن بعيد » ، وهو الأسطول الذي من شأنه أن يمكن برويس من « تأدية المهمة الباهرة » المكلف بها ^(٣) ؛ كما أرسل له في ١٣ أبريل بتريقته إلى رتبة (الفتيس — أميرالية) مكافأة له على خدماته في البحر

الأبيض ^(٤) . ثم أكد له في ١٧ أبريل الثقة التي تضعها حكومة الإدارة في شخصه وطلب إليه العناية بالنظام وإكمال الاستعدادات ^(٥) ، ثم ألحق بخطابه قرار حكومة الإدارة الصادر في ١٢ أبريل لتنظيم « جيش الشرق » ، وإلما على شرطه أن لا يطالع (برويس) عليه أحدًا ^(٦) . وكذلك لم يشر نابليون إلى المكان الذي تقصده الحملة في الرسائل القليلة التالية التي أرسلها إلى برويس قبل الخروج من طولون ^(٧) . وهكذا عندما غادرت الحملة طولون لم يكن (برويس) قد استطاع أن يعرف شيئاً عن الوجهة التي تقصدها .

بونايرت ومساعدته مرسى الأسطول :

والواقع احتفظ نابليون لنفسه ، مع أعضاء حكومة الإدارة في أثناء الاستعدادات للحملة الزمعة على مصر ، بسرية هدف هذه الحملة ؛ على أنه مما تجدر ملاحظته من ناحية أخرى ، أن نابليون وأعضاء حكومة الإدارة قد وصلوا فيما بينهم ، على الأقل ، قبل الإقلاع من طولون ، إلى رأى فيما يجب اتخاذه بمجرد انزال جيش الحملة إلى البر في الشواطئ المصرية ؛ وكذلك فإنه من الثابت ، على الأقل ، أن الرأى قد اتفق أيضاً على عدم بقاء الأسطول في المياه المصرية ، بل الذهاب عند الفراغ من انزال الجيش والمهمات إلى (كرفو) للحاجة به من ضرور الأسطول الإنجليزي ، لأنه كان من الترتيب أن يجد هذا الأسطول في البحث عن الحملة في البحر الأبيض ، بمجرد وصول الأخبار إلى الإنجليز بخروج العارة الفرنسية من طولون ومن الموانئ الأخرى .

وأما السبب في الاتفاق على المكان الذي يصح التجاء الأسطول الفرنسي إليه بعد انزال (جيش الشرق) في مصر ، قبيل الإبحار من طولون ، فهو أن أعضاء حكومة الإدارة ، لم يكونوا قائلين بمقتنعين بنجاح الحملة ، فقد لحظ أحد أعضاء هذه الحكومة

Corresp. de Napoleon Ier. t IV. No. 2504 (١)

Corresp. t IV No. 2514 (٢)

Corresp. Inédite pp. 87—90 (٣)

Corresp. t IV Nos. 2540, 2551, 2559 (٤)

Dent. La Flotte pp. 37-39 (١)

Ibid. p. 33 (٢)

Corresp. Inédite. t I. p. 46 - Paris 30 Mars 1798 (٣)

(لاريفليير - ليو) (Larevollière Lépeaux)^(١) ، أن سيطرة الانجليز البحرية ، تجعل اجتياز البحر الأبيض من أشد الأمور خطورة ، وتهدد الجيش بمجرد نزوله إلى البر بالعزلة التامة . وعلى ذلك فقد أصبح من الضروري أن يدور البحث عن المكان الذي يستطيع الأسطول أن يلجأ إليه بعد أداء مهمته ؛ وفي هذه الحادثات كان نابليون حاضر الجواب دائماً للرد على كافة الأسئلة والاستفسارات التي قدمت إليه ؛ وقد اتفق الرأي على اختيار (كرفو) مكاناً آمناً للالتجاء الأسطول إليه بعد انزال الجيش والمهمات في الشواطئ المصرية . ومن المحتمل أن نابليون نفسه هو الذي أشار إلى (كرفو) ؛ فمن المعروف أنه كان من المعتادين بأهمية (كرفو) كحركز استراتيجي للعمليات البحرية في الادرياتيک والبحر الأبيض الشرقي . أضف إلى ذلك أن وضع الأسطول في (كرفو) يمكنه من الاستفادة من وجود الأسطول على مسافة لا تبعد كثيراً عن مصر ، وقريبة في الوقت نفسه من فرنسا ومن حكومة الادارة التي تستطيع في هذه الحالة ، إرسال أوامرها إلى نابليون عن طريق (أتوكنا) فتحصل هذه الأوامر إلى مصر ، قطع الأسطول الموجودة في (كرفو) ومع ذلك فإن أهم ما حل (بونابرت) على اقتراح (كرفو) كان تهديد روع أعضاء حكومة الادارة ، وعلى الخصوص (لاريفليير - ليو) ، والحصول على موافقتهم ، لأنه كان من غير المعقول بتاتا . أن تعرض فرنسا زهرة شبابها وصغار عائلتها ، والبقية الباقية من أسطولها إلى أشد المخاطر من غير اقتفاء الخطة الكريمة ؛ فقد كانت المحافظة على جس الخطة من جهة ، ثم الاتفاق على مكان أمين للالتجاء الأسطول إليه بعد الفراغ من مهمته ، من جهة أخرى ، من وسائل هذه الخطة .

يبد أن اقتراح نابليون أن يرسو الأسطول في (كرفو) ، بعد نقل الحملة إلى مصر ، لم يكن معناه أن نابليون كان يريد أن يقيد نفسه بذلك بتاتا ، فقد تحدث بونابرت مع

برويس أحداث طويلة في شهر مايو ؛ لا بد أن يكون الأخير قد أخبره في خلالها ، عن تجاربه في أثناء وجوده في مياه الادرياتيک ، أي قبل صدور الأوامر إليه بالذهاب مع أسطوله إلى طولون ؛ وهي تجارب تلخص في أن (كرفو) لم تكن المثل الأعلى ، من حيث امكانها تأمين الأسطول وامداده بالذخائر ؛ كما حدث جملة مرات أن التعلبات التي أرسلتها حكومة الادارة إلى (برويس) كانت لا صلة . ولا بد أن يكون هذا الحديث قد أثار في ذهن بونابرت مسألة تعذر تأمين الأسطول عند التجائه إلى (كرفو) ، بل إنه كان من الواضح أن نابليون منذ استيلائه على مالطة في يونيو ، قد أحمل بتاتا مسألة إرسال الأسطول إلى (كرفو) . وهكذا فإنه كان من المسلم به^(٢) ، عند ما وصلت الحملة إلى الشواطئ المصرية ، أن نابليون قد أصبح لا يرى نفسه لازماً باتباع أى اتفاق سابق بينه وبين حكومة الادارة في شأن الأسطول ، بعد انزال الجيش والمهمات من جهة ، وأن الفصل في هذه المسألة نهائياً كان متوقفاً على الظروف والمناسبات فقط ، من جهة أخرى .

بونابرت وبقاء الأسطول في المياه المصرية :

وأمام الأخبار التي بلغته عن زيارة الأسطول الانجليزي للاسكندرية ، ووجود هذا الأسطول في البحر الأبيض ، اضطر نابليون إلى تغيير خطته الأولى ، فبدلاً من انزال قواته في بلدة الواقعة على الشاطئ ، وفي وقت واحد . أصدر أوامره الآن بانزال الجيش والمهمات تواتاً في الاسكندرية ؛ ورسست سفن الأسطول قريبة من الشاطئ عند مرابط أو العجبي ، ثم أنزل الجيش . وكانت المسألة التالية ، هي الاختيار بين بقاء الأسطول وانتظاره في مكانه المكشوف ، فيتعرض بذلك لخطر اقتضاض الأسطول الانجليزي عليه في أية لحظة ، وبين الالتجاء إلى مكان آخر أكثر أمناً وصيانة للأسطول ، وبخاصة عند ما لم يكن الأسطول قد أفرغ كل مهمات الحملة وذخائرها ؛ وقد استشار (برويس)

في هذه المسألة القواد التالين له في القيادة (بلانكيه دى شايلا) Blanquet de Chayla و (فيلنوف) Villeneuve ، كما قام بالناورات لاختبار صلاحية الموقع للعمليات البحرية وهكذا ، وفي ٣ يوليو وصلت الأخبار إلى الأسطول مبنية بدخول الجيش في الاسكندرية ؛ وفي اليوم التالي بدأت سفن النقل بالسير نحو الميناء القديمة (أو الغربية) ، فتمت العملية بسلا ، ما عدا سفينة واحدة ، ذات حمولة صغيرة (٦٠٠ طن) ، ارتطمت بالرمال في بقعة قليلة الغور ؛ وقد سبب هذا الحادث اعتقاد (برويس) انه من المتعذر على بوارجه وفرقاطاته الدخول في الميناء القديمة ، فتردد في إتمام العملية .

بيد أن نابليون منذ وصول الحملة إلى الشواطئ المصرية ، لم يكن فقط قد ترك ظاهرة مسألة ذهاب الأسطول إلى (كرفو) ، بل ويريد نهائياً استبقائه في المياه المصرية . والأدلة على ذلك متوفرة فقد أظهر منذ ٣ يوليو استياءه من عدم محاولة (برويس) محاصرة الميناء الجديدة في أثناء الهجوم على الاسكندرية من البر ، واستطاعة بعض سفن الأعداء الإفلات من الميناء ؛ ثم طلب من (برويس) في الوقت نفسه أن يتخذ كافة الوسائل المتعلقة بالزوال للجيش والمهمات ؛ بل « ويقتنع القائد العام (بونايرت) أن (برويس) لابد وأن يكون قد أكمل عملية سبر الأعماق ؛ ويريد القائد العام أن يدخل الأسطول في الميناء » (١) . وفي اليوم نفسه أصدر بونايرت إلى الأدميرال الفرنسي ، — وقد رقب (برويس) إلى الأدميرالية منذ ١١ مايو (٢) — أمراً يتألف من جملة مواد ، أهمها أن يعمل (برويس) على إدخال الأسطول في الميناء القديمة في اليوم التالي ، « إذا سمح الوقت ، وإذا وجدت الأعماق الضرورية لذلك » . فإذا لم تكن الأعماق كافية في الميناء القديمة ، فعليه أن يقوم بإزالة المدفعية والمهمات الأخرى إلى البر ، في أثناء نهار اليوم التالي أيضاً ، وكذلك كافة رجال الجيش البري ، مع الاحتفاظ بعدد معين (١٠٠ رجل) لكل بارجة ، (٤٠ رجل) لكل

Corresp. t. IV, No. 2727. (١)

Corresp. t. IV, No. 2580. (٢)

فرقاطة ، كما أمره بتكليف (غانتوم) Ganteume رئيس هيئة أركان حرب الأسطول ، بالإشراف على هذه العمليات ؛ وأخيراً طلب بونايرت من برويس أن يقدم في أثناء نهار الغد (أى ٤ يوليو) ، تقريراً إلى القائد العام ، يبين إذا كان في استطاعة الأسطول الدخول في ميناء الاسكندرية ، أو أن الأسطول يستطيع إذا رابط في خليج أبي قير ، الدفاع ضد أسطول آخر متفوق عليه ؛ فإذا كان من المتعذر تحقيق أحد هذين الأمرين ، فمن واجب الأسطول الذهاب إلى (كرفو) ؛ وإنما بعد أن يتم إزال المدفعية إلى البر ، وبعد أن يترك الأسطول بعض المراكب ، والسفن الخفيفة ، والمهمات اللازمة لتسليمها ؛ وكذلك فإنه ينبغي الذهاب إلى (كرفو) إذا ظهر أسطول العدو المتفوق ، وكان (برويس) لا يستطيع الدخول في الاسكندرية أو في خليج أبي قير ؛ وفي (كرفو) يتخذ الأدميرال كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ مضمون الأوامر السابقة (٣) .

ويتضح من هذه الأوامر ، أن بونايرت كان عند وصوله إلى الشواطئ المصرية ، لا ينظر لذهاب الأسطول إلى (كرفو) بعد إزال الجيش والمهمات إلا خطوة أخيرة ، وبعد أن يكون قد بات من الخطق تعذر دخول الأسطول في ميناء الاسكندرية القديمة ، واتخاذ مواقع للدفاع جدياً في خليج أبي قير ؛ أى أنه كان لا مناص من الاتجاه إلى (كرفو) ؛ في نظر نابليون — إلا عند الضرورة القصوى .

وليس هناك أى غبار على هذه الرغبة ؛ لأن (بونايرت) كان في حاجة إلى أسطول الحامية ما دام هذا الأسطول يحمل مقداراً من المدفعية ومهمات الجيش لم يتم إزالها بعد إلى البر ؛ أضف إلى هذا أن اعتماد الأسطول على الشواطئ المصرية يجعل الاتصال بين الجيش والأسطول عسيراً لوجود الأسطول الانجليزى في البحر الأبيض . ثم كيف يسلم (نابليون) بابتعاد الأسطول عنه ، وهو الذى كان لا يعلم في أوائل يوليو مقدار ما يمكن أن ينزل بجيشه

من الكوارث أو الهزيمة مثلاً ، وبخاصة وأنه حتى ٣ يوليو ، لم يكن قد سيطر تماماً على الاسكندرية ، أو احتل منهوّر أو رشيد ، أو توغل في الدلتا ، فإذا حلت الهزيمة بالجيش ، أو حالت صعوبات غير منتظرة دون تقدمه ، واضطر إلى الارتداد إلى الشاطئ ، فإذا تكون تكلفته إذا لم يجد الأسطول ، ومن أين تأتيه النجدة والمساعدة ؟ وزيادة على ذلك ، فقد كان في وجود الأسطول على الساحل الشمالي حماية للمينئى الاسكندرية ورشيد ، وهما مدينتان خاليتان من أية تحصينات ولا يستطيعان الدفاع ضد الغزو الأجنبي ، وضد الأسطول الإنجليزي .

وبلى جانب هذه الاعتبارات السديدة ، كانت هناك رغبة نابليون نفسه في العودة سريعاً إلى فرنسا ، وهذه الرغبة لا يصح إغفالها ، فقد تقدم كيف أنه عند ما تقرر إرسال الحملة على مصر ، لم يكن معنى ذلك إهمال « الحملة الكبيرة » ضد إنجلترا ، بل اجتهد نابليون ، حتى يوضح للكثيرين أنه إنما يذهب إلى مصر ، وهو يعقد النية على العودة سريعاً إلى فرنسا ، لاستلام قيادة الحملة ضد إنجلترا في أقرب فرصة وإلى جانب هذا فقد قدم نابليون إلى حكومة الإدارة في ١٣ أبريل ١٧٩٨^(١) ، المشروع الذى سميت الإشارة إليه ، ويتضمن تفصيلات « الحملة ضد إنجلترا » .

أما (بروس) فقد أخبر بونابرت منذ ٣ يوليو^(٢) ، بأنه منذ وصوله إلى مصر إلى الإسكندرية ، لم يفقد لحظة واحدة في اختبار المرات للوصول إلى الميناء القديمة ، وسير أغوارها ؛ وأن النتيجة التى وصل إليها ، تلخص في أن بعض سفن الأسطول فقط من ذات الحمولة الخفيفة هى التى تستطيع الدخول في هذا البناء بكل مشقة ، وهذا بنا يظل بقية الأسطول في عرض البحر . ثم قال (بروس) أنه ينتظر « في هذا المساء » ، معلومات أكثر توكيداً ، ولو أن الجميع قد اتفق رأيهم على أن بواجب الأسطول لا تستطيع الدخول

في الميناء الجديدة ، لخطورة ذلك ، بسبب وجود الصخور المتناثرة وقلة عمق المياه ، مما يجعل في إمكان أسطول الأعداء الهجوم على العارة الفرنسية وتحطيمها تماماً . ثم قال « إنه لا يرى حتى هذه اللحظة مكاناً أفضل لمرسى الأسطول من أبى قير . فهى على الأقل تحمى الأسطول من رياح الصيف ، وذات أعماق طيبة ، وفى استطاعة الأسطول أن يتخذ موقفاً للقتال يمكنه من صد هجوم الأعداء . وعلى ذلك فإن السرعة في الذهاب إلى أبى قير أفضل من البقاء أمام الإسكندرية ، ومن أبى قير يستطيع (بروس) إرسال المدفعية والمهمات وبقية الجند الذين لم يتم إزلالهم إلى البر^(٣) .

وفي صباح ٤ يوليو ، دعا (بروس) ضباطه لعقد اجتماع على ظهر البارجة (أوربان) وكان موضع البحث ، التأكد من إمكان دخول الأسطول في الميناء القديمة^(٤) ، وكان الرأي أن السفن الكبيرة على الأقل ، لا تستطيع دخول الميناء القديمة ؛ وعلى ذلك ، فإن تصيف الأسطول سوف يظل خارج الميناء ، ومعزّلاً لهجوم عدو كان من السليم به أنه أقوى بكثير من الأسطول القرشئ ؛ وكان مما زاد في مخاوف (بروس) ، ما وقع للسفينة التى ارتطمت في الرمال عند محاولتها دخول الميناء القديمة في اليوم نفسه عند الظهر تقريباً ؛ وعندئذ قرر (بروس) أن يحمل نفسه إلى بونابرت الرذ الذى كان ينتظره القائد العام على مراسله السابقة^(٥) (قد يقولون) وقد أصطحب (بروس) معه في هذه المهمة ، (جوير) Joubert ، قوميسر القوات البحرية ؛ وقد وصف (جوير) هذه الزيارة في خطاب له إلى أخيه (٨ يوليو ١٧٩٨^(٦)) — وكان هذا الخطاب من ضمن الرسائل التى صادرها أسطول نلسن في البحر الأبيض — فقال إنه قد وصل مع (بروس) إلى مقر القيادة في الاسكندرية ، حيث ذهب (بروس) لمقابلة بونابرت . ومع أنه لا يمكن الجزم بأن (جوير) قد حضر

(١) Jonquière. t II. pp 84—86

Douin. La Flotte. p 69 (٢)

Simon. Corresp. De L'Armée ... No. 11 pp 25-29 (٣)

Corresp t IV. No. 2502. (١)

Douin. La Flotte p. 64, et Note (3). (٢)

هذه القابلة، فأول ما يحتمل أنه وقف على شيء مما جرى بين برويس وبونابرت في أنبانيا؛ والدليل على ذلك أن (جوير) نفسه لم يلبث أن كتب إلى وزير البحرية الفرنسية (بروي) Bruis في ٩ يوليو^(١)، «نحن الآن في مرسى أبى قير، على بعد خمسة فراسخ (١٥ ميلاً) شرق الإسكندرية . . . والانجليز في جيهانتا، ونحن في إنتظارهم؛ وكان البأي عموماً . . . أنه بمجرد الفراغ من إزال الجند والمهمات، ينبغي علينا الذهاب إلى كرفو، حيث تنضم إلينا سفننا من مالطة وطولون وأتكونا، وذلك حتى نكون على استعداد كامل لمواجهة أى حادث. ولكن القائد العام (بونابرت) قد قرر خلاف ذلك. ولعل حسن الطالع الذى لازم كافة عملياته، يكون من نصيب هذه العملية أيضاً؛ وعلى كل حال فنحن هنا تحت رحمة القضاء والتدر». وزيادة على ذلك، فقد ذكر أحد ضباط الأسطول أيضاً^(٢)، أنه قد تم في هذه القابلة بين برويس وبونابرت الاتفاق على تعذر دخول الأسطول في الاسكندرية وضرورة ذهابه إلى أبى قير.

والواضح من كل هذا، أن بونابرت، كان أولاً، يزيد أن يدخل الأسطول في الميناء القديمة، في الاسكندرية، وكان إستياؤه ظاهراً عند ما أخبره (برويس) بتعذر ذلك^(٣)؛ وثانياً، فقد كان من واجب (برويس) أمام رغبة نابليون للملحة في ضرورة بقاء الأسطول في المياه المصرية، أن يبين للقائد العام الأسباب التى تمنعه من محاولة إدخال الأسطول إلى الميناء القديمة؛ وثالثاً أنه لما كان من المتعذر على (برويس) عدم التسليم بالاعتبارات التى حلت بنابليون على الاحتفاظ بالأسطول قريباً من مركز عملياته العسكرية، فقد أصبح من واجبه اختيار مكان آخر لمرسى الأسطول، وكان هذا المكان خليج أبى قير^(٤). وفى الواقع تمسك (برويس) في الأيام التالية بضرورة المرسى في أبى قير؛ وكان من الظاهر أنه

Simon, No 11 pp. 31-50. (١)

Douin, La Flotte p. 71. (٢)

Corresp. I IV, No 2565, p. 307. (٣)

Corresp. Inédite Egypt. I I, pp. 322-3. (٤)

منذ مقابلة ٤ يوليو، قد تم الاتفاق نهائياً بين بونابرت، و برويس على هذا الاختيار؛ على اعتبار أن الأسطول إذا دخل في الميناء القديمة (الاسكندرية)، أصبح — كما رأى برويس — مفيد الحركة، ومن السهل على الأعداء سد الميناء بوضع مركب واحد فقط على منافذه؛ وهذا بينما تمتاز (أبو قير) بموقعها المتوسط بين الاسكندرية ورشيد، وسهولة رسو الأسطول بها، وإزالة المهمات والمذخعية إلى البر، والاتصال بالجيش الزاحف على القاهرة، عن طريق فرع رشيد من جانب، ثم عن طريق الاسكندرية والبحر من جانب آخر^(١).

الأسطول في أبى قير :

وعلى ذلك، فقد أبحر الأسطول إلى أبى قير، بين ٥، ٧ يوليو ١٧٩٨، وكانت خطة (برويس) وضع قطع الأسطول على استعداد للقتال، في خط يبدأ بالقرب من جزيرة (أبى قير)، لمواجهة لقاعة أبى قير وبلدة أبى قير نفسها، وينحى على شكل قوس، توزع القطع الحربية على طولها، بطريقة تمنع إمكان الالتفاف وتطويقه من الجنوب الغربى. بيد أنه عند القيام بهذه العملية، لم تصدع بعض القطع بتنفيذ الأوامر التى أصدرت إليها على الوجه الكامل، فتأخرت عمليات قياس الأعماق وما إليها، مما إستلزم عشرة أيام — أى إلى يوم ٩ يوليو — حتى تهيّضت السفن الموضوعة المعينة لها؛ وعند تمام العملية كانت البارجة (جريبه) Guerrier في المقدمة، تلتوها بقية القطع، وعددها خمسة؛ بينما وقفت في الوسط سفينة الأميرالية البارجة (أوريان)، وتلتوها ثلاثة قطع أخرى؛ ثم وقفت في طرف القوس الجنوبي، القطعتان (وليم — تل) Guillaume Tell، وعليها الأميرال فيلنوف، وهو الثانى في قيادة الأسطول، والبارجة (جنرو) Généreux؛ وهذا عدا ثلاث قطع أخرى، وقفت خارج القوس نفسه عند طرفه الجنوبي؛ ومهمتها الدفاع عن مؤخرة الأسطول.

وزيادة على ذلك ، فقد وقعت إحدى فاذات القتال في المقدمة ، واتخذت إثنان من هذه الفاذات مراكزها في الجانب الداخلي من القوس ، إلى ناحية الشاطئ . للدفاع عموماً ثم وضع (برويس) بعض الدافع في جزيرة أبي قبر للدفاع عند مدخل الخليج أيضاً .

وكان هذا الترتيب ولا شك قويا ؛ فطرف القوس الغربي كان قريباً من جزيرة تحميها نصف دائرة من السكبان الرماية والصخور في البحر ، بينما امتد طرف القوس الشرقى إلى حيث يقل غور المياه بشكل ظاهر ، قريباً من الشاطئ ؛ وهذا بينما وضع (برويس) أكبر وأقل بوارجه في الوسط ، وهو المكان الذى توقع أن يحدث فيه الهجوم على أسطوله ؛ على أن نقطة الضعف الواضحة في هذا الترتيب هى أن (برويس) لما كان لا يتوقع الهجوم عليه من الشمال الغربى ، أى من ناحية الجزيرة (جزيرة أبي قبر) ، فقد دعا ذلك إلى عدم تقوية الدفاع في هذه الجزيرة كما ينبغي لصدد عدو قد يحاول اجتياز المياه في الجزء الواقع بين الجزيرة ، وبين البارجة الأولى (جريه) ؛ وزيادة على ذلك ، كان رجاله لا يعنون بتنفيذ الأوامر المعطاة لهم بكل دقة ، فلم يكلوا بقياس الأعماق . كما أن القوس الذى رتب (برويس) أصبح تبعاً لهذا النقص الناتج من إهمال سبر الأعوار ، يتخذ مواقفه بعيداً بصفة مهمة عن الشاطئ ؛ بينما ترك طريق مائى بين البارجة (جريه) الواقعة في طرف القوس الشمالى الغربى ، وبين الصخور المحيطة بجزيرة أبي قبر ، من غير حراسة ؛ أضف إلى ذلك أن (برويس) عند ترتيب هذا القوس ، ترك مسافات بين كل قطعة وأخرى ، كانت كافية كأفراد ، حركة السفن ودورانها بسهولة . وهذه المأخذ هى التى أفاد منها (نلسن) كل فائدة ، عندما وصل ثمانية ، في أثناء جولته في البحر الأبيض يبحث عن الأسطول الفرنسى إلى مياه الشواطئ المصرية ، وحطم أسطول (برويس) في معركة النيل أو معركة أبي قبر المشهورة في أول أغسطس سنة ١٧٩٨ .

الانجليز والمهمة :

عندما وصلت الأخبار إلى لندن في منتصف أبريل ١٧٩٨ ، عن جمع السفن وحشد الجند في مرسيليا وطولون وجنوه ، كان الأسطول الانجليزى مرابطاً في البحر على مقربة من (فادس) بقيادة (جرفيس) إرل سنت فنسنت . Jervis, Earl St. Vincent ، ومهمته ملاحظة السفن الاسبانية ومنعها من الخروج إلى البحر ^(١) . بيد أن الحكومة الانجليزية التى كانت لا تدرى شيئاً من غرض استعدادات الفرنسيين في البحر الأبيض ، وتحشى من أن يكون الغرض منها ، الخروج إلى المحيط الأطلسى ، وغزو الجزائر ذاتها أو إراند ، أو القيام بعملات عسكرية في البحر الأبيض نفسه ، لم تلبث أن احتاطت للأمر ؛ فكلفت أمير البحر (سنت فنسنت) بالمراقبة عند جبل طارق ، كما كلفته باختيار أحد الضباط الأكفأ ، لتنصّب حركات الأسطول الفرنسى في البحر الأبيض ؛ وقد اختار (فنسنت) لهذه المهمة الأخيرة (هوراثو نلسن) Horatio Nelson . ومع ذلك فلم يكن (فنسنت) وحده المسئول عن هذا الاختيار ؛ فقد كتبت إليه الأُميرالية ، تشير إلى اختيار (نلسن) ، على اعتبار أنه أكثر خبرة ودراية بالبحر الأبيض من غيره ، ولما هو مشهود له بالكفاءة والنشاط ؛ ومع أن اختيار (نلسن) آثار امتعاضاً بين الضباط الآخرين من الرتب العالية . الذين اعتقدوا من حقهم القيام بهذه المهمة ^(٢) . فقد دلت الحوادث على أن اختيار (نلسن) كان اختياراً موفقاً في النهاية .

أما نلسن فقد احتجز مضيق جبل طارق في ٩ مايو ؛ وبدأ من ثم تلك الجولة الطويلة ليهبث عن الأسطول الفرنسى في البحر الأبيض ؛ وبعد أيام معدودات تأكد لدى نلسن خبر استعدادات الفرنسيين الهائلة في ميناء طولون ، وبعض التفصيلات عن قوتهم . ولكن لم يستطع في الوقت نفسه معرفة المكان الذى تقصده حجتهم ؛ ومع ذلك فقد بذل نلسن كل

مجهود في أثناء جولته في البحر الأبيض حتى يجمع المعلومات الكافية عن حركة الأسطول الفرنسي، من موانئ نابولي وصقلية وغيرها. ولكن نلسن على الرغم من عزمه الصادق، لم يوفق في العثور على العارة الفرنسية فاستطاع الفرنسيون الاستيلاء على مالطة، والإفلات من مراقبته؛ وعندما بلغه ذلك، كتب نلسن إلى القنصل الإنجليزي في الاسكندرية (جورج بلديون) في ٢٦ يونيه^(١)، «أنه لما لم تكن صقلية هدف الفرنسيين، فالمتعدد أن غرضهم الاستيلاء، على ميناء من موانئ مصر، ثم الإستقرار عند رأس البحر الأحمر، حتى يمكنهم إرسال جيش عظيم إلى الهند؛ وهناك يستطيعون، بالعمل سوياً مع (تبو صاحب)، طرد الانجليز إذا أمكنهم من الهندكالية». وقد طلب نلسن من بلديون أن يئده بالأخبار عن أية استعدادات تقام في مصر لاستقبال الفرنسيين، أو عن إعداد أية سفن في السويس لنقلهم في البحر الأحمر. وفي الواقع كان من شأن المعلومات التي أمكن نلسن أن يحصل عليها في الموانئ التي زارها في نابولي وصقلية، أو من السفن الأخرى التي قابلها في أثناء جولته، أنه صمم على الاتجاه بأسطوله صوب الاسكندرية.

يبد أن نلسن عند وصوله إلى الاسكندرية، سرعان ما وجد أن القنصل الإنجليزي (بلديون) قد غادرها من ثلاثة شهور؛ وزيادة على ذلك، فإنه لم يشاهد في هذا الميناء سوى بعض الفرقاطات التركية وبارجة واحدة، وهذا عدا السفن الأجنبية (التجارية) الأخرى؛ وعلى ذلك فقد أبحر نلسن من الاسكندرية، واستأنف جولته في زوار الشواطئ المصرية. ثم مر قريباً من شاطئ كريد الجنوبي، ولكنه لم يعثر بالعاراة الفرنسية؛ وقد ساء نلسن أن يلازمه سوء الحظ في حركته، حتى إذا عاد إلى شواطئ صقلية في أواخر يوليو، كان في ألم شديد بسبب إصغافه، وبسبب ما يمكن أن يلحق ببعثته من الأذى من جراء هذا الإصغاف. وقد عزا نلسن هذا القشل إلى عدم وجود العدد الكافي من الفرقاطات لتيهه،

حتى يمكنه الاستغناء عن بعضها في البحث، وتلقت الأخبار عن حركات العارة الفرنسية^(٢).

ومن شواطئ صقلية، (من سيراكوز)، أبحر نلسن إلى المورة، وفي ٢٨ يوليو أرسل إحدى سفنه إلى خليج (كورون) لجمع أية أخبار ممكنة عن العارة الفرنسية، فعادت السفينة في اليوم التالي، تحمل خبراً هاماً يخواه أن الأسطول الفرنسي قد غادر شاطئ كريد منذ أربعة أسابيع واتجه صوب الجنوب الشرقي، وفي اليوم نفسه تأكدت هذه الأخبار، وعندئذ أبحر نلسن بكل سرعة، صوب الاسكندرية. وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم أول أغسطس ١٧٩٨، شوهد أسطول الأعداء وإيضاً في خليج أبي قير. وفي الساعة الخامسة بدأت المعركة^(٣).

المعركة^(٤):

وكانت خطة نلسن تنحصر في مهاجمة مقدمة العدو وقلبه. حتى إذا أحرز النصر الأول، تطورت الخطة في الحركات التالية، تبعاً لما تتطلبه ظروف الموقف. وعلى ذلك فقد اندفع الأسطول الإنجليزي في خط قتاله على الفرنسيين مباشرة، وقد ظهر لأول وهلة، أن ترتيبات الفرنسيين قوية وبحكمة بفضل القوس الذي أنشأه (برويس)، والبطاريات القائمة في جزيرة أبي قير؛ ومع ذلك فإنه سرعان ما قدر نلسن عند ما شاهد مواقعهم، والفجوات التي تركوها بين كل سفينة وأخرى على نحو ما تقدم، أنه إذا كانت هذه الفجوات، أو المسافات التي تركها (برويس) خالية بين كل سفينة وأخرى لمعاونة كل واحدة منها على الحركة والدوران كافية لهذه العملية، فهي لا بد أن تكفي أيضاً لدخول سفينة أخرى تقدمتها، والوقوف في هذه الفجوة الظاهرة بين كل سفينة من سفن الأعداء. وعلى ذلك أعد نلسن

Nelson. vol. III. pp. 38-41, 44, 45 (١)

Nelson. vol. III. pp. 48-49 (٢)

Nelson. vol. III. pp. 48-56; 62 et sqq.; also Jonquière t. II. (٣)

pp. 389-422

خطته النهائية على أساس الزحف على القوس الفرنسي من الجانب الخارجي. أى من عرض البحر. ثم توزيع سفنه بقدر استطاع حتى تتخذ مراكزها في الفجوات الآتية، بشكل يحصر كل واحدة من سفن العدو بين مقدمة سفينة إنجليزية ومؤخرة سفينة إنجليزية أخرى، وزيادة على ذلك فإنه عند تنفيذ هذه الخطة، فأدت السفن الإنجليزية من المعر للمائى الذى تركه (برويس) بين جزيرة أوى قير وبين البارجة (جريبه)، فدخلت السفينة الإنجليزية (جولياث) Goliath من هذا الممر، حتى تتخذ موضعاً على جانب البارجة الفرنسية الداخلى، ثم تبعت (جولياث) أربعة أخرى اكتفت جانب السفن الفرنسية الأربعة التالية (جريبه)، وفى الوقت نفسه، عاد نلسن على ظهر البارجة (فانغارد) Vanguard، فوضع القسم الآخر من أسطوله على جانب السفن الفرنسية الخارجى. وبهذه الطريقة حصرت السفن الفرنسية بين نارين. وأصبحت النيران الشديدة على مقدمة سفن العدو، ثم على بارجة القيادة الفرنسية (أوريان)، وكانت أول المصابين بها قائدها (كسابيانكا) Casabianca، ثم أصيب (برويس) بجروح بليغة فى رأسه وفى جسمه، وأخيراً أصابته قنبلة مدفع قضت على حياته، وفى الساعة التاسعة مساءً اشتعلت النيران فى البارجة، ثم انتشرت النيران بسرعة عظيمة، بسبب دهان البارجة الحديث وبمعرفة أوعية الدهان على ظهرها، نتيجة للإهمال وعدم توقع هجوم الأسطول الإنجليزي. وعندئذ أمر (غانتوم) كبير ضباط هذه البارجة بإحراقها، وفى منتصف العاشرة مساءً تقريباً، اتصلت النيران بمستودع الذخيرة، فحدث انفجار هائل، وتناثرت أجزاء البارجة فى الفضاء، وغرق هيكلها بسرعة، وساد سكوت رهيب من الجانبين، فترة صغيرة، لمول الكارثة، ثم استنفذ الضرب، واستمرت المعركة إلى ظهر اليوم التالى (٢ أغسطس). وعند مقتل (برويس) انتقلت القيادة إلى (فيلنوف)؛ غير أن هذا فى المؤخرة أفلح بالنجاة. بسيفتين إحداها أبحرت إلى مالطة، والأخرى إلى الأديراتيك.

وأما نلسن الذى أصيب بجرح بليغ فى أثناء المعركة، فقد قضى حوالى الأسبوعين بعد

ذلك فى أوى قير، وأرسل الأنباء إلى لندن وإلى جنباى فى الهند، وإلى القسطنطينية، وهكذا، عن هزيمة الأسطول الفرنسى، لمصلحة السلام والطائفة فى أوروبا، ثم فى الهند، عند ما أصبح من المتعذر بفضل هذا الانتصار، وبقتل ما أزمع نلسن على اتخاذ من خطوات قريبة، إرسال حملة فرنسية من السويس إلى الهند، ولمصلحة الباب العالى الذى أراد نلسن بعد إخباره بأمر حملة الفرنسيين على مصر، واستيلائهم على الاسكندرية وأوى قير ورشيد ودمياط والقاهرة، أن يجيز الباب العالى بعض البوارج، ويرسل جيشاً لتحطيم سفن العدو الباقية، ولاستعادة الاسكندرية. وفى ٩ أغسطس صادر نلسن كافة رسائل بونابرت المرسلة إلى فرنسا، وكتب «أن الجيش الفرنسى فى حروجه شديدة ولا يستطيع الخلاص منها». وفى ١٩ أغسطس أبحر نلسن إلى نابولى^(١).

أسباب الهزيمة:

هذه هى الكارثة التى ترجع أسبابها فى الحقيقة^(٢)، إلى عدم مهارة الفرنسيين البحرية، وتفوق الإنجليز عليهم، ثم إلى حاجة الأسطول الفرنسى الفاهرة إلى النظام والرجال المدربين، وإلى الاستعدادات التى أغار (برويس) نفسه إلى ضرورة استكمالها جملة مرات، ثم إلى الإهمال فى عمليات سبر أغوار المياه وقياس الأعماق، وسوء صحة (برويس)، وأخيراً خطأ (برويس) الواضح فى تقديره أنه ليس فى استطاعة الأسطول الإنجليزي الانتقام من حول الخط الذى أقامه، والدخول فى مياه الخليج بين سفن (برويس) وبين الشاطئ، ثم فى تقديره أن نلسن لا يجرح على مهاجمة الأسطول الفرنسى وهو فى الوضع المكين الذى اتخذ، كما أن بونابرت حتى ٣٠ يوليو، كان يعتقد أن الإنجليز «الذين يدل مسلحهم على أنهم أقل من الفرنسيين عدداً» سوف يتعاون بمحاصرة مالطة ومنع وصول المؤن إليها.

(١) Nelson vol. III, pp. 93 et sq; 95; 109-110.

Corresp. t. IV. No. 2878; Corresp. Inédite. t. I. p. 240; Rey- (Y) baud Hist. Scient. t. III, p. 280; Douin, La Flotte. pp. 95 sqq., 106.

وسع هذا فقد كان من الواضح قبل شيء، أن بقاء الأسطول الفرنسي في الشواطئ المصرية، بدلاً من الذهاب إلى كرفو، هو السبب الأساسي في تعرضه للكارثة التي أوقعها به (نلسن).

مسئولة بونايرت :

فقد تقدم كيف كانت رغبة بونايرت الملحة في بقاء الأسطول في المياه المصرية، هي الحاسمة في اختيار أبي قير حتى يرسو الأسطول بها، مما مهد للكارثة الشنيعة، وفي الواقع كانت مسئولية الهزيمة تقع على عاتق صاحب الرأي الأعلى في عدم بقاء الأسطول بعد إنزال الجيش والمهمات. وعلى ذلك فإنه منذ أن وصات أخبار الهزيمة إلى باريس، كتب (تيليران) إلى (سيس) Sisyos في ١٥ سبتمبر ١٧٩٨^(١)، متسائلاً «ماذا كان يفعل الأسطول في الاسكندرية، ولماذا بدلاً من الذهاب إلى كرفو، كما كان المتفق عليه، فينتظر في كرفو أوامر الحكومة، وحيث يستطيع الوصول إليها من غير مشقة، ظل الأسطول متعطلاً وفي انتظار العدو، في موضع لا يمكن أن يجد الإنسان له شبيهاً، ولزيمته أى أسطول؟ الواقع إنى أجد نفسى على حق، إذا ذكرت لك أن هناك أمراً لا يمكن توضيحه في هذه المسألة الفظيعة.»

ولا يمكن بونايرت نفسه أقل إدراكاً لخطورة هذه «المسألة» وجسامته مسئولية بقاء الأسطول الفرنسي في الشواطئ المصرية، فقد كتب إلى (غانغيم) «غداً وصول أخبار هذه الكارثة إليهم، يسألهم أن يسيطروا تفاصيل الحادث كما وقع إلى وزير البحرية^(٢). وفي ١٨ أغسطس، أرسل بونايرت إلى حكومة الإدارة تقرير (غانغيم) عن هذا الحادث^(٣)، ثم كتب بونايرت^(٤) «أنه عادر الاسكندرية في ٦ يوليو وكتب إلى برويس حتى يتجز في خلال أربعة وعشرين ساعة، إدخال الأسطول في ميناء الاسكندرية».

Douin. La Flotte pp. 44-45. (١)

Corresp. t. IV. No. 3046. (٢)

Corresp. Inédite (Egypte I) pp. 436-441; also 441-443. (٣)

Corrosp. t. IV. No. 3045. (٤)

أو إذا كان من المتعذر دخول الأسطول، الإسراع بإنزال المدفعية، وكافة المهمات اللازمة للجيش البرى بغاية السرعة، ثم الرجوع إلى كرفو» : وقد استمر نابليون يقول «ولكن الأدميرال كان يعتقد بعدم إمكان تفريق سفنه في المكان الذى رسا فيه الأسطول أمام ميناء الاسكندرية، على الصخور، وحيث فقدت جملة سفن مراسيها؛ ولذلك فقد ذهب إلى أبي قير، وهى ذات مرسى طيب» : ثم أثبت بونايرت عدة تفصيلات بعد ذلك، يؤخذ منها أنه عندما ترك القائد العام الاسكندرية، كان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الأسطول سوف يبحر في خلال ثلاثة أيام إلى كرفو : وقد دهش بونايرت كثيراً عندما بلغه بعد ذلك (في ٢٧ يوليو) أن الأسطول لا يزال باقياً في أبي قير؛ فكتب تورا إلى برويس حتى لا يتسرع ساعة واحدة في الاختيار بين أن يدخل الاسكندرية أو يذهب بالأسطول إلى كرفو. وزيادة على ذلك فقد أرسل له بونايرت أحد ضباطه، المواطن (جوليان) Julien في ٣٠ يوليو، لمقابله برويس والبقاء معه على ظهر البارجة (أوريان) وعدم مغادرة المكان حتى يرى كافة الأسطول قد أبحر من أبي قير إلى الميناء القديمة.^(١) بيد أن (جوليان) الذى بدأ رحلته في ٣٠ يوليو، لم يصل إلى أبي قير، إذ قتله بعض الأعراب في الطريق. وهكذا وقتت الكارثة؛ ثم علق بونايرت على ذلك كله، بقوله «ويبدو أن الأدميرال (برويس) كان لا يريد يتأنى الذهاب إلى كرفو، قبل أن يتأكد لديه عدم استطاعة الدخول في ميناء الاسكندرية، وأن الجيش الذى لم تصله عنه أخبار من مدة طويلة، قد أصبح في موقف لا يحمله على التفكير في التهرب، فإذا كان (برويس) قد ارتكب خطأ في هذا الحادث القاطع، فإنه قد كفر عن ذلك بوفاته في ميدان الشرف.»

وهكذا حاول بونايرت في هذا التقرير، أن يجعل برويس وحده مسئولية البقاء في خارج أبي قير. وبالتالي مسئولية الكارثة التي حلت بأسطوله؛ ولكن هذا التقرير، كما يقول

(جونكير)^(١)، أغفل بتاناً ما جاء في الأمر السابق، الذي أصدره بونابرت نفسه في ٣ يوليو إلى الأميرال الفرنسي، يطلب إليه الاختيار بين ميناء الاسكندرية القديمة، وبين البقاء في خليج أبي قير، قبل اعتزام الخروج إلى كرفو نهائياً؛ والواقع أن (برويس) في بقاته في أبي قير، كان يعترم كما قال أحد قواد سفنه^(٢)، التوفيق بين رغبة القائد العام (بونابرت) في أن يظل الأسطول قريباً منه، في الشواطئ المصرية، وبين رغبة برويس نفسه، في عدم الدخول في ميناء الاسكندرية القديمة، التي كان يخشى من محاولة دخولها للأسباب المعروفة؛ والحقيقة، كما كتب (غانتوم) و (جويرير) غداة المعركة، أن بونابرت وحده هو المسئول عن عدم ذهاب برويس إلى كرفو، وبالتالي بقاته في الخليج، وتعرضه لضربات الأسطول الانجليزي في النهاية.

نتائج المعركة:

وأما نتائج هذه الهزيمة، فكانت حاسمة، فهي قد عطلت نهائياً مشروع إرسال الحملة المتبقية إلى الهند، ثم قضت في آخر الأمر على الحملة الفرنسية ذاتها في مصر، ذلك أن قطع الاتصالات بين فرنسا ومصر لم يلبث أن أدى إلى التجاء الفرنسيين للاعتقاد على موارد البلاد الداخلية اعتماداً كلياً، كان من شأنه تحريك الثورة في القاهرة، ثم إثارة الاضطرابات في الأقاليم، فاندم بسبب ذلك وجود أي مجال للتعاون بين الفاتحين وأهل البلاد، وفشلت سياسة نابليون الإسلامية تماماً؛ وكذلك فإنه كان من نتائج هذه الهزيمة أن أقدم الباب العالي على الانضمام إلى إنجلترا والروسيا في الحائفة ضد فرنسا في يناير ١٧٩٩، ثم اشتركت تركيا في الحملات التي أرسلت لطرد الفرنسيين من مصر، فاستمر النضال من غير هوادة، حتى أخلى الفرنسيون البلاد، قبل عقد الصلح العام في أميان في مارس ١٨٠٢. وكان معنى جلاء الفرنسيين، إخفاق مشروعاتهم الاستعمارية الذي كانوا يريدون من تحقيقه في الشرق

Jonquière, t. II, p. 429 (١)

Jonquière t. II, p. 90 (٢)

وفي مصر، تعويض الخسائر التي لحقت بهم في مستعمراتهم في (الأنتيل) وجزر الهند الغربية

١ - بونابرت والسياسة الإسلامية - الوطنية؛

قد يكون البحث طريفاً في مسألة إسلام بونابرت^(١)، على اعتبار أنه قد يكون لإسلام القائد العام، للاحقة، من عدمه، أكبر الأثر في السياسة التي اعتزم اتباعها في مصر منذ أن وطأت قدمها أرض هذه البلاد، ثم أمعن في هذا العزم، منذ أن تحطم أسطوله في موقعة أبي قير البحرية خصوصاً. ومع ذلك فقد يكون من أكثر الموضوعات صلة بهذه المسألة، معرفة بعض الحقائق البسيطة عن عقيدة بونابرت نفسه وقت حضوره إلى مصر، ثم عن نظره إلى الإسلام عموماً كدين. وكقوة ذات أثر في الحضارة؛ ثم أثر ذلك كله على سياسته الإسلامية - الوطنية. فمن المعروف أن نابليون وهو ابن الثورة الفرنسية، لم يكن له اعتقاد ديني صحيح؛ وأنه قبل الحضور إلى مصر قد وُطد نفسه على دراسة القرآن الكريم وحياة الرسول، وتاريخ العرب؛ وأنه عند ما حضر إلى مصر، أراد أن يجعل من «الجملة» أداة لتشر الحضارة في البلاد. وزيادة على ذلك، فقد اعتقد بونابرت، وبخاصة عند ما انقطع الأول في الاتفاق مع العثمانيين نهائياً، عقب حملة الشام، أنه من الممكن إحياء قوة الإسلام بإنشاء مركز إسلامي علمي في القاهرة، حيث يوجد «سربون الأزهر»، إلى جانب المركز الإسلامي الديني الصرف في مكة، حتى يستمد الإسلام من هذين المركزين قوة جديدة لإصلاح شؤونه في ضوء الحقائق العلمية الحديثة^(٢) وقد كان من شأن ذلك، أن بونابرت، اختطف في سياسته الداخلية في مصر، خطة كانت لحتمها وسداها احترام شعائر أهل البلاد، وتقاليدهم، قولاً وفعلاً؛ ثم الاعتدال في حكومته على جماعة المشايخ والعلماء، وهم المنصر الديني صاحب النفوذ بين طبقات الشعب؛ وكان نجاح هذه السياسة، إذا قدر لها النجاح، مؤدياً في آخر الأمر إلى إنشاء المستعمرة الفرنسية التي أرسلت حكومة الإدارة نخبة علمائها ورجالها لمعاونة قائد الحملة العام على إنشائها.

(١) أحد حافظ عوض. صفحات ٤١٩ - ٤٢٦

Chertils, p. 52 (٢)

ولذلك تشعبت جهود نابليون الإسلامية — الوطنية، إلى شعب متعددة؛ فهناك (أولاً) — كافة الأوامر والمشورات التي أصدرها القائد العام لجنده ولأهل البلاد، وتتضمن احترامه العميق للإسلام، وهناك (ثانياً)، اشتراك القائد الأعلى في الاحتفالات الدينية والوطنية، ثم (ثالثاً) المحاولة التي قام بها للفرقة بين المصريين والعثمانيين، ثم (رابعاً) تلك المكتابات التي أرسلها إلى الأمراء المسلمين في البلدان المجاورة، والعلاقات التي حاول إنشاؤها معهم، ثم أخيراً، تأسيس الحكومة «الوطنية» وعمادها المشايخ والعلماء وأعيان البلاد لمعاونة الفرنسيين في الحكم.

الإسلام والسياسة:

فقد بدأت جهود نابليون الأولى، من وقت مبكر في هذا السبيل، عند ما أصدر منشوراً في ٢٢ يونيو ١٧٩٨ من على ظهر البارجة (أوريان) إلى جنده^(١)، ذكر لم فيه عظم الأثر الذي سوف تحدثه فتوحهم (في مصر)، على حضارة وتجارة العالم أجمع؛ ثم أخذ يبين لم أن الشعوب التي سوف يعيشون بينها، هي شعوب إسلامية، شهادتهم أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فلا ينبغي على الفرنسيين تخلفهم، بل عليهم أن يسلكوا معهم نفس مسلكهم مع اليهود والإيطاليين. وأن يظهروا الاحترام لمعتقدهم وأقربهم كما يحترمون خاضعات اليهود، وأساقفة المسيحيين، كما ينبغي عليهم أيضاً أن يكونوا متسامحين حيال الأعياد والاحتفالات التي يذكرها القرآن الكريم، وأن يحترموا الجوامع كما يحترمون كنائس اليهود، وكنائس المسيحيين؛ وزيادة على ذلك، فقد نبه بوناپرت الجند إلى اختلاف مسلك المصريين نحو المرأة عن مسلك الفرنسيين، وذكرهم أن معتصب المرأة في كل بلاد العالم، ما هو إلا سفاح أقيم؛ وأخيراً بين لم أن التهب، لا يثرى منه إلا القليلون، بينما يحيط التهب من شرف بقية الفرنسيين، ويقضى على

موارد في النهاية، ويجعل منهم أعداء للشعوب التي من مصلحة الفرنسيين استئثارهم إليهم كل الاستالة.

وفي ٢ يوليو^(٢)، (١٨ محرم ١٢١٣)، أصدر بوناپرت منشوره المعروف إلى أهالي مصر جميعهم؛ وقد بدأه «بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك له في ملكه»، ثم استطرد مخاطباً المصريين بقوله: «يا أيها المصريون، قد قيل اسم أنني ما نزلت بهذا الطرف، إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح، فلا تصدقوه؛ وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حكمكم من يد الظالمين، وإنني أكثر من المايك، أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم نبيه والقرآن العظيم». ثم «أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجرحية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم إن الفرنسيين أيضاً مسلمون مخلصون؛ وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى، وخرجوا فيها كرسى البابا الذي كان دائماً يحث البصاري على محاربة الإسلام؛ ثم قصدوا جزيرة مالطة، وطردها منها البكوالليرية الذين كانوا يزعجون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين». وفي هذا المنشور، طلب بوناپرت أن «تكون الصلاة قائدة في الجوامع على العادة». وأن يظل القضاء والمشايخ وال علماء والأئمة في وظائفهم^(٣).

وفي الواقع، حرص بوناپرت في تعليماته وأوامره إلى رجاله، في جبات التقط المختلفة، على إظهار احترامه لمعتقد البلاد الإسلامية وشماؤها وتعاليدها، وقد نجحت هذه الخطوة في استئثار المصريين للاستمرار على أداء واجباتهم الدينية.

وكذلك اهتم بوناپرت بالاحتفالات القومية والأعياد الدينية، فترأس في ١٨ أغسطس ١٧٩٨ احتفالاً عظيماً قطع الخليج^(٤). وفي ٢٠ أغسطس احتفل بمولد النبي الكريم، فذكر الجندي^(٥) في حوادث يوم الجمعة الخامس ربيع الأول ١٢١٣ «سأل صاري عسكري عن

المولد النبوي، ولما لم يعاونه كما دعتهم فاعتذر الشيخ البكري بتعطيل الأمور، وتوقف الأحوال؛ فلم يقبل وقال لا بد من ذلك، وأعطى له ثلثائة ريال فرنسي معونة؛ وأمر بتعليق تماثيل وأحبال وقناديل، واجتمع الفرنسية يوم المولد، ولعبوا ميادينهم، وخرجوا طوبوهم ودبابهم... وعملوا في الليل حراقة تقوط مختلفة؛ وسواريح تصعد في الهواء؛ وبعد هذا الاحتفال بيومين، كتب بونا برت إلى الجنرال (مارموت) Marmout^(١)، يطلب منه زيارة الشيخ المصري بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي، ويبين له كيف يجتمع بونا برت برؤساء الدين في القاهرة، وأنه «لا يوجد أحد أكثر اقتناعاً بطهارة وقُدسية الديانة الحمديّة» من بونا برت نفسه؛ ثم أرسل بونا برت إلى كليبر^(٢) في الإسكندرية نسخة من عدد (الكورييه) Courier De l'Egypte الأول، وهو يحوى مقالاً عن الاحتفال بالمولد النبوي؛ حتى إذا كان لدى كليبر مطبعة معدة عربية، قام بطبعه بعد ترجمته. ثم نشره في كافة الليقات.

وكذلك كان الحال في مولد عام ١٢١٤^(٣)، وقد أرسل بونا برت يطلب إلى حكام المديريات الفرنسية^(٤)، توزيع المنشورات العربية على الأهالي لأعيادهم بالاحتفال العظيم الذي أقيم في القاهرة، «عندما استمع القائد العام لقصة المولد، ثم أقبل على الصلاة بحضرة بركات المشايخ». ومع أن الجبرتي لم يذكر في حوادث ربيع الأول ١٢١٥ شيئاً عن الاحتفال بالمولد النبوي، فقد جاء في عدد الجريدة الفرنسية (الكورييه) الصادر في ١٨ ربيع الأول سنة الثامنة (أغسطس ١٨٠٠) بمناسبة المولد النبوي، «أنه مما تكن آراؤنا الدينية الأخرى، فالواجب يقضى بأن نعتبر محمداً رجلاً يسمو كثيراً فوق بقية الرجال الذين وجدوا في العصر الذي عاش فيه، ويمتاز عليهم، وهو بفضل عبقريته ومعارفه وشجاعته أهل

Corresp. t. IV. No. 3147 (١)

Corresp. t. IV. No. 3176 (٢)

(٣) جبرتي ج ٣: ص ٨١

Corresp. t. V. No. 4362 (٤)

لأعجاب الأجيال التالية». وزيادة على ذلك، فقد ذكرت (الكورييه) طرفاً من نشأة الرسول، ونلحت أركان العقيدة الحمديّة، وقد صدر هذا العدد في عهد (مينو) Menon، وكان (مينو) متقافاً في هذه الناحية، لسياسة بونا برت الإسلامية^(١).

وفي أول سبتمبر ١٧٩٨ احتفل نابليون ببتين أمير الحج، وفي ٢٢ سبتمبر احتفل الفرنسيون بعيد الجمهورية الفرنسية، وفي هذه الاحتفالات كان الاحترام للعقيدة الإسلامية ولشعور المسلمين، ولتقاليدهم بالغاً؛

بيد أن نابليون قد لجأ أيضاً إلى وسيلة جديدة لتدعيم أركان سياسته الإسلامية، وهي تخلص أولاً، في التفرقة بقدر المستطاع بين المصريين والعثمانيين، وجذب الأوليّة إليه؛ ثم محاولته إحياء آمال المصريين في إمكان آسباب الإسلام قوة جديدة، والنهوض بالقاهرة إلى مصاف المراكز الدينية الرئيسية في الإسلام؛ حتى تتخذ إلى جانب مكة المكرمة ذاتها، محلاً لانتفاخ الزعامة في العالم الإسلامي.

وقد استطاع بونا برت محاولة بذور التفرقة بين المصريين والعثمانيين، عند ما ساءت علاقاته مع الباب العالي، وكانت وسيلة له إظهار السلطان العثماني بمظهر غير المهتم بالمصلحة الدينية الإسلامية. والذي كان خليفة فرنسا في وقت كانت فيه هذه الدولة - الأمة المسيحية العربية - ثم نيز صدقها حين ظهر أن الفرنسيين قد أصبحوا أكثر عطفاً على المسلمين، وأقرب ميلاً لفهم العقيدة الإسلامية؛ وإذا كان الباب العالي يسلك هذا السلك نحو فرنسا، وهي الصديقة القديمة، فهل يمكن الاعتماد على تركيا في أمر المحافظة على التراث الإسلامي، فلا تتوزع أملاكها الإسلامية بين الدول المسيحية وخصوصاً روسيا وألمانيا^(٢) وعلى ذلك فقد كتب بونا برت إلى ديوان القاهرة في ٢١ يولييه ١٧٩٩، يحذّهم عن حلفاء الباب العالي الجدد وهم الروسيون، فقال إنهم يعتقدون بوجود آلهة ثلاثة، بينما يعتقد

Pièces Officielles. Seconde Partie. pp. 380-383 (١)

Corresp. t. V. No. 4362. (Au grand Viyir) (٢)

الفرنسيون بوجود إله واحد ، هو رب النصر والفخار ، وهو الذى أرسل بونايرت إلى مصر حتى يقضى على الفوضى المنتشرة بها ، ويوطد دعائم النظام والعدالة في البلاد ^(١) ؛ وتوكيداً لأقواله ، ساهم بونايرت شخصياً في المسائل المتصلة بالشؤون الدينية ، والتي كان من نصيب الباشا العثماني القيام قبلاً بها ؛ فقد كتب إلى حكومة الإدارة ^(٢) في ١٠ فبراير سنة ١٧٩٩ أنه احتفل بحلول شهر الصوم المبارك (رمضان ١٢١٣) احتفالاً غنياً ، وقام بالوظائف التي كان يؤديها في هذه المناسبة الباشا العثماني .

وقد حاول بونايرت إحياء آمال المسلمين في نصرة العقيدة الإسلامية في عهد الحكم الفرنسي في مصر ، بمختلف الوسائل ، وأظهر هذه الرغبة سواء في علاقاته مع المصريين أنفسهم ، أو مع الأمراء وحكام البلدان الإسلامية المجاورة ، فمن ذلك ما جاء في خطاب بونايرت إلى المواطن (بوفوازان) Beauvoisines ، القومسيور الفرنسي لدى ديوان القاهرة ^(٣) عند ما طلب إليه التوجه إلى يافا لمقابلة أحمد باشا الجزار صاحب عكا (أغسطس ١٧٩٨) ، حتى يفي للجزار باشا أن بونايرت يبغي الاستيلاء على بيت المقدس وتحطيم الدين الحمدي الحنيف ، ويؤكد له صداقة الفرنسيين ، وأنه بدلا من استرقاق المسلمين ، إنما يريد بونايرت خلاصهم ، وفي أغسطس ١٧٩٨ ^(٤) ، كتب بونايرت إلى الشيخ المصري ، لإظهار رضائه عن مسلكه ، ويؤكد له « الاحترام الذي يشعربه نحوه من اللحظة الأولى » . وفي هذا الخطاب رجاء بونايرت أن يحدد الوقت الذي يستطيع فيه القائد العام أن يجمع كافة حكام البلاد وأهل العلم بها ، ويؤسس نظاماً متفقاً أو متحد الشكل ؛ وعلى نمط واحد ، يستند على القرآن الكريم ، وهي المبادئ الصحيحة وحدها والتي تحقق سعادة البشر » ، وكذلك جاء في منشور بونايرت إلى سكان القاهرة بعد ثورتهم

(١) Corresp. t. V. No. 4296. (au Divan du Caire)

(٢) Corresp. t. V. No. 3952

(٣) Corresp. t. IV. No. 3077

(٤) Corresp. t. IV. No. 3148

المشهورة في أكتوبر ١٧٩٨ ^(١) ، « أنه قد قدر منذ الأزل ، أنه بعد القضاء على أعداء الاسلام ، وتحطيم الصليبان ، يحضر بونايرت من الغرب ، حتى يؤدي المهمة التي كلف بأدائها ، وأن في كتاب الله الحكيم ، من الآيات ما يشير إلى كل ما حدث وما يحدث في المستقبل » .

وعند ما عزل بونايرت القاضي (عثماني) في يونيو ١٧٩٩ ، وأراد أن يقوم بالقضاء في مصر أحد العلماء من المصريين المولودين في البلاد ، اجتمعت كلمة العلماء على اختيار الشيخ احمد العريش (الحنفي) لتولى القضاء ، فأبسه بونايرت فروة ثمينة ، ثم أصدر منشوراً طبعته منه عدة نسخ أُنشقت بالأسواق ، « وصورتها ، جواب إلى محفل الديوان من حضرة ساري عسكر الكبير بونايرته ، أمير الجيوش الفرنسية ، لمحبة أهل الملة الحمدية . خطاباً إلى السادات العلماء » . وذكر نابليون في هذا المنشور كيف استحسن « أن يجتمع علماء المسلمين ويتخاروا باتفاقهم قاضياً شريعياً من علماء مصر وعقلائهم لأجل موافقة القرآن العظيم بأصابع سبيل المؤمنين » . كما قال « وكذلك مرادى أن حضرة الشيخ العريش الذي اخترقوه جميعاً أن يكون لابساً من عندي ، وجالساً في المحكمة ، وهكذا كان يفعل الخلفاء في العصر الأول باختيار جميع المؤمنين » . ثم خاطب بونايرت أهل الديوان في هذا المنع ، بقوله « وأتم يا أهل الديوان تهديون الناس إلى الصواب والنور في جنبكم لأهل العقول ؛ وعرفوا أن أهل مصر أنه انتفضت وفرغت دولة العثماني من أقاليم مصر ، وبطلت أحكامها فيها ؛ وأخبرهم أن حكم العثماني أشد تعميلاً من حكم الملوك وأمرأنا ، والعاقل يعرف أن علماء مصر هم عقل وتأييد وكفاية وأهلية الأحكام الشرعية . يصلحون للقضاء أكثر من غيرهم في سائر الأقاليم وفي ٣٠ يونيو ١٧٩٩ ، أصدر بونايرت أمراً إلى الحكام الفرنسيين في المديريات ، لإخبار دواوينها باجتماع كلمة العلماء في القاهرة على

Corresp. t. V. No. 3785. (Aux Habitants du Caire)

ثم اقرأه في الجبرتي ، نفس المعنى ج ٣ : صفحات ٣٨ ، ٣٩ .

اختيار الشيخ العريش للقضاء في مصر^(١). وقد طلب بونابرت من هؤلاء الحكام أن يبينوا لأهالي البلاد أن حكومة العثمانيين قد انتهت من مصر، وهي الحكومة التي لاتل في استبدادها عن حكومة المماليك أنفسهم، وأنه مما يتعارض مع مبادئ القرآن الكريم، أن يحضر العثماني من القسطنطينية للقضاء بين أهل بلاد لا يفهم لغتهم؛ وأن القسطنطينية ذاتها لم يعترف أهلها بالاسلام، إلا بعد مضي ثلاثة أو أربعة قرون من وفاة الرسول؛ وأنه إذا عاد النبي (عليه السلام) إلى الأرض ثانية، لما ظهر في القسطنطينية، ولما اتخذ مقامه بها، بل ينزل في أرض مدينة القاهرة المقدسة، وعلى ضفاف النيل؛ وأن زعيم الدين الاسلامي، هو صديقنا، شريف مكة؛ وأن العلم الحقيقي، منحصر في جماعة علماء القاهرة الذين هم من غير أية معارضة، أكبر علماء الأبراطورية العثمانية اطلاقاً.

وتدعيها لهذه السياسة الاسلامية، حاول بونابرت إنشاء الصلات مع الأمراء المسلمين في الأقطار المجاورة، فكتب إلى حاكم (درنة) وإلى حاكم طرابلس، لتوطيد أواصر المحبة والصدقة معها،^(٢) ثم إلى (سلطان مكة) وإمام مسقط^(٣)، وكان يرجو أيضاً أن يساعده الأمام في توصيل الأخبار إلى تيو صاحب الهند، وقد أرسل بونابرت إلى تيو صاحب خطاباً في يناير ١٧٩٩، يخبره بعزمه على تحقيق طرد الانجليز من الهند. وفي ٣٠ يونيو كتب بونابرت إلى شريف مكة لتوطيد العلاقات التجارية بين مصر وبين بلاد العرب والهند. كما كتب^(٤) في اليوم نفسه خطاباً آخر إلى سلطان دارفور عبد الرحمن الرشيد «خادم الحرمين الشريفين، وخليفة رسول الله المعظم، وسيد الأرض»، يستميله إليه ويعدده بتأمين القوافل العنبرية الحاضرة إلى مصر للتجارة ويطلب منه إرسال الأتفين من العبيد الأشداء.

Corresp. t. V. No. 4238 (١)

Corresp. t. V. No. 3731 ; 3732 (٢)

Corresp. t. V. No. 3899 ; 3900 (٣)

Corresp. t. V. No. 3801 (٤)

Corresp. t. V. No. 4234 ; 4235 (٥)

الحكومة الداهية :

بيد أن أكبر دعامات سياسة بونابرت الاسلامية — الوطنية في مصر، كان ذلك النظام الذي شاء أن يضعه لحكومة البلاد الداخلية وهو يقوم على أساس إنشاء الديوان في القاهرة، والديوان في المديرية، تتألف من المشايخ والعلماء وأعيان البلاد. وكان تأسيس ديوان القاهرة في ٢٥ يوليو ١٧٩٨، ثم صدر الأمر بتأسيس ديوان الأقاليم في ٢٧ يوليو، ثم دعا بونابرت إلى انعقاد ديوان عام في القاهرة، بدأ أول جلساته في ٥ أكتوبر ١٧٩٨، وكان هذا الديوان الأخير أهم الديوانين. وأما الغرض الأساسي من هذه النظم، فهو تأييد استتباب الأمن والنظام في الديار المصرية^(١). وقد أراد بونابرت من إشراك الشيوخ والعلماء في الحكومة الداخلية — وكان هذا الأشرار، كما سبقت الإشارة، إشرافاً محدوداً، وتحت إشراف الفرنسيين ومراقبتهم — استئالة الرؤساء الدينيين، وضمان انحيازهم له؛ حتى يستطيع بواسطتهم، ولما لهم من نفوذ على الجماهير، الوصول إلى إقناع المصريين بالرضى بالحكم الفرنسي، وحملهم على الرضوخ لسلطان بونابرت، والإخلاق إلى السكينة وعدم التمرد. وكذلك فقد أراد بونابرت أن يستعين بنفوذ الشيوخ والعلماء والقضاة والائمة وأعضاء الديوانين على تفهم آراء ومطلب الشعب المصري، ثم اتخاذ هؤلاء كائهم، كوسيلة تمسكهم من انحياز المشروعات التي يرى الفرنسيون من الضروري تنفيذها، ومن غير اصطدام مع الأهالي. وغاية بونابرت العليا من ذلك كله، ضمان التفاهم مع المصريين من جانب، ثم توطيد السيطرة الفرنسية في البلاد من جانب آخر. فقد ذكر نابليون الغرض من تأليف الديوان العام خصوصاً ودعوته للاجتماع في القاهرة، في رسالة له إلى اللندوين الفرنسيين (موننج) و(برثوليه)، المكلفين بحضور جلسات الديوان، في ٤ أكتوبر ١٧٩٨^(٢)، فقال مامعناه «إن الغرض من دعوة الديوان، هو محاولة تعويد أعيان

Corresp. t. IV. No. 2857 (١)

Corresp. t. V. No. 3423 (٢)

مصر، على فكرة عقد المجالس، والقيام بأعباء الحكومة؛ وفي استطاعتكم، إخبارهم أن يونايرت إنما دعاهم للاجتماع حتى يسألم النصيحة، وحتى يعلم ما ينبغي اتخاذه لسعادة الشعب؛ وماذا يفعلون هم، إذا أعطوا الحقوق التي أعطانا إياها الفتح!». وبالفعل عقد الديوان العام أولى جلساته في ٥ أكتوبر كما تقدم، وكانت مهمة القوميسرين أو المندوبين الفرنسيين (مونج) و (برثوليه) عرض مشروعات الحكومة على أعضاء الديوان الذين كان من حقهم فقط إبداء الرأي في المسائل التي أراد يونايرت الاستشارة بأرائهم فيها؛ وقد عدد يونايرت هذه المسائل في رسالته الآتية إلى المندوبين الفرنسيين: وهي معرفة أفضل أنواع الأنظمة التي ينبغي اتباعها في دواوين الأقاليم والوظائف التي ينبغي الاتفاق عليها نهائياً، ثم أفضل أنواع التنظيم الذي ينبغي إجراؤه في القضايا المدنية والجنائية، ثم بحث الوسائل البكيفية بتأييد حقوق الوراثة، وحقوق الملكية، وما ينبغي اتباعه في فرض وتحصيل الضرائب؛ وفي الجلسات التي عقدها الديوان العام لبحث هذه المسائل حتى ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨، وصل الأعضاء إلى حلول ترضى عنها السلطات الفرنسية، ماعدا المسائل المالية عموماً، فبهذه قد استلزم مناقشة طويلة ولم يعط الديوان فرصة البت فيها نهائياً، كما سيأتي ذكره في حينه.

بيد أن يونايرت، جريا على سياسته الآتية، لم يلبث أن استخدم الديوان والعلماء في إصدار المنشورات، لتسكين خواطر الأهالي وحضهم على التزام الهدوء والسكينة، ثم لتقليل الأخبار الهامة التي رأى يونايرت إذاعتها على المصريين في أثناء حملته السورية. فمن أمثلة النوع الأول تلك النصيحة التي أذاعها «كافة علماء مصر المحروسة»^(١) لاجتناب الفتن وتحذير الناس من أعمال «الجميذية» الذين أوقعوا بشروهم بين أهل البلاد وبين الفرنسيين؛ ثم نصيحة أخرى في جمادى الثانية ١٢١٣ (نوفمبر ١٧٩٨)^(٢)، من العلماء إلى «أهل اللدائن

والأمنار من المؤمنين»، «وإلى سكان الأرياف من العربان والفلاحين» يخبرونهم «أن إبراهيم بك ومراد بك وبقيّة دولة المالكات أرسلوا عدة مكاتبات ومخاطبات إلى سائر الأقاليم المصرية لأجل تحريك الفتنة بين الخوفاة، وادعوا أنها من حضرة مولانا الساطان، ومن بعض وزرائه بالكذب والبهتان، وبسبب ذلك حصل لهم شدة الغم والكرب الزائد واعتناظوا غيظاً شديداً من علماء مصر ورعايها، حيث لم يوافقهم على الخروج معهم، ويتركوا عيالهم وأوطانهم، فأرادوا أن يوقوا الفتنة والشر بين الرعية والعسكر الفرنسيّة لأجل خراب البلاد، وهلاك كامل الرعية، وذلك أشد ما حصل لهم من الكرب الزائد يذهب دولتهم وحرمانهم من مملكة مصر الحميمية»، إلى أن قال العلماء «فتنصحكم أيها الأقاليم المصرية، أنكم لا تحركوا الفتن ولا الشرور بين البرية، ولا تعارضوا العساكر الفرنسية بشيء من أنواع الأذية، فيحصل لكم الضرر والهلاك، ولا تسمعو كلام القسدين، ولا تطيعوا أمر المفسدين الذين يفسدون في الأرض، ولا يصلحون، فتصبحوا على ما فقام ناديين، وإنما عليكم دفع الخراج المطلوب منكم لكامل المتمرزين، لتكونوا بأوطانكم سالين، وعلى أموالكم وعيالكم أميين مطمئنين؛ لأن حضرة صاري عسكر الكبير أمير الجيوش يونايرته اتفق معنا على أن لا ينازع أحد في دين الاسلام، ولا يعارضنا فيما شرعه الله من الأحكام، ويرفع عن الرعية سائر المظالم، ويقتصر على أخذ الخراج، ويترك ما أحسنه الظلمة من المغارم، فلا تعلقوا آمالكم بإبراهيم ومراد، وارجعوا إلى مولاكم مالك الملك وخالق العباد؛ فقد قال نبيه ورسوله الأكرم، الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها بين الأمم، عليه أفضل الصلاة والسلام».

وأما المنشورات التي أذاعها «ديوان مصر الخصوصي»، عن حركات يونايرت وعملياته العسكرية ضد فلول المالك، وفي أثناء حروبه الشامية، فقد اشتملت أيضاً على حش المصريين على التزام جانب الهدوء، والسكينة^(٣).

وكذلك ، استكتب بونابرت أعضاء الديوان رسالة لشريف مكة ، في ٢٠ ربيع أول ١٢١٣ (أول سبتمبر ١٧٩٨^(١)) ، أثبت فيها أعضاء الديوان على سياسة القائد العام ، ونوهوا بما بذله من جهود لتأمين طريق الحج ، كما ذكروا اشتراكه في الاحتفالات والأعياد القومية والإسلامية ، وهكذا .

والواقع أن بونابرت ، كان يهتم اهتماماً كبيراً ، بمسألة انفاع المصريين بأن «الفرنساوية» يعترفون الاسلام حقيقة ؛ وقد أدرك أن مجرد القول والاعلان عن اسلامه واسلام الفرنسيين لا يكفي للنساء على أية رغبة قد توجد لدى المصريين المقاومة ؛ لأن هذه الأقوال وحدها ، لا بد وأن تكون موضع اشتباه المصريين ، ومثيرة لسوء ظنهم بالفرنسيين عموماً ؛ وعلى ذلك ، فقد كان من أهم مساعي بونابرت استخدام العلماء ، كما قال « في تفسير القرآن (الكريم) ، بما يتفق مع مصلحة الجيش » ، ثم استصدار فتوى من هؤلاء العلماء الذين في الأزهر ، لدعوة الناس إلى قسم عين الطاعة له ، حتى تستند سلطته بفضل ذلك على أساس شرعي في مصر ؛ بيد أنه كان يعترض موافقة العلماء على امكان اسلامه واسلام جيشه ، مسألان هاتمان هما (الختان) و (الحر)^(٢) . فمع أن أئمة المذاهب الأربعة ، قد أفتوا بجواز استطاعة الفرنسيين الاسلام على الرغم من وجود هاتين الصعوبتين ، وكانت ولا شك هذه الفتوى في مصلحة بونابرت ؛ إلا أن شيوخ الأزهر ومن وراءهم المصريين ، ظلوا جميعاً غير مصدقين ادعاء بونابرت الاسلام ، بل كانوا مقتنعين تماماً بأن بونابرت — وعسكره ما هم جميعاً في الحقيقة إلا كفرة^(٣) .

ثورة القاهرة : (١) أسبابها :

بيد أن كل هذه المحاولات لم تنجح في استمالة المصريين إلى جانب الفرنسيين : حقيقة

(١) Cherfils. Doc. XL. pp. 87-89

(٢) Cherfils. PP. 116-117

(٣) Charles-Roux. Bonaparte etc. l'Egypte. pp. 79-38

ساعدت هذه السياسة الإسلامية — الوطنية في مبدأ الأمر على تسكين وتمهدة الخطوات في الإسكندرية ، ورشيد ، والقاهرة ؛ إلا أنها أخفقت تماماً في داخل البلاد ؛ وظل المصريون على اعتقادهم الراسخ ، بأن الفرنسيين إنما هم أعداء الدين الإسلامي ، فالمصريون وإن تظاهروا بتصديق أقوال وإدعاءات بونابرت عموماً ، فقد كانوا في الحقيقة في شدة الاستياء من نجاح قوات (المشركين) وانتصاراتهم ، بل إن هذا العداء الديني الكامن كان من العوامل الرئيسية في تحريك الاضطرابات والثورات .

ومع ذلك ، فقد كانت إلى جانب هذا الغرور والعداء الديني ، أسباب أخرى . مهدت إلى اندلاع لحبيب الثورة في القاهرة ، ثم انتشارها إلى الأقاليم ، وقد جمل (نقولاً التركي) أحد المعاصرين ، أسباب ثورة القاهرة في قوله^(١) « إنه بعد أن مكثت فرنسا في المملكة المصرية مقدار ثلاثة أشهر ، فكان المسلمون يظنون أن تورد لهم الأوامر ، من الدولة العثمانية ؛ بتقريهم على المملكة حسبما كانوا يشيرون أنهم حضروا إلى مصر بإرادة السلطان سليم ، وكانوا يوعدونهم في وزير إلى القلعة السلطانية من طرف الدولة العثمانية . وقد كان بخير أمير الجيوش بقدم عبد الله باشا العظم من الشام إلى مصر ، وأعد له منزلاً يمول به ، وأمر بتدبيره وفرشه . وإذا مضت لمدة معينة ، ولم يحضر أحد فاسب من ذلك أو أعيان كثيرة للنفقة وإبداع الفتن والشور من قتل السيد محمد كريم لأنه كان أحد الأشراف ومن ورود المكاتب من الأمراء المصريين بالاستنباض إلى أهل تلك الأقاليم ، وكتابات أحمد باشا الجزائر إلى البلدان المصرية ، واستنهاضهم على فرنساوية . وأن قادم عليهم العساكر العثمانية ، ثم قيام أهالي بر دمياط ، والحوادث بذلتها العرب والفالاحين وغزو فرنساوية عنهم ، وعدم انقياس لهم . وقد كان فرنساوية ، يخرجون النساء والبنات السمات مكشوفات الوجوه في الطرقات ، ثم اشتها شرب الخمر وبيعه إلى العسكر

(١) نقولاً التركي صفحات ٦٤ — ٦٦ .

ثم هدم جوامع ومنازل في بركة اليزبككية ، لأجل توسيع الطرقات لمشي العربات . وكان المسلمون ينتفسون الصُّعداء من صميم القلوب ، ويستعظمون هذه الخطوب ، وصاحوا لقد آن أوان القيام على هؤلاء اللئام . فهذا وقت الانتصار إلى الاسلام ، فشعر أمير الجيوش بما في ضايرهم ، وما اكتموه في سرايرهم ، فأبرز أمراً لساير حكام الخطوط بأن كلا منهم يأمر بفتح الأبواب ، المركبة في الشوارع . وفي يوم واحد . خلعت تلك الأبواب العظام ، وبعضها أحرقت بالنيران ، فركب أمير الجيوش ، وأخذ معه المهندسين ، ومنهم الجنرال كفرال ، الملقب أبوخشمه ، لأن كانت رجله الواحدة مقطوعة من ساقه ، ومصطلع له رجل من خشب ؛ فهذا الجنرال كان أعظم المهندسين في مملكة فرنساوية ، وبدأ أمير الجيوش يحول بهذا الجنرال على سائر الأملاك التي حول ديار مصر ، وغرس على رأس كل مكان يبرقاً إشارة لبناية القلع ، فإذا شاهدت الاسلام هذا الاهتمام ، تحركت للقيام « والثورة .

ومع ذلك ، فإن نقولا التركي ، لم يذكرفيا تقدم ، السبب المباشر والرئيسي لقيام هذه الثورة ؛ وهو اقتصادي أكثر من أي شيء آخر ، كما يؤخذ أيضاً من أقوال الجبرتي ، عند ما وثب حوادث (يوم السبت ١٠ جمادى الأولى ١٢١٣) ، على وجه لا يدع مجالاً للشك في أن تذر المصريين من ترتيبات الفرنسيين الاقتصادية ، وتنظيماتهم المالية ، كان هو المحرك الأول لقيام الثورة . فكتب فيه ^(١) « علوا الديوان ، وأحضروا قائمة مقررات الأملاك والغار ، فجعلوا على الأعلى ثمانية فرانسه ، والأوسط ستة ، والأدنى ثلاثة . وما كان أجرته أقل من ريال في الشهر فهو معافى . وأما الوكائل والخانات والحمامات والمعاصر والسيارح والحوانيت . فنها ما جعلوا عليه ثلاثين وأربعين بحسب الحسة والرواج والاتساع ؛ وكتبوا بذلك منشائر على عاداتهم ، وأصقوها بالمفارق والطرقي ، وأرسلوا منها نسخاً للأعيان ، وعينوا المهندسين ومعهم أشخاص تمييز الأعلى من الأدنى ، وشرعوا في الضبط والإحصاء ، وطافوا ببعض الجبال لتحرير التوائم ، وضبط أساء أربابها . ولما أشيع ذلك في الناس

كثير لفظهم ، واستعظموا ذلك ؛ والبعض استسلم للقضاء فانتدب جماعة من العامة ، وتناجوا في ذلك ، ووافقهم على ذلك بعض التعممين الذي لم ينظر في عواقب الأمور ، ولم يفكر أنه في القبضة مأسور ، فتصحب الكثير من القوماء ، من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ، وأصبحوا يوم الأحد متخربين ، وعلى الجهاد غازمين . . . » .

المسألة المالية :

والحقيقة أن يونابرت ، منذ وطأت قدماه أرض مصر ، بدا كأنه يريد الاعتقاد على موارد البلاد في تخمين جيشه ، وسد نفقات الحملة ؛ ثم كثر إعتاده على هذه الموارد ، خصوصاً بعد هزيمة أبي قير البحرية ؛ عند ما أصبح من الظاهر أن جهود الفرنسيين قد توفرت الآن لإنشاء المستعمرة الجديدة ؛ وهي المستعمرة التي كان لا بد من اتخاذ ترتيبات وتنظيمات مالية واقتصادية ، لتأسيسها على قواعد وأسس تكفل إمداد الجيش ، قبل أي أمر آخر ، بالأموال والمؤن اللازمة له ، حتى يستطيع الاحتفاظ بالبلاد من جهة ، ورد الأعداء عنها من جهة أخرى ؛ وإن التمتع بالتاريخ الحملة ، منذ سقوط الاسكندرية في يوليو ، إلى أن اندلع حبيب الثورة في القاهرة في أكتوبر ١٧٩٨ ، ليجد أن قائد الحملة العام ، كان شديد الاهتمام بضرورة تحصيل الأموال ، إما عن طريق فرض الغرامات المالية على المدن ، وإما عن طريق مصادرة أملاك المالك وإرغام نسايتهم على دفع الغرامات ؛ وإما بالتشدد في تحصيل الميري والضرائب الأخرى ، وإما بوضع الأنظمة التي تكفل تحصيل نوع من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة من الأهالي ، وهم جرا .

فقد كلف يونابرت ، غداة دخوله الاسكندرية ، كلا من مجالون وبوسيليج ، بأن يجعما حوالي العشرين من أثرياء تجار الاسكندرية ، ويحصلوا منهم ثلثائة ألف من الفرنكات الذهب في نظير سبائك من الذهب والفضة أحضرها يونابرت معه ، على ظهر بوارجه ^(١) ؛

كبار تجار الاسكندرية مبلغ ثلثمائة الف من الفرنكات الذهبية ، بعد استنزال مبلغ ثلاثين الفاً ، اخذها منهم كغير قبل ذلك ؛ وقد اهلوا يوماً واحداً لسدادها ^(١) . وفي نفس اليوم فرضت على السيد محمد كريم غرامة قدرها ثلثمائة الف فرنك ، واهل خمسة ايام لسدادها والا « فصلت راسه » ^(٢) . وكذلك فرضت على سكان رشيد غرامة قدرها مائة الف فرنك اهلوا يومين لسدادها ؛ وكذلك فرض على سكان دمياط مبلغ ١٥٠ الفاً من الفرنكات ^(٣) . وزيادة على ذلك ، فقد طلب بونايرت المال من التجار ، فطلب من تجار الحرير مبلغاً كبيراً من الريالات الاسبانية ، وارغم الاقباط على دفع مبلغ آخر ^(٤) ؛ وعندما لم يدفع السيد محمد كريم الغرامة ، اتهم بالخيانة ، ثم فرضت عليه غرامة ٣٠٠ الف فرنك بدفعها في ثمانية ايام ، وقد اتقص هذا المبلغ الى الثلاثين الفاً في ٥ سبتمبر ، ولكن كريم لم يدفعه ، فاعدم في اليوم نفسه ^(٥) . وفي ٣ اغسطس طلب من تجار خان الخليلي ان يدفعوا ١٣ الفاً من الريالات ^(٦) ؛ وفي ١٠ سبتمبر ١٧٩٨ صدر امر بانشاء محكمة تجارية في كل من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط ، على ان يكون اعضاؤها من تجار المكان ، ويقومون بهذه الوظائف في غير مقابل ، ويعينهم القائد العام بعد تزكية مدير الشؤون المالية ، ثم حدثت كايكاف القاضى باثنين في المائة من قيمة المبالغ المحكوم بها ^(٧) . وفي ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ ، صدر امر بانشاء « مكتب لتسجيل » في كل مديرية ، لتسجيل « مستندات الطليق » ، وكافة المستندات التي من المحتمل ان تكون موضع نزاع قضائي ، على ان يحصل عليها رسوم بنسبة قيمتها . وقد جاء في هذا الامر ^(٨) ، ان كافة الممتلكات

Ib. No. 2883 (١)

Ib. No. 2885 (٢)

(٣) Ib. No. 2886, 2887, et 2890

(٤) Ib. No. 2896, 2897, et 2920

(٥) Ib. No. 2925, 2926 ; 3247, 3248

(٦) Ib. No. 2949, 2950, 3208

(٧) Jb. No. 3268

(٨) Jb. No. 3320

وفي نفس اليوم (٦ يوليو) طلب بونايرت من المشرفين على الجرك بالاسكندرية ، مائة وخمسين الفاً من الفرنكات من حساب الجمارك ^(١) . وفي اليوم التالي ، أصدر أمراً بتشكيل لجنة في كل مديرية لوضع الأختام على أملاك المالك وأعداء الفرنسيين ^(٢) ، وكان من واجب هذه اللجنة أيضاً ، السهر على تحصيل الضرائب بكافة أنواعها بدقة ، من مباشرة وغير مباشرة ^(٣) . ثم عقب دخوله القاهرة ، وجد بونايرت كما قال ، « عملة جيدة جداً » ؛ ولما كان يريد هذه العملة ، فقد طلب من الجنرال كليبر الذي تركه في الاسكندرية ، ان يجمع السبائك التي سبق إعطاؤها لتجار الثغر ، في نظير أن يعطيهم بونايرت بدلًا منها كميات من الأرز والقمح ^(٤) . وفي ٢٧ يوليو اتخذ بونايرت الاجراءات اللازمة لمصادرة أملاك المالك ومقتنياتهم ، وأصدر أوامره بذلك إلى رشيد والاسكندرية والجيزة وتليوب ^(٥) ؛ وعند ما صدر أمر تشكيل الدواوين في المديرات (٢٧ يوليو) ، تضمن هذا الأمر أيضاً وجود مندوب فرنسي للإشراف على تحصيل الميري ، والضرائب الفروضة على الأتبان ، وتحصيل كافة الإيرادات التي كانت من نصيب المالك ، وأصبحت الآن من نصيب الجمهورية الفرنسية ^(٦) . وفي نفس اليوم طلب من كافة الأفراد الذين يحتفظون لديهم أشياء أو أموال تخص المالك ، أن يقدموها إلى مخازن الحكومة ^(٧) ؛ كما شكل بونايرت لجنة لتحديد الضريبة التي تدفعها كل سيدة من زوجات المالك في نظير السماح لها بالبقاء في القاهرة ، والاحتفاظ بمقتنيات زوجها ^(٨) ، وفي ١٣ يوليو فرض بونايرت على

Ib. No. 2767 (١)

Ib. No. 2788 (٢)

Ib. No. 2829 (٣)

Ib. No. 2853 (٤)

Ib. No. 2857 (٥)

Ib. No. 2858 (٦)

Ibid No. 2859 (٧)

Corresp. L. IV, No. 2860 (٨)

الشخصية التي لا تسجل ، لا يعترف بها ، كأن الممتلكات الأخرى ، عدا المسجلة ، تعتبر من الممتلكات الأهلية . وقد أعطى هذا الأمر مئة شهر واحد للتسجيل في مدينة القاهرة ، وشبهين في كافة مديريات القطر : فإذا لم تسجل الأملاك تصبح من نصيب الجمهورية الفرنسية . وكذلك نص هذا الأمر على ضرورة تسجيل الوصايا وعقود التفويض والقسمة بين الورثة في مدة عشرة أيام من تاريخ تحريرها ؛ ثم أحق بهذا الأمر ، تفصيلات وأفية عن « تعريف التسجيل » وكانت تتراوح بين ٢ ٪ ، ٥ ٪ ، وهذا عدا غيات معينة على شهادات الميلاد والوفاة وتنفيذ الأحكام ، والحجر ، وقسمات الطلاق وهلم جرا . وفي اليوم نفسه صدر أمر آخر بالزام كل فرد من أصحاب المهن أو الأعمال ، أيًا كان نوعها ، أن يكون لديه ترخيص ، يجوز له القيام بعمله ؛ يطلبه من إدارة التسجيلات ، وعليه أن يحدد هذا الترخيص سنويا ؛ وقد تضمن هذا الأمر ، غيات الترخيصات المختلفة للتجار ، والصناع والنساج ، البنائين والخباطين وغيرهم ، وكانت تتراوح بين ٢٥٠ ريالاً و ١٠٠ ريالاً ^(١) . ولما كان تجار الحبوب وتجار البن ، والأقطاب ، وزوجة مراد بك ، وزوجات الماشيك ، لم يستطيعوا جميعاً تأدية الغرامة المفروضة عليهم في وقتها ، فقد شدد يونابرث في ٢١ سبتمبر ، على بوسيليج (مدير الشؤون المالية) ، حتى يتم سداد هذه الأموال بكل سرعة « نظراً لأن حاجتنا — كما كتب يونابرث — قد أصبحت ملحة » ^(٢) . وفي الواقع تكررت أوامر يونابرث في المدة التالية بتشكيل اللجان وتنظيم الإدارة المالية عمومًا ، فخرش للشرطة في جميع الضرائب والأموال . لحاجة خزانة (الخطة) إلى الموارد لسد نفقات الجيش وكلائف الإدارة ^(٣) ؛ وكان من هذه الأوامر ، ذلك الأمر الذي أصدره يونابرث في ١٦ أكتوبر ^(٤) ، لتحديد الضريبة المحصلة على الباني كوكائل والحمامات ومعاصر الزيت وطواحين

Corresp. t. IV. No. 3323 (١)

Ib. No. 3362 (٢)

Corresp. t. V. No. 3449, 3472, 3487 (٣)

Corresp. t. V. No. 3486 (٤)

الغلال ، والقهوات والحبوب والغرف ، وقد قدمت هذه المباني إلى درجات وإلى وثانية وثالثة ورابعة ، وتراوحت الضريبة عليها بين ١٨ ريالاً على الوكائل من الدرجة الأولى ، ونصف ريال فقط على الخانات من الدرجة الرابعة .

هذه هي صورة موجزة للسياسة المالية التي سار عليها يونابرث في مصر وواضح أن غرضه الأول هو الحصول على المال بكل وسيلة ؛ وكان من المنتظر ، أن يشدد تدبير المصريين من هذه الخطة ؛ فمع أنهم قد وقفوا قبلاً تحت ظلم المايك وتمسكهم ، فانهم كثيراً ما كانوا يجدون في ذلك العود مخرجاً من هذه المظالم ، بسبب اندماد النظام في الإدارة عموماً ، واستطاعتهم بفضل ذلك ، الإفلات من قبضة المحصل أو للتزعم وهكذا ؛ وأما الآن وتحت الحكم الفرنسي وفي ظل الأنظمة التي وضعها يونابرث ، فإن الإفلات من « مسلحة التسجيلات وإدارة أملاك الحكومة » ، أو الإفلات من « محكمة القضايا » كان أمراً مستعزلاً ؛ وقد اعتبر صاحب (التاريخ المعاصر والعسكري) لاجمعة الفرنسية بمصر ^(١) تدبير المصريين من محكمة القضايا ومسلحة التسجيلات من أكبر أسباب ثورة القاهرة . وبفتح الجبتي عن روح الاستياء المنشرة بين معاصريه ، في السكيفية التي دون منها حادث إنشاء محكمة القضايا بأسلوب من التهمك اللاذع ، إذ يقول ^(٢) « وشرعوا في ترتيب ديوان آخر ، وسنوه محكمة القضايا ، وكتبوا في شأن ذلك طوماراً ، وشرطوا فيه شروطاً ، ورتبوا فيه ستة أقدار من النصارى القبط وسبعة أقدار من غير المسلمين ، وجعلوا قضية الكبير ملحقاً بالقبطي وفوضوا اليهم القضايا في أمور التجار والعمامة والوراثة والدعوى . وجعلوا لذلك الدواوين ثماعد وأركاناً من البدع السيئة ، وكتبوا نسخاً من ذلك كثيرة وشرطوا في ضمنه شروطاً ، وفي ضمن تلك الشروط ، شروط أخرى بتعديرات متخفة ، يفهم منها المراد بعد التامل الكثير ، ولمد معرفتهم بقوانين القرايب العربية ، وبمحصلة التحليل على أخذ الأموال

Reybond t. I. P. 138 (١)

(٢) جبتي ج ٣ : ص ٢٠ ، ٢١

كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بمحجهم وعسكاتهم الشاهدة لهم بالتملك، فإذا أحضروها وبينوا وجه تملكهم لها إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث، لا يكفي بذلك، بل يؤمر بالكشف عليها في السجلات، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عينه في ذلك الطومار، فإن وجد تمسكه مقيداً بالسجل، طلب منه بعد ذلك الثبوت، ويدفع على ذلك الأشهاد بعد ثبوته وقبوله قدر آخر، ويأخذ بذلك تصحيحاً، ويكتب له بعد ذلك تمكين، وينظر بعد ذلك في قيمته، ويدفع على كل مائة اثنين. فإن لم يكن له حجة أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد، فإنها تضبط لديوان الجمهور، وتصير من حقوقهم. وهذا شيء معتذر؛ وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشرع أو بأبولتها لهم من مورثهم، أو نحو ذلك بحجة قريبة أو بعيدة العهد، أو بمحج أسلافهم ومورثهم. فإذا طولبوا بإثبات مضمونها، تفسر أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار أو ربما حضرت الشهود فلم تقبل؛ فإن قبلت فعل به ما ذكر. ومن جملة الشروط مقررات على المواثيق والمواثيق ومقاديرها متنوعة في اللغة والكثرة؛ كقولهم إدامات الميت يتشاورون عليه، ويدفعون معلوماً لذلك، ويفتحون تركته بعد أربع وعشرين ساعة، فإذا بقيت أكثر من ذلك، ضبطت للديوان أيضاً، ولا حق فيها للورثة؛ وإن فتحت على الرسم بإذن الديوان، يدفع على ذلك الإذن مقررأ، وكذلك على ثبوت الورثة. ثم عليهم بعد قبض ما يخصهم مقرر، وكذلك من يدعى ديناً على الميت، يثبت بديوان الحشرات، ويدفع على إثباته مقررأ، ويأخذ له ورقة، يستلم بهادينه، فإذا استلمه دفع مقررأ أيضاً، ومثل ذلك في الرزق والأطيان بشروط وأنواع كيفية أخرى، غير ذلك والهبات والمبايعات والدعاوى والنازعات والمشاجرات والإشهادات الجزئيات والكتابات، والمسافر كذلك لاسافر إلا بورقة، ويدفع عليها قدرأ وكذلك المولود إذا ولد، ويقال له لإثبات الحياة، وكذلك المؤجرات، وقبض أجر الأملاك وغير ذلك. ٨

هذا. وقد صدرت الأوامر الخاصة بإنشاء محاكم القضاء (١٠ سبتمبر) ومصلحة التسجيلات (١٦ سبتمبر)، قبل اجتماع الديوان العمومي، الذي صدر الأمر بإنشائه في ١٣ أكتوبر^(١)، وعقد أول جلساته كما تقدم في ٥ أكتوبر ١٧٩٨؛ ولما كان بونابرت قد رغب في أن يبحث هذا الديوان المسائل المتعلقة بالتمليك والتوريث والقضاء المدني والجنائي، إلى غير ذلك مما سبقت الإشارة إليه؛ فقد عكف الديوان على دراسة هذه الموضوعات؛ وكانت الشؤون المالية، أهم ما شغل أعضائه، فانصب اعتراضهم على مسألة وجوب تقديم مستندات الملكية لتسجيلها، كما اعتراضوا على فداحة رسوم المحاكم التجارية؛ وقد وصلت ردود الديوان إلى بونابرت، فكتب إلى المندوبين الفرنسيين^(٢) (موننج) و(رتوليه) حتى يشكرا نيابة عنه أعضاء الديوان، على المهمة التي أبدوها في أعمالهم، ثم طلب في نفس الرسالة (في ١٨ أكتوبر) أن يشكل الديوان لجنة لاقتراح نظام جديد لتحديد قدر الرسوم التي ينبغي دفعها عند التقاضي. بيد أن بونابرت، كان يهتم قبل أي شيء آخر، بضرورة تهدئة خواطر القاهرة الذين كانوا يصغون، كما كتب، إلى الإشاعات المتناثرة عن قرب عودة المالك إلى القاهرة، الأمر الذي يسبب غضب الفرنسيين، ويؤدي إلى دمار القرى، وعلى ذلك فقد طلب بونابرت في هذه الرسالة، من المشايخ وأعضاء الديوان، مخاطبة الشعب لبيان الأضرار التي تعود عليهم من الاستماع إلى المييجين، وتصديق هذه الإشاعات التي لا تستند على شيء من الواقع، ثم طلب منهم أن ينصحو أهل القاهرة بالطاعة والعيش في علاقات حسنة مع الفرنسيين. ومع ذلك، فقد انقضت جلسة الديوان في ٢٠ أكتوبر، وإنما قبل أن يصل أعضاؤه، بالاشتراك مع الفرنسيين، إلى حل للمسائل المالية، وفي هذا الجو، لم يلبث أن انفجر بركان الثورة في القاهرة، في صبيحة اليوم التالي.

الأفنين، والأفنين وخمسةائة، بينما لم يجسر الفرنسيون سوى ١٦ من القتلى، ٢١ من جرحى الجيش وقد ذبحوا في الطريق ٢٠ رجلاً من مختلف الرتب الأخرى^(١).

نتائج الثورة:

وأما نتائج هذه الثورة فكانت خطيرة، فهي قد قلبت رأساً على عقب سياسة الفرنسيين، أوبالأحرى، السياسة القائمة على التوحد إلى الأهالي ومجاملتهم، فسلك بونايرت من ذلك الحين مسلك الشدة والصرامة مع المصريين، فشدد في عقاب المخرضين على الثورة، وأصدر أمراً في ٣ نوفمبر ١٧٩٨^(٢) لمعاقبة جملة من المشايخ الذين اشتركوا فيها بالاعدام ومصادرة ممتلكاتهم؛ ثم عطل بونايرت الديوان مدة شهرين، حتى اضطر إلى اعادته، عندما رأى الخروج يحمله إلى سوريا. فأعاد تشكيله في ديسمبر ١٧٩٨، وكان يتألف في هذه المرة من ديوانين: الديوان العمومي أو الكبير من الستين عضواً، يمثل سكان القاهرة، ويعتقد بدعوة من حاكم العاصمة. والديوان الخاص أو «الديمومي» — كما سماه الجبرتي — ويتألف من ١٤ عضواً، من بين أعضاء الديوان العمومي، ويعتقد يومياً في القاهرة. ومن هؤلاء الأعضاء خمسة شيوخ وثلاثة من التجار المسلمين. واحد من الأقباط واثنان من التتوريين، وثلاثة من التجار الأوربيين، فكان عدد المسيحيين ستة. وكان المندوب الفرنسي في هذا الديوان (جلوتيه) Glantier، أحد أعضاء المجمع العلمي المصري، وقد أعلن بونايرت أهالي القاهرة بتأليف هذا الديوان في منشور في ٢١ ديسمبر^(٣)، أثبتته الجبرتي كما نشر، وهو المنشور الذي سبق الإشارة إليه^(٤). وقد أظهر فيه بونايرت غضبه من أهل القاهرة بسبب «تحريرك هذه الفتنة» — ثورة ٢١ أكتوبر — التي عاقبهم

ثورة القاهرة: (٢) وفاتها:

وكان المندوبون من الترتيبات المالية الآفة، قد اعتادوا بحث شكاويهم مع شيوخ الأزهر من مدة، وسرعان ما تألفت في الأزهر «لجنة من المتأمرين»، جمعت حولها الغاضبين من الحكم الفرنسي، والكراهين له. ويقول (صاحب التاريخ العلمي...^(١)) أن رسل مراد وإبراهيم، كانوا يأتون إلى الأزهر: وحول هؤلاء التف كافة المشايخ الذين استاءوا من عدم استخدام بونايرت لهم، وأذاعوا أن بونايرت، إنما يريد إزغام المسلمين على اعتناق المسيحية، كما أذاعوا أن جيشاً من المليك والعثمانيين سوف يحضر قريباً على الشاطئ، المصري لطرد الفرنسيين، وقد اشترك في التجهيز على الثورة الأتمة والمؤذنون وغيرهم من رؤساء الدين، حتى انفجر بركانها. وأما بونايرت، فقد اتخذ في اليوم والساعة الاجراءات العسكرية للقضاء عليها، فوزع قواته لاحتلال الأزبكية، بينما احتل شطر من الجيش المرتفعات بين القاهرة والقبة، وأصدر أوامره في ٢٢ أكتوبر إلى القائد (بون) Bon^(٢) حتى يهاجم حي الأزهر، إذا اضطر إلى ذلك، ويطلق يدافقه على الجامع الأزهر أيضاً، ولاتخاذ الاجراءات اللازمة بإشراف الجنرال (دومارتان) Domartain لمحاصرة الجامع، وقطع السبل المؤدية إليه. وفي اليوم التالي، أمر بونايرت القائد (دومارتان) Dumas، بنقل موقع من مقر القيادة العليا إلى حي بولاقت، ويوجد قتل في أثناء هذه الحوادث (ديبوي) Dupuy، قومندان القاهرة؛ ثم سلكوسكي Sulkowski من ياوران بونايرت (في ٢٣ أكتوبر)؛ كما قتل من العلماء أربعة. بيد أن الثورة لم تلبث أن أخذت في يومها الثالث؛ وفي ٢٧ أكتوبر ١٧٩٨، كتب بونايرت إلى حكومة الإدارة^(٣) تقريراً مفصلاً عن هذه الثورة، جاء فيه أن مقدار ما خسره الثوار كان يتراوح بين

V. Ib. No. 3539, (Au Général Reynier) (١)

Corresp. t. V. No. 3571 (٢)

Corresp. t. V. No. 3785 (٣)

(٤) الجبرتي ج ٣ : من ٣٨ ، ٣٩

Reyband, pp. 139-142 (١)

Corresp. t. V. No. 3524 (٢)

Ib. t. V. No. 3538 (٣)

عليها بإبطال الديوان ، وهو الذي رتبته لنظام البلد وصلاحيات أحوال أهلها من مدة شهرين . وقد انطوى هذا المنشور على محاولة أخرى جديدة ، لتسكين الخواطر ، على نخط ما ظن بونايرت العامة تألفه وتفهمه ، فقال « والآن توجه خاطرنإلى ترتيب الديوان كما كان ، لأن حسن أحوالكم ومعاملتكم في المدة المذكورة — مدة شهرين — أنسانا ذنوب الأشرار وأهل الفتنة التي وقعت سابقاً .

أيها العلماء والأشراف أعطوا أمتكم . ومعاشروا رعيتكم بن الذي يعذبني ويخصني إنما خصامه من ضلال عقله وفساد فكره ولا ينجو من بين يدي الله لمارضته لتقدير الله سبحانه وتعالى ، والعاقل يعرف أن ماغلنائه بتقدير الله تعالى وإرادته وقضائه واعلموا أيضاً أمتكم أن الله قدر في الأزل هلاك أعداء الاسلام ، وتكسير الصليبان على يدي ، وقدر في الأزل أني أجيء من أرض المغرب إلى أرض مصر هلاك الذين ظلموا فيها ، وإجراء الأمر الذي أمرت به ، ولا يشك العاقل أن هذا كله بتقدير الله وإرادته وقضائه . واعلموا أيضاً أمتكم أن القرآن العظيم صرح في آيات كثيرة بوقوع الذي حصل ، وأشار في آيات أخرى إلى أمور تقع في المستقبل ، وكلام الله في كتابه صدق وحق . » ثم حدد بونايرت بانزال العقوبة الشديدة على أعدائه ومخالفيه .

بيد أن لم يكن من المنتظر أن يتمتع الفرنسيون بالهدوء والسلام في البلاد ، عند ما امتدت الاضطرابات إلى بقية النصارى في المجرى والقبلي . وكانت المفاوضات قد بدأت في بعض البلدان في الحقيقة قبل انفجار ثورة القاهرة ، ثم اشتدت وزاد خطرها منذ أكتوبر ١٧٩٨^(١) . وفي الوجه القبلي ، تزعم المقاومة مراد بك ، وكان بونايرت قد حاول منذ أن انتهزم الماليك ، وفروا إلى الصعيد بزعامة مراد بك ، الاتفاق معه ، على أن يحكم في مديرية جرجا « من شلال أسوان إلى ما يلي جرجا شمالاً بنصف فرسخ » تحت سيادة

(١) أنظر الرافعي بك . ج ١ : صفحات ٣٢٤ — ٣٢٤ المفاوضات في الوجه البحري .

الفرنسيين والتبعية لهم^(١) وأرسل بونايرت في بداية أغسطس ١٧٩٨ إلى مراد رسولا هو المواطن (روستى) Rosotti مفاوضاً للاتفاق معه ، وتوقيع معاهدة لإنهاء الحرب القائمة بين مراد بك وبين بونايرت^(٢) . ولكن هذه المحاولات أخفقت ؛ فقد قابل (روستى) مراد بك ، ولكن الأخير أجابه^(٣) « بأنه لا يعرف اتفاقاً يقوم بين القوة وبين العدالة ، وبأنه إذا كان عليه أن يعترف بسيادة سيد عليه ، فهذا السيد هو السلطان العثماني ، وليس أولئك الكفرة الذين هاجموا مصر ، على الرغم من المعاهدات القائمة . »

وعلى ذلك فإن بونايرت لم يلبث أن أرسل القائد (ديزيه) Desaix وراء مراد في الصعيد فتأذر (ديزيه) إلى بني سويف في أواسط أغسطس^(٤) ؛ ومن ذلك الحين ، بدأ ذلك الصراع العنيف بين (ديزيه) وبين مراد . وقد أرسل (ديزيه) إلى بونايرت من أسبوط في ٧ أغسطس ١٧٩٩ ، تقريراً مفصلاً عن عملياته العسكرية في الصعيد^(٥) ، وقد وصل (ديزيه) في تقديمه إلى إسنا ؛ بينما استولى القائد (بليار) Belliard في أثناء هذه العمليات على القصير في ٢٩ مايو ١٧٩٩ .

وهكذا يكون قد انعدم أي رجاء في الحقيقة ، بسبب هذه الثورات والاضطرابات ، في إمكان التعاون بين الفرنسيين والمصريين . وزيادة على ذلك . فقد شغل بونايرت ورجاله في الشهور التالية ؛ بالأعمال العسكرية ؛ عند ما نشب الصراع العنيف بين فرنسا وبين بونايرت في مصر من جانب ؛ وبين أعضاء الحافلة المولية الثانية الأوربية من جانب آخر وكان تأليف هذه الحافلة التي انضمت إليها تركيا بعد تردددها الطويل من آثار هزيمة الأسطول الفرنسي ، تلك الهزيمة الحاسمة في موقعة أبي قير البحرية .

Corresp. t. IV. No. 2921 (١)

Ib. No. 2922 (٢)

Reyband. p. 388 (٣)

Corresp. t. IV. No. 3028 (٤)

Pièces Diverses. pp. 123-151 (٥)

٢ - الحرب السورية :

لقد تقدم كيف كانت مسألة بقاء الأمبراطورية العثمانية أو إمبراطورها القريب ، من المسائل التي شغلت حكومة الإدارة . وعلى الخصوص وزير خارجيتها تليان ، ثم قائدها المنتصر يونايرت ، عند بحث قواعد الصلح في كيو - فرميو ، ثم في الفترة التالية ، حتى خروج الحملة على مصر ؛ فكان من رأى تليان ، ومن رأى يونايرت ، أن الأمبراطورية العثمانية قريبة الانهيار ، وأن من واجب فرنسا عدم تقويت فرصة انقسام (تركية) رجل أوروبا المريض ، مع بقية الدول ، وهذا على الرغم من علاقات الصداقة والمودة التقليدية ، القائمة بين فرنسا وتركيا من أزمنة بعيدة . وعندما قدم تليان تقريره للشمير إلى حكومة الإدارة (١٤ فبراير ١٧٩٨) ، تناول وزير الخارجية موضوع العلاقات الفرنسية - العثمانية ، وكان من رأيه الاحتفاظ بهذه العلاقات ، على الرغم من إرسال الحملة للاستيلاء على جزء من ممتلكات العثمانيين . وفي ١٦ مارس ١٧٩٨ ، عرض تليان على حكومة الإدارة بحثاً جديداً ، في موضوع هذه العلاقات ، فذكر الأثر الذي سوف يحدثه احتلال مصر في الأمبراطورية العثمانية . وكان من رأيه في هذه المرة أيضاً ، عدم قطع العلاقات مع تركيا (١) ولذلك فإنه عند خروج الحملة إلى مصر ، كان اهتمام قائده العام ، موجه إلى ضرورة الاحتفاظ بصداقة العثمانيين ، وعدم إزائهم ضد فرنسا ، وقد فسر يونايرت ، كما ظن تليان أيضاً ، أنه من الممكن التوفيق في وقت واحد ، بين عمليتين متناقضتين تماماً : تأكيد الصداقة نحو تركيا . والاستيلاء على جزء من ممتلكاتها الغنية . وعلى ذلك فقد أصبح الدبلوماسية الفرنسية ميداناً : أحدها في القاهرة ، والآخر في القسطنطينية ، وكان انقضاء العلاقة بين فرنسا وتركيا ، وانضمام هذه الأخيرة إلى أعداء فرنسا ، وأعلانها الحرب عليها ، متوقفاً على نجاح السياسة الفرنسية في الفترة التالية لخروج الحملة مباشرة .

مهرود يونايرت الدبلوماسية :

وأما يونايرت فقد حرص الحرس كله ، في أثناء فتوحه في مصر ، على التمسك بالصداقة نحو تركيا ؛ فقد أعلن في منشور ٣ يوليو ١٧٩٨ إلى أهل مصر ، « أن القرضاءة في كل وقت من الأوقات ، صاروا محبين ، مخلصين لحضرة السلطان العثماني ، واعداء أعدائه . ادام الله ملكه » . وأن من أسباب حضوره إلى مصر ، معاقبة المالك الذين « امتنعوا عن طاعة السلطان ، غير متمثلين لأمره ، فإطاعوا أصلاً ، الاطمع انفسهم » ؛ وقد اختتم هذا المنشور بمحض المصريين على « أن يشكروا الله سبحانه وتعالى ، لانقضاء دولة العثمانيين » ، فالتين بصوت عال ، ادام الله اجلال السلطان العثماني . . . » . وفي أثناء إقامته في الشمبر التالية ، حاول يونايرت اقتناع الباشا العثماني (في مصر) ، وباشا دمشق ، والصدر الاعظم ، وحايد باشا الجزائر ، بأنه لم يحضر إلى مصر معادياً للعثمانيين أو معتدياً على حقوق السلطان العثماني .

ومن ذلك انه كتب إلى باشا القاهرة (باكير باشا) من معسكر الجيزة في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ (٢) أن غرض الجمهورية الفرنسية من احتلال مصر ، هو طرد المالك الذين كانوا يائسون عن الوفاء العالي ، ومن أعداء الحكومة الفرنسية ؛ واليوم ، وقد استولت الجمهورية الفرنسية على مصر ، بفضل انتصار جيشها ، فهي تريد ان يبقى الباشا نائب السلطان العثماني في مصر ، وان تبقى له امواله . وقد طلب اليه يونايرت ان يؤكد للباب العالي ، انه لا ينبغي عليه ان يعتبر استيلاء الفرنسيين على هذه البلاد خسارة ، ذلك ان الانحراج الذي كان يرسل في الماضي ، سوف يستمر ارساله في المستقبل إلى تركيا . وعند ما خرج (باكير باشا) مع قتل المالك الحاربة بزاعة ابراهيم بك « قاصدين البرية ، والنيار الشامية » (٣) ، عقب موقعة امبابية أو الاهرام . كتب يونايرت إلى الباشا العثماني ثانية

(١) Corresp. t. IV. No. 2824

(٢) نقولا الترك من ٢٩

في ٣١ أغسطس ١٧٩٨^(١)، يدعو هذه المرة للعودة إلى القاهرة لاستئناف وظائفه، ويؤكد صداقته واحترامه له؛ ولكن (باكير باشا) لم يجيب دعوة بونايرت.

وكذلك كتب القائد العام إلى الصدر الأعظم بضعة خطابات، يشرح له فيها الغرض من حضور الحملة إلى مصر، ويؤكد له صداقة الفرنسيين لتركيا؛ فمن ذلك رسالته في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨^(٢)، التي ذكر فيها أن الغرض من الحملة هو معاقبة المايك الذين أساءوا إلى التجارة الفرنسية، وأخبره أن وزير الخارجية الفرنسية، تليلان، قد تم تعيينه سفيراً لدى الباب العالي، ومزوداً بالتعليمات لعقد أية اتفاقات مع تركيا من شأنها «إزالة الصعوبات الناجمة من الاحتلال الفرنسي في مصر» ثم تدعيم الصداقة القديمة والضرورية والتي ينبغي أن توجد دائماً بين تركيا وفرنسا. «ولما لم يجيب الصدر الأعظم على هذه الرسالة، كتب إليه بونايرت ثانية في ٩ نوفمبر من السنة نفسها^(٣)» حتى يبين له رغبة الجمهورية الفرنسية في العيش بسلام وصفاء مع الباب العالي، وإن ضرورة معاقبة المايك على الاساءة التي لحقوها بالتجارة الفرنسية، هي التي أتت بالفرنسيين إلى مصر؛ وفي هذا العمل تسلك فرنسا نفس ما تسلكه نحو الجزائر وطرابلس، لانزال العقوبة بهما؛ وأن الجمهورية الفرنسية، بحكم ميولها وعاطفتها، وبحكم مصالحها، صديقة للسلطان؛ وهي عدوة لاعتدائه. وقد رفضت رفضاً باتاً أن تنضم إلى الحلفاء التي تألفت بين النمسا والروسيا ضد تركيا؛ فالدول التي أقسمت فيما بينها سابقاً بولنده، تريد الآن اقتسام تركيا؛ وفي هذه الظروف، ينبغي على الباب العالي أن ينظر إلى الجيش الفرنسي كقوة صديقة، وعلى استعداد دائماً للعمل ضد أعدائه. ولكن الصدر الأعظم ظل صامئاً، حتى اضطر بونايرت في ١١ ديسمبر ١٧٩٨ أن يكتب إليه^(٤) مؤكداً له «بعد جملة مرات سابقة» صداقة فرنسا لتركيا، وزيادة على ذلك فقد

Corresp. t. IV. No. 3206 (١)

Corresp. t. IV. No. 3076 (٢)

Corresp. t. IV. No. 3596 (٣)

Corresp. t. V. No. 3747 (٤)

حلت هذه الرسالة إلى الصدر الأعظم خبر ارسال قنصل الجمهورية الفرنسية في مستط (بوشان) Beauchamp، إلى القسطنطينية، كدليل جديد على رغبة بونايرت الصداقة في المحافظة على العلاقات الودية مع تركيا. وغادر (بوشان) الاسكندرية في ١٣ فبراير ١٧٩٩ ولكن الانحياز قبضوا عليه في البحر بالقرب من رودس.

ولم يقع بونايرت بالكتابة إلى الصدر الأعظم، بل حاول أن يستعمل إليه انحاب النفوذ في البلدان المتاخمة لحدوده الشرقية، وهي الجهات التي توقع بونايرت أن تغزوه فيها الجيوش العثمانية. عند قطع العلاقات مع تركيا، فكتب إلى عبد الله باشا العظم (باشا دمشق)، وكتب إلى احمد باشا الجزائر، فأرسل إلى باشا دمشق في ٣١ أغسطس ١٧٩٨^(١) يؤكد له انه لم يكن يوماً ما عدواً للمسلمين، وأنه إنما حضر إلى مصر الانتقام من المايك ويطلب من باشا دمشق أن يصدق رغبته الحقيقية في انه يريد السلام معه. ومع ذلك فقد كانت أهم رسائل بونايرت، تلك التي بعث بها إلى احمد باشا الجزائر حاكم صيدا وعكا، وصاحب النفوذ في فلسطين؛ فقد كتب إليه في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨^(٢) يوضح السبب الذي دعا إلى حضوره إلى مصر، وهو معاقبة المايك وقتلهم. الأمر الذي يتفق مع مصالحة الجزائر باشا نفسه، لأن المايك كانوا من أعدائه؛ وزيادة على ذلك فقد كتب بونايرت انه لم يحضر لقتال المسلمين. وهو الذي اهتم بمجرد استيلائه على ماحله باطلاق سراح الأفنين من الأتراك الذين كانوا يرسفون في أغلال الاسترقاق من سنوات عديدة. وهو الذي أمن الأهالي عند حضوره إلى مصر، وأمن القتتين والأئمة، ووضع تحت حمايته ورايته المساجد واهتم بشئون الحج، وبالحفظ المولد النبوي وهكذا. وقد حمل هذه الرسالة إلى الجزائر باشا المواطن (بوفوازان) Beauvoisins، القومسيير الفرنسي لدى الديوان في القاهرة. وكانت مهمة (بوفوازان^(٣)) ان يعرف الجزائر باشا ويؤكد له انه لا يوجد في

Corresp. t. IV No. 3205 (١)

Pièces Diverses p. 97 (٢)

Corresp. t. IV. No. 3077 (٣)

أوروبا كلها أكثر صداقة للمسلمين ، من الفرنسيين أنفسهم ، وإن بنى الاشاعات الدافعة في سوريا عن بونايرت ، الذى يعزى إليه زوراً وبهتاناً انه يريد الاستيلاء على بيت المقدس ، ويهدم الدين الحمىدى ؛ وإن يعرض على الجزائر باشا صداقة الفرنسيين ، ويسردها ما وقع في مصر من الحوادث ، ويفصح بالعدول عن التسليح أو التدخل في النزاع القائم ، إذا حدثته نفسه بذلك .

وقد غادر (بوقازان) بولاق في طريقه إلى مهمته في ٢٤ أغسطس فوصل إلى المنصورة ومنها إلى دمياط ، ثم ركب البحر في ٣٠ أغسطس فوصل إلى عكا ولكنه لم يستطع مقابلة الجزائر باشا بهتاناً ، بل العكس من ذلك ، غلّط (بوقازان) « بقطع رأسه . إذا نزل إلى الأرض ، واضطر إلى العودة على نفس السفينة التى أقالته إلى عكا » (١) . فوصل دمياط في ٧ سبتمبر ، وقدم تقريراً إلى بونايرت عقب وصوله إلى بولاق والقاهرة (١١ سبتمبر) . ضمنه طرفاً من الاهانات التى انتهالت عليه ، والأخطار التى تعرض لها : وافتح مهمته نهائياً (٢) . ومع ذلك ، فقد كتب بونايرت مرة أخرى إلى الجزائر باشا في ١٩ نوفمبر ١٧٩٨ (٣) يؤكد له انه لا يرغب في الحرب معه ، لأن الجزائر كما كتب بونايرت لم يكن من أعدائه ، « بيد ان الوقت قد حان ، حتى يوضح الجزائر باشا موقفه ، فإذا استمر يمدح لبراهيم بك بالانتماء في الحدود المصرية ، فإن بونايرت يعد ذلك عملاً عدائياً ، ويترشح على عكسه . وما إذا أراد الجزائر باشا السلام مع بونايرت ، فعليه ابعاد ابراهيم بك بمسافة ٤٠ فرسافاً من الحدود المصرية ، وأن يترك التجارة حرة بين دمياط وسوريا . » وفى نظير ذلك ، وعد بونايرت بعدم الاعتماد على أملاكه ، ويترك التجارة حرة من جانبه ، بين مصر وسوريا براً وبحراً .

(١) Reyband. t. IV. p. 247

(٢) Jonquière. t. II. pp. 536-539

(٣) Corresp. t. V. No. 3644

غير أن كافة هذه الساعى ، كان نصيبها الفشل التام ، عندما أخفقت الدبلوماسية الفرنسية في التسلطانية ، وانضم الباب العالى في النهاية إلى الحائفة الدولية ضد فرنسا .

الدبلوماسية الفرنسية في التسلطانية

فانه منذ أن فصلت حكومة الادارة ، اتباع خطة المسالمة مع تركيا ، على الرغم من ارسال حملة بونايرت إلى مصر . اتجهت نحو بحث الوسائل المؤدية إلى استبقاء العلاقات الودية مع تركيا ؛ وكان من واجب حكومة الادارة البت في هذا الموضوع بسرعة ، في الحقيقة ، منذ أن توفي جثة (أوبرت — دوباية) Aubert Dubayet سفيرها في الاسناتة في أواخر عام ١٧٩٧ ؛ وأصبح من الضروري وجود ممثل المصالح الفرنسية في تركيا ، في الوقت الذى تظاهرت فيه الاشاعات عن الغرض من اجتماع السفن وحشد الجند في شواطئ ، فرنسا الجنوبية ، على البحر الأبيض المتوسط . ولذلك فقد اقترح (تلييران) في تقرير ١٤ فبراير ١٧٩٨ ، إرسال مفاوض ماهر إلى التسلطانية ، وحتى يقع الاختيار على هذا السفير نهائياً . أتق (روفات) Ruffoi سكرتير السفارة الأول في التسلطانية ، ثم رفع إلى مرتبة قائم اعمال في ٧ مارس وعندما أصبح أمر إرسال الحملة على مصر ، مغروراً منه نهائياً ، اقترح تلييران على حكومة الادارة (في ١٦ مارس) ارسال سفير إلى التسلطانية ، ثم فعل تلييران مهمة هذا السفير ، في قوله : (١)

« وبمجرد أن تصل إلى تركيا ، أخبر دخول الفرنسيين في القاهرة . يطلب السفير مقابلة الرئيس افندى (وزير خارجية تركيا) ولا يحاول التوقيع عليه في حادث لا بد وأن يكون قد بلغ الرئيس افندى ما يؤيده ، فيكتفى السفير بتوكيد صداقة فرنسا نحو تركيا ، ورغبتها في أن تكون على سلام معها » ؛ وكذلك فإن من واجب السفير أن يطيل المفاوضات حتى تستغرق الشهرين أو الثلاثة . فينسى الوقت للفرنسيين ، لتوطيد أقدامهم في مصر . وفى

(١) Jonquière. t. II. pp. 591-592

أثناء كل ذلك يؤكد السفير لتركيا أن الحكومة الفرنسية لا تريد الحرب معها؛ ثم عليه أن يعرض على الباب العالي خلا من اثنين لهذه المسألة؛ فاما أن يظل الباشا العثماني، نائب السلطان في مصر، على حاله. وتستمر حكومة البلاد تدار شؤونها باسم الباب العالي، على شريطة أن تظل القوة العسكرية في أيدي الفرنسيين، الذين يحصلون الميرى والضرائب، ويدفعون منها إلى تركيا ١٥٠٠ كيسا أو ٢٠٢٥٠٠٠ من الفرنكات سنوياً، بما في ذلك تعينات الباشا العثماني في القاهرة ومخصصاته، وأما أن يتنازل السلطان عن مصر بكامل حقوق السيادة عليها إلى فرنسا، في نظير أن تترك هذه الدولة جزراً اللقيطات لتركيا. وفي ١١ مايو ١٧٩٨، كتب تلليان إلى (روفا) عن الهدف التي تقصده الحملة المعدة في طولون، وهو مصر، لمعاينة المايك، ولكافة الأسباب التي تقدم ذكرها وخلصها تلليان نفسه في تقريراته السابقة؛ وقد وصلت هذه الرسالة الأخيرة إلى روفان في ٢٨ يونيو، أي في الوقت الذي كانت قد بلغت فيه الأخبار القسطنطينية من مدة، عن «هدف» الحملة^(١)؛ عند ما تحدث البشاور والقضاة وعمل الحكومة في المورة وكربد — كما كتب روفان في أول يونيو — في رسائلهم إلى الباب العالي، عن غرض حملة الفرنسيين، وهو الاستيلاء على كريد وشبه جزيرة المورة ومصر؛ الأمر الذي اقض مضاجع الديوان، ولو أنه لا يجد لديه القوة الكافية لأرغامنا على تفسير كل ذلك. «وعند ما وصلت (روفا) تعليقات تلليان الأخيرة، استمر يتظاهر بعدم معرفة هدف الحملة؛ وعند ما بلغ الديوان سقوط طرابلس، ازداد مركز (روفا) حروجة، لازدياد مخاوف الباب العالي من أن يكون مقصد الحملة مصر ذاتها في النهاية. حتى إذا كان يوم ١٧ يولي، ذاع في القسطنطينية خبر وصول الحملة إلى الاسكندرية؛ ومن ذلك الحين، ذهبت سدى كل محاولة لاستتالة العثمانيين، ولو أن هؤلاء لم تكن لهم القوة الكافية لظهار العداء ضد فرنسا علانية؛ فاكفوا بالتضييق على (روفا) وعلى الفرنسيين، في القسطنطينية وفي البلدان الأخرى، ثم استمر الحال على ذلك، حتى أتت

في ٢٢ أغسطس أخبار هزيمة الأسطول الفرنسي في أبي قير؛ فكشفت حينئذ تركيا القناع عن نياتها وفي آخر سبتمبر ١٧٩٨ أتى الباب العالي القبض على (روفا) وعلى الرعايا الفرنسيين وسجنهم؛ وكان معنى هذا انقطاع العلاقات وإعلان الحرب من جانب تركيا على فرنسا.

فشل الدبلوماسية الفرنسية

ويرجع السبب في اخفاق الدبلوماسية الفرنسية، إلى صعوبة المهمة التي كلف بها (روفا) وهي محاولة اقناع الباب العالي بصداقة الفرنسيين له، في الوقت الذي كانت فيه جيوشهم تحتل جزءاً من الأملاك العثمانية. وكذلك لم ترسل حكومة الإدارة السفير الماهر اللبق، الذي أشار تلليان إلى ضرورة إرساله في تقريره. فمع أن بونابرت كان قد وافق على تقرير ١٦ مارس، والتعليقات التي تضمنها، ووافق على إرسال سفير إلى القسطنطينية، فقد فضل أن يكون هذا السفير (تلليان) نفسه، جزيلاً على عادته — كما يقولون — «من اشراك أولئك الذين يقبل النصيح منهم، في الأخطار التي تنجم من قبول نصيحهم، حتى يعلم من عدم وقوع الخيانة من جانبهم، أو انصرافهم عن تأييده. «؛ وقد اضطر (تلليان) خيال هذه الرغبة من جانب بونابرت. ومن جانب بعض رجال حكومة الإدارة، مثل (ترويل) (Troyat) إلى قبول هذه المهمة. بيد أن (تلليان) لم يذهب إلى القسطنطينية.

ولعل السبب في تأخر قيام تلليان في هذه المهمة أن نابليون كان يريد، على ما يظهر، أن يكون هو المسيطر على المفاوضات مع تركيا، من مركزه في القاهرة؛ يدل على ذلك أن بونابرت بعد اقلاعه من طولون، طلب من تلليان في ٢٣ مايو ١٧٩٨^(١)، أن يكون على استعداد لمعادرة باريس بمجرد صدور أمر آخر اليه، فيذهب إلى طولون، حيث يجد انتظاره إحدى الفرقاطات لنقله إلى القسطنطينية؛ ثم كتب بونابرت إليه ثانية، من مالطة

في ١٨ يونيه ^(١) يطلب منه الذهاب إلى القسطنطينية على ظهر فرقاطة أخرى أرسلها خصيصاً لهذه الغاية ، ومع ذلك فإن تليران لم يغادر باريس ، ولم يذهب إلى القسطنطينية ، وقد تضاربت الآراء في عدم الذهاب لتليران إلى تركيا ، فمن ذلك القول بأنه كان يخشى من الوقوع في قبضة الأسطول الإنجليزي ، صاحب السيطرة على البحر الأبيض ، أو أنه كان يخشى من أن يقيض عليه الباب العالي وبقية في غياهب السجون ، ومع ذلك فإن عدم رغبة تليران أن يقوم بنفسه بتأدية هذه المهمة كانت كافية لبقائه في باريس ، أضف إلى ذلك ، أن تبديد الغيوم السياسية في أوروبا ذاتها جعلت من المتعذر على حكومة الإدارة ذاتها الاستغناء عن خدماته في وزارة الخارجية . وعلى ذلك فقد اقترح (تليران) تعيين سفير آخر ، لهذه المهمة ، وفي ١١ مايو كان الرأي قد استقر على إرسال سفير غيره إلى القسطنطينية . بيد أن هذا السفير الجديد لم يعين نهائياً إلا في ٢ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وكان السفير الجديد (ديكورش) Descorches من الذين خدموا سابقاً في تركيا ، ومع ذلك فقد أوقف إرسال (ديكورش) أيضاً عندما بلغت باريس الأخبار عن اعتقال (روفان) في القسطنطينية وحجسه .

وهكذا لم يذهب «سفير» إلى القسطنطينية ، وهكذا عذرت فرنسا وتليرات وهما يحملان مسؤولية (سانت هيلانة) حكومة الإدارة مسؤولة عن فشل الخطوة أو السياسة التي سبق الاتفاق عليها بين فرنسا وبين أعضاء هذه الحكومة ، قبل إيجاده إلى مصر ، فإنه «لما لم تقدم (من جانب الفرنسيين) أية توضيحات للباب العالي (عن الحالة) ، ولم يحضر إلى القسطنطينية السفير الفرنسي الذي سبق الإعلان عن حضوره ، انتهى الباب العالي إلى أخضاع كل من إنجلترا وروسيا» ^(٢)

(١) Correspond. I. IV. No. 2703.

(٢) Bertrand I. I pp. 243-244.

نشاط الدبلوماسية الإنجليزية - الروسية :

وزيادة على ذلك ، فقد نشطت الدبلوماسية الإنجليزية في الآستانة لتعطيل أي تقدم أو اتفاق قد يتم بين الأتراك والفرنسيين ؛ ولم يكن هذا أمراً عسيراً ؛ وذلك لشكوك الأتراك الظاهرة من نيات الفرنسيين ، وما كان يذاع من الإشاعات والأخبار عن (أهداف) الحملة العدة في طولين . والتي استولت بعد ذلك على ماطلة ، ثم جاءت الأخبار أخيراً عن وصولها إلى الشواطئ المصرية . وكان الوزير الإنجليزي في الآستانة (سينسر سميت) Spencer Smith ، شديد الالتفات لكل ما يجري من محادثات بين الأتراك وبين (روفان) القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة ؛ ولم يكن المندوب الروسي كذلك ، (بازيل تامارا) Basile Tamara ، أقل ملاحظة من الوزير الإنجليزي ؛ فقد خشيت روسيا من امتداد نفوذ الفرنسيين في الليثانات ؛ وما زاد في مخاوف قيصرها ، بول الأول ، احتلال الفرنسيين لجدار الأيونيان ، ثم استيلائهم بعد ذلك على ماطلة ؛ ومع أن القيصر كان يريد السلام مع الجمهورية الفرنسية ، فقد أفضت الحوادث الأخيرة . بضرورة الاتفاق مع تركيا ، ومع أعداء فرنسا ، لدفع خطر الفرنسيين ونفوذهم من الليثانات ؛ وعلى ذلك فقد اجتمع المندوب الروسي بالآستانة ، باريس اقنذى منذ يونيو ١٧٩٨ ، ومن ذلك التاريخ سارت المفاوضات بين الأتراك من ناحية ، وبين كل من روسيا وإنجلترا ، من ناحية أخرى ؛ وكان غرض (سينسر سميت) و(تدمرا) أن ينضم الباب العالي إلى جانب الدول ضد فرنسا ، ويعلن الحرب على الجمهورية ؛ بيد أن الباب العالي ظل متردداً ، حتى إذا وصلت أخبار هزيمة الأسطول الفرنسي في أبي قير . نبذ الباب العالي تردده . ورضع (سينسر سميت) جهوده ، فأصدر الباب العالي منشوراً ضد فرنسا ، وضد حملتها في مصر ، في ٩ سبتمبر ، وفي آخر الشهر نفسه ، ألقى (روفان) ومواطنوه في سجون الدولة ، وكان معنى هذا ، إعلان الحرب من جانب تركيا على فرنسا .

وكان في طليعة المؤيدين لهذه السياسة، سياسة إعلان تركيا الحرب على فرنسا، أمير البحر الإنجليزي اللورد (نلسن)، الذي كان يريد منذ أن انتصر على أسطول (برويس) في أبي قير، أن تعد تركيا جيشاً وأسطولاً لطرد الفرنسيين من مصر نهائياً. فكتب من مملكة إلى ٢٦ أكتوبر ١٧٩٨، إلى (سينر سميت)، « بئى على » سمحت وكفافة في العمل الشاق الذي قام به حتى يجعل الباب العالي يفكر تفكيراً صحيحاً، ويعمل ما ينبغي عليه عمله. » (١) وكان على الحكومة الإنجليزية أن تنشط بعد هذا النجاح المبذول، لجذب الأتراك نهائياً إلى الحالفه الدولية، ولعلاوة هؤلاء جدياً على الكفاح ضد فرنسا ولطرد بونابرت وجيشه من مصر.

وفي الحقيقة، لم تلبث إنجلترا أن أدركت أهمية الاشتراك العسكى السريع مع تركيا لإخراج الفرنسيين من مصر، عندما أصر (هنرى دنداس) Henry Dendas من وزرائها والمهتمين بشئون الهند خصوصاً، على ضرورة إخلاء مصر من جند بونابرت، صيانة للمصالح الإنجليزية في الهند ذاتها، ثم عندما قدم أخصائيوها في المسائل الهندية، أمثال الكولونيل (فولارتون) Fullarton. ثم (وارن هيستنجز) Warren Hastings، التقريرات لإظهار أهمية مصر لتجارة العالم، بفضل موقعها الجغرافى، وأهمية الاحتفاظ بمركزها، أو عدم سقوطها في أيدي العدو لمصلحة إنجلترا في الهند. وزيادة على ذلك، فإن رغبة روسيا في الاشتراك الآن في الدفاع عن عدوتها القديمة تركيا، كان من شأنه كله إقناع الإنجليز بضرورة التدخل.

وعندئذ، سريعاً ما وقع اختيار وزير الخارجية (جرنفيل) Grenville على أحد الإخصائيين في الشؤون التركية، وهو السير سدى سميت Sir Sidney Smith للتعاون مع الأتراك، فصدرت إليه التعليمات بالذهاب إلى القسطنطينية، على ظهر المركب الحربية (تيجر)

Le Tigre، الذى استولى عليها الإنجليز من الفرنسيين في يونيو ١٧٩٥^(١)، فيعمل مع أسطوله بالاشتراك مع الأساطيل الروسية والتركية للدفاع عن الأمبراطورية العثمانية، « ولإزعاج العدو في هذه الجهات »، وزيادة على ذلك، فقد أعطى (سدى سميت) حقوقاً دبلوماسية، تخوله الاشتراك مع الوزير الإنجليزي في القسطنطينية (سينر سميت)، وكان أمراً له، في المفاوضات المنتظرة^(٢). وزيادة على ذلك، فقد وقع اختيار (جرنفيل) أيضاً على الكولونيل (كوهلر) Koehler، للذهاب إلى القسطنطينية في بثة عسكرية الغرض منها تنظيم وإعداد الجيش العثمانى، وقد جاء في التعليمات التى أعطيت له (٧ نوفمبر ١٧٩٨)، أن من واجبه، بذل كل مساعدة ممكنة، حتى يستطيع « الحلفاء »، هزيمة واتدوير الجيش الفرنسى في مصر، وتحطيم تقاليتهم وبقيّة سفنهم الأخرى في ميناء الإسكندرية » وأبحر (كوهلر) إلى القسطنطينية في أوائل ديسمبر ١٧٩٨.

وأما السير سدى سميت، فقد وصل إلى القسطنطينية في آخر ديسمبر، وكان وصوله إليها في وقت كانت قد تقدمت فيه المفاوضات بين الرئيس أفندى، وبين سينر سميت من جانب، وبين الرئيس أفندى وبين المندوب الروسى من جانب آخر، وكان من غرض الدبلوماسية الإنجليزية أن تكون تركيا، في نطاق الحالفات المزمع عقدها وتنظيمها، هي المتزعة للتنقل ضد الفرنسيين في الشرق^(٣). ثم أسفرت هذه الجهود عن عقد محالفة عجمية دولية (لمدة ثمانى سنوات)، بين روسيا وتركيا. في ٢٥ ديسمبر ١٧٩٨، وقعتها (تمارا)، والرئيس أفندى (أحمد عاطف)^(٤)، وفي هذه المحالفة، تعهد كل من المتعاقدين بضمانه آملاك الآخر، كما أعلنوا أن الغرض من المحالفة ليس التوسع، وإنما الحافظة على ممتلكاتهما، والعمل على تأييد مبدآن الموازنة بين الدول، حرصاً على السلام في أوروبا

(١) Barrow. vol. I. p. 234

(٢) Nelson. vol. III. p. 216. Palermo, Dec. 31st 1798

(٣) Charles-Roux. L'Anglet. Et L'Expéd. t. I. p. 133

(٤) Noradounghian. t. II. pp. 24-27

كما أنه جاء في المعاهدة أنه لما كان هذا هو الغرض من عقدها، فقد اتفق المتعاقدان على دعوة الدول الأخرى للانضمام إلى الحائفة كالتسا و إنجلترا وروسيا، ثم كافة رؤساء الحكومات الأخرى، والذين يودون الاشتراك في الحائفة. وفي ٥ يناير ١٧٩٩، عقدت إنجلترا معاهدة التحالف مع تركيا^(١) ووقعها من الجانب الإنجليزي كل من سدي سميت و سبسر سميت؛ وجاء فيها «أن جلالة ملك بريطانيا الذي تربطه مع امبراطور روسيا، الحائفة الوثيقة، يطمح في هذه الحائفة المبرمة الآن، إلى الحائفة الدفاعية التي تم أخيراً عقدها بين السلطان العثماني، وقيصر روسيا»؛ وكذلك فقد ضمن كل من المتعاقدين أملاك الآخر، وتعهد ملك الانجيز (جورج الثالث) بضمان كافة ممتلكات الامبراطورية العثمانية، من غير استثناء، وكما كانت قبل غزو الفرنسيين في مصر مباشرة، وبالمثل، تعهد السلطان العثماني (سليم الثالث) بضمان كافة الممتلكات البريطانية، من غير أي استثناء؛ ثم نمت المعاهدة على ضرورة مواصلة الحرب بالاشتراك، وعدم اقدام أحد المتعاقدين على إبرام صلح منفرد مع الأعداء.

وهكذا كان عقد هاتين المعاهدتين، مؤذناً بتكوين الحائفة الدولية الثانية ضد فرنسا تباين. فقد انضمت إلى الحائفة، بمسكة نابولي في معاهدة التسطهلانية في ٢١ يناير ١٧٩٩، وفي ٢٤ منه أعانت الحب الحرب على فرنسا. تمت ضغط كل من إنجلترا وروسيا^(٢)، وظلت بروسيا خارجة عن هذه الحائفة.

وفي هذه الظروف، كانت مهمة السير سدي سميت، دفع الأتراك دفعاً لانجاز استعداداتهم، وبده عملياتهم العسكرية، وقد هاله أن يجد البحرية العثمانية في حالة من النقص لا تمكن الأتراك من العمل الجدي بمفردهم؛ وعلى ذلك فقد عول سدي سميت على طلب المساعدة من إنجلترا، فكتب من التسطهلانية في ٢٤ يناير ١٧٩٩^(٣) إلى

Noradounghian, t. II, pp. 284-1 (١)

Charles Roux, op. cit. p. 132 (٢)

Barrow, vol. I, pp. 254-253 (٣)

اللورد (نلسن) يخبره بعقد الحائفة التركية — الإنجليزية في ٥ يناير، وهي الحائفة التي تحتم على الانجيز، كما قال «في تنفيذها، أن يبذلوا أقصى جهودهم لارجاع مصر إلى الباب العالي»، ثم استطرد مخاطباً (نلسن) بقوله «وأنكم يا سيدي اللورد، قد فعلتم كثيراً في سبيل ذلك، وهذا أيضاً، قبل أن تعهد من جانبنا، بشكل قاطع، بارجاع مصر إلى تركيا.

ولما كانت البحرية العثمانية، لا تزال في مهدها، ولا يستطيع الأتراك إعداد قوة كبيرة، قبل الربيع القادم، وهو الوقت المحدد لتقيام الحملة ضد الفرنسيين في مصر، من تركيا، فإن الأتراك يعتمدون على الانجيز كل الاعتقاد في محاصرة الاسكندرية، وفي مساعدة الجزائر باشا في هجومه على مصر، والآن يا سيدي اللورد، لك وحدك أن تعين مدى ما يمكنك امدادى اياه لتنفيذ كل ذلك جدياً، وحتى يتسنى لك الاحتفاظ بشار النجاح الذي أحرزته في هذه المسألة: «وزيادة على ذلك فقد طلب سدي سميت من حكومته إمداًه بالأموال لأعداد الاسطول العثماني للعمل، أو تقدم إنجلترا أسطولاً انجيزياً للخدمة بدلاً منه؛ وفي الوقت نفسه، عقد سدي سميت الاجتماعات مع وزراء الباب العالي للاتفاق على برنامج للعمل العسكري والبحري ضد «الحملة» في مصر، كما أنجز إلى رودس ثم إلى عكا الاتفاق مع حسن بك حاكم رودس، والجزائر باشا حاكم عكا، ببعده برنامج العمليات الحربية^(١).

وفي أثناء ذلك كله، صادفت سدي سميت جملة صعوبات، منها غضب اللورد نلسن، لحرمانه من الاشراف على حصار مصر، والدفاع عن المياه العثمانية، وتعيين أحد الضباط (سدي سميت)، من الذين لم يشتركوا في موقعة النيل؛ كما ساءه أن يعطى سدي سميت حقوقاً تجعله شبه مستقل في تحمل مسؤولياته، عن نلسن وقيادته في البحر الأبيض^(٢). ثم ازدادت صعوبات سدي سميت، بسبب عدم وصول (كوهار) وبعثته العسكرية إلى

Charles Roux, op. cit. pp. 140, 142 (١)

Barrow, vol. I, p. 235-246, Nelson, vol. III, pp. 217-218 (٢)

القسطنطينية، فقد تأخر خروجه من المحلّة، وكانت الحاجة ماسّة إلى تنظيم وإعداد القوات البرية العثمانية^(١). وفي الواقع كانت الضرورة ملحة لانجاز كافة هذه الاستعدادات بكل سرعة، لأنّ بونابرت في يناير ١٧٩٩، كان قد بدأ بالزحف على سوريا.

الحملة السورية

عند ما أخفقت مساعي حكومة الإدارة في القسطنطينية، كتبت إلى بونابرت رسالة طويلة في ٤ نوفمبر ١٧٩٨^(٢)، جاء فيها أنه ما دام الانجليز والروس أصحاب السيطرة في البحر الأبيض، فمن المستحيل إنشاء أية مواصلات بين مصر وفرنسا، وإرسال الجند والذخائر من الأخيرة إلى بونابرت؛ وعلى ذلك فالواجب يقضي على بونابرت باتخاذ الوسائل التي تكفل له الاعتماد على موارده في مصر فقط؛ وزيادة على ذلك، فإنه لما كان من المتعذر ارسال التجديدات إليه منذ أصدرت حكومة الإدارة تعليمات، أملتأ عليها إلى جانب ما تقدم صعوبات الموقف في أوروبا، وهي تكتفي في هذه التعليمات باقتراح ثلاثة حلول: تركّ لبونابرت نفسه، اختيار ما يروقه منها؛ وهي (أولاً) البقاء في مصر، مع تدعيم مركزه، بشكل يمنع عنه هجوم الأتراك، و (ثانياً) التقدم إلى الهند، ومن المنتظر أن يجد هناك اناساً على استعداد للانضمام إليه، لتهديم السيطرة الانجليزية في الهند، و (ثالثاً) السير برّاً إلى القسطنطينية، وسبق العدو الذي يهدده، في عملياته، وألحاً العودة إلى فرنسا، في متعذرة في الظروف القائمة. وقد وصلت هذه التعليمات إلى بونابرت في ٢٥ مارس ١٧٩٩؛ وعندئذ كان بونابرت قد بدأ فعلاً بالزحف على سوريا؛ واستولى على بضعة مراكز هامة في حملته.

ذلك أن بونابرت، كان قد كتب إلى حكومة الإدارة منذ ١٧ ديسمبر ١٧٩٨^(٣)،

Charles-Roux, op. cit. p. 141 (١)

Charles-Roux, op. cit. pp. 144-145 (٢)

Corresp. t. V, No. 3767 (٣)

ينبهاً بأن الأتراك في سوريا، كانوا يقومون باستعدادات عدائية لم يمنعه من الوقوف على حقيقتها سوى بعد المسافة بينه وبينهم؛ وعند ما امتنع الجزائر باشا عن الرد على رسائله، ووصلته من (ريانيه) Reynier التقارير عن زحف جند إبراهيم بك والجزائر باشا نحو الحدود المصرية (٣٠ ديسمبر)، على الرغم من مسعى نابليون الأخير من أجل السلام مع تركيا، قرر القائد العام، مبادرة أعدائه بالهجوم، والزحف على سوريا. فأنصدر أمراً في ١١ يناير ١٧٩٩ حتى تبدأ مقدمة الجيش بالسير على العرش، ثم أصدر في الأيام التالية الأوامر لبداية العمليات العسكرية، وفي ٦ فبراير بدأت الحملة السورية، بوصول الجيش إلى قطية. وفي ٩ فبراير سقطت العريش في أيدي الفرنسيين؛ وفي اليوم التالي، كتب بونابرت من القاهرة إلى حكومة الإدارة، يبسط الأسباب التي دعت به إلى الهجوم على سوريا^(١)، فقال: «إن الانجليز قد حصلوا من الباب العالي على وعد بإعطاء الجزائر باشا، إلى جانب عكا، بشالك دمشق، وإن إبراهيم باشا وعبد الله باشا وغيرها، موجودين الآن في عكا، ويهددون بالهجوم على مصر وغزوها، وأنه (أي بونابرت) سوف يغادر القاهرة بعد ساعة واحدة، لقتالهم». ثم قال «إن الفرض الذي ينبغي تحقيقه من هذه الحملة يتلخص (أولاً)، في تدعيم الفتح في مصر ومنع الخطر عنها من ناحية أية جيوش تهاجمها من الشرق، أو تعمل بالاشتراك مع جيش أوربي، ينزل على الشواطئ المصرية؛ (ثانياً)، ألغام للباب العالي على توضيح موقفه، مما من شأنه تأييد المفاوضات التي لا بد وأن تكون حكومة الإدارة قد بدأتها مع تركيا؛ ثم تأييد (بوشان) Beauchanh في المهمة التي أوفده بونابرت من أجلها إلى القسطنطينية؛ و (ثالثاً)، حرمان السفن الانجليزية في البحر الأبيض من أخذ مؤتمها من سوريا. وقد أختمت بونابرت هذا الخطاب بقوله أنه لم يفكر عند قيامه بهذه الحملة، في موقف الجمهورية الفرنسية ذاتها، لأنه لم تصله منذ شهرين أية معلومات أو أخبار عنها.

وأما الحجة ، فقد أحرزت جملة انتصارات بعد سقوط قلعة العريش ، فتقدمت إلى غزة ، ثم استولى بونابرت بعد ذلك على الرملة ، ثم ضرب نطاق الحصار حول يافا ، فسقطت بعد أربعة أيام في ٧ مارس ، وكانت خسائر العدو كبيرة ؛ وفي أثناء إقامته أمامها ، أرسل إلى شيوخ نابلس حتى يخبرهم بين الحرب والسلام ، فإذا اختاروا السلام طردوا المالكين ورجال الجزار باشا ، كما أصدر منشوراً في نفس اليوم (٩ مارس) ^(١) إلى شيوخ وعلماء وأهالي غزة والرملة ويافا يطلب منهم الخلود إلى السكينة والهدوء ، ويعدم باحترام دينهم ، وبشر العساة بينهم : كما كتب أيضاً إلى الجزار باشا ^(٢) يدعوهم إلى ترك القتال والسلام مع الفرنسيين ، والانضمام إليهم ضد أعدائهم الترك والانجليز ؛ وفي ١٣ مارس كتب إلى حكومة الإدارة ^(٣) تقريراً مفصلاً عن موقف الجزار العدائي ، وإخفاق محاولات بونابرت لاستتالته ، كما تضمن هذا التقرير ذكر المعارك السابقة في العريش وغزة ويافا . وفي يافا انتشر الوباء ؛ ولما كان بونابرت يخشى أن يؤدي وجود عدد الأمري الكبير (٣٠٠٠) وهم في حالتهم السيئة الرثة ، إلى كثرة الإصابات بين الفرنسيين ، ولما كان الجند متذمريين من قلة المؤن لديهم ، وكان الجيش على وشك استئصال الزحف على العدو ، فقد واجهت بونابرت مشكلة البت في أمر هؤلاء الأمري . ولذلك عقد القائد العام مجلساً عسكرياً من قوادحه لبحث موضوع هؤلاء الأمري فذهب الرأي أولاً نحو إرسالهم إلى مصر . ولكن ثلث ان اعترضت الأخذ بهذا الرأي صعوبات ، منها عدم وجود المؤن الكافية لتغطية الأمري في أثناء سيرهم الشاق إلى مصر ، ثم عدم وجود العدد الكافي من الجند حتى يمكن الاستغناء عن فريق منهم لحراسة الأمري في عودتهم ، وكذلك كان يخشى من إرسالهم بطريق البحر ، حتى لا تتعرض سفن الانجليز لهم ، وأخيراً قر الرأي على إعدامهم رمياً بالرصاص ، بدلا من تركهم يموتون جوعاً في يافا ، أو إعطائهم الفرصة حتى ينضموا ثانية

Corresp. t. V, No. 4022 (١)

Corresp. t. V, No. 4026 (٢)

Corresp. t. V, No. 4033 (٣)

إلى الأعداء ، وقد علق صاحب تاريخ الحملة العالمي والعسكري ^(١) ، على هذا العمل بقوله ، أن هذه المذبحة ، كانت ولاشك وصمة في جبين أولئك الذين كان في استطاعتهم منعها ، فانه مهما انتحلت الأعدار لهذا الفعل الشنيع فقد سلم هؤلاء الأمري أنفسهم ، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال . ومهما كانت الأسباب ، تحطيم الوعود ، ونسيان قوانين الحرب المعمول بها .

وفي ١٨ مارس ١٧٩٩ ، بدأ بونابرت في حصار عكا . وكان حصاراً طويلاً شاقاً ، استمر مدة الثلاثة شهور ، وقد صدقت عكا أمام الفرنسيين ، بفضل مقاومة الجزار باشا ، ثم بفضل المساعدة التي قدمها سدني سميت من البحر إلى المحاصرين ، وقد سبق بونابرت في الوصول أمامها بيومين ؟ ثم استطاع أن يفتح الطريق لوصول التجهيزات إلى عكا من رودس ^(٢) . كما شنت أسطولاً من السفن الفرنسية كان يحمل مدافع الحصار إلى بونابرت ^(٣) ، وزيادة على ذلك ، فقد ماعد الجزار باشا في تقوية الدفاع عن عكا . الكولونيل فيليبو Philippeaux لمهندس الفرنسي ومن أصدقاء سدني سميت ^(٤) ، ومن أعداء « الجمهورية » ، ثم الكابتن ميلر Miller ، وعلى ذلك فقد أحقق بونابرت في حصار عكا . على الرغم من الجهود التي بذلها ، إذ هوجت الاستيلاء عليها عنوة في ٤ مايو ، ثم في ٨ وفي ١٠ مايو . وكان القتل من نصيب بونابرت في كافة هذه العمليات حتى قرر في النهاية رفع الحصار عنها (١٧ مايو) . بيد أن نابليون أثناء الحصار ، لم يهمل استمالة زعماء البلدان المجاورة إليه وتغفيرهم من الجزار باشا . فكتب إلى ابن الشيخ عمر ظاهر ، (أو الظاهر عمر) ، كما كتب إلى الأمير بشير الشهابي في جبل الدروز ، وإلى شيخ نابلس ، ولكن من غير نتيجة ^(٥) ثم اشتبكت

Reyhanat t. IV, pp. 351-357 (١)

Barrow, vol. I, p. 284 (٢)

Barrow, vol. I, p. 265 (٣)

Barrow, vol. I, pp. 193 sqq ; Rousseau. (Note), p. XXIV (٤)

Corresp. t. V, Nos. 4044, 47, 96 (٥)

جنوده مع الأعداء ، حول عكا في جبهة مواقع ، كانت أهمها موقعة جبل طابور التي انتصر فيها كليبر بالاشتراك مع بونايرت انتصاراً كبيراً (١٦ إبريل ١٧٩٩) ، وأصبح طريق الشام مفتوحاً أمام الفرنسيين ، ولم يمنع بونايرت من التقدم ، سوى وجود العدو المتمتع في عكا في مؤخرته ، وفي ١٠ مايو^(١) . كتب بونايرت إلى حكومة الإدارة ، عن كافة المعارك التي خاض غمارها جنده من بداية حصار عكا ، وكانت خسائر بونايرت عظيمة من جنده وضباطه وقواده ، قتل من هؤلاء الأخيرين بون وكفاريللي ، وديتروى Detroy و (ساي) Say وكان من الظاهر أن بونايرت قد اعتزم رفع الحصار عن عكا والعودة إلى مصر وفي الواقع ، لم تمر سوى أيام قليلة حتى أرسل بونايرت في ١٦ مايو إلى ديوان القاهرة^(٢) ينهيه بزمه على مغادرة الشام إلى مصر ، ويدهم ، بالوصول إلى القاهرة سريعاً ، فإن أهل عكا — كما قال قد غادروها بطريق البحر ، وأصيب الجزائر بحرق ، وتقهقر إلى إحدى القلاع عند شاطئ البحر » ، وفي اليوم التالي ، أذاع القائد العام نداء بين الجنود ذكرهم فيه بانتصاراتهم الجديدة^(٣) وأنبأهم بقرار العودة إلى مصر .

العودة إلى مصر

وهكذا صدرت الأوامر النهائية بالترتيبات اللازمة لتنظيم تقهقر الجيش عن عكا ، والعودة إلى مصر ، منذ ٣٠ مايو^(٤) ، وفي اليوم التالي كان الجيش قد رحل من أمام عكا ؛ فبلغ يافا ، ثم غزة ، وفي أول يونيو وصل الجيش إلى العريش ؛ وفي ١٤ يونيو دخل بونايرت القاهرة ، دخول الظافر المنتصر ، ستراً لخدمة عكا ؛ فوصف نقولا الترك هذا الاحتفال ، بقوله^(٥) « قد دخل (بونايرت) مصر بموكب شهير ، وراه الكبير والصغير ، ومشت أمامه

Corresp. t. V. No. 4124 (١)

Corresp. t. V. No. 4136 (٢)

Corresp. t. V. No. 4146 (٣)

Corresp. t. V. No. 4146 (٤)

(٥) نقولا الترك . صفحة ١٠٤

جميع العساكر الفرنسية ، وحكام وأعيان وعلماء ، وأغوات مدينة مصر الحمية ؛ ودخل من باب النصر ، بالعز والنصر — وكان يوماً عظيماً . » ومع ذلك فقد وجد بونايرت من واجبه بمجرد عودته ، أن يفسر للمصريين سبب عودته السريعة ، حتى لا يدع مجالاً للشك يتطرق إلى نفوسهم ، عن انهزامه أمام عكا ، وبخاصة عند ما تثار الإشاعات بين الناس ، عن وفاته في أثناء الحامية السورية ، وانتشرت الاضطرابات في القطر في مدة غيبته ؛ وعلى ذلك ، أصدر بونايرت منشوراً في ١٩ محرم ١٢١٤^(١) (٢٣ يونيو ١٧٩٩) « من محصل الديوان الخاص بمحروسة مصر » لتوزيعه في مديريات مصر وأقاليمها ، يحمل إلى أهلها نبأ دخوله القاهرة « من باب النصر — في موكب عظيم ، وشنك نعيم (عند ما) خرجت أهل مصر لملاقاته ، فوجده الأمير الأول بذاته وصفاته ؛ وظهر لهم أن الناس كذبوا عليه ؛ شرح الله صدره للإسلام ؛ وفي هذا المنشور ، سرد بونايرت بعض أخبار الحروب الشامية وبسط انتصاراته في يافا التي كان بها ، كما قال « نحو خمسة آلاف من عسكر الجزائر هلكوا جميعاً ، وبعضهم ما نجاه إلا الفرار » ، كما ذكر كيف « أخرب سور عكا ، وهدم قلعة الجزائر التي كانت حصنة ، لم يبق فيها حجر على حجر ، حتى إنه يقال كان هناك مدينة ... ولم تنج أهل بلاد الجزائر من كل ناحية ، كسيرة كسرة شامية ، قيل ترى لهم من باقيه . » ثم ذكر أنه رجع إلى مصر « لأجل شيتين (الأول) أنه وعدنا برجوعه إلينا بعد أربعة أشهر ، والوعد عند المحررين ، (والسبب الثاني) أنه بلغه أن بعض المفسدين من العز والعربان ، يحركون في غيابه الفتن والشور في بعض الأقاليم والبلدان .

والواقع أنه حدث من الحوادث في مصر ، في أثناء وجود نابليون في سوريا ، الشيء الكثير ، حتى رأى من واجبه أن يكتب إلى حكومة الإدارة ، بياناً عنها ، من القاهرة في ١٩ يونيو^(٢) اشتمل أخبار قيام بنى سويف بالثورة ، ثم هجوم إحدى السفن الإنجليزية ،

(١) جبرئيل ج ٣ : ٧٣ — ٧٥ ؛ نقولا . صفحات ١٠٤ — ١١٠

Corresp. t. V. No. 4188 (٢)

واطلاقها القنابل على الاسكندرية في فبراير ١٧٩٩ ، ثم غرق سفينة المدفعية الفرنسية (تجليا منتو) Tagliamento في اشتباك مع العدو أمام القصر في ٦ فبراير ، ثم قيام الثورة في إحدى مدن الشرقية ، وإحراق هذه المدينة ، ثم مطاردة العربان بجوار الجزيرة ، وثورة أمير الحج (مصطفى بك) ^(١) ، وثورة البحيرة التي حركها رجل جاء من درنة من طرابلس العرب ، وادعى انه المهدي المنتظر ، ثم تبعه المئات من المغاربة بعد أيام قليلة . فأثار المهدي الاضطراب في دمهور ، واستولى عليها ، حتى حضر إليه القائد (لانسوس) Lanusso ، فأوقع بأهل دمهور مقتلة عظيمة ، وجرح (المهدي) وفر إلى الصحراء ^(٢) ، ثم حضور مركبين انجليزيين إلى السويس ، وانسحابهما بعد اطلاق القنابل (٤ مايو) ، ثم قتال (لانسوس) أيضاً مع الثائرين عند بحر موسى

معركة أبي قير البرية ^(٣)

على أن المقام لم يطل بالقائد العام طويلا في القاهرة ، حتى جاءت الأخبار عن وصول الحملة العثمانية المتفرقة ، إلى التواطىء المصرية ؛ وكان بوناير قد اتخذ عدة لانعام أعمال التحصينات اللازمة منذ عودته إلى القاهرة ، وخصوصا في العريش ، وفي قطية ، وفي الاسكندرية . وأما الأتراك فقد نزحوا إلى شاطئ أبي قير في ١٤ يولييه : وفي ١٧ منه احتلوا قلعة أبي قير . فانتقل بوناير إلى الإسكندرية في ١٩ يولييه ، ثم اتخذ مقر قيادته في الاسكندرية : وفي ٢٥ يولييه وقعت المعركة ، وانهزم العثمانيون وكان من الجرحى وحيد القائد العثماني ، حسين سيد مصطفى باشا : وفي ٣ أغسطس سقطت قلعة أبي قير ذاتها ^(٤) : ثم أرسل بوناير التقارير الصافية عن هذه المعركة إلى حكومة الإدارة في ٢٨ يولييه ، ثم في أغسطس ^(٥) ،

Jonquière, t. V, pp. 7 sqq (١)

Jonquière, t. V, pp. 65 sqq (٢)

Corresp. Inédite, t. VII, pp. 1-120; Jonquière, t. V, pp. 395-484; (٣)
Sir Sidney Smith's Letters pp. 85-120.

Pièces Diverses, pp. 118-122 (٤)

Corresp. t. V, Nos. 4323, 4334 (٥)

وقد قدر بونايرت خسائر الباب العالي ، في هذه المعركة بحوالى الثمانية عشر ألفا ؛ وفي ١١ أغسطس عاد بونايرت الى القاهرة .

رميل بونايرت الى فرنسا :

في ٦ أغسطس ١٧٩٩ نشرت جريدة (كورييه دى لييجت) خبر انتصار الفرنسيين الحاسم في موقعة أبي قير البرية ^(١) ، فذكرت أن هذا الانتصار قد أنهى حملة السنة السابعة (١٧٩٩) الدفاعية ؛ وفي الواقع ، لم يلبث أن زال عن مصر ، بفضل هزيمة العثمانيين في هذه الموقعة أى خطر من تهديد البلاد بالغزو ثانية ، على الأقل في أثناء الشهور المقبلة ، لأن فصل السنة لم يكن يسمح بالعمليات العسكرية الهجومية من ناحية البر ، كما أن اندحار العثمانيين كان لا يشجعهم على ائزال قوات جديدة من البحر على الشاطئ المصرى ^(٢) .

وزيادة على ذلك ، فقد كان لمعركة أبي قير البرية ، نتائج أخرى مهمة ، ذلك أن الفرنسيين استطاعوا بفضل احتكاكهم مع العثمانيين من جانب ، وبفضل اتصالاتهم بالسيردنى سميت من جانب آخر ، أن يقوموا على حقيقة الحوادث الجارية وتذك في أوروبا ؛ وهي الحوادث التي كانت تمتنع عنهم أخبارها كلية تقريبا ، منذ تحطم اسطولهم في اول أغسطس ١٧٩٨ . وكان من أثر هذه الأخبار أن بونايرت ، قرر العودة السريعة الى فرنسا .

فقد ظل بونايرت متطشاً الى أخبار الوطن مدة طويلة ، حتى اضطر الى القيام في حملته السورية ؛ وكان أمام عكا فقط أن استطاع القائد أن يحصل على بعض الأخبار التي أنبأته بمحوجة الحالة في فرنسا ؛ فمن الثابت أن حكومة الادارة أوفدت رسولا الى مصر هو المواطن (وينان موررو) Winan Moreau كما أنف من الثابت ايضا أن يوسف بونايرت قد أرسل الى أخيه رسولا آخر ، من المتعذر الجزم بحقيقة

Courrier de l'Egypt No. 35 du 19 therm. Au VII (١)

Berthier. Mémoires (1er Partie) p. 165; Jonquière, t. V, p. 460 (٢)

شخصيته ؛ وكاننا كلاهما يحلان الى بونابرت أنباء الموقف الأوربي ؛ ووصل الرسولان الى القاهرة في أوائل مارس سنة ١٧٩٩ ، ثم أصدر الجنرال (دوجا) أمره بإرسالها الى سوريا^(١) ، غفلياً بمقابلة بونابرت أمام عكا في ٢٥ مارس . ومع أنه من المتعذر القطع بنوع الرسائل التي حلها الى بونابرت ، فقد كانت الأخبار التي تضمنتها هذه الرسائل ، وهي أخبار أشار اليها بونابرت فيما بعد في إحدى رسائله إلى حكومة الإدارة^(٢) ، كافية لإثارة مخاوف بونابرت من ناحية تعرض فرنسا ذاتها لخطر الغزو الأجنبي في أثناء غيابه عنها ؛ وزيادة على ذلك . فقد أثبت (أدير) Ador في تاريخه^(٣) صورة رسالة من حكومة الإدارة إلى بونابرت محررة في باريس في ٢٦ مايو ١٧٩٩ ، قال ان بونابرت استلمها في القاهرة عند عودته من سوريا^(٤) ؛ وغواها « ان المجهودات الحارقة للعادة التي تبذلها كل من النمسا والروسيا ، وتغير مجرى الحرب إلى حال جدى ، يكاد يكون مخيفاً حقيقة ، يرغ الجمهورية الفرنسية على جمع قواتها . وعلى ذلك ، أصدرت حكومة الإدارة أوامرها إلى الأميرال (بروى) Bruix — وفي الأصل برويس — حتى يبذل كل مجهود ممكن للسيطرة في البحر الأبيض ويذهب إلى مصر لينقل إلى فرنسا الجيش الموضوع تحت قيادتك ، كما كلف بأن يتفق معك على الوسائل التي يمكن بفضلها نقل الجيش على ظهر السفن إلى فرنسا ؛ وفي الوقت نفسه ، تترك لك حكومة الإدارة البت فيما إذا كان في استطاعتك أن تترك جزءاً من الجيش في مصر بأمان . وفي هذه الحالة عليك أن تعهد بالقيادة إلى الشخص الذى تراه مناسباً ؛ وأنه ليسر حكومة الإدارة أن تترك على رأس جيوش الجمهورية ، تلك الجيوش التي تمتعت حتى هذا الوقت بقيادتك المظفرة » . ومع أن

Jonquiere, t. V, pp. 666-668 (١)

Corresp. t. V, No. 4382 (٢)

(٣) ترجمتها في كتاب الرافعي بك ج ٢ : ص ٩٠

Ador, p. 263 (٤)

بونابرت لم يشر الى هذه الرسالة ، فان (أدير) يؤكد حتمتها ، ويقول أنها كانت كافية لحل بونابرت على تقرير العودة الى فرنسا في التو والساعة .

ومع ذلك ، ومهما كان قرار بونابرت ، فان فكرة مغادرة مصر ، كان من المتعذر تنفيذها ، ما دامت هذه البلاد مهددة بالغزو ؛ والحقيقة أن بونابرت ، كان مشغولاً في الأيام التالية لعودته ، باصدار الأوامر اللازمة لإنجاز أعمال التحصينات ، وتوزيع قواته في الحدود الشرقية ، وفي الشمال استعداداً للملاقاة العدو ؛ وعند الاشتباك مع العثمانيين في أبي قير ، كان بونابرت شديد الرغبة في معرفة الموقف في أوروبا على حقيقته ؛ وقد ساعده الاتصال بأعدائه في أثناء الموقعة ، ثم بعد سقوط قلعة العريش ، على جمع المعلومات التي أيدت الأخبار التي وصلتته سابقاً وهو أمام عكا . ذلك أن القائد العثماني مصطفى باشا الذى وقع في الأسر ، لم يلبث أن أكد لبونابرت ، أن الحرب قد بدأت في أوروبا من سعة شهور ، وأن الجيوش الفرنسية قد انهزمت أمام أعدائها ؛ ولو أن مصطفى باشا لم يشأ اخبار بونابرت بكل ما يعلم ، حتى يظل القائد العام على شكوكه وفي خوافه^(١) ؛ ثم أفلح مصطفى باشا في غرضه ، لأن بونابرت سرعان ما أصبح يريد الاتصال بالانجليز انفسهم لعله يستطيع أن يحصل منهم على معلومات توفى . وعندئذ يقول بونابرت على أن يتخذ من مسألة تبادل الأسرى ، وسيلة بلوغ أغراضه . ذلك أن بونابرت كان لديه بعد الموقعة حوالى الأربعائة أو الخمسمائة من الأسرى الأتراك المحروحين ، أراد استبدالهم ، فأرسل من ياورانه الضابط (مرلان) Merlin ، وأحد ضباط البحرية (ديكورش) Descoches ، وكان هذا من أقرباء السفير الفرنسي العن للتسلططينية وذلك بالمفاوضة في أمر تبادل الأسرى مع الأعداء ؛ وفي الوقت نفسه أرسل الانجليز يتفاوضون مع بونابرت لغرض نفسه ؛ وأما (ديكورش) فقد عاد يحصل إلى بونابرت مجموعة من الجرائد الانجليزية ؛ وكذلك « غريفة فرنكفورت الفرنسية » الصادرة في

١٠ يونيو ١٧٩٩^(١)؛ ومن هذه الجرائد استطاع بونايرت أن يقف على حقيقة الموقف الأوربي، الذي طغى به ذلك في ١١ أغسطس، في إحدى رسائله إلى (ديزيه) في قوله^(٢) : « لقد وصلتني جرائد إنجليزية حتى يوم ٩٠ يونيو، وفيها أن فرنسا أعلنت الحرب على النمسا في ١٣ مارس؛ ووقعت جملة معارك، وانتهزم (جوردان) في (فالكيرش) Feldkirch في الغابة السوداء، واضطر إلى عبور الراين متقهقراً، وأما (شهرر) (Seherer) الذي أعطى قيادة جيش إيطاليا فقد انتهزم في (ريثوي) وعبر نهري اللانشيو Mincio والأجلو Oglio متقهقراً، وكذلك فان (مانتوا) محاصرة، وهذا بينما لم تحضر بعد الجيوش الروسية إلى ميادين القتال، وزيادة على ذلك، فان الأسطول الفرنسي المكون من ٢٤ قطعة، و ١٨ فرقاطة، قد غادر (بريست) في الأيام الأولى من أبريل، ثم وصل إلى الضيق، واشتبك مع الإنجليز الذين لم يكن لديهم سوى ١٨ قطعة ودخل في ميناء طولون، وقد انضمت إليه في الميناء ثلاثة سفن إسبانية، وأما الأسطول الأسباني، فقد خرج من قادس، ولكنه اضطر إلى الدخول في قرطاجنة. (شاطي، إسبانيا الجنوبية الشرقية)، ويتألف من ٢٧ قطعة، ومع ذلك فقد دخل بعد أيام قليلة أسطول إنجليزي جديد، مجتمعاً تحت قيادة كل من (جيفيس) و (نلسن) وتريد قطع هذا الأسطول المتحد على ٥٠ سفينة، ويحاصر الإنجليز الآن ميناءي طولون وقرطاجنة، وأما الأسطول الفرنسي فهو تحت قيادة (بروس) Bruix وزير البحرية. »

وقد تركت هذه الأخبار أثراً كبيراً في نفس بونايرت، وتحدث (بورين) Bourrienne عن هذا الأثر فقال^(٣) : «... ومنذ عشرة شهور كنا من غير أية أخبار من فرنسا، ولذلك فان بونايرت بمجرد أن وصلته « غازيتة فرنكفورت الفرنسية » انكب على قراءتها بشغف

Pièces Diverses. p. 225 (١)

Corresp. t. V. No. 4344 (٢)

Bourrienne. Mem. t. II. p. 304 (٣)

ظاهر، ثم قال بعد انتهائه من القراءة : « لقد وقع ما كنت أشكاه، وضاعت إيطاليا ! يا لهم من نكساء. إن كافة انتصاراتنا ذهبت سدى، ولابد لي من العودة حالاً. » ثم استدعى بونايرت الجنرال (برتييه) Berthier، وأطلعته على الجريدة؛ ثم أخبره بعزمه على الرحيل، وأنه يريد أن يصطحبه معه، وطلب إليه عدم إنشاء هذه الرغبة؛ ثم استدعى (غانتوم)، وأمره بأعداد الفرقاطتين (مويرون) Muiron، و (كارير) Carrère ووركيين آخرين لحل بونايرت وحضبه إلى فرنسا.

وظاهر مما تقدم، أن الأخبار التي اطلع سدي سميت عليها بونايرت بخصوص الموقف الأوروبي، هي التي جعلت بونايرت يعزم على العودة إلى أرض الوطن، ولو أن هذا بطبيعة الحال لا ينفي - كما أنه من جهة أخرى قد لا يؤيد - أن بونايرت كان معتزماً العودة إلى فرنسا في أقرب فرصة، أو على الأقل من بعد وجوده أمام عكا، أي قبل انتهاء الحملة السورية، وعودته إلى القاهرة^(١). ومع ذلك فان الأدلة متوفرة على أن بونايرت، كان يتربص الفرصة للرحيل، عند وجود الظروف المناسبة، ولو أن هذه الرغبة، ثم تنفيذها « الفجائي » عند سفره الأخير، قد أثار غضب أولئك الذين يودون هم أيضاً العودة إلى الوطن، ثم اعتبروا رحيل القائد للحملة « فراراً من الميدان » مزدرياً^(٢)؛ وعلى ذلك فقد أثار « رحيل » بونايرت نقاشاً طويلاً، وكان من رأى أحد كتاب الفرنسيين في عهد الأمبراطورية الثانية^(٣)، أن هذا « الرحيل » لا يعتبر فراراً من الميدان بأي حال من الأحوال، ودليله على ذلك أن (مراسلات) نابليون المعروفة تدل بجلء على أن مغادرة بونايرت لمصر في شهر أغسطس لم تكن غير متوقعة، لأنه لم يكن من القصد، عند ذهاب بونايرت على رأس الحملة إلى مصر، أن يطول غيابه عن فرنسا، فالتائد العام كان يتوقع

Richardot. Neauveaux Mémoires p. 188 (١)

Desvernois p. 219 (٢)

Ernouf. pp. 209-212 (٣)

العودة السريعة [لتولى قيادة الحملة للعدة لغزو إنجلترا] ، وكانت حكومة الادارة من جانبها تنظر عودته ؛ ومن أدلة ذلك أن بونايرت في احدى رسائله لها في سبتمبر ١٧٩٨ ، كتب يقول : « إنه لا يستطيع أن يكون في باريس ، كما وعد أعضاء حكومة الادارة ، ولكن غيبته سوف لا تطول الا بضعة شهور فقط . » والواقع ، لم يمنع بونايرت عن التعجيل بالأوبة سوى كاثولة أبي قير البحرية ، ثم إعلان تركيا الحرب على فرنسا ، الأمر الذى جعل مهمته شاقة في مصر ، كما أن انقطاع المواصلات بين فرنسا ومصر ، كان من العوامل الجديدة التى ساعدت الحملة الدبلوماسية ضد فرنسا ، لأن بونايرت كان يجهل تماماً أهمية وجوده في فرنسا ؛ ويفسر هذا الكاتب جهل بونايرت بحقيقة الحاجة اليه في فرنسا ، بقوله إن آخر الأخبار التى التى بلغت بونايرت ، وصلته وهو أمام عكا ، في ابريل ١٧٩٩ . وكانت هذه تنتهى عند ٦ يوليو ١٧٩٨ : وهذا بينما كانت الرسائل التى وصلته في شهر يونيه التالى ، تعمل اليه أنباء الهجوم على سردينيا ونابلى ، وتنتهى أخبارها عند فبراير ١٧٩٩ : ومع أنه قد أرسلت الى بونايرت مكاتبة أخرى في مارس من السنة نفسها ، تتضمن أخبار انهزام جيوش الجمهورية في الدانوب ، فإن هذه المكاتبة لم تصله بتاتاً ؛ وكذلك كان أمر مكاتبة حكومة الادارة المحررة في ٢٦ مايو ^(١) : وهى المكاتبة التى أكد (أدير) أنها وصلته عقب عودته الى القاهرة . وقد تقدم كيف طالبت حكومة الادارة في هذه الرسالة من بونايرت العودة مع جيشه الى فرنسا ، وتمركت له حرية التصرف في إبقاء جزء من الجيش في مصر ، اذا كان من رأيه ذلك ؛ وهى تدل على أن بونايرت انما كان منفذاً في رحيله لرغبة حكومة الادارة ، وزيادة على ذلك ، واذا سلمنا بأن هذه الرسالة الأخيرة لم تصله فضلاً ، فإن بونايرت كان على كل حال ينفذ ، على الأقل ، ذلك الاتفاق الذى تم بينه وبين حكومة الادارة شتوياً ، في باريس ، قبل قيامه على رأس الحملة الى مصر ، ومؤداه أن يتركه للتقدم

العام مطلق التصرف ، وتمت مسؤوليته ، لاختيار أفضل الطارق التى يرى أنها متفقة مع المصلحة كما يجدها هو في أثناء مدة الحملة بأكلها .

وأخيراً فمع أن بونايرت ، قد عزم نهائياً على العودة الى فرنسا ، عقب موقعة أبي قير البرية مباشرة ، فإن هذا لم يكن معناه أنه كان لا يعد العدة للرحيل منذ عودته من سوريا الى القاهرة ؛ ذلك أنه كتب الى (غانثوم) في ٢١ يونيه ١٧٩٩ ^(١) حتى يعد القراطين (موريون) و (كلارير) على أهمية السفر في ميناء الاسكندرية ؛ وفي ٢٨ يونيه ، كتب بونايرت من القاهرة الى حكومة الادارة ^(٢) ، يطلب ارسال النجندات من الجند والأطباء والجراحين ، وكذلك مختلف أنواع الأسلحة ، لسد الفراغ الذى أحدثته الحرب السورية ، والعمليات العسكرية في مصر ذاتها ، وهذا حتى يستطيع الاحتفاظ بفتوحاته في هذه البلاد ، او يتمكن الجيش بعد تجهيزه الكامل من الزحف في طريق الشام ثانية الى القسطنطينية وأما اذا عجزت حكومة الادارة عن ارسال هذه النجندات ، فقد طلب اليها بونايرت عقد السلام ؛ والسبب في هذه النصيحة ، أن الحالة في فرنسا ذاتها لم تكن مطمئنة الأمر الذى وقف عليه بونايرت من الأخبار التى جلبها اليه كل من (مورو) ، (بلفيل) Belleville وكانت غير كاملة ، لأن الأنباء التى أتت بها (مورو) تنتهى عند ٢٥ ديسمبر ١٧٩٨ ، وبما تنتهى تلك التى أتت بها (بلفيل) عند ٨ فبراير ١٧٩٩ .

وعلى ذلك ، فقد أعطى انتصار أبي قير البرى ، الفرصة لبونايرت ، حتى يستطيع العودة الآن الى فرنسا وهو مرفوع الرأس ، لأن هذا الانتصار في ٢٥ يولييه ، قد أزال ولا شك من أذهان الفرنسيين ذكرى هزيمة أسطولهم الشيعية في أول أغسطس ١٧٩٨ ؛ وزيادة على ذلك ، فإن أخبار الاضطرابات القائمة في فرنسا ذاتها ؛ قد ساعدت على (اضمح الكهترى) التى انتظر بونايرت مدة حتى يقطعها ، ذلك أن دستور ٩٥ ، كان معرضاً للخطر ، واشتملت

الثورة في (الثديبة) Vendéo، وتحدث المواقفة عن عودة الارهاب، وكانت ظروف فرنسا الداخلية، والحاجية معها، كما تدعو بونايرت الى الحضور على محل لانقاذ الوطن^(١).

يبدأن بونايرت لم يغفل قبل رحيله، اكمال الاجراءات اللازمة لتحسين الحدود الشرقية والشواطىء، كما حاول فتح باب المفاوضات من أجل الصلح مع تركيا، فكتب الى الصدر الأعظم في هذا المعنى في ١٧ أغسطس ١٧٩٩؛ وفي مساء اليوم نفسه وصله من (غانتوم) أن السفن الثمانية والانجليزية قد أبحرت الى قبرص، فأرسل بونايرت أوامره للذين عزم على اصطحابهم معه، حتى يكونوا على أهبة السفر في منتصف الليل نفسه، للقيام مع القائد العام في رحلة «في الوجه البحرى»؛ وفي صباح ١٨ أغسطس المبكر، غادر بونايرت بولاق؛ وفي اليوم التالي كان في منوف، ثم أصدر هو في منوف جملة أوامر بخصوص تنظيم الجيش وتوزيع قواته، وبخصوص الادارة عموماً، كما كتب الى (كليبز) حتى يحضر من دمياط لمقابلته بكل سرعة في رشيد؛ وحده له بونايرت يوم ٢٤ أغسطس بالمقابلة، حتى يبحث معه «مسائل في غاية من الأهمية»^(٢)؛ وفي ٣٠ أغسطس وصل بونايرت الى الرحمانية، وكتب منها الى (مينو) حتى يحضر من رشيد لمقابلته في اليوم التالي، وعين له مكاناً للمقابلة بين أبى قير والاسكندرية^(٣)؛ وفي يوم ٣١ أغسطس، وصل بونايرت الى (بركة غطس)؛ وفي اليوم التالي عند اقترابه من الاسكندرية، أخبر بونايرت بحبه، أنه يعتزم أخذه معه الى فرنسا.

وفي أثناء هذه الرحلة الأخيرة، كانت الأخبار تصل بونايرت تباعاً من (غانتوم) و (مارمون) Marmont، عن حركات سفن الأعداء، وابتعادها من الشاطىء، وفي ٢٢ أغسطس أخبره غانتوم أن إحدى سفن الأعداء شوهدت قريبة من مياه الاسكندرية،

Berthier, op. cit. pp. 150-151 (١)

Corresp. t. V. No. 4360 (٢)

Corresp. t. V. No. 4372 (٣)

تخفى بونايرت من عودة السير سدى سميت الى مراقبة الشاطىء، وقرر الرحيل في اليوم نفسه من الاسكندرية. ومع ذلك فقد قابل بونايرت قبل رحيله القائد (مينو)، فأطامه على سفره القريب وأعطاه القيادة في الاسكندرية ورشيد والبحيرة^(١). ثم سلمه جملة أوامر، والتعليمات التي أعدها لكليبز، لأن بونايرت لم يستطع انتظار حضور كليبز. وفي مساء ٢٢ أغسطس خرجت الفرقاثنان، وسفینتان صغيرتان من الاسكندرية؛ وكان على ظهر الفرقاطة (مورون)، بونايرت، ومعه (برنيه)، (يورين)، (بوهانيه)، (دبروك) (مونج)، (برتوليه) وغيرهم؛ بينما حلت الفرقاطة (كارير)، القواد (لان) Lannes، (ميرا) Murat، (مارمون) وغيرهم. وبعد رحلة استغرقت ٤٧ يوماً، نزل بونايرت في (فرجوس) Frejus في شاطىء فرنسا الجنوبي في ٩ أكتوبر ١٧٩٩، وفي اليوم نفسه غادرها الى باريس^(٢).

وفي أثناء السفر الى باريس، كتب بونايرت الى حكومة الادارة من (اكس) Aix في ١٠ أكتوبر^(٣)، موضحاً أسباب عودته، فقال «انه منذ أن ترك فرنسا لم تصل رسائل الادارة الا مرة واحدة في ٢٥ مارس ١٧٩٩ وهو أمام عكبا، تحمل اليه أنباء نجاح الفرنسيين ضد نابولي، الأمر الذى جعله يتوقع نشوب حرب في القارة، ومن ذلك الحين تملكه الشعور القوى بضرورة عدم ابتعاده من فرنسا. بيد أنه على الرغم من استطاعته في حملته الناصرية بتخليم الجيوش التي كانت تهدد مصر بالغزو بطريق الصحراء، فقد كان من واجبه أيضاً انتظار الحملة البحرية التي كانت تعد بنشاط كبير في البحر الأسود. ولما كان لا يمكن ازالة هذه الحملة الا في الاسكندرية او في دمياط، فقد عهد بالدفاع عن الشاطىء حتى دمياط الى الجنرال كليبز، بينما استعد هو الذهاب الى الاسكندرية. ثم يقول مخاطباً

Corresp. t. V. No. 4373 (١)

Pièces Diverses. pp. 225-228; Jonquière, t. V. Cap. III; (٢)
Corresp. t. V. No. 4383.

Corresp. t. V. No. 4382 (٣)

أعضاء حكومة الادارة ، « وقد قرأتم في رسائل الأخيرة ، النتيجة التي أسفرت عنها معركة أبي قير (البرية) ، وهي أن مصر التي زال عنها خطر الغزو كلبية ، قد أصبحت ملكا لنا ولاينازعنا أحد عليها كلبية . وقد استطعت أن أحصل ، في أثناء انعقاد جملة مؤتمرات سياسية على الجرائد الانجليزية حتى ٦ يونيو ١٧٩٩ ، ومنها علمت بانهمزاعات (جوردان) في المانيا ، و(شيرر) في ايطاليا . وبناء على ذلك فقد غادرت مصر في التو والساعة ، على ظهر الفرقاطتين (موريون) و (كارير) ، على الرغم من بقاء سيرها . ولم أفكر في الأخطار التي قد نتعرض لها ، لأنني رأيت من واجبي أن أوجد في المكان الذي يكون وجودي به أكثر فائدة ... » . وفي ١٣ أكتوبر وصل يونابرت إلى باريس .

مصادر البحث

يرجع أيضاً إلى بعض المصادر التي ذكرت في بحوث النصول السابقة : ثم يضاف إلى المراجع العربية ، الجزء الثالث من تاريخ الجبرتي . ثم

أحمد حافظ عوض — فتح مصر الحديث أو نابوليون يونابرت في مصر . (القاهرة)
عبد الرحمن الزاوي بك — تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، الجزائر
الأول والثاني طبعة القاهرة ١٩٣٩

يقول التركي (العلم) . ذكر تلك جمهور الفرنسيات الأقطار المصرية والبلاد الشامية .
طبع باريس ١٨٣٩ .

ومن المراجع الأجنبية ما يأتي : —

1. Ador, (M. Histoire de l'Expédition d'Egypte et de Syrie, Révug pour les détails stratégiques. Rev. M. Le Général Beauvais. Paris 1826.
2. Barrow, (Fohn). The life and Correspondence of Admiral Sir William Sidney Smith. London 1848 (vol. I.)
3. Berthier. Relation des Campagnes du Général Bonaparte en Egypte et en Syrie. Paris An IX (1801).
4. Mémoires du Maréchal Berthier. Campagne d'Egypte. 1ro Partie. Paris 1827.
5. Bertrand, (Général). Campagne d'Egypte et de Syrie (1798-99). Mémoires pour servir à l'Histoire de Napoléon dictés par lui-même à St. Hélène etc. Paris 1847. (t II.)
6. Boissy, (Louis de) Bonaparte au Caire, ou Mémoires sur l'Expédition de ce Général en Egypte, avec des détails curieux etc. Paris 1799.
7. Bourrienne, (L. A. Fauvolet de) Mémoire sur Napoléon (1795-1814). Paris 1828-30. (t II.)

27. Langlois (Col. Ch.). Panorama de la Bataille des Pyramides. Paris 1853.
28. Larchey (L.). Correspondance Intime de l'Armée d'Egypte Interceptée par la Croisière Anglaise etc. Paris 1866.
29. Larrey (D.F.). Relation Historique et Chirurgicale de l'Expédition de l'Armée d'Orient en Egypte et en Syrie. Paris 1803.
30. Mahan (A.T.). The Influence of Sea Power Upon the French Revolution. London 1893 (Vol. I).
31. The Life of Nelson (2e ed.) London 1899. (2 vols.).
32. Martin.
33. Nelson. The Dispatches and Letters of the Admiral Lord Viscount Nelson. With Notes by Sir Nicolas Harris Nicholas. London 1845 (Vols III, IV).
34. Pièces Diverses et Correspondance Relatives aux Opérations de l'Armée d'Orient en Egypte. Paris Au IX.
35. Pietro (Dominique di). Relation de l'Expédition de Syrie, de la bataille d'Aboukir et de la reprise du fort de ce nom etc. Paris Au VIII.
36. Royband (and Others).
37. Richardot. Nouveaux Mémoires sur l'Armée Française en Egypte et en Syrie, ou la vérité mise au jour sur les principaux faits etc. Paris 1848.
38. Relation de la Campagne de Syrie, spécialement des sièges de Jaffa et de St. Jean d'Acre etc. Paris 1822.
39. Sidney Smith (Sir). Letters to Lord Nelson Containing a most extraordinary narrative of the defeat and almost entire destruction of the French army at St. John De Acre, in Syria. Bristol 1799.
40. Simon (E.T.). Correspondance de l'Armée Française Interceptée par l'Escadre de Nelson etc. Paris Au VII. (1799).
41. Southey (R.). The Life of Nelson. London 1853 (3 vols.).
42. Vivant Denon. Voyage dans la Basse et la Haute Egypte, pendant les Campagnes du Général Bonaparte. (2 vols). Paris 1802.

8. Boulay de la Meurthe, (Comte A. J. C. B.). Bourienne et ses erreurs. Paris 1830 (2 vols.)
9. Charles-Roux, (F.). Bonaparte Gouverneur d'Egypte. Paris 1935.
10. L'Angleterre et l'Expédition Française en Egypte. Cairo 1925. (t I.)
11. Cherifis, (Christian) Bonaparte et l'Islam d'après les Documents Français et Arabes. Préface du Cheïf Abd El-Hakim. Paris 1914.
12. Chevalier, (E.). Histoire de la Marine Française sous la Première République. Paris 1886.
13. Copies of Original Letters From the Army of General Bonaparte in Egypt. Intercepted By the Fleet Under the Command of Admiral Lord Nelson. London 1799.
14. Correspondance de Napoléon 1er. (tomes IV, V).
15. Correspondance Inédite Officielle et Confidentielle. The Napoléon Bonaparte. (Egypt t I ; t VII). Paris 1819.1820. (Panckoucke).
16. Delacroix, (Désiré).
17. Deslanges Siné. Histoire de l'Expédition des Français en Egypte par Nokoula El-Turk. Paris 1839.
18. Dornier, (Général Jean-Pierre) Journal de l'Expédition d'Egypte etc. Paris 1904.
19. Desvernois. Avec Bonaparte en Italie et en Egypte. Mémoires etc. Publiés par Albert Dufourq. Paris 1933.
20. Jonin, G. La Flotte de Bonaparte sur les Côtes d'Egypte. Les Prodomes d'Aboukir. Cairo 1922.
21. Elgood, P.G., Bonaparte's Adventure In Egypt. London 1936.
22. Ernoul (Le Baron). Le Général Kléber. Paris 1867.
23. Expédition de Syrie jusqu'à la Prise de Jaffa. Au Cairo (Imp. Wation). Au VII.
24. Guiry (Commandant). L'Armée de Bonaparte en Egypte 1798-99.
25. Herbin (P.E.). Conquête des Français en Egypte. Paris 1799.
26. James, W. The Naval History of Great Britain. London 1886 (Vol II).

الفصل الرابع

كليب ومسألة الجلاء

مكروم كليب

غادر بونايرت مصر، بعد أن اطمأن على زوال الخطر عنها، على الأقل لجلالة شهر مقبلة . ولو أنه كان من الظاهر في أغسطس ١٧٩٩ ، أن مصير « الحملة » وبقائها من عدمه في هذه البلاد ، متوقف على تطور الحوادث التالية . عند ما كان العثمانيون وحلفاؤهم يستعدون لهجوم آخر على مصر ، وفي الوقت الذي اشتبكت فيه جيوش القنصلية في معارك أوروبا ، وكان من سياسة بونايرت ارغام أعداء فرنسا ، وخصوصاً إنجلترا ، على عقد الصلح العام . ومن جانب آخر ، كان مصير الحملة ، أى نجاحها وأخفاقها في مصر ، متوقفاً على مقدار استعداد قادتها لتدعيم المستعمرة « الحملة » التى تحدث عن إنشائها معاصروهم في الشرق ، والتى كانت الرغبة في إنشائها ، من الأسباب الرئيسية لحضور الحملة إلى مصر . وقد دل بونايرت ، عندما نظم جهود علماء الحملة ، وانتكر السياسة الإسلامية — الوطنية ، على أن استعمار مصر ، كان من أهدافه ، ولو أنه شغل عن التفكير إلى ذلك كل التفكير ، بسبب حملته السورية ، وهى الحملة التى أخذ في الاستعداد لها على الأكثر منذ ديسمبر ١٧٩٨ ، أى بعد بضعة شهور من نزول الحملة على الشواطئ المصرية . ومع ذلك فإن تفتيات الحكومة الداخلية ، ومطاردة فلول المالبكى ، والاشتباك مع مراد بك في الصعيد ، ومحاولة إخماد الثورات المشتعلة في مديريات القطر ، كل ذلك كان لا يدع مجالاً للشك في أن بونايرت أراد استعمار مصر ، استعماراً منظماً صحيحاً ، كما يدل على ذلك أيضاً أن فريقاً من قواد الحملة ورجالها ، ومن هؤلاء (مينو) Memo ، كانوا مقتنعين تمام الاقتناع ،

حتى بعد رحيل بونايرت عن مصر ، بأن رغبة القنصل الأول ، لا تزال كما كانت ؛ أو أنه لا ينبغي على الفرنسيين أن يتركوا مصر إلا إذا أرغوا على ذلك إرغاماً ، أو اضطرتهم المصلحة الوطنية إلى التضحية بها ، إذا انهزمت فرنسا في أوروبا ، وأصبح التخلي عن مصر بمثابة الثمن الذى يدفعه الفرنسيون في نظير الصلح في أوروبا ، وكان من هؤلاء (ديزيه) Desaix ؛ ومع ذلك فقد وجه فريق ثالث ، لم يكن ينظر إلى مشروع استعمار مصر نظراً جدياً ، وبخاصة عند ما شاهد الجند الزاحفون في الطريق الصحراوى على القاهرة في يوليو ١٧٩٨ ، صنوف العذاب ، ثم حوصرت الحملة بعد تحطيم أسطولها ، وعظمت خسائرها في حروبها في سوريا وفي حالاتها الداخلية وفي الصعيد ؛ وكانت حاجتها إلى الرجال والذخائر ظاهرة ؛ كما كان « جيش الشرق » ، عند سفر بونايرت ، يبدو مهدداً بالغزو من كل جانب ؛ وكان من هؤلاء (كليب) Klobar . وكليب هذا هو الذى عهد إليه بونايرت بالقيادة العامة قبل رحيله ؛ وقد أثار هذا التعيين ، كما أثارت سياسة كليب في الشهور التالية ، قبل اغتياله ، قدراً عظيماً من المناقشة بين أعدائه أو معارضيه ، وبين المدافعين عن أغراضه وعن سياسته .

اختيار كليب للقيادة

يظهر من الملتقى عليه بين أكتسبة الكتاب ، أن بونايرت اختار كليب للقيادة ، لأنه كان يرى أن كليب أكفأ القواد الموجودين في مصر بعد (ديزيه) ؛ أى أن بونايرت ، قد اضطر اضطراراً إلى تسليم القيادة العامة إلى الجنرال كليب . ويستند أصحاب هذا الرأي في ذلك ، على ما ذكره بونايرت نفسه في تعليقاته التى تركها مع (مينو) في ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ، عند رحيله من الإسكندرية ؛ وقد جاء في هذه التعليقات « وترغب الحكومة

في سفر الجنرال (ديزيه) إلى أوروبا في شهر نوفمبر، ما لم تطرأ حوادث مهمة؛ كما فسروا هذا الاضطراب، بأن العلاقات بين بونابرت وكليبر في أثناء وجود الأول في مصر، وفي أثناء الحملة السورية، لم تكن ودية؛ بل وذهبية إلى أن عدم صفاء هذه العلاقات بين الاثنين كان له الأثر الأكبر على السياسة التي اتبناها كليبر في مصر. ثم على رغبة هذا الأخير في الجلاء عن مصر، كما اتهم كليبر بأنه لم ينفذ التعليمات التي تركها له بونابرت قبل رحيله.

فما الجفاه المزعوم بين كليبر وبونابرت. فقل ما قيل عنه، أنه لم يكن من الخطورة، في أشد حالاته، بالدرجة المصورة. فمن السليم به أنه لم تكن هناك معرفة بين كليبر وبونابرت، بل إنهما لم يتقابلا بتاتا، قبل قيام الحملة إلى مصر^(١)؛ فالعروف من تاريخ كليبر، أنه انضم إلى صفوف (الثورة)، ثم خدم في جيوشها ضد أعدائها في الحدود الشرقية (الألمانية) منذ عام ١٧٩١؛ كما اشتبك بعد ذلك في إخماد الثورة الناشئة في (فنديه) Vendée (١٧٩٣)؛ ثم في حملة العام التالي على الحدود الألمانية أيضا؛ حتى التحق بجيش (السامبر والموز) في مايو ١٧٩٥. وسامح في حملة مواقع أظهر فيها كفاءة ممتازة؛ وفي ديسمبر ١٧٩٦، استقال كليبر من الجيش؛ ومع أن حكومة الإدارة قبلت استقالته، فقد أثبت عليه ثناء جميلا، وكان رؤساؤه يرجون التأثير عليه للاستفادة من خدماته^(٢)، فظل كليبر بعض الوقت في قيادة جيش (السامبر والموز) حتى أعطيت قيادة هذا الجيش نهائيا إلى الجنرال هوش Hoche في مارس ١٧٩٧، فانقلب كليبر أخيرا إلى باريس. وكان حضوره إليها في الوقت الذي جرت فيه مفاوضات الصلح في (لوين) -

أبريل ١٧٩٧ - تحت إشراف بونابرت قائد الحملة الإيطالية المنفجرة. وقد امتنع كليبر بعدئذ عن الاشتراك في انقلاب (١٨ فرنكتيدور) ٤، سبتمبر ١٧٩٧، ثم ظل في عزائه

حتى إذا قامت الاستعدادات للانتقام من الخلقه، بعد صلح كينو فرميو، وأراد بونابرت الاستفادة من خدمات كليبر، أرسل إليه (كنداريلي)، وكان من أصدقاء كليبر، ومن الذين خدموا في جيش (السامبر والموز)، حتى يدعوهم من عزائه للاتحاق بجيش الخلقه في يناير ١٧٩٨؛ وقد شكر كليبر هذه الفرصة التي أتاحت له الخدمة ثانية، كما أن دعوة بونابرت كانت اعترافا ظاهرا بأهمية الخدمات التي أداها كليبر لحكومة الإدارة في الحروب الألمانية. وفي ١٢ أبريل صدر قرار الحكومة «باستخدام كليبر، تحت قيادة بونابرت في الحملة المعدة في طولون». وعندئذ كان كليبر على علم بهدف هذه الحملة السري، والدليل على ذلك، أنه كتب قبل تعيينه الأخير بضعة أيام، إلى الجنرال (إرنوف) Ernouf، حتى يكلف (كارال) Cazal أحد ألدواران كليبر بالبحث في سجلات وزارة الحربية «عن كافة ما يمكنه العثور عليه من التقارير والخرائط الخاصة بالهند وفارس ومصر^(١)»؛ وقد قص فيما بعد البارون إرنوف، كيف أن والده كثيرا ما كان يصف له مقابلته مع كليبر في منزله. عندئذ ذهب إليه يحمل التقريرات التي طلبها، (والبارون هو خفيد الجنرال إرنوف)؛ فوجد منهكيا على دراسة خريطة لمصر بكل إمعان، حتى إنه لم يشعر بدخول إرنوف عليه، وفي أثناء ذلك كان كليبر يتتبع بأصبعه مجرى نهر النيل، ويشير إلى الأماكن التي احتمل وقوع المعارك بها، ومن بينها (هليوبوليس)؛ وأخيرا تنبه كليبر إلى وجود إرنوف، ثم عرض عليه، وهو ابن رفيقه الجنرال في الميدان، أن يذهب معه في هذه الحملة، ولكن (إرنوف) لم يذهب^(٢). وفي النصف الأول من أبريل وصل كليبر إلى طولون. وعند خروج الحملة، كان كليبر في البارجة (فرانكلان).

وعند وصول الحملة إلى الشواطئ المصرية، اشترك كليبر في الهجوم على الاسكندرية. فأصيب بجرح في رأسه؛ وعلى ذلك انتقلت قيادته إلى (دوجا)، وترك كليبر في حكومة الاسكندرية.

وفي الأيام التالية ، ظل كليبر منشوقاً الى الخدمة العامة ويريد الالتحاق بقائده العام ؛ كما كان حريصاً على إرسال الأخبار اليه ، وأفصح أكثر من مرة عن محبته واحترامه لبونايرت ، « الذي عقد كليبر اللبنة على انبعاثه في كل مكان وفي فرنسا ذاتها ، وأكد أنه لن يقبل سوى الطاعة لبونايرت وحده وخدمته فقط » .^(١) وفي ٣٠ يوليو وعد بونايرت بأن يسمح لكليبر في خلال الأسبوعين التاليين ، حتى ينضم الى صفوف الجيش العامل ؛ بيد أن كارثة أبي قير لم تلبث أن غيرت الموقف . ومن ذلك الحين ، بدأ ذلك « الجفاء » الذي تحدث الكثيرون عن وقوعه بين بونايرت وكليبر ، (أولاً) ، لأنه كان من رأى كليبر أن يستعد (بريس) بأسطولوه وهو منشور التلوع ، بدلاً من الجود في خط غير متحرك ، لمقاومة عدو يمتاز عليه بالمهارة في فنون البحر ، ولأنه كان لا يرى مبرراً لصرامة نابليون في مسلكه حيال (بلانكيه دي شاييه) بعد الهزيمة ، وقد أراد نابليون أن يجعله مسئولية الهزيمة ، على الرغم من الجرح الذي أصيب به (بلانكيه دي شاييه) ودفاعه المجيد في سفينة (فرانكلان)^(٢) . (وثانياً) ؛ لأن كليبر الذي كان في حاجة ملحة دائماً للمال للانفاق منه على الادارة والجيش في الاسكندرية ، ولتكوين الاسكندرية ذاتياً بالغلال والمؤن خوفاً من انتشار المجاعة بها^(٣) ، ولا يميل الى سياسة الغرامات ، يفرصها على تجارها وأهلها ، استولى على قدر من المال خصصه بونايرت لاصلاح البقية الباقية من أسطولته المتحطم ، ثم أفق كليبر هذا المال في دفع مرتبات الجند المتأخرة ، وفي سداد نفقات الادارة عمومًا ، فقد أرسل بونايرت في شهر أغسطس ، على دفعتين مبلغ ١١٥ ألفاً من الفرنكات لاقائه على البحرية ؛ فاستولى عليه كليبر ، ثم كتب في ٢٨ أغسطس (١٧٩٨) ، أنه لما كانت خزانته خالية ، ومتأخرات الجند كثيرة ، والحاجة ملحة لسد نفقات فروع الادارة المختلفة ، وهذا بينما كان الالتجاء الى فرض الغرامات ، وجمع الاتاوات من التجار والأهالي ، غير

Ernouf. p. 175 (١)

Ernouf. pp. 187-188 (٢)

Pajol. pp. 299, 303, 307 (٣)

مناسب المصلحة في الوقت الذي حضرت فيه وفود العربان من البحيرة ، للاتفاق على السلام معه ، فقد اضطر كليبر الى أخذ هذا المبلغ .

بيد أن بونايرت الذي استمع الى شكايات (لي روي) Lo Roy مدير مهمات الأسطول ، ساءه تصرف كليبر ، فكتب اليه متسرعاً في (٣٠ أغسطس)^(١) بعدم موافقته على الاجراء الآتف ، ثم طلب اليه أن يسلم هذه الأموال الى (غانتوم) وشدد عليه بجمع غرامة كبيرة من تجار الاسكندرية . ثم كتب بونايرت اليه ثانية في أول سبتمبر^(٢) ، حتى يرد هذا المبلغ ، ثم قال « إن إدارة الاسكندرية تكلف ضعف ما ينفق على بقية الجيش ، وإن المستشفيات التي لا تقبل سوى الألف جريح فقط بالاسكندرية ، تكلف مائة ألفاً يزيد كثيراً على ما تتكلفه كافة مستشفيات الجيش » . وكان هذا تأنيباً عنيفاً ، استاء منه كليبر كثيراً فرد على بونايرت في ٣ سبتمبر^(٣) ، يعرض عليه إقالته من حكومة الاسكندرية « حيث يرى أنه يسلك مسلكاً متعارضاً مع أوامر بونايرت ، ولا يتفق بتاتاً مع نظام الادارة المتبع ، وهو الذي لا يريد إغضب بونايرت مطلقاً » . وبعد يومين ، نقد كليبر أمر بونايرت الذي يطلب اليه فيه جمع الغرامة المالية من تجار الاسكندرية للاتفاق منها على جيشه . وعند ما وصلته رسالة بونايرت الأخيرة (أول سبتمبر) ، ازداد استياءه كليبر فكتب الى القائد العام في ٦ سبتمبر^(٤) ، ينفى أنه كان مستحقاً في تصرفه لأى تأنيب يسمى الى سمعته ، وبلصق بتهمة تبديد أموال الجيش بموجب طلب تحقيق في ذلك . وقد جاء في هذه الرسالة ، قول كليبر المشهور « إنك نسيت يا مواطني الجزائر عند ما كتبت خطابك ، أنك تمسك في يدك زمام التاريخ ، وإنك تكتب الى كليبر » . ثم طلب كليبر في الوقت نفسه أن يخلى من عمله حتى تظهر الحقيقة ، لأنه لم يحضر الى مصر ، كما كتب « حتى يجمع ثروة ، فقد

Corresp. t. IV. No. 3189 (١)

Corresp. t. IV. No. 3210 (٢)

Pajol. p. 305 (٣)

Pajol. p. 306 (٤)

عرف الى الآن كيف يحترق المال ، ولو أنه لا يقبل بناتاً أن تحوم حوله أية شبهة » . ومع ذلك ، فلم تكن هذه المسألة كافية لوجود ذلك « الجفاء » الذى ظن الكثيرون أنه كان من المتعذر أن ينسأ كل من بونابرت وكليبر ، فان الاول سريعاً ما حاول إزالة هذه الاساءة التى لم تكن متعمدة ولا شك ^(١) ، كما لجأ الى وساطة (كفار باللى) فى إرضاء كليبر ثم دعه الى القاهرة ^(٢) . فترك كليبر الاسكندرية فى ١٨ أكتوبر ، ووصل الى بولاق فى مساء ٢١ منه .

وعند ما خرج الجيش الى سوريا كان من بين قواده ، كليبر ؛ وفى أثناء الحرب السورية أظهر بونابرت ثقتة الكاملة بكفاءة كليبر ، عند ما عهد اليه دائماً بقيادة طليعة الجيش أو مؤخرته ، عند الهجوم أولاً ، ثم عند التقهقر أخيراً ؛ ومع أن وصول بونابرت مع تجدداته الى ميدان القتال كان العامل الحاسم فى إحراز انتصار (جبل طابور) ، فان بونابرت ، اعترف بجهود كليبر العظيمة التى أدت الى هذا الانتصار ^(٣) ، كما أنه أغفل الحديث عن نصيبه فى هزيمة الأعداء عندما كتب الى حكومة الإدارة فى ١٠ مايو ١٧٩٩ ^(٤) عن تفصيلات هذه المعركة ؛ على أن سوء التفاهم الذى ذكر وجوده فى أثناء هذه الحملة ، كل من (مارمون) ، (بوريني) فى مذكراتهم ، بدأ على ما يظهر بسبب أعمال الحصار أمام عكا . ومع ذلك فإن كل ما تقدمه كليبر ، كما ذكر الأول ، كان منصفاً على ضيق الثغرة التى أحدثتها الفرنسيون فى أسوار عكا قبل هجومهم الأول عليها . فأشار بإرجاء الهجوم ؛ وهذا ربما ذكر (بورين) أن كليبر قد عمق الخنادق التى شقها الفرنسيون حول القاعة ، فقال إنها لا تكفى لحماية الجند . وزيادة على ذلك فقد أظهر كليبر فى أثناء انسحاب الجيش وتقهره من سوريا . وكان كليبر فى قيادة المؤخرة ، « شيئاً من

الصبر والتحمل » . بيد أن ذلك كله لا يكتفى لإثارة سوء التفاهم بين كليبر وبونابرت ؛ ناهيك عن حدوث (الجفاء) بينهما ^(١) . فإذا اتضح مما تقدم أنه لم يكن هناك أى مبرر لبقاء سوء التفاهم والنفور بين القائدين ، كانت المسألة التالية هى ، هل فضل بونابرت حقيقة اختيار (ديزيه) للقيادة بدلاً من كليبر ، ولم يمنعه من تعيينه سوى حاجة حكومة الإدارة أو بونابرت نفسه لخدمات (ديزيه) فى فرنسا ؟ ومع أنه ليس الغرض الآن ، التقليل من شأن (ديزيه) الذى كان « أكثر تواضعاً من كليبر ومساوياً فى كفاءته العسكرية » ^(٢) ، فإن وثائق هذه الفترة ، لا تجعل مجالاً للشك فى أن بونابرت كان يريد كليبر لقيادة الحملة فى مصر ، فقد أثبت هذا التردد كفاءة إدارية ممتازة فى أثناء حكومته فى الاسكندرية ، وهذا على الرغم من اختلاف الرأى بينه وبين بونابرت فى مسألة الأموال المخصصة للأسطول ، وهى التى تقدم بسطها ؛ وزيادة على ذلك ، فإن بونابرت كان لارضى عن تصرفات (ديزيه) الإدارية فى أثناء حملة هذا الأخير فى الصعيد . ذلك أن القائد العام كان يعيب على (ديزيه) استيلاءه على (إيرادات) الأقاليم ، التى لم تدخل تحت قيادته للاخلاق منها على جيشه وعلى عملياته العسكرية ؛ بل إن بونابرت لم يلبث أن كتب قبل رحيله بأيام قليلة فقط الى الجنرال (زاجونشك) Zająnchek ، قومندان بنى سويف ، فى ١٧ أغسطس (١٧٩٩) ^(٣) ، نهيه عن الخطأ الذى يرتكبه عند سباحة الجنرال ديزيه ، بالاستيلاء على أموال ومدبريته ؛ وبلغت نظره الى الأمر الذى أصدره (بونابرت) فى اليوم نفسه ^(٤) . وكان الغرض من هذا الأمر منعه التهاون فى جمع الضرائب والميرى فى كل أقاليم ، وعده استقطاع شيء من المتحصل « لأى سبب كان » . ؛ والى جانب كافة ما تقدم ، فإنه من المعروف أن بونابرت عند ما قام على

Ernouf. pp. 206-8 ; Pajol. pp. 328-331 (١)

Galland. t. I. p. 194 (٢)

Corresp. Ivédite. t. II. p. 442 (٣)

Corresp. t. V. No. 4368 (Ordre du jour) (٤)

Corresp. t. IV. No. 3271 (١)

Corresp. t. V. No. 3418 (٢)

Corresp. t. V. No. 4088 p. 511 (٣)

Corresp. t. V. No. 4124 pp. 542-3 (٤)

رأس الحملة الى مصر، كان قد قدم الى حكومة الإدارة مذكرته المعروفة عن الحرب ضد المجترة (١٣ أبريل ١٧٩٨) ^(١)، وكان نابليون يقدر أن شتاء عام ١٧٩٩، هو الوقت الملائم لبدء هذه الحرب؛ وبهذه المناسبة، يؤكد مؤرخ معاصر ^(٢)، أن (مرلان دى دويه) Merlin de Douai، أحد أعضاء حكومة الادارة وقبذاك، ومن الذين حضروا مناقشة هذا الموضوع، ثم اهتم كثيرا لمعرفة المدة التي سوف يقضيها بونايرت في مصر، قد أطلعه على أن الاتفاق تم بين بونايرت وحكومة الادارة، على تسليم القيادة العامة في مصر الى الجنرال كليبر، عندما يقرر بونايرت العودة الى فرنسا.

وعلى ذلك، فإذا اتفق الرأي على أنه لم يوجد بين بونايرت وبين كليبر أى خلاف من شأنه إثارة سوء التفاهم والتفوق الشديد بينهما، ولم يكن بونايرت قد أرغم إرغاماً على اختيار كليبر، فإنه يكون من اليسور بحث سياسة كليبر في أثناء حكومته تحت ضوء جديد، لا سيما وأن هذه السياسة وإن قامت في جوهرها على مبدأ ضرورة الجلاء عن مصر وإخلاء هذه البلاد، فهي من نواحيات متنوعة تتفق مع أهداف ومرمى البرنامج الذي تركه بونايرت نفسه قبل رحيله. وكما بسطه في التعليقات التي تركها الى قائد الحملة الجديد في مصر.

تعليمات بونايرت الى كليبر ^(٣)

قابل بونايرت قبل رحيله الجنرال (مينو)، كما تقدم؛ ثم سلمه ضمن ما سلمه التعليمات التي أعدها لكليبر. وفي ٢٤ أغسطس كتب (مينو) من الاسكندرية الى كليبر ^(٤) يحيل اليه نبأ سفر بونايرت وعدم استطاعته انتظاره، ويخبره بأمر التعليقات المعدلة والتي أرسلها (مينو) مع أحد الضباط حتى يسلمها الى كليبر في رشيد، وهو المكان الذي قد عينه

(١) Jonquière. t. I. pp. 350-352

(٢) Thibaudan; t. I. p. 201

(٣) Corresp. Inédite. t. II. pp. 454-59; Berthier (1^{re} Part.) pp. 180-186;

(٤) Corresp. t. V. No. 4374

(٥) Pajol. pp. 338-9

بونايرت لمقابلة كليبر، والذي كان من المنتظر أن يكون كليبر قد وصل اليه في يوم ٢٤ أغسطس، أو في اليوم التالي، على الأكثر. وأما هذه التعليقات ^(١)، فقد بدأها بونايرت، مخاطباً كليبر بقوله «تجد أيها القائد المواطن طي كتابي هذا أمراً ^(٢) تستلم بموجبه قيادة الجيش العليا، فإني قد عزمت على تقديم موعد سفري يومين أو ثلاثة أيام خوف عودة السفن الانجليزية... وتجد مع كتابي هذا بعض الأوراق التي ترى منها أننا قد خسرننا إيطاليا، وأن مون مانتوا، وتورين، وتورتون محصورة؛ على أنه يوجد مجال للأمل بأن المدينة الأولى تتحمل الحصار الى نهاية شهر نوفمبر المقبل، وأنا أرجو أن أصل الى أوروبا، إذا ابتسم لي الحظ، قبل ابتداء شهر أكتوبر». ثم طلب اليه بونايرت أن يعمل على تسفير القائد (جونو) Junot، ثم (ديزيه) الذي ترغب الحكومة في سفره الى أوروبا في شهر نوفمبر ما لم تطرأ حوادث مهمة. كما أخبره بأمر الرسالة التي كتبها الى الصدر الأعظم ^(٣) لفتح مفاوضات الصلح مع تركيا، وطلب اليه ارسال حاملها الى قبرص؛ وكذلك وعده بونايرت بإرسال التجندات اليه من فرنسا، عند ما قال «ان وصول أسطولنا الى برست وطولون، ووصول الأسطول الأسباني الى قرطبة ^(٤)، مما لا يدع مجالاً للشك في إمكان إرسالنا الى مصر البنادق والسيوف والمدسبات وباقي التجهيزات التي نحتاجها» والتي سأرسلها لك مع قسم من الجيش الاحتياطي لتعويض الخسائر التي أصابتنا في الحملتين، وستستلم الحكومة حينئذ نياتها؛ وأنا شخصياً بصفتي العمومية، وبصفتي الخصوصية سأساعد الإجراءات اللازمة لأرسل لك ما يهيك من الأخبار من آن الى آخر.؛ وفي الجزء الثاني. فوض بونايرت. التقاعد العام للمصلحة من بعده؛ لإبرام الصلح مع تركيا في الظروف الآتية «إذا لم تنجح الوسائل التي سنتعملها للاتصال بك لطروء حوادث ليست

(١) ترجيها أحد حافظ عوض بك صفحات ٤٠٧ — ٤١١

(٢) Corresp. t. V. No 4375

(٣) Corresp. t. V. No. 4364

(٤) Jonquière. t. V. pp. 1195 qq.

في الحسبان ، ولم يصلح من الآن الى شهر مايو أية نجدة وأى خبر من فرنسا ، وإذا نقضى الطاعون في مصر على الرغم من كل الاحتياطات التي اتخذت هذه السنة ، وقضى على ١٥٠٠ جندياً من جيوشك ، مما يعد خسارة كبرى ، فليكن والحالة هذه أن لا تركب مقن الخطر في الدخول في الحملة المقبلة ، بل أنك مفوض في عقد الصلح مع الباب العالي ، حتى ولو كان الجلاء عن مصر من شروط الصلح الأساسية ؛ إنما يجب أن ترجى تنفيذ هذا الشرط الى حين الصلح العام ، اذا كان هذا ممكناً . » ومع ذلك فقد أكد بونايرت أهمية امتلاك مصر لفرنسا بقوله « وانك تقدر أكثر من أى شخص آخر ، أيها الجنرال المواطن ، أهمية امتلاك مصر وبقائها في يد فرنسا . أن الأمبراطورية العثمانية المهتدة بالانهيار من كل جانب تدعى أركانها اليوم ، وسيكون اخلاء فرنسا لمصر من المصائب التي تعظم نتائجها ، إذ قد نرى في أيامنا هذه البلاد تنقل إلى يد أوربية أخرى . » ؛ بيد أن بونايرت ، لم يلبث أن طلب الى كليبر ، عند ما يضع خطه ، وجوب مراعاة الأنباء التي ترد اليه عن انتصار أو انكسار الجمهورية في أوروبا ، فإذا أجاب الباب العالي على المساعي التي قام بها بونايرت لفتح باب المفاوضات من أجل الصلح ، قيل أن فصل الى كليبر أية أنباء من بونايرت في فرنسا ، فعليه أن يصرح أنه حائز على كافة السلطات التي كانت للقائد السابق ، ثم يباشر المناوذة ، ويؤيد ما سبق وصرح به بونايرت ، من أن فرنسا لا تنوى اقتطاع مصر من أملاك الباب العالي ؛ وزيادة على ذلك ، فمن واجب كليبر أيضاً أن يطلب في ظهر الصلح ، على أساس الجلاء ، أن يفصل الباب العالي عن الحفافة الدولية ، وأن يفتح الفرنسيين حق التجارة في البحر الأسود ، والموافقة على هدنة ستة أشهر حتى يمكن في أثناءها تبادل المصادقة على المعاهدة ؛ ثم قال « وإذا فرض أن الظروف كانت بشكل يجعلك تعتقد من واجبك أن تعقد المعاهدة مع الباب العالي ، فيجب إشعاره بأنه لا يمكنك تنفيذها قبل التصديق عليها ؛ وحسب التبع بين كافة الدول ، تكون المهلة بين امضاء المعاهدة والمصادقة عليها ، هدنة لا يحصل فيها أى عمل عدائي . »

وقد انتقل بونايرت بعدئذ الى بسط سياسته الداخلية في مصر ، وهي تقوم على الاعتماد على صداقة المسيحيين ، ومنع هؤلاء من « الاستخفاف بمواطنيهم ، حتى لا يتعصب الاثراك ضد الفرنسيين ؛ كما أكد بونايرت للقائد العام الجديد ، أهمية التمتع بثقة مشايخ القاهرة ، أصحاب التأثير على بقية الشعب ؛ ثم أشار بعد ذلك إلى ضرورة اكمال التحصينات في الاسكندرية والبريش و « لها مفتاح مصر » ثم في البرلس ؛ وقد ذكر بونايرت شيئاً عن ارتباطك الادارة في مصر ، وقال « والمواطن بوسيلج قد عُهد اليه بالشئون المالية فقط ، وعهدى به رجل جد وعمل ، وقد صار لديه الآن بعض المعلومات عن الإدارة المصرية المرتبكة ؛ كنت أفكر في إنشاء طريقة جديدة لجمع الأموال الأميرية فيما إذا لم يحدث أمر جديد ، مما يفتينا عن استخدام الأقباط تقريباً ، وإني أوصيك بالتفكير ملياً في هذا الأمر قبل الاقدام عليه . . . » ؛ ثم اختتم بونايرت تعليقاته بإرسال التحية للجيش « المؤلف جميعه من أبناءه » ، وتوصية كليبر ، بإنجاز العمل العظيم الذي وضعت أحجاره الأساسية في مصر .

وزيادة على ذلك ، فقد بسط بونايرت بعض المسائل التي تضمنتها التعليقات الآتية في مذكرة مفصلة ، أملاها في تاريخه مقدم^(١) ؛ وكانت تتناول وصفاً عاماً للموقف في مصر ، مع الإرشاد الى العمليات العسكرية وغيرها ، مما ينبغي على كليبر ، القيام به ، ثم الإلماع الى النتائج المتوقعة منها ؛ فترك مذكرة عن « الادارة الداخلية » ، وأخرى عن « التحصينات » ، وثالثة عن « الدفاع عن مصر » ، ورابعة عن « الشؤون السياسية » . ففي المذكرة الأولى ، وضع بونايرت ضرورة استئالة المشايخ وعلماء الدين ، حتى يمكن بفضل تفوذهم على الأهالي معاونة الفرنسيين في حكومة البلاد ، فاعلماء والمشايع هم زعماء الأهالي ، وهم الذين يفسرون القرآن الكريم ، « وكانت الآراء الدينية هي أعظم الصعوبات

التي واجهتنا في الماضي ، وسوف تواجهنا في المستقبل » ، ولأن لهم صفات وديعة ، وهم يحيون العدالة ، وأغنياء ، وعلى خلق كبير : « ومن غير منازع أعظم الناس أمانة في البلاد » ، كما أنهم لا يعرفون الحرب والقتال ، وقد استسلم بونابرت ، كما قال ، الى إدارته ، واستخدمهم في مخاطبته مع الشعب ، وألف منهم الدواوين ، وكانوا الوسيلة التي استطاعت بفضلها حكومته الاتصال بالشعب ، ولذلك ، أشار بونابرت في مذكرته الى الأهمية التي تحتلها القاهرة ، بعد مكة ، في العالم الإسلامي ، والى ضرورة التأكيد لأهلها بأن الفرنسيين « يحبون القرآن ويحترمون الرسول » . وفي هذه المذكرة أيضاً تحدث بونابرت عن الأقباط وعن المماليك ، فقال عن الأخيرين إنه قد انتهى أمرهم بقوة ، وأما الأقباط ، وهم الذين يقومون بإدارة الشؤون المالية وتحصيل الضرائب ، فينبغي أن يظلوا في أعمالهم وأن يمنع الأتراك من التدخل في هذا الفرع الهام من فروع الإدارة ، حتى يضمن الوقت الذي يستطيع فيه أوريون ، تولى شؤون الضرائب ، ثم أوصى بونابرت بالناية بالاسكندرية والسويس ، ويعتمد البلاد على الخدمة العسكرية للاتحاق بصنوف الجيش والبحرية .

وفي مذكرته عن « التحصينات » ، وعن « الدفاع عن مصر » ، تحدث بونابرت عن أن العدو لا يمكنه الهجوم على مصر من حدودها الجنوبية والقرية بهذا بينا بحسب البحر الأحمر من الشرق ، فلا يبقى سوى حدودها الشرقية عند برزخ السويس ، وهي التي يأتي منها الهجوم على مصر ، بطريق غزا والسويس وقطية والصالحية ، وعلى ذلك نصح بونابرت بإقامة الحصون في العريش ، والقطية والصالحية ، ووادى الطميلات ؛ وأما الحدود الشمالية فإنها محمية بالبحر الأبيض ، ولا يمكن إزلال جند على الشاطئ إلا في ثلاثة أماكن الإسكندرية وأبو قير ودمياط ؛ وهذه يجب تقوية تحصيناتها ؛ وأما مصر ذاتها فمن الممكن غزوها : (أولاً) بجيش يجتمع في الشام ، ويحذف عليها من غزا بطريق برزخ السويس ،

حتى يصل الى قلب البلاد عند النيل ، (وثانياً) بجيش ينزل على شاطئها الشالى في البحر الأبيض ، (وثالثاً) بقوة مشتركة من جيشين أحدهما يحذف عليها من غزا ، والآخر ينزل الى الشاطئ الشالى ؛ ثم ذكر بونابرت أن جيش العثمانيين يختار الطريق الأول ، بينما يختار الانجليز الطريق الثاني ؛ وأما إذا تقرر اتخاذ الخطة الثالثة ، فإن العثمانيين يرحفون عليها برأ ، والانجليز يهاجمون البلاد من البحر . وعلى ذلك فقد فصل بونابرت الخطط الحربية ، مع بيان القوات التي ينبغي اعدادها لمقابلة كل غزو ، في حدود الاحتمالات الآتية .

وفي مذكرته عن « الشؤون السياسية » تكلم بونابرت عن ضرورة انشاء القبلات بين مصر وبين البلدان الافريقية ، فطلب ارسال ممثلين الى سنار والحشة ودارفور ، وهي البلاد التي قال بونابرت أنه طلب فعلاً من أمرائها ارسال ممثلهم الى مصر ، ومع أن هذه العلاقات هي علاقات تجارية في جوهرها ، فقد كان من أغراض بونابرت أيضاً التوغل في أفريقيا ، واستقدام عشرة آلاف من العبيد للاحقهم بالجيش سنوياً ، وكذلك ذكر بونابرت أنه كان للجمهورية الفرنسية قنصل في طرابلس ومن الضروري اقناع وجقات الغرب ، تونس وطرابلس حتى يرسلوا الممثلين السياسيين الى مصر ، فيمكن بفضل استخدامهم فتح طريق الاتصال مع فرنسا ذاتها . ولعل أهم أجزاء هذه المذكرة ، ذلك الجزء الذي تحدث فيه بونابرت عن موقف كل من تركيا وإنجلترا والروسيا نحو فرنسا ونحو حملتها في مصر (١) ، فقال ما معناه أن السلطان سليم الثالث قد أرغم إرغاماً على الحرب ضد فرنسا ؛ وزيادة على ذلك ، فقد تنبه الباب العالي من غفوته بسبب انخراط الجسيمية التي أصابت جيوشه المرسلة من سوريا ورودى ، كما تنبه الى الأخطار التي تهدده من ناحية الروسين خصوصاً ؛ ثم طلب بونابرت الى كليبر أن يكتب الى الصدر الأعظم ، أن الفرنسيين

لا يريدون الاحتفاظ بمصر، وأنهم لم يحضروا إلى هذه البلاد إلا كمن يحضر في قافلة تسير عبر هذا الطريق إلى الهند؛ ثم ذكر له كيف أن عدداً كبيراً من الحجاج إلى مكة يحضرون إلى مصر في كافة شهور السنة، فينزّلون في القصر وفي القاهرة، ثم يحضرون عن دمياط إلى بلادهم؛ وعلى ذلك فإن من واجب كليبر تأمين هؤلاء في أسفارهم، ثم تسهيل سبل اجتماعهم بالعلماء في مصر وهؤلاء يميلون كثيراً لمصلحتنا؛ ثم طلب إليه أن يسلمهم الرسائل المكتوبة والشفوية، لتوصيلها إلى الباب العالي؛ وكذلك فإن النجاح سوف يكون من غير شك من نصيب كليبر، إذا استطاع أن يوفد إلى الصدر الأعظم عمالاً فرنسيين يسهرون على المصلحة الفرنسية ويقاومون النفوذ الإنجليزي ويطلعون على مساعي إنجلترا.

وكذلك فانه من واجب كليبر أن يشرح للجيش حقيقة الموقف الذي يلخص في أن روسيا لا تريد حقيقة معارضة الحملة في مصر، بل أن القيصر، إذا استطاع ذلك، ومن غير أن يلحق به ضرر، فانه يكون أكثر ميلاً لجيش الشرق، وأكبر بعداً عن حل العداء له. فالواقع هو أن مشار النزاع بين العثمانيين والفرنسيين، فإذا انتصر جيش الشرق، وأخليت مصر، عادت الصداقة بين الأمتين إلى سابق ما كانت عليه من أيام فرنسا الأولى. لأن الأتراك يعملون جيداً أننا لا نريد أراضيهم، وإنما قصد الهند؛ وإنما لا ينبغي تخيير الملل على شواطئ النيل، وإنما هزيمة الغر الإنجليزيين». وعلى ذلك فإن الروسيا لن تقوم بعمل عدائي ضد الحملة في مصر.

والإنجليز وحدهم هم الذين يريدون بكل ذريعة طرد الفرنسيين من هذه البلاد؛ ولكن الفرصة قد أفلت منهم، لأن الحلفاء الدولية الثانية عند ما نقلت الحرب إلى إيطاليا وألمانيا والشمال، أجبرت الإنجليز على عدم الاستغناء عن قواتهم، حتى يمكنهم الاستفادة من ظروف الحرب في القارة؛ فإذا انهزم التحالف الدولي الثاني، وساد السلام في أوروبا،

استطاعت إنجلترا استخدام قواتها كما تشاء؛ لأنها تتمكن وقت ذاك من التوفر على ملاحظة شؤون مصر، ومصلحتها في الهند. بيد أن إنجلترا في هذه الحالة سوف لا تستطيع الاعتماد على تأييد تركيا لها، لأن الباب العالي سوف يرى من مصلحته في هذه الظروف استئالة فرنسا المنتصرة وعدم إغضابها.

هذه هي التعليقات التي تركها بوناپرت لكليبر، وظاهر منها أن اهتمام بوناپرت، عند ما غادر هذه البلاد، كان موجهاً إلى ضرورة التفريع لمنازلة أعداء فرنسا وتحطيم الحافة الدولية الثانية، وإجبار الإنجليز على الصلح، قبل أي أمر آخر. وعندئذ أصبح بقاء الحملة في مصر، أو خروجها منها، مسألة أراد منها بوناپرت مجرد المساومة مع تركيا، لإخراج هذه الأخيرة من الحافة ضد فرنسا؛ وكان لا يتردد في إخلاء مصر، تبعاً لتطورات الموقف من الناحيتين، العسكرية والسياسية في أوروبا ذاتها؛ وساعدت المساومة في شأن خروج الحملة من مصر على عقد سلام في مصلحة فرنسا؛ وعلى ذلك فإن أكثر ما كان بوناپرت يرجوه هو أن تنجح الفرصة لقائد الحملة الجديد حتى يستطيع إرجاء الخروج من مصر وإخلائها أكبر مدة ممكنة، وأن يتم نهائياً عقد الصلح العام مع أعداء فرنسا.

كليبر يسلم القيادة :

وأما كليبر فقد حضر بكل سرعة لمقابلة بوناپرت في رشيد، كما طلب إليه الأخير في خطابه الذي أرسله له من منف في ١٩ أغسطس (١)؛ ولكنه لم يحضر في الوقت المناسب واضطر بوناپرت كما تقدم، إلى الرحيل من غير أن يتأمله. فقد وصلت رسالة بوناپرت إلى كليبر في مساء ٢٢ أغسطس، وقطع كليبر في يومين المسافة من دمياط إلى رشيد؛ ووصل إلى الرشيد في مساء ٢٤ أغسطس، فلم يجد أحداً في انتظاره، لأن بوناپرت كان قد غادر الاسكندرية في نفس اليوم الذي استلم فيه كليبر رسالة القائد العام. وكان استياء كليبر

بالغاء، فكتب في صبيحة اليوم التالي الى (مينو) ^(١). خطاباً لايزال بعده بعض المؤرخين دليلاً على انتفاء الود وحسن التفاهم بين كليبر وبونايرت. فقد ذكر كليبر في هذا الخطاب كيف أنه حضر على بحل من دمياط، فوجد عند وصوله الى رشيد، في الساعة العاشرة من مساء ٢٤ أغسطس « إن الطير قد فر من وكره »؛ وطلب الى (مينو) أن « يسطله بعض التفصيلات عن رحيل بطلنا، ورحيل صحبه البخلين ».

بيد أنه لم تمر ساعات، حتى وصلت كليبر، رسالة مينو التي أخبره فيها برحيل بونايرت وانتقل القيادة الى كليبر، كما وصل كليبر خطاب بونايرت الذي عهد اليه فيه بالقيادة، وعندئذ كان كليبر، قد هدأت نفسه، لدرجة أنه كتب في عصر اليوم نفسه، (٢٥ أغسطس)، يطلب حضور مينو اليه للتحديث معه في بعض الشؤون، قبل ذهابه الى القاهرة للقيام بأعباء عمله الجديد؛ وكان كل ما ذكره كليبر عن رحيل بونايرت في هذه الرسالة، قوله « إنه وإن كان يوافق على الدوافع التي حملت بونايرت على الرحيل، فهو على الأقل، لديه ما يقوله عن الشكل الذي تم به هذا الرحيل ^(٢) ».

وفي الواقع، أقبل كليبر من هذه اللحظة على مهمته الجديدة بكل نشاط، وكانت أولى واجباته تهدئة خواطر القواد والجند الذين فاجأهم مفاجأة ذبوع خبر رحيل بونايرت الى فرنسا بفترة، فاصدر كليبر وهو في رشيد ^(٣) منشوراً الى قواد الحملة، حمل اليهم نياً رحيل بونايرت؛ ثم قال كليبر « وأما أولئك الذين يعرفون منكم مقدار الأهمية التي تتعلق على انتصار الحملة في مصر، فمن واجهم أن يدركوا أن هناك دوافع عظيمة، هي التي جعلت بونايرت يقرر الرحيل؛ ومن واجهم أيضاً أن يقتنعوا تماماً في نفس الوقت، أن بونايرت سوف يجملنا دائماً موضع اهتمامه في مشروعاته العظيمة؛ وقد ذكر لي بونايرت وأن مصلحة

Pajol. p. 338 (١)

Pajol. p. 340 (٢)

Pajol. p. 340 (٣)

الوطن ومجده، والطاعة الواجبة على نحوه والحوادث الاستثنائية التي وقعت أخيراً، هي وحدها التي تحمي على المرور بين أساطيل الأعداء في ذهابي الى أوروبا. ولكني ساقى بقلي وأفكارى بينكم. واني اعتبر الأيام التي تمضي دون أن أحل فيها عملاً نافعا للجيش الذي أترك لك قيادته، تعد من الأيام التي أسأت التصرف فيها. وقد عهدت اليك إشادة البناء العظيم الذي وضعنا أحجاره الأساسية. وهكذا، كما استمر كليبر يقول، ينبغي على رجال الحملة أن لا يمزحوا أو يستأوا من هذا الرحيل. حقيقة ترك بونايرت فراغاً كبيراً عندما غادر البلاد، ولكن من الممكن سد هذا الفراغ. وفي ٣٠ أغسطس أصدر كليبر من القاهرة ^(١) منشوراً، خاطب فيه الجند، فأعلن لهم « الأسباب القهريّة التي حملت بونايرت على تقرير الرحيل الى فرنسا »، في وجه كافة الأخطار التي يتعرض لها في أثناء سفره في فصل غير مناسب، وفي بحر ضيق، يسيطر فيه العدو. الى أن قال « أيها الجند! إننا ننتظر نجدة قوية تصل إلينا قريباً. أو صلح مظفر. صلح خليق بك وبجهودكم، ونفسح لكم طريق العودة الى الوطن. ثم نشاهد أن يثقوا بقيادته عند ما كان اهتمامهم يحتل المكان الأول دائماً من تفكيره وعنايته. « وفي ٢ سبتمبر ^(٢) جمع كليبر القواد وضباط الوحدات المختلفة حوله، كما عقد الديوان. وقد تكلم الشيخ المهدي في هذا الاجتماع باسم الديوان، مطابحاً بحاية ورعاية الدين الاسلامي، في عهد القائد الجديد الذي توسم فيه الشيخ المهدي كما قال، الطيبة والعذلة. وأظهر أسفه لسفر بونايرت. وعندئذ تحدث كليبر الى العلماء في خطاب، جاء فيه « انه يعترم الإجابة عليهم بأعماله لأقواله »، ثم طلب اليهم أن يخبروا الشعب أن الجمهورية الفرنسية عندما استندت اليه حكومة مصر، قد كلفت على الأخص بأن يسهر على سعادة الشعب المصري... ولما كان أهل مصر يرتكزون على الدين دائماً في سعادتهم، فإن من أخص واجباته احترام هذا الدين وتمجيده وتعظيمه ». وعلى ذلك

Pièces Diverses. p. 229 (١)

Pièces Officielles (Seconde Partie)- Extrait du Courrier. pp. 2-5 (٢)

فإن كليبر لا يثقني جانب رجال سوء ، لأنهم سوف يكونون تحت مراقبة خيار الناس ، ثم توعد الأشرار بكل عقاب صارم . « إن بونايرت قد كسب محبة العلماء والمشايع وأكابر البلد باتباعه خطة النزاهة والعدل ، وسأبتع خطة سلفي واتسم خطاه ، وسأكون جديراً بما أوليت بونايرت من محبة : فأرجعوا إلى أهليكم وبلغوهم أن يكونوا مطمئنين ، فمع أن حكومة مصر قد انتقلت إلى أيدي رجل آخر ، فإن كافة ما يوفر سبل السعادة والهناء والرخاء للأهالي سوف يظل على عهده بآتيًا » . وهي أقوال قصد منها كليبر تمجيد اسم بونايرت ، إلى جانب تطمين أهل البلاد من جانب الحكومة الجديدة .

وفي اليوم التالي ^(١) ركب ساري عسكر الجديد من الأربكية ، ومشى من وسط المدينة في موكب حافل حتى صعد إلى القلعة — ولما صعد إلى القلعة ضربوا له عدة مدافع ، وتفرج على القلعة ، ثم نزل بذلك الموكب إلى داره ؛ وفي الأيام التالية : زار كليبر التحصينات والمؤسسات العسكرية في الجزيرة ، واهتم على وجه الخصوص بالمستشفيات كما زار مخازن البارود والنظرون ثم العامل التي أشرف عليها المواطن (كونتي . Coniti) ^(٢) ، ثم عني بمسائل الإدارة عموماً ، وعلى الخصوص المالية منها . فدرس تقارير بوسيليج ، ومينيو وغيرهما ، واهتم بشئون الجند ودفع مرتباتهم ، وأمر التحصينات وتوزيع الجند في الحدود الشرقية . وهكذا ، وفي ١٤ سبتمبر ١٧٩٩ ^(٣) ، أصدر كليبر أمراً بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم إدارية هي : (١) طيبة أو قنا وتضم إليها جرجا وأسيوط ، وحاضرتها أسيوط ، (٢) ألبيا ومعها بني السويف (الحاضرة) والفيوم ، (٣) القاهرة وتشمل الجزيرة والقليوبية وأطفيح ، والحاضرة القاهرة ، (٤) بلبليس ومعها الشرقية والعريش والسويس ، والحاضرة القاهرة أيضاً ، (٥) الاسكندرية ومعها رشيد والبحيرة والحاضرة الاسكندرية ، (٦) دمياط

(١) جرتي ج : ص ٨٣

(٢) Pièces Diverses. p. 231

(٣) Rousseau. pp. 31-33

والمقصورة وحاضرتها دمياط ، (٧) الغربية معها سمند وهي الحاضرة ، (٨) المنوفية وحاضرتها منوف . وقد رتب كليبر لكل من هذه الأقاليم وكيلًا فرنسيًا وكاتبًا ومترجمًا ، وأمينًا أو ناظرًا قبطيًا مهمته امداد الوكيل الفرنسي بكافة المعلومات التي يتطلبها ، وملازمته في جولاته في المديرية ، وكذلك عين كليبر لكل إقليم قوميًا للشئون العسكرية ، وأما الدواوين التي أنشأها بونايرت في المديرية فقد نص هذا الأمر على بقائها كما كانت بدون أي تغير في عدد الأعضاء ، أو في نظامها أو في المكان العين لاجتماعه . وفي نفس اليوم أصدر كليبر قرارًا بتنظيم شئون تحصيل الضرائب وضبط حسابات المديرية المختلفة وهذا عدا عنايته بكافة فروع الإدارة الأخرى ، وتبعه باهتمام لأخبار (ديزيه في) الصعيد ^(١)

تقرير كليبر إلى حكومة الادارة (٢٦ سبتمبر ١٧٩٩) :

وظاهر من نشاط كليبر ، في الفترة الآتية ، أنه وإن كان يعترض « على الشكل الذي اتخذته رحيل بونايرت » ، فهو من ناحية أخرى قد وطلد النفس على القيام بمهام وظائفه الجديدة على خير وجه وأكمل ، وزيادة على ذلك فقد اجتهد حتى يزيل الأثر السيئ الذي تركه سفر بونايرت الفجائي ، في نفوس القواد والجند ، ويطمئن أهل البلاد ، أو على الأقل أعضاء الديوان . وذلك بتأكيد لم استمرار أنظمة الحكم الذي وضع أسسها بونايرت . بيد أن وجود كليبر في القاهرة كان له جملة آثار مهمة .

فقد شاهد كليبر عن كثب ، وهو في القاهرة ، مقدار التذمر والغضب الذي أثار سفر بونايرت الفجائي بين فريق كبير من رجال الحملة ، فقد ذكر (فرتراي Vertray) وهو من الضباط الذين اشتركوا في معارك الشمال في القارة ، وخدم في جيش (السامير والموز) ثم إيطاليا ، قبل إرساله إلى مرسليليا ، ثم إلى مصر ^(٢) — « أن خبر رحيل بونايرت ، قد أحدث عند انتشاره في صفوف الجيش حيرة ودهشة عميقتين ، ولو أن

(١) Rousseau pp. 33-4; 53-4

(٢) Galli. p. 10

اليأس لم ينفذ إلى قلوبهم . والواقع أن سمعة القائد العام «يونابرت» وصيته ، قد خلق بهما الأذى في أثناء الحملة السورية ؛ وعلى ذلك فقد ساد الظن عموماً بأن يونابرت كان يائساً من تدعيم أسس السيطرة الفرنسية في مصر نهائياً ، وإنما سوف لا يطول بنا البقاء في هذه البلاد ، بل سوف نعود قريباً إلى فرنسا ؛ وقد كنا نثق بكبير ثقة عظيمة لما فعله عنه ، من أنه أكثر اهتماماً وعناية بحال الجند ومعيشتهم من يونابرت ؛ ولكن غيظ وغضب أولئك الذين رملوا سعادتهم بنجم يونابرت ، ثم تركهم يونابرت في مصر ، كان شديداً »^(١).

وكان من أولئك الذين رملوا سعادتهم بنجم يونابرت (دوجا) التلصص في القاهرة ، ثم (بوسيلج) انخسب بالشئون المالية ؛ وقد ساءلها ألا يكونا من جماعة يونابرت الذين رحلوا معه . وكان (شارل فرنسو جوزيف دوجا) من الضباط الذين خدموا في الجيش قبل اشتعال الثورة الكبرى في فرنسا ، ثم التحق بجيش البرانس الشرقية في عام ١٧٩٨م ، وخدم في إيطاليا بعد ذلك قائداً للفرسان في عام ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ؛ وفي مصر اشترك (دوجا) في معركة الأهرام ، ثم عهد إليه يونابرت بالسهر على شئون «المستعمرة» الجديدة . في أثناء حملته السورية ، واستحق (دوجا) تهنئة نابليون وشكره على ما أبداه من النشاط والحكمة ، في تسكين الخواطر ، والعمل على استتباب الأمن والنظام^(٢) . وعند ما قرر يونابرت الرحيل من مصر ، أرسل إليه في ٢٢ أغسطس (من الاسكندرية) ، خطاب يفيض بالعطف والاحترام^(٣) ، فذكر كيف أن أسباباً قهرية هي التي أوجبت ذهابه إلى فرنسا ، الأمر الذي من شأنه إعطاء يونابرت الفرصة لرعاية الحملة في مصر ، ورعاية جندها ، ثم أكد له أن سفناً حربية فرنسية سوف تحضر إلى مصر في الشتاء القادم ، وفي استطاعة

(١) Galli. pp. 141-142

(٢) Berthier, Memoires 1ere Part. p. 200

(٣) Corresp. t. V. N° 4376

دوجا حينئذ أن يعود على واحدة منها إلى فرنسا ، حتى يستعيد مكانه في (الجلس التشريعي) ثم اختتم يونابرت هذه الرسالة بتأكيد صداقته لبدوجا واحترامه . ومع ذلك فإن (دوجا) ظل فترة ، وقبل أن يثبت من سفر يونابرت ، يرفض أن يصدق ما كانت تنقله الأخبار عن هذا السفر . وكان شديداً في مكافئة المروجين لهذا النبأ «الكاذب» ، وفي ٢٦ أغسطس كتب دوجا إلى يونابرت^(١) عن انتشار خبر رحيل القائد العام إلى فرنسا ، ثم تساءل كيف أن يونابرت لم يثق بأحد من أولئك الذين التقوا حوله دائماً . ولم يذكر لهم « أنه سوف يذهب بدونهم ، وأن سير الأمور في أوروبا قد جعل لزماً عليه الرحيل في التوقيت والساعة » . ثم كتب مخاطباً يونابرت « فإنك قد جعلت أولئك الذين لم يجيئوا إلى

هذه البلاد إلا زعمت الحملة وبسبب جهل لك ، يضحون بأمر شئ ، ليسهم ، وهو رجاءهم في أن يشاهدوا أسرارهم ثانية . إن سكوتك . ثم هروك قد سبب اليأس لهم . لأنك لم تقس هذا السكوت وهذا الغروب . وإني أعتقد أنه من واجبك أن تفعل ذلك » : إلى أن قال « وقد لاتصلك رسالتى هذه في الاسكندرية قبل رحيلك ، بيد أنه من المقطوع به أيضاً أن هذه الرسالة سوف تصل إلى الاسكندرية بعد أن تكون أنت قد أذعت خبر رحيلك وأشباهه ، فإذا بلغت هذه الرسالة قبل ذلك ، فإني أرجو أن لا تهملك تفقد لحظة واحدة ، فتبذل كل مجهود لإنهاء أزمة قد تكون من أخطر الأزمان ، [بسبب حاجات الجيش وتقص قواته] ، التي شاهدها الجيش منذ وجوده في مصر . » بيد أن دوجا لم يظفر بطبيعة الحال على رد لهذه الرسالة ، وفي ٢٩ أغسطس أصدر دوجا أمراً جاء فيه^(٢) : « إن الكل يعلنون أن يونابرت قد سافر إلى فرنسا ! حقيقة وصلت يونابرت في أثناء طوافه [الأخير في الوجه البحري] أوامر مشددة من الحكومة [الإدارة] ، ولكن غيبته لا ينبغي أن تسبب القلق بين الفرنسيين أو بين المصريين ، فإن كافة ما فعله يونابرت ليس له سوى

Jonquière. t. V. pp. 637-640

Galland. t. I. p. 190

هدف واحد ، هو سعادة الفرنسيين والصيريين . والقائد الذى خلف بونايرت يتمتع بثقة الجيش . بيد أن المفاجأة التى صدمت (دوجا) فى مبدأ الأمر ، ثم تشدده فى تكذيب خبر سفر بونايرت ، واعتباره ناقلاً لهذا الخبر ومذيعه من العصاة ، كل ذلك جعله يعتقد أنه إنما كان فى رتبة نفاق وخذعة كبيرة ، كما سبب له «الحجل» والخيرة الشديدة ^(١) .

وفى شهر أغسطس سنة ١٧٩٩ ، كتب دوجا إلى (باراس) Barras أحد أعضاء الإدارة ، يصف له موقف «الحملة» فى مصر بعد رحيل بونايرت ، فقال :

«اعترف إليك يا مواطني المدير ، أنه كان من الصعب على الاعتقاد أن الجنرال بونايرت قد تخلى عنا فعلاً فى الحالة التى تركنا عليها ، من غير مال ، ومن غير بارود ، ومن غير كمال وفريق من الجند كان من غير سلاح أيضاً . والاسكندرية معسكر كبير محصن ، ولكن يتقصها نصف ما يلزمها من المدافع والأسلحة للدفاع عنها ؛ وبلبيس القريبة من دمياط قد تم تسويرها من هنية ؛ وهذا بنا تدعى بعض أسوار العريش . وأما الديون فعلى عظمية . وقد قضى الوفاء والرد إلى جانب المارك على أكثر من ثلث عدد الجيش . وأما ما يتبقى من الجيش فيكاد يكون عارياً ، والملابس القطعية التى ورعت على الجيش فى السنة الماضية قد تفرقت حتى أصبحت مهلهلة ، وكان العدو على مسيرة ثمانية أيام فقط منا وزيادة على ذلك فإن القائد العام لا يمكنه أن يجمع فى مكان واحد أكثر من السبعة آلاف مقاتل فقط . وفى قدرة العدو أن يزحف على القاهرة من كل مكان إذا تحبب الاسكندرية والعريش ؛ ولا يوجد فى الاسكندرية والعريش حامية قوية لدرجة ازعاج مؤخرة هذا العدو ، وما الذى تصنعه قوة تتألف من سبعة آلاف إذا اضطر الإنسان الى مواجهة جملة جيوش فى وقت واحد ؟» ^(٢)

(وأما بوسيليج) ، فلم يكن أقل من (دوجا) غضباً ، وكان (بوسيليج) من الذين تقبلوا فى الوظائف المالية فى عهد «الثورة» فى فرنسا ، ثم عين سكرتيراً للوزير الفرنسى الموفد الى جنوه (١٧٩٥) ، وقد تقدم كيف أرسل بوسيليج فى مهمته المعروفة الى مازطة وقد ذهب الحملة بعد ذلك الى مصر ، واستخدمه بونايرت فى إدارة الشؤون المالية ، واعتمد على مواهبه اعتماداً كبيراً حتى عام ١٧٩٩ ، حتى أصبح بوسيليج يعتقد أن بونايرت لا يمكنه الاستغناء عن خدماته . وكان بوسيليج فى الواقع معدوداً من الزمرة للملازمة للقائد العام والتى لا تفرق عنه . بيد أن بونايرت فضل عند سفره ترك بوسيليج لمعاونة كليبر ، كما يبدو من التعاتيات التى تركها للقائد العام الجديد ، فقد أوصاه بونايرت خيراً بالرجل الذى «عهد إليه بالشؤون المالية فقط» ، وكان يرى أنه «رجل جد وعمل ، وأصبح لديه الآن المعلومات عن الإدارة المصرية المرتبكة» . وكذلك لم يغفل بونايرت ، بوسيليج عند سفره ، فكتب اليه كما كتب الى دوجا ، وأخبره «بالحوادث الجسيمة التى وقعت فى أوروبا بين ١٥ مارس و ١٥ يونيه (١٧٩٩) ، وأرغمت بونايرت لإرغاماً على أن يكون فى فرنسا بكل سرعة ممكنة» ، كما وعد أن يذكر الى الحكومة الخدمات التى أداها ، ثم طلب اليه أن يعتمد على رغبة بونايرت فى أن يغفل ما يمس بوسيليج دائماً . ومع ذلك ، فإن بونايرت بتركه إياه ، قد جرحه فى الحقيقة فى أعرف شعوره . وكان مما أثار حفيظة بوسيليج أن بونايرت أخفى عنه حقيقة أغراضه ، غنىد ما اعتزم مقاداة البلاد الى فرنسا ^(٣) . ثم تسلط على بوسيليج بعد ذلك حب الانتقام مما سماه : غدر بونايرت وقلة وفائه ، وكانت وسيلته الى ذلك ، تهويل الأمر على خلفه فى القيادة العامة ، وتحجيم تلك «الارتباكات الادارية» التى أشار بونايرت الى وجودها فى تعليماته ^(٤) ، وكان تأثير بوسيليج على كليبر عظيماً ، لدرجة أنه عد المسئول الأكبر عن ذلك

التقرير المشهور الذى أرسله كليبر الى حكومة الادارة، ينقد فيه « ادارة » بونايرت نقداً مرأً، ويصف حالة الجيش أسوأ وصف، مما لم ينسهِ بونايرت قط فيما بعد، وأخذ عليه بوسيليج، وعامله بكل صرامة، فأساء استقباله عند عودته إلى فرنسا من مصر (في مايو ١٨٠٠)، بل ظل يقول « إن بوسيليج قد مات في مصر »، فلم يستخذه في شأن من الشؤون، حتى عطف عليه أخيراً وهو أميراطور وعندئذ أعطاه منصباً، بسيطاً في أعمال المساحة^(١).

ومع ذلك، فقد كان بوسيليج، كما كان دوجا، أكثر الفرنسيين الموجودين دراية بشؤون الحكم الداخلية في القاهرة، عند ما دخلها كليبر لاستلام مهام منصبه؛ وكان من المنتظر أن يعتمد كليبر على خبرتهما في حكمته الجديدة؛ ذلك أن كليبر الذى قضى وقته في الاسكندرية، أو مع بونايرت في الحرب الشامية، ثم في دمياط أخيراً، كان طوال هذه المدة بعيداً عن « مركز الأعمال »، ولا يعرف من دقائق الإدارة وتفاصيلها سوى ما أتاحت له خبرته البسيطة في الاسكندرية ودمياط الوقوف عليه، ولم يشهد من أجزاء الدلتا سوى الجزء البسيط منها، وهذا الجزء الذى عرفه، كان « على حافة البحيرة »، وقليل الزراعة؛ ولذلك فإن كليبر فضلاً عن عدم إلمامه بمسائل الإدارة العسكرية كان يجهل في الحقيقة مقدار ما يمكن استغلاله واستثماره في هذه « المستعمرة » التى جاءت الحملة لتأسيسها؛ وكان من سوء حظه، أنه حضر الى القاهرة في وقت اضطراب أفكار رجال الحملة، وتذمر كل من دوجا وبوسيليج؛ كما أن بوسيليج على وجه الخصوص، لم يحاول اطلاع كليبر على حقيقة الوقف، بل عد الى وصف « الإدارة المرتبكة »، بشكل جعل رئيس الحملة الجديد، يشك في إمكان تحصيل شئ من الليرى والضرائب، وأصبح مقتنفاً بقلّة ما يمكن جبايته من الأموال، وهكذا. وزيادة على ذلك، فإن بوسيليج سرعان ما أخذ

يبين لكليبر عند الكلام عن حاجات الجيش، أن الفرق بين الإيرادات والتفقات عظيم، وأنه لا أمل في إزالته، بل وكان من المنتظر أن يستمر هذا الفرق، في الزيادة؛ وفي كل ذلك، وجد بوسيليج، معارضة من جانب دوجا، الذى طفق هو الآخر يشرح لكليبر حال الجيش السيئة، عندما كان ينقص الجند الملابس، ولا يجدون الأسلحة والذخيرة الكافية، وكانوا موزعين في طول البلاد وعرضها في حاميات صغيرة، من المتوقع أن يكتسحها العدو عند زحفه بسهولة^(٢).

والى جانب ما تقدم، كانت القاهرة مملأً بالفيضات المتذررين من رحيل بونايرت الفجائى، والذين نظروا جماعة منهم، فتحدوا بكل جرأة عن هذا الرحيل، وعذوه « هروباً »، ينبغى أن يعتبر صاحبه، جندياً أخلى مركزه في وجه العدو، ويقدم للمحاكمة من أجل ذلك، أمام مجلس عسكري، فيحكم عليه بالإعدام جزاء هروبه^(٣). والواقع لم يكن هذا الاستياء والتذمر جديداً، وإنما كان يرجع في أصوله، كما تقدم إلى أيام الحملة الأولى؛ عندما صادف الجند الأهوال في زحفهم الصحراوى على القاهرة. وفي الشهور التالية، حطمت هزيمة أبى قير البحرية آمالهم في العودة الى الوطن، ثم غدوا ينظرون إلى المستقبل بمنظار قائم عندما أعلنت تركيا الحرب على فرنسا، فكثرت من ذلك الحين تفكيرهم في العودة الى الوطن، وشعروا بتعذر العيش ثانية بين أهلهم وأسرانهم؛ ثم ساد بينهم الاعتقاد بأنهم إنما أتوا ليعيدوا البلاد إلى فرنسا بعد أن غلبوا عليها؛ ثم كثرت مساعيهم للحصول من أطباء الحملة أمثال (ديجنت) Desgonettes و (لارى) Larrey على « الشهادات المرضية » التى تجيز تسريحهم من الجيش^(٤). وهكذا أصبحت الرغبة في العودة إلى الوطن تملك على الجند كل تفكيرهم وشعورهم^(٥). وقد شاطرهم في ذلك أيضاً ضباط الحملة وقوادها عموماً؛

(١) Berthier. op. cit. pp. 201-202

(٢) Des vernois. p. 219

(٣) Jonquière. t. III. p. 389

(٤) Bricard. pp. 331-334

وكان من الواضح أن أعصاب هؤلاء الآخرين قد بلغت حداً كبيراً من التوتر ، عند ما اشتبك القائدان (لانسوس) Lanusse و (جونو) Junot في مبارزة ، كان يمكن اجتنبها^(١). وفي أثناء الحرب السورية تحمل الجيش خسارة كبيرة خصوصاً أمام عكا وبسبب انتشار الوباء بين الجند ؛ وكان (كليب) نفسه من المتذمرين من هذه الحرب السورية لجسامة خسارتها من جهة ، ولأنه فقد في أثناءها (كفار يال) أخلص أصدقائه. وهكذا عندما غادر بونايرت البلاد كانت صحبات السخط والغضب ترتفع من كل جانب تقريرا^(٢).

ولذلك ، فقد كان من المتوقع ، أمام موجة التذمر الجارفة هذه ، والتي كان من المحتمل كسر حديتها ، كما يظن الكثيرون^(٣) ، لو أن (دريزه) وهو من المعتدلين والمقربين إلى بونايرت — كان إلى جانب كليب في القاهرة ، بدلا من وجوده في تلك الآونة ، في مطاردة مراد بك في الصعيد ؛ كان من المتوقع أن ينظر كليب إلى الموقف في مصر بمنظار أسود ؛ وأن ينقد بونايرت نقداً مراراً ؛ وشاء سوء الطالع ألا يترث كليب في نقده ، بل وفي تهكمه الجارح في مجالسه الخاصة ، فزادت أقواله وتناقضاتها الألسن ؛ وانقسم الجيش من ذلك الحين إلى فريقين ، لا يرضى إحداهما عن مسلك بونايرت ، ويريد العودة إلى الوطن ، ويؤيد الآخر كل ما فعله بونايرت ويريد البقاء في مصر ، وقد ظهر أثر هذا الانقسام واتساعاً ، في عهد قيادة (مينو) التالية بعد مقتل كليب . وزيادة على ذلك فإن كليب الذي أصبح هو الآخر من زمرة الحانقين على بونايرت الآن ، لم يلبث أن أظهر ضيقه من ناحية بونايرت ، عند ما أرسل السيدة (فوريس) Fourés إلى (مينو) لترحبها إلى فرنسا ، فسأها خطاباً إلى (مينو) جاء فيه ، أن هذه السيدة « تريد اللحاق بالبطل ،

Jonquière, t. III, pp. 28-29 (١)

Boulay de la Meurthe (٢)

Ernouf, p. 292 (٣)

والعاشق الذي فقدته^(١) » ، فأرسلها (مينو) على ظهر إحدى المراكب إلى فرنسا ؛ ولكن الإنجليز قبضوا عليها في البحر ، وأعادوها إلى مصر ثانية ، وهكذا لم يظفر كليب ، كما يقولون ، بإثارة المشاكل العائلية بين بونايرت وبين زوجته في باريس^(٢) وفي هذه الفترة أيضاً ؛ أنصح كليب عن آرائه بصدد « الحملة » الاستعمارية في مصر ذاتها ، فكتب إلى (مينو) ، وكان هذا بخلاف كليب من مؤيدي الاستعمار الفرنسي في مصر ، يقول عند الحديث عن الحرب القائمة مع العثمانيين^(٣) وعند التعليق على الموقف السياسي عامة : « إن كل إنسان يعرف ما ذكرته لي عن مصالح الباب العالي في علاقته مع روسيا ؛ ولكن الحكومات إذا وصلت إلى درجة معينة من الضعف الناشئ من أنها قد أصبحت عقيمة جداً ، صار من المنتظر هزائنها ، ثم اتخاذها قرارات على غاية من خطا الرأي والخرق فمن العتة العظيم أن يسمح ديوان القسطنطينية للروسين باجتياز الدردنيل ، كما أن اشتباك حكومة الإدارة مع الأتراك ، كان من أشد أفعال هذه الحكومة غباوة وبلاهة ؛ والآن وقد أصبحت الأعمال تجري من غير قاعدة أو خطة مرسومة ، فإن من المتعذر جداً تقدير ما يؤدي إليه ذلك من الخواص ؛ ولم يكن في مشروعي ، ومن رأيي بتاتا الذهاب إلى سوريا لأن الصحراء [التي تفصل هذه البلاد عن سوريا] ، هي خندق ينبغي علينا أن نترك القذوينة اجتيازها ، بينما ننظره نحن في بلبس والصالحية ، وعلى كل حال فإني سوف أتناول في أوقات ثمينة كل مجهود لكسب الوقت ، ومن ناحيتك عليك أن تفعل ذلك » .

وكان في هذه الظروف إذن ، وتحت كافة التأثيرات الآتية ، أن أرسل كليب إلى حكومة الإدارة ، تقريره المشهور ، عن موقف الحملة في مصر في الوقت الذي تركها فيه بونايرت . وقد عرف هذا التقرير مؤرخاً في أيام مختلفة أشهرها ٢٦ سبتمبر ، ثم ٨ أكتوبر

Rousseau, p. 70 (١)

Rigault, pp. 4-5 (٢)

Pajol, p. 369 (٣)

١٧٩٩ والسبب في ذلك أن كليبر ، على ما يظهر ، قد حاول إرسال جملة نسخ منه بوسائل متنوعة إلى فرنسا . ومع ذلك فالتابت أن الإنجليز صادروا هذا التقرير ، ثم نشروه مؤرخاً في ٨ أكتوبر^(١) . ولو أن الرأي متفق على أن كليبر كتب تقريره في ٢٦ سبتمبر^(٢) .

وقد استهل كليبر تقريره بقوله « سافر القائد العام (بوناپرت) إلى فرنسا في صليحة ٦ فركتدور من غير أن يبلغ أحداً على عزمه ، ومع أنه كان قد جدد موعداً لمقابلي فيرشيد يوم ٧ فركتدور ، فإني لم أجد عند وصولي سوى رسائله ، ولما كنت لا أدري هل خدم الحظ (بوناپرت) فاستطاع المرور بسلام ، فإني أرى من واجبي أن أبث إليكم بصورة الخطاب الذي عهد لي فيه بقيادة الجيش ، ثم صورة الخطاب الذي أرسله إلى الصدر الأعظم في القسطنطينية ، مع علمه تماماً أن هذا الباشا موجود في دمشق ، وقد انجبت عنايتي الأولى للوقوف بكل دقة على حالة الجيش الواقعية ، وإنكم لتعلمون أيها المواطنون اللديرون ، وفي إمكانكم شخصياً أن تصوروا لأنفسكم حالة قواته منذ وصوله إلى مصر . فقد نقصت هذه القوات إلى النصف ، وهي تحتل المراكز الرئيسية في بلاد على هيئة مثلث ، من الشلالات إلى العريش ، ومن العريش إلى الاسكندرية ، ومن الاسكندرية إلى الشلالات ، وهذا في وقت يختلف عن الوقت الذي كان النضال فيه صدي بعض عصابات من المالبك الذين هنت هزائمهم ، فالفرنسيون يقاومون الآن جهود قوات دول ثلاثة كبيرة متحدة ، هي الباب العالي وإنجلترا والروسيا ، إن العوز الظاهر للأسلحة والبارود والرصاص ، يرسم صورة مزعجة ، لا تقل في إزعاجها عن النقص الخطير الواقع في عدد الرجال أنفسهم ، وقد أخفقت محاولة سد حاجات الجيش من المسابك التي أنشئت ، كما أن مصنع البارود في الروضة لم يأت ، ومن المحتمل أنه لا يأتي مطلقاً بالنتيجة المنتظرة منه ،

Copies of Original Letters. Part A Third (1800). pp. 28-37; (١)
also Rousseau. pp. 76-84.

Berthier, op. cit. p. 205; Pajol. p. 358; Ernouf. p. 225 (٢)

وزيادة على ذلك ، فإن إصلاح الأسلحة النارية يسير ببطء ؛ ومن اللازم لسير الأعمال بنشاط في هذه المؤسسات أن يكون لدينا المال والوسائل التي لا تملكها الآن .

« وأما الجند فهم من غير دثار يتدثرون به ؛ وعدم وجود الملابس أمر خطير ، لأنه من المعروف في هذه البلاد أن ذلك من الأسباب الفعالة في انتشار الدوسطريا والرمد فهي من الأمراض المستقرة في مصر ؛ وقد نالت الدوسطريا على وجه الخصوص في هذه السنة من الجند المهلكين ، التعيين ، ومن المنتظر أن يزيد كثيراً عدد المعابين في هذه السنة عن السنة الماضية ، كما يذكر ذلك ضباط الصحة ؛ وحقبة أصدر الجنرال بوناپرت أوامره قبل رحيله لأمداد الجيش بالملابس اللازمة ؛ ولكن هذا الأمر كغيره من الأوامر الكثيرة ، لم يمكن تنفيذه بسبب فقر المالية ؛ وهذا الفقر عقبة جديدة في الواقع ، يجب التغلب عليها . ومن الواجب أن نتحدث الآن عن هذا العوز المالي .

« لقد استنفدت بوناپرت موارد البلاد الخارقة للمادة في الشهور الأولى من وصولنا إلى مصر . كما جمع من أتوات الحرب كل ما تحصل البلاد تقديمه ؛ حتى إن العودة اليوم إلى هذه الأساليب ، وفي الوقت الذي يهبط بنا العدو فيه من كل جانب في الخارج . من شأنه إثارة الثورة ضدنا في أول فرصة مناسبة ؛ ومع ذلك فإن بوناپرت عند ما غادر البلاد لم يترك وراءه في الخزائنة أو على شياو به ؛ بل على العكس من ذلك ترك متأخرات وديوناً تبلغ ما يقرب من العشرة ملايين من الفرنكات ، وهو يكاد يساوي إيراد الحكومة في سنة كاملة في الظروف الحاضرة ؛ وأما المتأخر من رواتب الجند ، فيبلغ الأربعة ملايين من الفرنكات ، ومع هذا فإن القيسان الخالي يجعل من المستحيل على الحكومة أن تحصل المتبقي لها من أموال السنة السابقة ، والذي يكاد يكفي لتفقات شهر واحد ، وعلى ذلك فإن الحكومة لا تستطيع تحصيل الضرائب إلا في نوفمبر — ديسمبر . ومع ذلك فقد استمر كليبر يقول إنه من المتعذر جمع الضريبة عندئذ بسبب ما هو منتظر من الاهتمام بقتال العدو

ثم ذكر كبير استعداده لتأييد الحقائق المتقدمة بشهادة رجال الحملة في فروع الإدارة المختلفة « ومع أن مصر تبدو هادئة ساكنة في الظاهر ، فهي أبعد من أن تكون خاضعة ، لأن الشعب مضطرب ولا ينظر إلى الفرنسيين ، مهما فعلوا من أجله إلا كنفرة لأعدائه وأعداء ممتلكاته ؛ ثم تتلى قلوبهم دائماً بالأمل في حدوث تغير مفيد لهم . ومع أن المايك قد تفرقت جوعهم ، فهم لا يزالون قوة ، ولم يتم القضاء عليهم ؛ فراد بك في الصعيد لا يزال يستطيع إلحاق الأذى بجانب من قواتنا ، وإذا ترك شأنه قليلاً ، التفت حوله الجوع بسرعة عظيمة ، ويمكن من إزعاج الفرنسيين في القاهرة ذاتها ، وهي التي لا تزال على الرغم من مراقبة السلطات الفرنسية في العاصمة ، تمتد بالنجدة من المال والأسلحة .

« وأما إبراهيم بك فهو في غزا في حوالى الألفين من المايك ؛ وقد بلغنى أن ٣٠,٠٠٠ من جيش الصدر الأعظم والجزار باشا قد وصلوا إلى غزا أيضاً . وأما الصدر الأعظم فقد غادر دمشق منذ عشرين يوماً ، وهو الآن يعسكر قريباً من عكا . وأخيراً يسيطر الانجليز في البحر الأحمر »

« هذا هو الموقف الذى تركنى فيه بونابرت أحمل على كاهلى وحدى عبء جيش الشرق الجسيم ، وهو قد شاهد الأزمة الخطيرة تقترب ، ومع ذلك فليس من شك فى أن أوامركم إليه كانت لا تميز له التخلص منها ؛ وأما أن هذه الأوامر كانت موجودة فعلاً ، فالدليل على ذلك يستمد من رسائله ومن تعليقاته ، ومن مفاوضاته التى بدأها ؛ والعام والخاص لا يجعل أمرها ؛ ولا يظهر أن أعداءنا أقبل تحايلها لها من الفرنسيين المقيمين في مصر .

« لقد ذكرنى بونابرت في تعليقاته ، وإذا تفشى الطاعون في مصر في هذه السنة ، وعلى الرغم من كافة احتياطاتنا ، ثم قتل منك أكثر من الألف وخمسة ... الخ . فمن رأى ألا ترتكب متن الخطر في الدخول في المعركة القليلة ، بل إنك مفوض في عقد الصلح مع الباب العالي ، حتى ولو كان الجلاء عن مصر شرط الصلح الأساسى ... الخ »

« وإني أذكر بوجه خاص هذا الجزء من التعليقات ، لأن له أكثر من أهمية واحدة ، فهو يشير إلى الموقف الخطر الذى أجد نفسى فيه الآن ، ثم ماذا يستطيع أن يفعل الألف وخمسة من الرجال ، زادوا أو نقصوا ، في أرض ذات اتساع عظيم ومن واجبي الدفاع عنها الى جانب الاشتباك في الماركة اليومية ؟ »

« وكذلك يقول (بونابرت) إن الإسكندرية والعريش هما مفتاح مصر ؛ ومع ذلك فالعريش قلعة رديئة على مسيرة أربعة أيام في الصحراء ، وصعوبة تموينها تجعل من التعذر ترك أكثر من ٢٥٠ رجلاً بها ؛ وفي إمكان ستانة من المايك والعرب إذا شاءوا ، قطع خط مواصلاتها مع القطية . ولما كانت هذه الحامية لا تجد منذ رحيل بونابرت ما يكفيها من المؤن مدة خمسة عشر يوماً مقدماً ، فمن المنتظر تسليم هذه الحامية من غير قتال لأعدائنا ؛ والعرب وحدهم الذين يحتفلون السير بقوافلهم في الصحراء المحرقة ؛ ولكنهم لما كانوا قد خدعوا مراراً في الماضي فأنهم سوف يبتعدون عنا بدلاً من إقبالهم على مساعدتنا . ومن جانب آخر فإن وصول الصدر الأعظم الذى يشير في نفوسهم روح التعصب ويغمرهم بعبائاه ، من شأنه أن يجعلهم على تركها .

« وليست الإسكندرية سوى معسكر واسع محصن ، واستخدمت قبل الآن مدفعية الخييار في الدفاع عنها جيداً ؛ ولكن منذ أن فقدنا هذه المدفعية في حملة الشام المألومة بالكوارث ، ومنذ أن أخذ بونابرت أسلحة الأسطول الباقية لتجهيز القراطين التين حملته إلى فرنسا ، أصبحت الإسكندرية لا تستطيع الدفاع الجدى . »

« وأخيراً ، فقد توهم بونابرت أن النجاح الذى أصابه في أبي قير ، من شأنه أحداث أثر كبير . وقد استطاع حقيقة أن يقضى على التسعة آلاف تركى الذين تزلوا الى البر ؛ ولكن ما قيمة هذه الخسائر البسيطة عند أمة عظيمة ، أغار العدو على أفضل بقعة من أمبراطوريتها ، ويدعوها الدين والشرف ، وتحذوها للمصلحة الانتقام ، واستعادة هذه

الممتلكات التي أخذت منها ؟ وزيادة على ذلك ، فإن انتصار آوى قبر ، لم يعطل لحظة واحدة استعدادات الأتراك أو زحف الصدر الأعظم . »

« ولما كانت الحال كما تقدم ، فما الذي أستطيع فعله ؟ أظن أن ذلك هو الاستمرار في المفاوضات التي بدأها بونابرت ؛ وإذا لم يكن لهذا من نتيجة سوى مجرد كسب الوقت ، فإني أعد هذا كافياً لرضائي . ويتحدون مع هذا ، الخطاب الذي كتبته للصدر الأعظم ، وقد أرسلت له صورة من الخطاب الذي كتبته إليه قبلاً بونابرت نفسه . فإذا أجابني الصدر الأعظم ، اقترحت عليه إعادة مصر إلى الباب العالي بالشروط الآتية « وهي أن يوجد باشا في مصر نائباً عن السلطان العثماني كما كان الحال في الماضي ، وأن يُترك له الميرى الذي كان من حق الباب العالي أن يتسلمه ، ولو أن الباب العالي ما كان يحصله فعلاً . »

« وأن يفتح طريق التجارة بين مصر وسوريا . »
« وأن يبقى الفرنسيون في مصر ، ويحتلون الأماكن الحصنة ، ويجهزون كافة المنتجات الليلية ، مع الضرائب الجمركية ، حتى تعقد الحكومة (الإدارة) الصلح مع التجارة . »
« فإذا أجيبنا هذه الشروط المدنية والموجزة ، ففي اعتقادي أني أكون قد أدبت خدمة للوطن تفوق الانتصار على الأعداء في معركة باهرة . ولكنني أشك في قبول هذه الاقتراحات من الجانب الآخر ، فهناك نفوذ الانجليز ، إذا لم يحل كبرياء الأتراك دون قبولها ، ومن واجبي مقاومة هذا النفوذ . وعلى كل حال فإني سأسلك طريقاً لترسيم الظروف مماثلته . »
« وإني أعترف بأهمية استيلائنا على مصر وقد كنت أقول في أوروبا أن مصر بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التي نستطيع بها أن نقبض على ناصية التجارة ، وتحتل زمامها في سائر أنحاء العالم ، ولكن يجب لذلك أن يكون لفرنسا محرك قوى ، وهذا المحرك هو البحرية ، ولقد كانت لنا بحرية ، ثم ضاعت فتغير كل شيء ، وتغيرت المسألة من كل وجه ، ولم يعد لنا فيها يظهر لى ، سوى عقد صلح مع تركيا لنعيد لأنفسنا طريقاً شريعاً نخلص به من مشروع لا يمكن أن يحقق الأغراض التي دعت إليه . »

« ولن أدخل في ذكر تفاصيل الموقف السياسي في أوروبا ، لأن هذا لا يطالب مني ، بل إن الذي يعنيني ، في الضيق المحيط بي ، وأنا أيضاً على بعد عظيم من ميدان الحوادث ومقرها ، هو السهر على سلامة وشرف الجيش الذي أتولى قيادته ، وأكون سعيداً ، في وسط كافة ما أقدم ، إذا نجيحت في إجابة رغبتكم . »

هذا . وقد أرسل كليبر مع رسالته الآتية قائلة ذكر فيها ما يحتاجه من الأدوات اللازمة للمدفعية ، ثم ملخصاً لقيمة الديون التي عقدها بونابرت ثم تركها من غير سدادها عند رحيله^(١) . وزيادة على ذلك ، دون كليبر في ذيل خطابه السابق ، خبراً بلغه أخيراً عن وصول سفن عثمانية أمام دمياط ، منتظرة أسطول القبطان باشا المحجز في يافا . وقد قدر كليبر جيش العثمانيين بحوالي الخمسة عشر أو العشرين ألفاً ، وهذا في الوقت الذي كان يتعذر عليه هو أن يجمع أكثر من خمسة آلاف كإل لا لاشتباك في المارك الجديدة . ومع هذا فقد وطد كليبر العزم على الاعتماد على الحظ ، إذا لم يستطع كسب الوقت الكافي من وراء المفاوضات التي رجا أن يبدأها مع الصدر الأعظم .

فيمر التقرير وانتهى

والواضح من تقرير كليبر أن القائد العام الجديد للحملة كان لا يرى من الممكن البقاء في مصر طويلاً ، ووطد العزم على المفاوضات من أجل الجلاء عنها ، وأراد أن يستند في عزمه هذا ، على أن حالة الجيش والإدارة قد بلغت درجة من السوء والارتباك ، تقضى على كل أمل في إمكان الاحتفاظ بالبلاد في وجه الأعداء المتألبين عليها من كل جانب ، وخصوصاً بسبب النقص الظاهر في أسلحة الجيش ومهمات ، ثم في قواته ، وهذا إلى جانب ضعف وسائل الدفاع في المراكز الهامة ، في قطية ، والعريش وبلبيس ودمياط والاسكندرية .

على أن إعداد التقرير بالشكل المتقدم ، كان معناه أن بونابرت وحده هو المسؤول

الأكبر عن الحالة السيئة التي وصلت إليها الحملة ، عند سفره من مصر ، ولذلك اعتبر الكثيرون هذا التقرير بمثابة « الاتهام » الموجه الى بونابرت نفسه ^(١) ؛ كما كان من المتعذر للسبب ذاته أن يتناول البحث تلك الاعتبارات التي بنى عليها كليبر هذا الاتهام ؛ والتي أراد أن يبررها في الحقيقة إقباله على المفاوضات من أجل الجلاء من غير إهمال ، كما قيل في تلك الآونة ؛ ولذلك اتجهت العناية الى خص أقوال كليبر ، والتثبت من مبلغ صحة مزاعمه ، حتى إذا ظهر أن هذه المزاعم لا تستند على وقائع صحيحة سقط اتهام كليبر الموجه لقائد الحملة السابق أولاً ؛ ثم انتفى أحد الأسباب الرئيسية أو القهرية التي أراد كليبر الاستناد عليها في مباشرة المفاوضات من أجل جلاء الحملة .

فقد اتفق الرأي ، حتى بين أنصار كليبر والمدافعين عنه ^(٢) ، على أن تقرير ٢٦ سبتمبر ١٧٩٩ كان يتضمن تفاصيل غير صحيحة ؛ ولما كان كليبر قد اهتم في تقريره بإظهار النقص الواقع في قوة الجيش وفي أسلحته ومهمات ، ثم إظهار عوز الحملة وحاجتها الملحة الى المال اللازم للاعتماد عليها ، صار من الضروري بحث هاتين المسألتين ؛ ومن هذا البحث يتضح أن جيش الحملة عند خروجها الى مصر في مايو ١٧٩٨ كان يبلغ ٢٩.٠٠٠ في مجموعه ^(٣) ، وأن عدد القتلى والجرحى والمرضى قد بلغ في سنة ونصف ٦٧.٥٠٠ . ثم قدّر (ديجنوت) Desgenottes طبيب الحملة هذه الخسارة الى ما بعد معركة هليوبوليس . وثورة القاهرة الثانية بنحو ٨٥٤٢ ^(٤) . بيد أنه مما يجدر ذكره الحقيقة التالية ، وهي انقضاء البحر بين الذين ألقوا بحمزة الجيش بعد كارثة أبي قير البحرية ، كما أن بونابرت كان قد أنشأ عقب ثورة القاهرة الأولى ، ثلاثة فرق من اليونانيين (٢٧ أكتوبر ١٧٩٨) ^(٥) عدد

Rigault. p. 19 (١)

Ernouf p. 225 (٢)

Jonquière. t. I. pp. 355-359 (٣)

Desgenottes. t. I. p. 177 (٤)

Corresp. t. V. No. 3542 (٥)

كل منها مائة . في كل من القاهرة ودمياط ورشيد ، لحراسة « عربات البريد » في الطريق ؛ وعلى ذلك فقد كان جيش الحملة ، عند رحيل بونابرت مبلغ الاثنين وعشرين ألفاً تقريباً . وكذلك فقد ثبت من إحصائية أعدها (دوجيرو) Doguereau رئيس أركان حرب مدفعية الجيش ، أن عدد مدافع الجيش في أغسطس ١٧٩٩ ، كان ١٦٦ ، وفي الحصون ٢٣٧ ، وعدد القنابل أو الجلب ٧٤٦ و٣٣٨ ألفاً ، وعدد طلائق البنادق ٩٣١ و٥٧٨٨٠ ؛ كما ذكر الجنرال (داماس) Damas أن الاسكندرية وحدها ، كان بها حوالي ١٤٩ قطعة حصار ، ١٨ مدفع ميدان ، ٤٨ مدفعاً من غير قنادرلها ^(١) .

بيد أن كليبر ، من ناحية أخرى ، كان محققاً في شكايته من قلة المال ، لأنه على الرغم من الغرامات التي فرضها بونابرت ، والأتاوات التي جمعها ، والمبالغ التي استدانها ، والتفصيلات المالية لجمع الميرى والضرائب ، ظلت الحملة في حاجة مستمرة الى الموارد . ومنذ الحرب الشامية ، وفي أثناء هذه الحرب ، شكا (دوجا) في القاهرة من قلة المال ، وأكد حاجته الملحة الى المال ، ثم الى المال دائماً ^(٢) . وفي الواقع أثبت (دور) Dauro مدير مهمات الحملة ، أن التناقص من رواتب الجيش والبحرية حتى ٢٣ أغسطس ١٧٩٩ كان يبلغ ٥٠٠.٧٩٥ فرنكاً ؛ وكان المتحصل من الضرائب والغرامات والمصادرات وغيرها في عام (١٧٩٨ — ١٧٩٩) لا يكفي لسد نفقات الحملة ، وزيادة على ذلك فإنه لما كان فيضان سنة ٩٩ لا يغمر كافة الأراضي ، أصبح من غير المنتظر إمكان سد العجز الموجود ، في وقت كانت رواتب الجيش تبلغ مليوناً وثلاثمائة ألف من الفرنكات في الشهر الواحد ^(٣) ، وأما ديون بونابرت فقد بلغت ٢٥٢ و٣١٥ و١١ فرنكاً ^(٤) .

Rigault. p. 14 (١)

Gintry. p. 316 (٢)

Rigault. p. 15 (٣)

Galli. p. 234 (٤)

ومع ذلك ، فإن هذه الأزمة المالية لم تكن كافية في نظر الكثيرين ، وفي نظر بونايرت نفسه ، لتبرير إقدام كليبر على ذكر المغالطات أو المزايم غير الصحيحة ، التي وضعها في تقريره ؛ كما أنها لم تكن كافية أيضاً في نظر المعارضين على سياسة كليبر لتبرير رغبته في الجلاء عن هذه البلاد بكل سرعة^(١) . ولما كان بونايرت هو المسئول عن الحالة التي وصلت إليها الحملة في عيده ، كما أراد كليبر أن يقول ، فقد تولى بونايرت نفسه تنفيذ هذه « المزايم » .

وأما تقرير كليبر فقد وصل إلى باريس في ١٢ يناير ١٨٠٠ ، وحمله الجنرال (برثيه) Berthier إلى القنصل الأول ، وفي الوقت نفسه وصلت إلى باريس أيضاً تقارير (دور) Daure مدير للمهمات ، و (استيف) Estève مدير الخزانة ، ثم تقارير أخرى بلغت الثانية وعشرين أرسلها ضباط ورؤساء المدفعية والمشاة والفرسان وغيرهم في مصر ، ثم أودعت في وزارة الحربية . وقد استند بونايرت في رده على مزايم كليبر ، على كافة هذه التقارير ، ونشر (برثيه) هذه الردود والتعليقات في « مذكراته » .

فكان رد القنصل الأول ، على قول كليبر أن بونايرت كان يعلم أن الصدر الأعظم لم يكن موجوداً في القسطنطينية وإنما في دمشق ، عند ما أرسل له الكتاب الذي سبق الإشارة إليه في ١٧ أغسطس ١٧٩٩ ، أن الصدر الأعظم كان في نهاية شهر أغسطس في أرمينية العليا ، في (إروان) Erivan ولم يكن أحد في مصر يعلم بذلك أن الصدر الأعظم قد غادر القسطنطينية . وعند ما كتب كليبر تقريره في ٢٦ سبتمبر لم يكن الصدر الأعظم في دمشق أو في حلب وإنما في الطوروس^(٢) ثم انتقل بونايرت من ذلك إلى مناقشته قول كليبر أن جيش الحملة قد نقص إلى النصف ، أي إلى خمسة عشر ألف مقاتل ، فاستند بونايرت في تنفيذ هذا القول على تقارير كل من (دور) و (استيف) المتعلقة

(١) Berthier, pp. 202-4
(٢) Berthier, p. 205

برواتب الجند ورجال الحملة ، وخرج إلى أن الجيش في شهر سبتمبر ١٧٩٩ كان يبلغ (٢٨,٥٠٠) في فروع مختلفة ، وكذلك ذكر بونايرت أنه كان لدى الجيش العدد الكافي من الأسلحة كالبنادق والسيوف والدفاع ، ثم ذكر أن الملابس كانت أيضاً موجودة بكثرة ، « إذ كيف يحتاج الجند إلى ملابس في بلد يمد نحو الثلاثة ملايين من الناس بالأكفشة » كما يمد أفريقيا وبلاد العرب ، ويصنع الأكفشة القطنية والصوفية والحريية^(١) . وعند ما تناول بونايرت مسألة احتياج الحملة للمال ، اكتفى بقوله « إن المرتبات تدفع من مدة طويلة ، وإن مقدار التأخر منها يبلغ ١٥٠ ألفاً من الفرنكات ، ولو أن هذه المتأخرات من زمن بعيد ، ويبلغ ما ينتظر تحصيله للخزانة حسب تقدير (استيف) المقدم في أول سبتمبر ، ٢٦ مليوناً من الفرنكات »^(٢) ، وكذلك اعترض بونايرت على قول كليبر أن مصر مع حدودها الظاهر لا تخضع للفرنسيين ، فذكر « أن ممالك الشعب في أثناء الحرب السورية كان لا بدع مجالاً للشك في ميولهم نحونا » ؛ ثم انتقل بونايرت من ذلك إلى بيان أنه لا ينبغي الخوف من الماليك ، عند ما كان مراد بك « ملتجئاً في واحة ، ولا يستند على مراكز واحد في الواحي ، ولا يتك عزة أو مركباً أو مدافعاً واحداً ؛ ولا يتبعه سوى عبيده » ؛ كما أن إبراهيم بك في غزا ليس لديه سوى ٤٥٠ من مماليكه ، ثم تسال ، « وكيف يستطيع إبراهيم بك أن يجمع اثنين من الرجال ، وهو الذي ما كانت تزيد قواته دائماً على ٩٥٠ ، ثم يحتفل بتسليته في كافة معاركه سوريا ؟ » وزيادة على ذلك فإنه لم يوجد في سوريا في شهر سبتمبر ١٧٩٩ ، رجل واحد من جيش الصدر الأعظم ، بل على العكس من ذلك ، فقد سحب الجزائر باشا جنده من غزا لجمعهم في عكا ، فأصبح لا يوجد في غزا سوى الأربعمائة من مماليك إبراهيم بك »^(٣)

(١) Berthier, pp. 206-208

(٢) ibid, p. 209

(٣) ibid, p. 221

بيد أن أهم أجزاء تقرير كليبر التي تطلبت من بونايرت ردًا طويلًا لتنفيذها ، كان ذلك الجزء الذي ذكر فيه كليبر ، رحيل بونايرت من مصر ، في الوقت الذي يعلم فيه بوجود « الأزمة الخطيرة » ، ويشعر باقترب هذه الأزمة ، ثم يذكر دليلا على وجودها ، ما جاء في تعليمات بونايرت نفسه ، حتى يعتقد كليبر الصالح مع الأتراك على أسس الجلاء عن مصر في الظروف التي أشارت إليها هذه التعليمات . فقبل بونايرت « إن هذه الأزمة الخطيرة لم توجد إلا في مخيلة كليبر ، وعلى وجه الخصوص ، في مخيلة أولئك للتأمرين الذين أرادوا إثارته حتى يترك مصر ويغادرها . » ، فإن نابليون كان قد بدأ المفاوضات مع السطططينية غداة وصوله إلى الاسكندرية ، ثم استأنفها وهو في سوريا ؛ وكان له من ذلك جلة أغراض أولا أن يمنع الباب العالي من إعلان الحرب ، ولا يعطيه فرصة للقتال أو على الأقل يكسر من حدته ؛ ثم أخيرا ، حتى يستطيع بطريق الرسل الفرنسيين والأتراك المستخدمين في هذه المفاوضات ، الوقوف على أخبار الحوادث في أوروبا ذاتها . ثم تسائل بونايرت « وأين كانت هذه الأزمة الخطيرة ؟ فالجيش الروسي الذي كان يقول في الدردنيل ، لم يكن إلا وها وخيالا ، وكذلك كان الجيش الإنجليزي الذي اجتاز المضييق وها ثانيا ؛ وأخيرا كان الصدر الأعظم في نهاية سبتمبر بعيدا عن مصر ، وإذا عبر الصدر الأعظم جبال الطوروس ، ثم اجتاز نهر الأردن ، اعترضته غيرة الجزائر باشا ، ومع ذلك فليس الصدر الأعظم لازيد على الحسة آلاف ، وعليه أن يجمعه في آسيا ، حيث يمكنه أن يعد الأرمين أو الحندين ألفا من الرجال الذين من المحتمل أنهم لم يشهدوا قتالا قبل ذلك قط ، ولا يمكن أن يبلغوا قوة الجيش العثماني في موقعة جبل طابور ، ولذلك هذا يعد وها ثالثا ، ومصر لا يهددها أى خطر إلا من جانب أحباب الفكر والروح السيئ ، من رجال أركان الحرب الفرنسيين أنفسهم » ، وأما أن بونايرت قد أجاز لكليبر عقد الصلح ، فسيبه أن الوفاء في عام ١٧٩٩ قضى على السبعائة تقريبا ، وكان يخشى بونايرت أن يقضى الوفاء في العام التالي على ضعف

هذا العدد ، وهو خسارة فادحة . ولذلك فهو قد أراد أن يمنع الجيش من التعرض للأخطار ، وأن يخفف عبء المسؤولية الملقاة على عاتق خلفه في القيادة ، فأجاز له الصلح ، وإنما على شرط أن يظل في مصر حتى يعقد الصلح العام في أوروبا . ولكن لم يحدث ، كما ذكر ، ما كان يستدعي تنفيذ هذا الشطر من التعليمات ، لأن كليبر كتب تقريره في شهر سبتمبر ١٧٩٩ ، أي أن شهر مايو ١٨٠٠ كان لا يزال بعيدا . وكان هناك الشتاء ، بأكله ، وكان من المحتمل أن تصل في أثنائه إلى كليبر أخبار من فرنسا^(١).

وفي التعليقات التالية ، دافع بونايرت عن حالة التحصينات في العريش والاسكندرية ، ثم عن أهمية انتصاره في معركة أبي قير البرية ؛ ثم اختتم بونايرت هذه التعليقات بقوله « إن رسالة كليبر تظهر قلق هذا القائد » ، كما أن هذه الرسالة مملوءة بالمزاعم الباطلة^(٢).

مفاوضات الصلح : (المرحلة الأولى)

وسواء كان كليبر محققا في رغبته في المفاوضات من أجل الجلاء عن مصر ، أو أن حالة ، جيش الشرق كانت لاتدعو إلى التعجيل بإخلاء البلاد المحتلة ، فمن الواضح أن كليبر كان يعتقد اعتقادا صحيحا بسوء مركز (الحالة) في الظروف التي غادر فيها بونايرت البلاد ، وللأسباب التي ذكرها كليبر في تقريره الآنف ؛ كما كان من الواضح ، أنه إذا تعذر عليه عقد الصلح بالقواعد التي ذكرها في تقريره ، فهو على الأقل كان يرجو أن يوقف بهذه المفاوضات زحف الجيوش العثمانية ، ويكسب الوقت حتى تأتية نهجيات المال والسلاح من فرنسا ؛ وزيادة على ذلك فإن كليبر اعتقد أنه إما كان يتبع في ذلك كله جوهر التعليمات ذاتها التي تركها بونايرت^(٣) . كما أن كليبر عندما أعاد الكرة لفتح باب المفاوضات ثانية مع الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ، كان يتمم في ذلك خطوات بونايرت نفسه . بيد أن الخطة

Berthier, pp. 242-243 (١)

Berthier, p. 249 (٢)

Pièces Officielles, p. (٣)

السياسية التي وضعها بونابرت ، كما يتضح من تعليقاته إلى كليبر ، وكما يؤخذ من غوى رسالة إلى الصدر الأعظم ، كانت تقتضى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الوزير العثماني ، لغرض الوصول إلى صلح منفرد مع تركيا ، ويتزعمها من الخافقة الدولية الثانية القائمة ضد فرنسا من جهة ، بينما يترك فرنسا باقية في مصر من جهة أخرى ؛ أو على الأقل للاتفاق على هدنة مع العثمانيين ، تتعطل في أثناءها الأعمال العسكرية ، فلا تجد المحاربة أية معاونة من تركيا في نزاعها ضد فرنسا^(١) . وزيادة على ذلك ، أراد بونابرت أن يكسب الوقت مدة الهدنة وهي ستة شهور ، حتى إذا حل فصل الربيع القادم ، كان من واجب المفاوضات الفرنسي ، إما أن يختم هذه المفاوضات بنجاح ، إذا لم تصال النجيدات ، وإما أن يكون على أهية الاستعداد الكامل لاستئناف القتال بكل همة ، وفي كلا الحالين ينبغي على المفاوضات الفرنسي أن يذكر دائماً أهمية بقاء مصر في قبضة فرنسا^(٢) .

فقد جاء في رسالة بونابرت إلى الصدر الأعظم في ١٧ أغسطس ١٧٩٩^(٣) إن الغرض منها هو « فتح باب المخابرات بين الباب العالي والجمهورية الفرنسية فيما عساه يؤدي إلى وضع حد للحرب القائمة بين الأمتين ، تلك الحرب التي لا تعود إلا بالمخسارة على الجانبين » . وفي هذه الرسالة يتحدث بونابرت عن الصداقة القديمة بين تركيا وفرنسا ، ثم أسف لاشتغال الحرب بين أمتين « عاشتا طول الزمن على صفاء ووفاء » ، عند ما كانت حدود كل منهما بعيدة عن حدود الأخرى ، وكانت فرنسا عدوة روسيا والنمسا ، وهما اللتان اتفقتا جملة مرات على تحيئة تركيا فيما بينهما ، ولم يمنعهما من تحقيق مآربهما إلا تدخل فرنسا . فإن روسيا هي العدو الحقيقية للإسلام ، بينما قد قضت فرنسا على فرسان مالطة ، وأطلقت سراح الأسرى الأتراك في الجزيرة ، واعتقد وثيقاً كما يعتقد المسلمون أن الله واحد فرد

Charles-Roux. L'Anglot. Et L'Expéd. t. II. p. 6 (١)

Rousseau. p. 45. Note (1); Boulay (٢)

Corresp. t. V. No. 4364 ; Corresp. Inédite t. II. pp. 445-449. (٣)

صمد ، وعلى ذلك فإن الباب العالي قد أعلن الحرب على أصدقائه ، وتحالف مع أعدائه . ومع أنهم يقولون أن فرنسا قد غزت مصر ، فهم يتجاهلون ما أعلنه بونابرت دائماً من أن غرض الجمهورية الفرنسية هو القضاء البرم على المائليك ، وليس الحرب مع تركيا ، والدليل على نيات فرنسا السلمية نحو تركيا ، ذلك المسلك الذي سلكه بونابرت ، كما قال ، نحو سفن الباب العالي ، والسفن التي تتحقق عليها الأعلام العثمانية . وقد أعلن الباب العالي الحرب على فرنسا في يناير ١٧٩٩ من غير تحريث أو تمهل ، وبدون أن ينتظر وصول السفير (ديكورش) الذي كان قد غادر باريس للذهاب إلى القسطنطينية ، وهذا من غير أن يطلب من بونابرت أي إيضاح ، أو يجيب على مساعي في سبيل الصلح ، ومع هذا فإن بونابرت لم يفقد الأمل في إقناع الباب العالي حتى يعدل عن الحرب ، فأرسل إلى تركيا (بوشان) ، فكان الجواب ، القبض على (بوشان) وسجنه ، وكان الجواب أيضاً جمع الجيوش في غزا وإعدادها لغزو مصر ، الأمر الذي اضطر بونابرت إلى قطع الصحراء ، وتفضيل الحرب في سوريا ، بدلاً من انتظار الحرب في مصر . ومع كل هذا فقد وجد بونابرت من واجبه الإنساني ، ومن الحكمة السياسية أن يسعى من أجل الصلح ، ومع أنه كان من المؤكد أن تركيا لن تستطيع أن تتال مطلوبها بالحرب والقتال ، ففي استطاعتها من جهة أخرى أن تتحقق رغائبها بطريق المفاوضات . وفي اللحظة التي يكف فيها الباب العالي عن الاتحاد مع أعداء الجمهورية ، الروسين والنسويين ، تبذل فرنسا كل جهد حتى تعيد علاقات الصداقة إلى سابق عهدها بينها وبين تركيا ، ولذلك فإنه ينبغي على تركيا أن تكف عن التسليحات ذات النفقات الطائلة والتي لا فائدة منها ، لأن أعداءها ليسوا في مصر ، وإنما هم على ضفاف البسفور ، وفي جزيرة كرفو ، بل هم اليوم لعدم فطنة الباب العالي البالغة ، في وسط الأرخبيل ، « فواجب تركيا إذن هو تقوية جيوشها ، والاكتثار من بناء سفنها وتسليحها ، ودعوة المسلمين تحت ظل البيروق النبوي ، للتحاربة فرنسا ، بل للتحاربة الروس والألمان الذين

يضمكون من وقوع الحرب بيننا ، حتى إذا لم يتركيا الضعف ، أقدموا على تحقيق رغبتهم وأطاعهم على حسابها . ثم نفى بونايرت بقاء الدورة الثانية ، أن غرض فرنسا هو انتزاع مصر من تركيا ، وطالب من الباب العالي أن يفوض وزيره في فرنسا ، ويرسل مفوضاً آخر إلى مصر لتسوية كافة المسائل ، التي لا تحتاج « لأكثر من ساعتين » لتسويتها ، ثم رجح بونايرت أن تؤدي رسالته هذه إلى استدعاء (بوشان) ، حتى يعمل إلى بونايرت مقاصد الباب العالي ونواياه . أو يستطعم الباب العالي الالتجاء إلى الوسيلة الملائمة التي يريدونها في إيلاج بونايرت هذه المقاصد والنوايا ^(١) .

وعند ما جدد كليبر محاولة فتح باب المفاوضات مع الصدر الأعظم ، أرسل إلى يوسف باشا في ١٧ سبتمبر ١٧٩٩ ^(٢) ، خطاباً رد فيه أقوال بونايرت عن صداقة فرنسا القديمة لتركيا ، ثم عدم رغبتها في انتزاع مصر من العثمانيين ، فذكر أن فرنسا إنما جاءت إلى مصر « حتى تاتي الرعب في قلوب الانجليز خوفاً على ممتلكاتهم في الهند ، وحتى ترغهم لإعلاء على قبول الصلح . » ، وإن رغبة فرنسا هي الانتقام مما لحق بالفرنسيين من الأذى على أيدي المالك ، وتخليص مصر من سيطرتهم ، ثم أعادتها إلى الباب العالي . ثم أقال كليبر الدليل على هذه الرغبة الصادقة . فشرح طرناً من سياسة الفرنسيين الداخلية في مصر ، ليبين كيف حافظت هذه السياسة على مظاهر الحكم العثماني في البلاد ، واحترام العقيدة الإسلامية ؛ وهي ، السياسة ، التي لم يجد الفرنسيون عنها على الرغم من أنهم قد اضطروا إلى قتال العثمانيين في سوريا وفي أبي قير . وقد اعتذر كليبر عن « سرية » الحملة عند أعدادها في طولون ، وعدم اطلاع الباب العالي على وجهتها مقدماً ، بقوله ان السرية كانت ضرورية لضمان الانتصار على الانجليز ، ولأن الحكومة الفرنسية كانت ترجو في الحقيقة أن يتبع مسلك الفرنسيين فيما بعد ، في مصر ذاتها ، ونجاحهم على أعداء تركيا ، الباب العالي بأن

(١) انظر أيضاً ترجمة هذه الرسالة في كتاب احمد حافظ عوض صفحات ٤٠٠ - ٤٠٣ .

(٢) Pajol pp. 352-354; Rousseau. pp. 45-49

إرسال الحملة وتكنم أخبارها كان في الواقع في مصلحة الباب العالي نفسه . بيد أن كارثة أبي قير البحرية منعت بونايرت من الاتصال بالأتراك ، كما أعطت أعداءه الفرصة لزيادة نشاطهم الدبلوماسي ، حتى تأثرت تركيا لطواهر الأمور وأغلقت حقائقها . ثم طلب كليبر من الصدر الأعظم أن يؤدي أكبر خدمة ممكنة لبلاده ، وذلك بالصلح مع فرنسا ؛ ثم ذكر كليبر أن المفاوضات بين الدولتين من أجل السلام ، سهلة ميسرة ، لأن موضع الخلاف هو مصر فقط ، « ومصر ملك لتركيا دائماً » ، وتملكها تركيا الآن أكثر من أي وقت مضى بفضل القضاء على قوة المالك . فإذا وجد الصدر الأعظم من المصلحة إرسال مفوض إلى كليبر ، فسوف يلقي هذا المفوض كل ترحيب ؛ « وقد غادر بونايرت مصر إلى أوروبا حتى يعمل لامكان الوصول إلى صلح أصبح ضرورياً » . ولا يقل كليبر الذي خلفه في قيادة الحملة في مصر ، عن بونايرت رغبة في إنهاء الخلاف مع تركيا .

فكان هذا الخطاب متمشياً في الحقيقة مع مضمون ما جاء في رسالة بونايرت الآتية إلى الصدر الأعظم ؛ كما ينبغي ملاحظة أن كليبر في هذه الرسالة لم يقترح قواعد معينة للصلح مع الباب العالي .

وأما الصدر الأعظم ، فقد حمل الأندى العثماني ، محمد رشدي ، الذي أوصل إليه رسالة بونايرت (١٧ أغسطس) ، رداً على هذه الرسالة ، كان من غير تاريخ ^(١) ، فوصل هذا الأندى إلى القاهرة في أوائل أكتوبر . وكان هذا الرد عنيفاً جارحاً ، بدأه الصدر باظهار دهشته الكبيرة من تأكيدات الصداقة التي زعم بونايرت وجودها بين فرنسا وتركيا ، في الوقت الذي غزت فيه جيوش الجمهورية مصر عنوة واقتداراً ، ثم تساءل « وهل كان الانجليز والروس والألمان ، أعداء الباب العالي كما قال بونايرت ، هم الذين أوعزوا إليه وحلوه على فتح مصر والاستيلاء عليها ؟ » ؛ وزيادة على ذلك فإن السلطان وحده هو

صاحب الحق في معاقبة المالك الخاضعين لسيادته ، ثم تكلم الصدر الأعظم بكل كبرياء فقال ان الباب العالي يمتلك مصر ، وقد أعلن الحرب بسبب اعتداء الفرنسيين عليها ، ولا يدخر وسعاً في بذل كل مجهود للانتصار على أعدائه ، وحشد الجيوش الجارة في الامبراطورية للزحف بها على الشام ومصر . ثم طلق يتحدث عن استعداداته الحربية للحملة المقبلة ، كما قال انه يستخدم الآن أساطيل الدولة بالاشتراك مع أساطيل حلفائها الانجليز والروس في جمع الجيوش في قبرص ، ومن أغراض الأسطولين العثماني والانجليزي الهجوم على الاسكندرية . ومع ذلك ، فانه لما كان السلم مفضلاً على الحرب دائماً ، فالباب العالي لا يرى بأساً في السلام وانما على شريطة أن تنقل السفن العثمانية الحملة من مصر ، بينما لا يتعرض أحد من حلفاء تركيا الانجليز أو الروس للفرنسيين في أثناء عودتهم في البحر الأبيض ، حتى اذا وصل بونابرت الى باريس وكان لا يزال يرغب في السلام ، فهناك السفير العثماني في باريس ، تستطيع الحكومة الفرنسية أن تطلع الباب العالي على نواياها السامية بواسطته أو بواسطة أى شخص آخر .

واستمع كليبر هذا الرد ؛ الذي « يدل ، كما قال ، على الكبرياء والعجرفة القريبة من الاهانة البالغة »^(١) ؛ وكان استياء كليبر شديداً للدرجة أنه رأى ، بعد وصول رسالة الصدر الأعظم ، من المتعذر بتأناً للمفاوضة مع وزراء الباب العالي ، أو تحميل الإهانة التي يصعب على جندي أن يقبلها . بيد أن كليبر ، على الرغم من غضبه ، سرعان ما وجد من حطال الرأي أن تكون هذه الحقيقة سبباً في الامتناع الكلية عن المفاوضة من أجل الصلح ؛ وعلى ذلك فقد طلب إلى (مينو) في الاسكندرية ، في ١١ أكتوبر ١٧٩٩^(٢) ، أن يحاول الاتصال بأية سفينة أوروبية قد تكون أمام الإسكندرية ، للمفاوضة ، ثم قال « وإنه من دواعي ارتياحي الكبير أن أتمكن من التحدث إلى مفاوض روسي أو انجليزي ، فإن ذلك

يثير غيرة الأتراك ، أو بالأحرى الريبة والحذر في نفوسهم للدرجة تجعلهم أكثر ميلاً للتفانم ؛ وعندئذ أكون أيضاً قد حققت غرضي من كسب الوقت دائماً . »

وفي ١٢ أكتوبر قابل كليبر الرسول العثماني ، محمد رشدي أفندي ، بحضور مصطفى باشا ، القائد العثماني الذي وقع أسيراً في قبضة الفرنسيين في معركة أبي قير البرية ، ثم بحضور (بوسليج^(١)) ، وكانت مقابلة صاخبة في مبدأ الأمر ، بسبب حنق كليبر وغضبه من رد الوزير العثماني ، وبذل كل من الافندي العثماني ، ومصطفى باشا جهوداً كبيرة لتهدئته ، ثم جرى بعد ذلك حديث طويل بين كليبر وبين محمد رشدي ، وفي أثناء هذا الحديث ، شرح كليبر القواعد التي أرادها للصلح مع تركيا وهي تلخص أولاً ، في جلاء الفرنسيين عن مصر وعقد معاهدة دفاعية « هجومية » بين فرنسا وتركيا ، تنضم إليها إنجلترا أيضاً ، حتى تستطيع الدول المتحالفة الدفاع عن كيان الامبراطورية العثمانية ضد الروسيا ، الدولة التي طلب كليبر عدم إطلاعها على المفاوضات « السرية » المتعلقة بمنأى الجلاء والحالفة ، (وثانياً) فانه لما كان من الضروري اشتراك إنجلترا في الحالفة للدفاع عن تركيا تحتم عقد الصلح أولاً بين إنجلترا وفرنسا لضمان تحقيق هذه الغاية ، و (ثالثاً) ، لا يتم تنفيذ الجلاء عن مصر إلا بعد عقد الصلح بين فرنسا وإنجلترا ، ولما كان غرض فرنسا هو إخلاء مصر حقيقة ، وإعادة تركيا إلى تركيا فقد واثق كليبر على أن يستقبل من تاريخ الاتفاق ، أحد الباشاوات العثمانيين لتمثيل السلطان في مصر ، تكون له سلطات أدم ، وحرية أوسع من تلك التي تمتع بها سابقه ، وقد عين كليبر وظائف هذا الباشا وعلاقته بالقائد العام للحملة في مصر ، وفق الترتيبات التي ذكرها في تقريره المعروف إلى حكومة الادارة (في ٢٦ سبتمبر) . وكان غرض كليبر الظاهر من حديثه الطويل مع الافندي العثماني ، إقناع الصدر الأعظم بأن عدوة تركيا الكبرى هي الروسيا ، وأنه من مصلحة الباب العالي إقناع الانجليز أنفسهم

بذلك أيضاً ، وتدعيم الحافلة المنتظرة بشكل يجعلها ذات أثر فعال في أى نضال متوقع مع الروسيا ، ولمنع توسع هذه الدولة خصوصاً على حساب تركيا ، أو اتفاقها مع الامبراطور النمساوى على اقتسام ممتلكات العثمانيين^(١) .

وأما مصطفى باشا والأفندي العثماني ، فقد أبديا اقتناعهما ، كما جاء في محضر هذه المقابلة ، بعدالة هذه المبادئ ، كما أبديا الرغبة القوية في ضرورة بدأ المفاوضات مع إنجلترا . وكان من رأى محمد رشدى أفندى أن الروس إذا دروا بهذه المفاوضات « السرية » ، هاجموا الامبراطورية العثمانية فجأة ، وفي هذه الحالة ، طلب محمد رشدى مساعدة الفرنسيين في رد هذا الهجوم عند وقوعه . ونال وعد كبير بذلك ، وفي آخر الحديث ، وافق كل من مصطفى باشا ومحمد رشدى على أن الميثاق لا يستحقون سوى المعاملة التي عاينهم بها الفرنسيون ، وأظهروا استعداد الباب العالي لطرده المائيك من مصر نهائياً ، ثم حكم هذه البلاد كما حكمها الفرنسيون أنفسهم^(٢) .

وفي ٢٣ أكتوبر وصل إلى القاهرة رد الصدر الأعظم على رسالة كبير (المرسلة في ١٧ سبتمبر) ، وقد تمسك يوسف ضيا باشا في هذا الرد أيضاً بعدم رغبته في الدخول في أية مفاوضات ، إلا على أساس جلاء الفرنسيين من مصر من غير قيد أو شرط^(٣) ، ومع ذلك فقد قرر كبير أن يكتب إلى الصدر الأعظم ثانية (٢٧ أكتوبر)^(٤) ، رداً على رسالته ، ولكنه اكتفى في هذه المرة بإحالة الصدر الأعظم إلى الخطاب الذى كلف مصطفى باشا بإرساله إلى يوسف ضيا باشا ، عن الحادثات الأخيرة ، وكان مصطفى باشا « صديق الفرنسيين » ، الوساطة التى استخدمها الصدر الأعظم وإنجلترا لكبير ، في هذه الظروف ، في إيصال رسائل كل منهما إلى الآخر^(٥) .

(١) "Le Procès verbal de la Conférence qui eut lieu entre Kléber (١) et l'effende." Pajol, pp. 374-376

ibid (٢)

Rigault, p. 48 et Note, (3) (٣)

Pajol, pp. 377-8 (٤)

Testa, t. II, No. LXXXIII (٥)

نرغل (سدى سميت) في المفاوضات :

على أنه سر بعماً ما تحققت رغبة كبير في « اشراك مفاوض روسى أو انجليزى » ، كما قال ، وذلك أن السير سدى سميت قرر الآن التدخل في المفاوضات ، فقد كان يوسف ضيا باشا إلى جانب اعتزازه الكبير بالحافلة الجديدة مع الروسيا وإنجلترا ، يثق ثقة عظيمة بالقومودور الانجليزى^(١) ، الذى حضر مفاوضات الحافلة في القسطنطينية في مرحلتها الأخيرة . وعلى ذلك فقد أطلع الصدر الأعظم على رسالتى بونابرت وكبير اليه ، ثم ردوده عليهما^(٢) . وعند ما علم سدى سميت بأمر هذه الاتصالات ، قرر مباشرة التدخل في المفاوضات ، فكتب إلى كبير في ٢٦ أكتوبر ١٧٩٩ من البوارجة (تيجر) Tigris^(٣) ، أنه أطلع على رسالتى بونابرت وكبير إلى الصدر الأعظم ، ثم قال ، ولما كانت بريطانيا العظمى دولة تضمها الحافلة مع تركيا ، فعلى اهتمام كبيراً ومباشراً بموضوع هذه المباحثات الجارية ، ثم تأييداً لقوله دون سدى سميت في خطابه مضمون المواد الأولى ، والثانية ، والخامسة والثامنة والتاسعة من مواد معاهدة التحالف المعقودة في ٥ يناير ١٧٩٩ بين إنجلترا وتركيا ، فعلى المواد المتعلقة بتكوين الحافلة ، وتهدد إنجلترا بضمان ممتلكات الباب العالي ، كما كانت قبل الغزو الفرنسى في مصر ، ثم عدم اتفاق أحد الحليفتين منفرداً ، ومن غير اشراك الحليف الآخر ، على الصلح أو الهدنة ، الأمر الذى يدل على عدم استطاعة تركيا عقد أى اتفاق مع الفرنسيين من غير علم أو اشراك بريطانيا . وزيادة على ذلك ، فإنه من المتعذر ، كما قال السير سدى ، انسحاب الفرنسيين من مصر وعودتهم إلى وطنهم ، من غير موافقة بريطانيا ، فعلى صاحبة السيطرة البحرية ، وقد حرص سدى سميت في الوقت نفسه ، حتى لا يظن الفرنسيون أنه ألح في رغبته في انسحابهم ، خوفاً على مصالح الانجليز ، لأن

Barrow, vol. I, p. 381 (١)

Pièces Officielles, p. 175 (٢)

ibid, pp. 175-8; Pièces Diverses, pp. 347-350 (٣)

الخطر على الهند، كما قال، من وجود الفرنسيين في مصر، قد زال في الحقيقة منذ أن نُقِى على (تبور صاحب) في معارك فبراير - مايو ١٧٩٩، واقتسمت شركة الهند التجارية أملاكه الواسعة مع أعدائه^(١). ثم ذكر سدي سميت أن الإنجليز يريدون إخلاء مصر من الفرنسيين، لأنهم قد تعهدوا بالحفاظ على كيان الامبراطورية العثمانية، وزيادة على ذلك فإن الحلفاء، لا يمكنها أن تفقد شيئاً من مصر ما دامت المواضلات معطلة بينها وبين العالم الخارجي، ومع أن الموقف السياسي في أوروبا، لا يدعو الآن، كما يبدو، إلى الرغبة في السلام مع الفرنسيين نظراً لانتهزامات هؤلاء الأخيرين، فإن «الإنجليز في سياستهم يتصسكون دائماً بما تقطعوه على أنفسهم، ولو كان في ذلك تعطيل مصالحهم القائمة»^(٢)، ثم إنه لما كان من المستحيل عقد السلام العام قبل إخلاء مصر، فإن انسحاب الفرنسيين منها، من شأنه تيسير الوصول إلى هذا السلام، الذي لا يمكن في الحقيقة البت في أمره في مكان بعيد كثيراً عن مقر الحكومات المتنازعة، حتى يؤثر في مصير الأمور في أوروبا. وقد وقع سدي سميت على هذه الرسالة بوصفه، «وزيراً مفوضاً لصاحب الجلالة البريطانية لدى الباب العالي، وقومندان الأسطول في مياه الليقانت»^(٣).

ولم يناقش كليبر حق سدي سميت في التدخل في الحوادث الجارية بينه وبين الصدر الأعظم. بل على العكس من ذلك فإن كليبر سرعان ما رجب بهذا التدخل، فكتب إلى سدي سميت في ٣٠ أكتوبر^(٤)، أنه لا يجهل أمر الحائفة القائمة بين تركيا وإنجلترا، ولا أنه لا يجد فائدة من بسط الأسباب التي دعمته إلى الاتصال مباشرة بالصدر الأعظم. ومع ذلك فقد أخبره كليبر أنه، في أثناء المفاوضات مع محمد رشدي افندي، «قد طلب شخصياً، تدخل سدي سميت في هذه المفاوضات لافتناعه بأن هذه المفاوضات من المحتمل

Charles-Roux, op. cit. t. I, pp. 260-1 (١)

Piccoès Officielles, p. 178 (٢)

Piccoès Diverses, pp. 365-7; Piccoès Officielles pp. 202-204; (٣)

Pajol pp. 378-381; Rousseau, pp. 101-105.

أن تصبح مقدمة لعقد السلام العام، وهو السلام الذي يرغب سدي سميت في تحقيقه، من غير شك، كما يرغب فيه كليبر نفسه». وقد حاول كليبر في هذه الرسالة، أن ينفى وجود أي تذر لدى الفرنسيين من بقائهم في مصر، أو أنهم ينظرون إلى هذه البلاد كمنفى، «فالفرنسيون - كما قال - لم يطلبوا بتاتاً ترك مصر مجرد رغبتهم في العودة إلى بلادهم»، والآن خصوصاً، وقد تغلبوا على كافة الصعوبات الداخلية، وأكثروا من استمدادات الدفاع عنها. ومع ذلك، فإذا كان خروجهم من مصر هو الثمن الذي يدفع من أجل الوصول إلى صلح عام، فهم يتركون، بسرور هذه البلاد، وكذلك لا يتأثر موقف الحلفاء في مصر بما يتبع في أوروبا من الحوادث، كالانتصار أو الانهزام في الألب وإيطاليا، فانقوات العسكرية لدى كليبر متوفرة، ولا تستطيع السفن الإنجليزية مهما اشد نشاطها منع التجديدات أخيراً من الوصول إلى مصر. وأما جيوش الصدر الأعظم فيمكنه شهوراً لتفريقها، ولدى كليبر الوسائل التي تمكنه من الدفاع عن الحصون، كما أنه ينظر أيضاً وصول الحفدين من النوبة والحشة بكثرة، كما أنشأت المصانع في مصر لإنتاج البارود وصنع الأسلحة. وعلى ذلك فإن السبب الذي يدعو كليبر إلى المفاوضات، كما قال، هو رغبته في السلام، ولما كانت المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية، من أهداف الجمهورية الفرنسية، كما هي أساس الحائفة العثمانية الإنجليزية، فإن كليبر قد كتب إلى الصدر الأعظم سابقاً، ثم يكرر القول ثانية، بأن مصر تستميتها تركياً بمجرد عقد الصلح الدم بين فرنسا وإنجلترا والباب العالي، «وأنى أشعر تماماً، بمثل ما تشعر به أنت، من أن السلام العام لا يمكن أن يتم قبل إخلاء مصر أولاً، وكخطوة مبدئية. بيد أن هذه الخطوة المبدئية، لا يمكن المطالبة بتحقيقها قبل الدخول في المفاوضات». ثم ناشد كليبر السيد سدي أن يتعاون معه لوقف القتال بين أمتين، لا شك في أن كلاً منهما تحمل احتراماً عميقاً نحو الأخرى. وفي آخر الرسالة، ذكر كليبر أنه كتب إلى الصدر الأعظم حتى يرسل مندوبين لبدء

المفاوضة، في أى مكان يختاره الصدر الأعظم، وقد اختار كليبر لهذه المفاوضة، القائد (ديزيه)، ومدير الشؤون المالية (بوسيلج)، وفضل أن تجرى المفاوضات على ظهر سفينة من سفن السير سدي سميت.

ويبدو لأول وهلة،^(١) أن كليبر في رسالته الآتية، قد وصف في الحقيقة حالة الحملة في مصر وصفاً يختلف تماماً عما جاء في تقريره العرفي إلى حكومة الإدارة؛ ولم يكن سبب ذلك أن كليبر قد غير شيئاً من رأيه السابق، وإنما كان غرضه انتزاع أية فكرة قد توجد لدى المفاوضين الانجليز أو الأتراك عن رغبة رجال الحملة وجندها في العودة السريعة، وبأى ثمن إلى الوطن؛ وزيادة على ذلك فإنه لما كان الصدر الأعظم متمسكاً بضرورة جلاء الفرنسيين عن مصر كخطوة أولى قبل الدخول في المفاوضات، فقد اجتهد كليبر في رسالته هذه، حتى يقنع سدي سميت بأن «الجلاء» لا يمكن أن يتم إلا كنتيجة من نتائج المفاوضات، وعند نجاحها؛ وفي الواقع كانت مهمة كليبر التالية هي توضيح هذا الرأي للصدر الأعظم، وإقناعه بصحته، فأرسل إليه في ٨ نوفمبر^(٢) رسالة سدي سميت، ثم رده على هذه الرسالة، ثم كتب «أنه من الواضح من مواد محادثة هـ بتاريخ الماضي، والتي ذكرها هذا الوزير للفوض — أى سدي سميت — في كتابه، أن الباب العالي لم يعقد المحادثات مع روسيا وانجلترا، إلا لضمان المحافظة على كيان امبراطوريته، وقيل كل شيء، لاستعادة مصر». ولما كان كليبر موافقاً على ذلك، «قد تعذر عليه أن يفهم لماذا لا ينشئ النزاع بينهما»؛ فقد اقترح كليبر على الصدر الأعظم، كما قال، بواسطة مصطفى باشا أن يرسل الصدر شخصين مزودين بالسلطات اللازمة للمفاوضة في المكان الذي يختاره يوسف ضيا، كما طلب أن يرسل له الصدر جوازات مرور للانجزال (ديزيه) ومدير المالية (بوسيلج)، والسكرتير — المترجم (براكفتش) Bracovich. وقد حدث غداة إرسال هذا

الكتاب، أن حضر إلى القاهرة رسول يحمل من الصدر الأعظم في يافا، خطاباً إلى كليبر^(٣)؛ وكان هذا الخطاب مشابهاً في محتوياته لما جاء في خطاب يوسف ضيا السابق رداً على بونابرت، وإن جاء خطاب الصدر في هذه المرة، خالياً من الكبرياء والعجرفة، ووصفه كليبر بأنه كان في «غاية من التأدب والملاطفة». ومع ذلك، فإن يوسف باشا كان لا يزال متمسكاً بعدم الدخول في مفاوضات من أجل عقد الصلح، أو الاتفاق على هدنة، ما دام الفرنسيون في مصر؛ بيد أن كليبر لم يلبث أن علق على هذه الرسالة في كتاب له إلى (ديزيه)^(٤)، بقوله «من المنتظر أن يصبح الوزير العثماني أميل إلى التساهل والتفاهم، عندما تبلغه الحوادث التي وقعت في دمياط أخيراً».

وقد فصل كليبر نفسه هذه الحوادث التي أشار إليها، في إحدى تقاريراته إلى حكومة الإدارة^(٥)، وملخصاً أن عدداً من السفن العثمانية قد اجتمع أمام بوغاز دمياط بين ٢٤ سبتمبر، و٣٠ أكتوبر، وكان مع السفن العثمانية السير سدي سميت على بارجته (تيجر)؛ فاستطاع العثمانيون النزول إلى البر في ٢٩ أكتوبر، واتخذوا مواقعهم على مصب النيل وقرية من البحر، وفي ٣ نوفمبر تم إنزال الجند إلى البر، فهاجمهم الجنرال (ثرديه) Vardier وأهلك منهم حوالي الثلاثة آلاف، وكان من بين الأسرى العثمانيين قائدهم (سيد علي بك). وكان غرض العثمانيين من إرسال هذه الحملة إلى دمياط بالاشتراك مع سدي سميت، تحويل انتباه الفرنسيين إلى الدفاع عن الشواطئ المصرية في الشمال، حتى يغلو الجو للصدر الأعظم فيزحف بجيشه الصحراوي الكبير على الحدود الشرقية^(٦). بيد أن هذه الحملة أخفقت، وكانت خسارة العثمانيين كبيرة؛ وعند ما أرسل سدي سميت بدوره تفاصيل هذا الحادث إلى اللورد نلسن، في ٨ نوفمبر ١٧٩٩، ذكر في تعليقه على خسائر

Pajol. pp. 382-3 (١)

Pajol. p. 384 (٢)

Pièces Diverses. pp. 243-245 (٣)

Barrow. vol I. p. 377 (٤)

Charles-Roux. op. cit. t. II. p. 25 (١)

Berthier, pp. 386-7; Pajol. p. 382; Roussseau. pp. 105-6 (٢)

الفرنسيين ، « أنه وإن كان من المتعذر تقرير هذه الخسائر تماماً ، فهي لا بد وأن تكون كبيرة لدرجة تقنع الفرنسيين بأن إحراز الانتصارات المتتالية لا تتواءم هذا ، وضد قوات مستعدة للقتال معهم يدأ بيد ، على الرغم من كونها قوات غير نظامية ، لاشك سوف يكفهم ثمتاً باهظاً في النهاية ؛ وهي حقيقة أبذل كل جهد في التأثير بها عليهم ، حتى أستطيعم للاتفاق على إخلاء مصر من غير سفك دماء أخرى . »^(١)

بيد أن كليبر نفسه ، كان لا يقل عن سدي سميت رغبة في استمرار المفاوضات ، على الرغم من « معركة دمياط » ، والدليل على ذلك ، رسالة كليبر الآتفة الى الصدر الأعظم في ٨ نوفمبر ، أي بعد انتصار (فرديه) في دمياط ، ثم رسالة أخرى لم يلبث أن بعث بها الى يوسف ضيا في ١٠ نوفمبر^(٢) ، وهذه الرسالة أهمية خاصة ، لأنها تنفي القول « بأن انتصار الجنرال (فرديه) قد أعاد الى نفس كليبر روح الأمل في البقاء في مصر وتوطيد سلطة الفرنسيين فيها » ، لأن كليبر في هذه المرحلة من المفاوضات ، كان لا يزال جاد الرغبة في الاتفاق على قواعد الصلح مع تركيا ، فكتب كليبر إذن ، « وأما إذا طُلقت الى الحكومة الفرنسية أن أظل متمسكاً بمصر ومدافعاً عنها ضد أي إنسان يرغب في إرجاعي على تركيا ، فإني أطيع أوامر حكومتى ، وبدلاً من العناية بإنهاء حرب غير حكيمة ولا هدف لها ، لأصبح من واجبي طلب المجد لجيشي في المارك التي أخوض غمارها حتى تأتيني أوامر أخرى ، ولكن الجمهورية الفرنسية ، كما يثبت لي دائماً لا تريد الحرب بقاءً مع تركيا ؛ ثم قال « لقد عرضت إخلاء مصر ، ولا أعقد أن الحرب التي تخوض غمارها ترمي الى غير هذا الهدف ؛ وهذا الجلاء ينبغي أن يكون بمن السلام ، على الأقل بين فرنسا وتركيا ، اذا كان من المتعذر أن يكون ثمتاً للسلام في أوربا بجمعها » ، وقد طلب كليبر من الصدر الأعظم أن يعدل عن رأيه القائل بضرورة إخلاء مصر كقدمة للمفاوضة من أجل الصلح ، فإنه حتى في هذه الحالة ، لا بد من المفاوضة للاتفاق على هذا الجلاء المطلوب من

Barrow. vol. I. p. 379 (١)

Borthier. pp. 294-6 ; Pajol. pp. 384-6 ; Rousseau. pp. 109-110 (٢)

غير قيد أو شرط ، « وقد أعطى كليبر التعليقات ، كما قال ، الى مفاوضيه حتى لا يفترقوا عن مفاوضي الصدر الأعظم ، من غير الانسحاق على هذه المسألة بشكل يرضى الباب العالي ، والصدر الأعظم . » . وطلب كليبر ثانية جوازات السفر لمفاوضيه من يوسف باشا .

وهكذا كانت هذه الرغبة الصادقة في المفاوضة والاتفاق من ناحية كليبر ، الى جانب الخسارة التي أنزلها الفرنسيون بالأترك في دمياط ، والتي برهنت على قدرة جيش الشرق ، في مصر على المقاومة الفعالة^(١) ، من العوامل الحاسمة في نجاح محاولات كليبر لفتح باب المفاوضة ، كما كان لتوسط السير سدي سميت ، كما سيأتي ذكره في حينه ، نفس الأثر ، فقد حمل الأدخودان جنرال (موران) Morand كتاب كليبر المرسل من القاهرة في ١٣ أكتوبر ، الى السير سدي سميت ، مقابلة (موران) أمام يافا ، وسلمه الرسالة على ظهر البارجة (تيجر) في ٧ نوفمبر ، فنزل السير سدي الى البر ، لمقابلة الصدر الأعظم في معسكره في يافا ، وقد حضر هذه المقابلة أيضاً مندوب مصطفى باشا ، كما حضرها مندوب روسي ، وتم الاتفاق على قبول ارسال مفاوضين « للاستماع الى المقترحات التي يمكن أن يديها بها كليبر باسمه وباسم الجيش الفرنسي » . ولما كان كليبر قد أظهر رغبته في انعقاد مؤتمرات المفاوضة على ظهر بارجة القومدور الانجليزي ، فقد استعد سدي سميت للرحيل الى مياه الاسكندرية . وقد عد سدي سميت اختيار (ديزيه) و (بوسيلج) لتمثيل الجانب الفرنسي في هذه المفاوضة اختياراً موفقاً^(٢) .

مفاوضات الصلح (المرحلة الثانية)

وهكذا دلت التقارير الآتفة بين كليبر والصدر الأعظم والسير سدي سميت أن النجاح كان حليف الأول ، عند ما تم الاتفاق على الدخول في المفاوضة على أساس بحث موضوع جلاء جيش الشرق من مصر ، ونزل الصدر الأعظم عن رأيه الذي تمسك به وهو يقضي

Charles-Roux. t. II. p. 26 (١)

Pièces Officielles. (8 Nov. 1799). pp. 205-6 (٢)

بمخرج الفرنسيين بقضيمهم وقضيضهم أولاً وقبل المفاوضة . وعندئذ رأى كبير أن من واجبه اطلاع حكومة الإدارة على ما وقع ، وبخاصة عند ما أصبح يتوقع ، كما قال ، إرجاع مصر إلى الباب العالي في ظرف شهرين فقط ، وفي هذه الرسالة (٢٦ نوفمبر) ^(١) ذكر كبير أنه قد أوفد إلى حكومة الإدارة ، منذ رحيل بونايرت ، المواطن (باراس) — من أقراء عضو حكومة الادارة — والذي غادر الاسكندرية في ٣ نوفمبر حتى يخبر الحكومة في باريس بحقيقة الحالة في مصر ، كما أوفد أيضاً (جروسير) Grosbort أحد ضباط المدفعية ، برسائل أخرى ، مع صور من الرسائل التي حملها (باراس) ، على أن يغادر (باراس) الاسكندرية في ٢٦ نوفمبر ، « فإذا صادف وصول بونايرت الى فرنسا في وقت كانت مصالحه لا تستدعي إنكار الحقيقة من جانبه ؛ وإذا وصلت إلى الحكومة تلك التقريرات التي أرسلتها ، فإنكم — مخاطباً حكومة الادارة — ولا شك تنتظرون وقوع ما أنبئكم به الآن (أي الاتفاق على الجلاء عن مصر) ، وأما اذا حدث عكس ما تقدم ، فإني أنتظر من عدالتكم التريث في إصدار حكمكم على ، حتى تسمعوا قولي » .

وفي الأيام التالية ، تمت الاستعدادات ابدء المفاوضة ، فوصل في آخر نوفمبر رسول من الصدر الأعظم ، ليحل موافقته على البحث مع المندوبين الفرنسيين في قواعد الصلح ^(٢) ، وقد انتظر كبير عودة (موران) Morand من مقابلة سدي سميت ، حتى يوفد مفاوضيه مزدوجين بالتعليات اللازمة ، وبمجرد وصول (موران) إلى القاهرة في ٦ ديسمبر ١٧٩٩ ، أمر كبير كلا من (ديزيه) و (بوسيلج) بالقيام تواً لمقابلة السير سدي سميت على ظهر بارجته (تيجر) ، بعد أن حولها الحق في المفاوضة ، وتوقيع أية اتفاقات تتعلق بالمدنة أو باعطاء جوازات المرور وهكذا ، تم توقيع الشروط التي يتم الاتفاق عليها بخصوص الجلاء عن مصر ، ما عدا التصديق النهائي على المعاهدة ، وفي ٧ ديسمبر ، زودها كبير

Rousseau. pp. 124-125 (١)

Riganlt. p. 55 (٢)

Pajol. p. 401 (٣)

بالتعليات اللازمة . وكان من المتوقع أن يجد المندوبان الفرنسيان ، السير سدي أمام دمياط ولكنهما لم يجدها عند وصولهما إليها ، ذلك أن سدي سميت ، بعد إبحاره من يافا لمقابلة المفاوضين الفرنسيين ، اضطر بسبب رداءة البحر الى الابتعاد عن الشاطئ ، فمكث المندوبان الفرنسيان حوالى الأربعة عشر يوماً في دمياط ، حتى استطاع سدي سميت الاقتراب من الشاطئ ، فعملهما على ظهر بارجته (٢٣ ديسمبر) ، ثم أرسل الى كبير في ٢٥ ديسمبر ، بعزمه على الابتجار ، وبصحبتة (ديزيه) و (بوسيلج) الى يافا ، للاتفاق على هدنة بين الفرنسيين والأتراك ، ولاختيار المكان اللائق لاجراء المفاوضة ^(٣) . بيد أن يوسف ضيا باشا ، كان في هذه الأثناء يتم استعدادده للزحف على مصر ، فتقدم من غزا فاصداً العريش ، وفي ٢٢ ديسمبر وصل أمام العريش ، وبدأ في حصارها . وعلى ذلك فقد انتقل المفاوضان الفرنسيان ثانية إلى العريش لإكمال المفاوضات بهامع الصدر الأعظم ، وهي المفاوضات التي كانا قد بدأها مع سدي سميت على ظهر بارجته (تيجر) ^(٤) .

تعليقات كبير الأولى (٧ ديسمبر ١٧٩٩) :

وكانت تعليقات كبير الأولى إلى ديزيه وبوسيلج تألفت من ستة عشر بنداً ، فهي (أولاً) ، تدعو المفاوضين الفرنسيين الى المطالبة بوقف القتال في أثناء المفاوضة مهما طالت مدتها ، فلا يستأنف أحد الفريقين القتال قبل مضي اسبوعين من وقت إبطال المفاوضة وأما أساس المفاوضة فهو (ثانياً) الموافقة على إخلاء مصر ، وإنما بشروط أهمها انحلال الحائفة الثلاثية (بين تركيا وبلجارية والروسيا) ضد فرنسا ، لأنه لما كان الغرض من هذه الحائفة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، انتفى سبب وجودها بمجرد خروج الفرنسيين من مصر ، ثم (ثالثاً) إخلاء جزر كرفو وزانتى وكينولونيا ، فهي التي احتلها العثمانيون بعد

Riganlt. pp. 57, 59 (١)

Pajol. pp. 394, 395, 400, 406, 408-9, 415 (٢)

Pajol. pp. 401-405; Rousseau. pp. 135-139 (٣)

غزو الفرنسيين لمصر، ثم إعادة هذه الجزر وملحقاتها إلى فرنسا، ثم يتعهد كل من الباب العالي والنجلة بضمان بقائها في أيدي فرنسا طول مدة الحرب، ثم (رابعا) إعطاء كليبر الحق عند الاتفاق على إخلاء مصر، وإعادة هذه الجزر وملحقاتها إلى فرنسا، في أن يرسل الحامية والذخائر والمؤن التي يرى من المناسب إرسالها إلى الجزر من مصر مباشرة؛ ثم (خامسا) ولما كانت المجاعة هي التي تحمي أكبر فائدة من إخلاء مصر، فمن الواجب أن يطلب منها كما يطلب من الباب العالي، التعهد بضمان بقاء جزيرتي مالطة و (جوزو) Gozzo في حوزة فرنسا، ويكون لكليبر الحق في تأمين مالطة، بما في ذلك قلعتها وملحقاتها بالذخائر والمهمات من مصر مباشرة، والحصول على جوازات المرور اللازمة لاجتياز البحر الأبيض؛ وفي اعتقاد القائد العام أن الصعوبات التي تعترض الاتفاق على هذه المادة، ينبغي أن تكون بسيطة، لأنه إذا خير الباب العالي أو الانجليز بين بقاء هذه الجزر في حوزة فرنسا أو احتلال روسيا لها، لكان من حسن السياسة تفصيل احتلال فرنسا على احتلال روسيا لها. وفي البنود التالية. تناول كليبر تفصيلات الاتفاق المزمع عقده، نصت التعليقات على المطالبة بجوازات المرور لجيش الحملة، ووقفت أعمال القتال بين فرنسا وتركيا ووجاهات الغرب بمجرد إخلاء مصر، حتى يتم الصلح نهائيا بين الباب العالي وبين الحكومة الفرنسية؛ وزيادة على ذلك، لزم الاهتمام بأمر الأهالي الذين ساعدوا الفرنسيين وخدمهم في مصر وتأمنهم في حياتهم وأموالهم، ثم ضمان الحقوق التي يتمتع بها التجار الفرنسيون في ممتلكات الامبراطورية العثمانية، إذا فضل فريق منهم البقاء في مصر بعد جلاء الحملة عنها. وقد اختتم كليبر هذه التعليقات بقوله: «وأما إذا كان موقفنا في أوروبا بشكل عرض حدودنا للغزو، ووقفت مراكرنا الرئيسية في أيدي العدو، أو تعرضت لهجومه عليها، مما يستلزم المفاوضات الفرنسيان معرفته بسهولة من الصحف العمومية التي لا يعلم مفاوضو الطرف الآخر وسيلة لإيصالهم لهم؛ وإذا حدث لذلك، ومما هو محتمل

حدوثه، أن أصبح مفاوضو العدو لا يرضون بالاتفاق على السلام وإبرامه بالشروط الآتية، وتمسكوا بضرورة الجلاء عن مصر من غير قيد أو شرط، فمن واجب المفاوضين الفرنسيين في هذه الحالة، أن يعلنوا إليهم أن القائد العام لن يوافق بقاءا على مثل هذا الجلاء، إلا إذا وصلت عن ذلك أوامر مكتوبة من حكومته، وعلى هذا فمن واجبهما أن يطالبا جواز مرور لإيفاد رسول مخصوص إلى حكومة الإدارة، ثم وقف القتال حتى عودة هذا الرسول، ومدة ذلك أربعة شهور.

هذه كانت تعليقات كليبر؛ ومنذ أن اجتمع المفاوضان الفرنسيان بالسير سدي سميت على ظهر بارجته في مياه دمياط وأمام غزا، بدأت أحداث المفاوضات. ومع أن السير سدي قد أظهر رغبة في الوصول إلى اتفاق سريع يؤدي إلى جلاء الفرنسيين عن مصر، فقد طالت المفاوضات عند بحث القواعد التي تضمنتها تعليقات كليبر، كشرط أساسية للموافقة على الجلاء إطلاقا^(١). فقد ظهر على الرغم من أن سدي سميت كان يتمتع، كما قال المفاوضان الفرنسيان «بأراء حرة»، أنه يوافق فقط على رحيل جيش الحملة من مصر وعودته إلى فرنسا بسلاحه وأمتاعه، ومن غير قيود تحد من حرية عمله عند نزوله في موانئ، لا يمكن، كما قال، أن تكون الموانئ فرنسية. وفيما عدا ذلك، رفض سدي سميت (٣٠ ديسمبر) للموافقة على ضمان جديد من جانب النجلة لممتلكات الامبراطورية العثمانية، ما دامت هذه الضمانة موجودة في معاهدة التحالف البرمة في ١٧٩٩ بين النجلة وتركيا؛ أو انحلال الحائفة الدولية، أو إعادة جزر الأيونيان إلى فرنسا، فهذه مسائل لا ينبغي البت فيها؛ الا عند عقد الصلح العام في أوروبا، وليس من حقه أو من حق المفاوضين الفرنسيين البت فيها؛ وزيادة على ذلك فقد كان من رأى سدي سميت أن خروج الحملة من مصر، إنما يعيد الأمور إلى نصابها السابق فقط، وكما كانت «قبل اعتداء فرنسا على تركيا»^(٢). ومع ذلك، فقد

Pièces Officielles, p. 221; Rigault, p. 57 (١)

Pièces Officielles pp. 224-226; Pièces Diverses pp. 382-383 (٢)

أعاد (دريه) و (يوسيلج) السكره من جديد في ٤ يناير ١٨٠٠^(١)، فذكر أن الرغبة في المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية، كما يرغب الانجليز في ذلك تماماً، هي التي تدعو فرنسا الآن الى ترك مآر مجهوداتها التي كلفتها نفقات وضحايا طائلة في مصر، بينما لم يتفكر كليبر بتأثير مجرد الجلاء عن مصر من غير قيد أو شرط. وعلى ذلك فقد طلب المفاوضات، من جديد، إعادة الجزر، وضمان بقاء مالطة و (جوزو) في قبضة فرنسا، وانهلال الحائفة الدولية، ثم أخيراً، « عودة جيش الحملة، عند اخلاء مصر الى الموانئ الفرنسية ثم الى البحر التي ينبغي اعادتها الى الجمهورية الفرنسية ».

بيد أن هذه المحاولة، كانت كسابقها من غير نتيجة. وفي ٦ يناير ١٨٠٠ أخبرها سدي سميت، بعزمه على الذهاب إلى العرش، لمقابلة الصدر الأعظم والتوسط من أجل منع سكت الدماء، بين الاتراك والفرنسيين، بسبب وقوع القتال بين الفريقين من جديد منذ أن احتل العثمانيون قلعة العريش (٢٩ — ٣٠ ديسمبر). في ظروف سوف يأتي ذكرها في حينه. بيد أن سدي سميت رفض أن يتحمل مسؤولية دريه و يوسيلج إلى العريش، حتى دعاها الصدر الأعظم لمقابلته، فقادرا غزا وحقا بالسير سدي في العريش، وهناك في مسكن الصدر الأعظم، استؤنفت المفاوضات، وبحث سدي سميت مع يوسف ضيا شروط الصلح المعروضة؛ وفي ٨ يناير، سلم سدي سميت إلى المفاوضين الفرنسيين مذكرة^(٢) بالمواد التي تم الاتفاق عليها بينه وبين الصدر الأعظم؛ وهي تتضمن الرضا بالقام المطالب الفرنسيين، عند ما كان لا يمكن البت في مصير الأيوبيان، إلا عند عقد الصلح العام؛ وعند ما كان البت في شأن مالطة، من نصيب حكومة نابولي أيضا، وهي التي اشتركت جنودها مع الانجليز في حصار آخر معاقل الفرنسيين في هذه الجزيرة، ولا يمكن النظر في مصر، في أمر مالطة؛ وعند ما كانت الحائفة الثلاثة دفاعية، وليست هجومية كما يظن المفاوضان الفرنسيان

الذين يريدان انحلالها لتلك؛ « وأخيراً، فمع أن سدي سميت لا يمكنه أن يتجاهل كرجل حرب، كما قال، خطورة الساح للجيش الفرنسي بالعودة إلى بلاده بسلاحه ومهمات، حتى يشن الحروب على من يشاء من أعدائه، وأن هذا الجيش بوجوده في مصر يكون أقل ضرراً من وجوده في أي مكان آخر، فقد تم الوعد بأن ينقل هذا الجيش بسلاحه ومهمات إلى فرنسا؛ وهذا الوعد لا يزال قائماً ». وفي ٩ يناير كتب سدي سميت إلى كليبر^(١) يطلب إعطاء المفاوضين الفرنسيين تعليمات جديدة، للتزول عن مقترحاتها الأولى والتي يتعذر قبولها؛ وقد ذكر سدي سميت في كتابه « أنه لا يتساوم في هذه المسألة، ولا يرجو رجاء خروج الجيش الفرنسي من مصر فسيبان لديه بقي هذا الجيش في مصر، أو غادرها؛ فإذا بقي هذا الجيش في مصر، لا يلبث أن يفقد كل قدرة على العمل، في أفريقية أو آسيا بسبب تكاثف العوامل المعاكسة ضده من كل جانب؛ وهذا بينما يؤدي خروجه إلى منع إراقة الدماء بدون جدوى ».

تعليمات كليبر الثانية (٣، ٧ يناير ١٨٠٠)

بيد أنه قبل وصول كتاب سدي سميت الأخير، كان كليبر قد أرسل إلى مفاوضيه تعليمات جديدة، تنازل فيها عن أكثر الشروط التي قيد بها قبول الجلاء عن مصر في تعليماته السابقة. فقد ظل كليبر طوال مدة الفأوضة يعتقد على الرغم من انتصار (فردييه) في معرطة أن حال الحملة في مصر يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وعلى ذلك فقد كتب إلى حكومة الإدارة، منذ ٣ ديسمبر ١٧٩٩^(٢) وهو ينقل إليها خبر قبول الصدر الأعظم الفأوضة وتكليفه السير سدي برعاية مصالح حلفائه الانجليز والروس، أنه لا يستطيع من غير وصول التجديدات السريعة إليه، الاشتباك في المعركة المقبلة، وخصوصاً إذا أرغم على القتال في الحدود السورية، وفي الأيام التالية ازداد كليبر اقتناعاً بضرورة الاتفاق على الصلح مع العثمانيين.

فقد أرسل (ديزيه) و (بوسيلج) إلى كليبر من مديط في ٢٢ ديسمبر^(١) الأخبار التي أوصلتها اليه السير سدي سميت ، وكانت تلخص في أن السفينة الفرنسية (وايم تل) موجودة في مياه مالطة ، وأن الإنجليز في جزيرة (جوزو) ، ويحاصرون مالطة ، وقد عادت السفينة الفرنسية (جينرو) إلى طولون ، كما قبض العدو على سفينة أخرى في كورفو ، ويحاصر الروس جنوه بجرا ؛ بينما يحاصر الإنجليز الأسطول الفرنسي في (برست) ؛ وكذلك يؤكد السير سدي ، كما قال ، أن الأسطول الهولندي قد سلم من غير قتال ، وأن التحالف قد انتصر على الجيوش في هولندا ، وأن حوالي العشرين ألفا من الأسبانيين يحاصرون جبل طارق من البر ؛ وكانت هذه المعلومات جديدة ؛ ومنها يتضح أن روسيا قد أعلنت الحرب على أسبانيا ، وكذلك أعلن الباب العالي الحرب عليها ، فأخرج القائم بالأعمال الأسباني من القسطنطينية .

وفي ٢٦ ديسمبر^(٢) ، أرسل المفاوضان الفرنسيان من على ظهر البارجة (تيجر) إلى كليبر ، بوصول البريد إلى البارجة في اليوم السابق ، يحمل أخبار أوروبا حتى ١٠ أكتوبر سنة ١٧٩٩ . وكان من ضمن البريد ، صحف فرنكفورت ، التي بإدرا بارسالها إلى كليبر ، حتى يرى منها . كيف انتصر الفرنسيون في هولندا ، « ولأنه من المؤكد أن الأسطول الهولندي قد سلم ، وأن الفرنسيين لا يزالون في أنكونا ، وسيقتل فيكينا ، وجنوه وكوفي Coni بإيطاليا » ، وأن الاضطرابات الداخلية في فرنسا قد هدأت ، وأن ملك أسبانيا لا يزال كما يبدو ، ثابتا على مخالفته لنا . ومع ذلك فإن البريد ، جاء خلوا من أية أخبار عن يونابرت .

بيد أن هذه الأنباء ، « سرعان ما استرعت انتباه كليبر » كما قال ، إذ اشتملت صحف فرانكفورت (حتى ١٠ أكتوبر) ، على تفصيلات أو في ، علم منها كليبر « أن الفرنسيين

Berthier. pp. 317-318 (١)

Pièces Officielles. pp. 220-221 (٢)

قد فقدوا إيطاليا ، وأن الأسطول (بقيادة بروي Bruix) قد خرج من البحر الأبيض ولكنه حوصر في ميناء برست ، وأن الأعداء قد استولوا على الأسطول الهولندي ، وأن الإنجليز والروسيين في هولندا ، وأن القائد الفرنسي (مول Muller) قد انهزم على الراين ، وأن أهالي الأتراس يدافعون عن حودودهم ، وأن الثورة بعثت في الشئدة من جديد ، وأن (ماينز) تحترق ؛ وأخيرا أراد المجلس التشريعي اقتراح أن الوطن في خطر ، ولكنه نبذ هذا الاقتراح ، لأن إصدار قرار بهذا المعنى لا يحمل أى علاج ، فلم ينبذ الاقتراح لأن الخطر لم يكن موجودا في الحقيقة على الوطن^(١) .

وعلى ذلك فقد بادر كليبر بارسال (بودو Baudot) أحد ياورانه ، بحمل تعليمات جديدة إلى (ديزيه) و (بوسيلج) في معسكر العريش ، فقام (بودو) من القاهرة في ٤ يناير ، وكانت هذه التعليمات الجديدة مؤرخة في ٣ يناير ١٨٠٠^(٢) ، وفيها ذكر كليبر مضمون الأخبار التي وصلته ، واطلع عليها في صحف فرنكفورت ، والتي كانت في نظره تدعو « الآن أكثر من أى وقت آخر » ، إلى تطبيق ذلك الجزء من تعليمات يونابرت في ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ، الخاص بالاتفاق على الجلاء عن مصر وعدم الاشتباك في المعركة القتالية ، « إذا وقع في أوروبا من الحوادث ، ما يجعل من المتعذر وصول التجذات أو الأخبار إلى كليبر حتى شهر مايو ١٨٠٠ » ، ثم نقش الوفاء في جيشه ، وكانت خسارته في الجند عظيمة ، فالأخبار التي وقف عليها كليبر ، من مجرى الحوادث في أوروبا ، وانهمزات الجمهورية ، من شأنها كما قال ، أن تدعو إلى الاتفاق على الجلاء بكل سرعة ، أضف إلى ذلك ، « الموقف الشاق الذي يجد كليبر فيه نفسه ، والذي يزداد صعوبة يوما بعد يوم » ، وعلى ذلك ، فانه كفائد للحكمة وكواطن يرى من وأجبه النزول عن ادعائه أو مطالبه السابقة ، ويوفر كل جهد حتى يخرج من بلاد يرى في استطاعته من جملة وجوه الاحتفاظ

Pajol. p. 417 (١)

Rousseau. pp. 175-7 ; Berthier pp. 324-26 ; Pajol, pp. 416-17 ; (٢)

Pièces Officielles. pp. 230-231

به ، وهذا بينا لا يهتم أحد على ما يظهر في فرنسا سوى بالأقدام على غزو هذا البلد ، « ارتجالا » ، ومن غير تدبر ؛ ثم قال كليبر ، « إن الأمل في وصول النجندات السريعة والكافية كان يحتم علينا العمل لكسب الوقت ؛ وأما الآن وقد تحطم هذا الأمل ، فإن بقاءنا في مصر مضطربة لهذا الوقت على الوطن ، فلتسرع إذن بالحضور بالنجندات إليه ، وفي الوقت الذي يستحيل على الوطن أن يرسل النجندات إلينا . » وعلى ذلك « فإذا اقترح عليك — خطبا ديزيه وبوسياح — مجرد التزام الباب العالي للحيد في أثناء الحرب ، ثم خروج الجيش من مصر بسلاحه وذخائره وأمتعته ، مع الحق في العمل العسكري في أي مكان وضد أي إنسان ، عند عودتنا الى فرنسا ، فمن الواجب عليك أن تعقدا السلام بدون تردد ، وسوف أأدرك بالتصديق على هذا السلام ، كما أسلم قلعة العريش ضائعا للمعاهدة ، وأما الأماكن والقلاع الأخرى في الوجهين القبلي والبحري فيجوز إخلاؤها أو تسليمها عند وصول السفن اللازمة لثقلنا أمام دمياط والاسكندرية محملة بالمون ، وينبغي أن تكفي هذه السفن لنقل ٢٥ ألف رجل . . . » .

وبعد كتابة التعليمات الألفه بيوم واحد ، وبعد قيام (بودو) بهذه التعليمات إلى العسكر العثماني بساعات طويلة ، بلغت كليبر الأخبار في مساء ١٠ يناير عن سقوط قلعة العريش في أيدي العثمانيين ، فكان من أثر هذا الحادث ازدياد رغبة كليبر في إبرام الصلح بكل سرعة ، للأسباب الآتية :

سقوط قلعة العريش^(١) :

فقد تقدم كيف أن جيش الصدر الأعظم كان مستمرا في زحفه من غزا صوب الحدود المصرية على الرغم من مفاوضات الصلح ، وكان من الواضح أن العثمانيين يقصدون العريش ، إذ طلب (جون دوجلاس) الضابط الإنجليزي ، وكان مكلفا بالإشراف على عمليات العثمانيين العسكرية ضد العريش ، من قائد قلعتهما (كزال) Cazals

منذ ٨ ديسمبر — أي قبل مغادرة غزا — تسليم العريش ، حقا للدماء^(٢) ، وفي رسالة إلى كليبر^(٣) فسر الصدر الأعظم زحف جيشه على العريش بعدم استطاعته انتظار المفاوضات في الوقت الذي لم يكن مندوبا كليبر قد اتصلا بعد ، بالسير سدي سميث على ظهر بارحته (تيجر) ، وعلى ذلك فقد وصل جيش الصدر أمام العريش ، وفي ٢٢ ديسمبر بدأ العثمانيون في حصار قلعتهما . ولذلك اهتم كليبر للاتفاق على هدنة مع العثمانيين ، واستطاع (ديزيه) أن يكتب في ٢٤ ديسمبر أنه وصل الى اتفاق مع السير سدي سميث على هدنة لمدة شهر واحد ، وفي ٢٥ ديسمبر أكد كليبر للصدر الأعظم رغبته في السلام^(٤) . ومع ذلك فقد ظل العثمانيون يحاصرون العريش واستطاع (دوجلاس) بمعاونة الانجليز بين (برولي) Bromley ، (وينتر) Winter ، أن ينصب بطاريات المدافع حول القلعة ، وأصلها تاراً حامية ابتداء من ٢٤ ديسمبر حتى ٢٩ منه ، وعشا حاول كليبر في هذه الأثناء تذكير الصدر الأعظم بوجود الهدنة ، كما هدد بوقف المفاوضات ما دام العثمانيون يحاصرون القلعة .

بيد أن الأتراك ، سرعان ما تمكنوا من الاستيلاء على القلعة في ٣٠ ديسمبر بعد تكرر هجوماتهم عليها ، وأوقفوا بالنسبة مذبحة كبيرة . ووجه خطوة هذا الحادث ، أن السبب في سقوط قلعة العريش ، إنما كان يرجع الى عسبان الحامية الموجودة بها . فقد بلغ قائدها (كزال) Cazals في ٢٥ ديسمبر أن حديث التردد منتشر بين رجال القلعة ، وفي مساء اليوم نفسه قدم اليه الثائون منهم طلبا بتسليم القلعة الى العدو في ظرف اثني عشر ساعة ؛ وعندئذ جمع (كزال) في صبيحة اليوم التالي جند القلعة وضباطها وأظهر لهم استعدادده لفتح الأبواب « للجناء » حتى يخرجوا منها ، بينما يبقى هو مع من يشاء البقاء من أولئك الذين لا يرضون بتلطيخ الشرف العسكري للدفاع الى النهاية . فأحدث هذه الأقوال أثرا ظاهرا ، وهذأت الأمور خلال الأيام القليلة

التالية ، حتى يوم ٢٩ ديسمبر^(١) . وفي هذه الأثناء كان (كزال) يرجو أن يستطيع الدفاع حتى أواسط يناير ، وهو الوقت الذي قدر فيه نفاد ذخيرته . ولكن لم يلبث الأتراك أن نصبوا (في ٢٨ ديسمبر) بطرية جديدة بالقرب من مدخل القلعة ، وشددوا في إطلاق النيران . فأمر (كزال) فريقاً من الحامية بالخروج للاتحام مع العدو خارج القلعة . فلم يتقدم للخروج سوى ثلاثة فقط ، ثم علا صياح الجند . يطليون التسام ، ثم أطلوا إطلاقي النيران ، ثم دعوا العدو إلى اتحام أسوار القلعة ، فساق العثمانيون الأسوار ، وشددوا الهجوم من كل جانب ، وعندئذ قرر (كزال) التسلم . وعلى الرغم من تسليمه . أوقع الأتراك بجند الحامية مذبحه كبيرة ، وعظمت الكارثة عند ما انفجر مخزن للبارود ، فكانت خسارة الفرنسيين جسيمة^(٢) .

بيد أن أخبار سقوط قلعة العريش بسبب عصيان حاميتها ، لم تصل إلى كليبر إلا في صباح يوم ٤ يناير ، أي بعد قيام (بودو) بالتعليات التي حررها كليبر إلى مفوضيه في اليوم السابق . وعندئذ بادر كليبر بإرسال رسول للحاق (بودو) ، يطلب إليه إخبار (ديزيه) و (بوسيلج) بمحادث سقوط قلعة العريش ، ويحثهما لذلك ، على إنهاء المفاوضات بسرعة ، وبالشكل الذي يتفق بقدر استطاع مع تعليمات كليبر الأخيرة » . وفي ٥ يناير كتب كليبر نفسه إلى مفوضيه ، بما وقع في العريش ، وهو الحادث الذي لا يشك في أهميته قد وقفا على حقيقته منذ وقوعه ، ولم يتهاون في الاحتجاج لدى الصدر الأعظم على حدوثه^(٣) .

ومع ذلك فإن عصيان حامية العريش لم يكن فريداً في نوعه ، فقد حدث عصيان بين الجند في عزبة البرج (بالقرب من دمياط) في ٢٢ نوفمبر ١٧٩٩ . وفي ١٧ ديسمبر كتب

Rapport. op. cit. p. 250 (١)
Rapport. pp. 251-2 (٢)
Pajol. pp. 418-19 (٣)

الجنرال (لانوسى) Lonusso عن عصيان فريق من حامية الاسكندرية أيضاً ، عندما شاهد هؤلاء إحدى السفن تستعد لمغادرة الميناء في طريقها إلى فرنسا ، فأرادوا تعطيل سيرها ، « فآثبن إنها تحمل مبلغاً عظيماً من المال ، بينما لا يزال الجند مرتبتهن من مدة طويلة ، وتنقل لصوصاً ، بدلاً من جرحى الجيش » . وقد استطاع (لانوس) إعادة النظام فقط عندما وعد بدفع مرتبات الجند في المستقبل من غير انقطاع^(١) . بل إن عصيان حامية العريش ذاتها ، كان يعزى إلى سرعان روح التمرد إلى القلعة من حاميات الاسكندرية ودمياط ، وعلى الخصوص بسبب نقل فريق من جند دمياط المتمردين إلى حامية العريش^(٢) وزيادة على ذلك ، فإن القاهرة لم تخل أيضاً من وجود المتمردين بها ، فقد كتب كليبر إلى الجنرال (دوجا) في ٢٦ ديسمبر ، أن سجون القلعة قد أوضحت مرقاً جديداً للمؤامرات ، تصدر منه كل يوم قصاصات تحض الجند في الفرق المختلفة على العصيان^(٣) .

وبسبب ما تقدم كله إذن ، أرسل كليبر تعليمات جديدة إلى (ديزيه) و (بوسيلج) في ٧ يناير ١٨٠٠^(٤) ، « يطلب إليهما فيها أن يعنيا كل العناية بالمسائل الرئيسية الآتية : (أولاً) أن الجيوش لا يدخل مصر إلا بعد وصول سفن النقل إلى الموانئ المصرية ، التي ترحل منها الحملة . وهي السفن التي ينبغي على الصدر الأعظم أعدادها وتجهيزها بالمؤن . (ثانياً) أنه يجب تسليم رهائن ، وإعطاء تعهدات أخرى لضمان ملاحظة تنفيذ المعاهدة والمدة التي تتبناها لملاحظة دقيقة ؛ (ثالثاً) أنه لا ينبغي تقييد حق جيش الحملة عند عودته إلى فرنسا في العمل ضد كافة الأعداء . » ؛ وهكذا نزل كليبر ، بمقتضى هذه التعليمات الجديدة عن كافة الشروط تقريباً التي ذكرها في تقرير ٢٦ سبتمبر إلى حكومة الإدارة ، وفي تعليمات ٧ ديسمبر إلى المفوضين الفرنسيين ؛ وهي الشروط التي أراد أن يقيدها الجلاء ، أو يكسب

Pajol. pp. 424, 425 (١)
Duguereau. p. 297 (٢)
Rousseau. p. 162 (٣)

Pièces Diverses. p. 393 ; Rousseau. pp. 182-183 (٤)

العريش، لأنه كان من شأنها كما قالوا في رسالة الى كليبر في ١٣ يناير^(١)، إلقاء الصعوبات في طريق المفاوضات، حينما ذكر العثمانيون « أن كليبر نفسه في خطابه الى الصدر الأعظم — وهو خطاب ٧ يناير — قد نزل عن ثلاثة من المطالب الفرنسية ». وفي الواقع لم يبق من هذه المطالب سوى رغبة كليبر في انحلال المحالفة الثلاثية. وكان (ديزيه) و (بوسيلج) لا يتوقعان إجابتها، لأن الأتراك يخشون إذا انحلت هذه المحالفة أن تعان روسيا الحرب على تركيا، ولأن المجترة سوف تبذل كل جهد حتى تبقى هذه المحالفة قائمة الى أن يمين الوقت لعقد السلام العام في أوروبا. وكذلك كان أمل (ديزيه) و (بوسيلج) ضعيفاً في إمكان الاتفاق على مجرد الهدنة بين فرنسا وتركيا حتى تنهى الحرب؛ كما أنهما كانا لا يتوقعان أيضاً موافقة الأتراك على عدم الدخول في مصر والانتظار حتى يخرج الفرنسيون منها، لأن الجزء الأعظم من الجند العثمانيين يقيمون الآن في العريش، أي في أرض مصرية، ومن المتعذر بعد سقوط قلعة العريش في أيديهم، إقناعهم بالانسحاب خلف الحدود ثانية.

وبالفعل وجد المفاوضات الفرنسيان عند اجتماعهما بالمتدوين العثمانيين، الرئيس أفندي، والدوقدار كل صعوبة؛ فقد أصر هؤلاء على ضرورة جلاء الفرنسيين من غير قيد أو شرط؛ وهذا يعني لا تزال التجديدات تصل باستمرار الى المعسكر العثماني، وكان الجند يلحون في سرعة الزحف على البلاد تخلصاً من مشاق المعيشة الرديئة في المعسكر العثماني؛ ولذلك فقد كتب ديزيه و بوسيلج بعد اجتماعهما بالمفاوضين العثمانيين (١٤ يناير)^(٢) ليسان كليبر أن يسرع في إرسال الرد على مكاتبتهم، إما بقطع حبل المفاوضات والخروج من المعسكر العثماني، وإما لتخويلها حق الاتفاق على الجلاء من غير قيد، وبالشكل الذي يريان من المصلحة قبوله؛ وذلك حتى يستطيعا النجاة من خطر شعرا أنه كان يتهدها إذا ظلوا طويلاً في العريش، من غير الوصول إلى نتيجة حاسمة.

Berthier, pp. 333-37. (١)

Berthier, p. 341. (٢)

بفضل مناقشتها من جانب العثمانيين، بعض الوقت؛ فأصبح أساس المفاوضات في هذه المرحلة الجديدة مجرد الجلاء من غير قيد أو شرط، سوى إعطاء الجيش العائد الى وطنه حرية العمل في الميدان الأوربي، ثم نقل هذا الجيش على سفن العدو. وكان هذا التحول من جانب كليبر، تحولاً جوهرياً، لاشك في أن القائد العام للحملة كان يدرك خطورته. فقد وجد من واجبه أن يكتب الى حكومة الادارة بعد الحوادث الآتية، وعقب إصدار تعليمات ٧ يناير بيومين^(١)، لأخبارها بهذا التحول الجديد، فقال « ستنزل الكارثة بالجملة في الوقت الذي أخط فيه هذه الرسالة إليكم، فقد تقرر الجلاء؛ ويتوقف إخلاء مصر على الانتهاء من بحث بعض التفاصيل ». ثم أشار كليبر في هذه الرسالة الى إفادته ديزيه وبوسيلج للمفاوضة مع الصدر الأعظم والسير سدي سميت، ثم الى زحف الجيش العثماني في أثناء المفاوضات ووقوفه أمام العريش، ثم سقوط العريش في أيدي العثمانيين في ٣٠ ديسمبر، الأمر الذي حتم عليه المفاوضات مباشرة مع الصدر، « وعلى ذلك فإن ظواهر الأمور تدل كلها على أن الجيش الذي أتولى قيادته، سيكون في شهر ابريل ١٨٠٠ قد وصل الى إحدى موانئ الجمهورية. ويجرد انتشار هذه الأنباء في أوروبا سوف ينعكس الرأي في فرنسا بطبيعة الحال بين فريق ينقد مسلك قائد الحملة، وآخر يؤيده. وعندئذ لنقى بهدوء وسط هذه المناقشة العظيمة، متفقاً بأن الحكومة مهما كان شعورها في هذه المسألة، لن تفصل فيها قبل أن تصغي أيضاً الى ما أقوله ». —

وفي الواقع كتب كليبر رأساً الى الصدر الأعظم في ٧ وفي ١١ يناير ١٨٠٠^(٢) أي بعد وقوع الحوادث الأخيرة، حتى يرسل الصدر الى الصالحية مندوبين عثمانيين للمفاوضة مع كليبر مباشرة.

بيد أن تعليمات كليبر الجديدة لم تلبث أن أثارت استياء (ديزيه) و (بوسيلج) في

Rousseau, pp. 184-185. (١)

Picots Diverses. pp. 393-5; Pajol pp. 426-7; Rousses pp. (٢)
180-1; 185

وفي هذه الأثناء ، انتقل كليبر من القاهرة إلى الصالحية ، ثم جمع القوات على الحدود ، وكان غرضه تأييد المفاوضات من جهة ، ثم الاستعداد لمواجهة الطوارئ من جهة أخرى . وقبل أن تصاد رسالتا (ديزيه) و (بوسيلج) الحزيرتين في ١٣ ، ١٤ يناير ، كتب إلى مفوضيه في ١٥ يناير ^(١) ، يوضح لها ، لكافة الأسباب التي تقدم بسطها ، أنه لا يزال مصراً على إخلاء مصر ، ويريد من المفاوضين الفرنسيين قبول الصلح ، حتى في الحالة التي يرفض فيها الصدر الأعظم انحلال الحائفة الثلاثية أو إجابة الفرنسيين إلى طلب الهدنة البسيطة ؛ وعلى ذلك فقد خولها كليبر في هذه الرسالة حق الاتفاق على الجلاء المجرد من كل قيد أو شرط . » وذلك على أن يتجنب المفاوضان جعل هذا الإخلاء يبدو بشكل تسليم ؛ بل ينبغي عليهما أن يكسبا صفة المعاهدة ، على أساس ما جاء في مدونة ساني سميت ، الموقعة في ٣٠ ديسمبر : « وكانت هذه المذكرة تنص على موافقته على أن يصاغ قبول الفرنسيين الجلاء عن مصر ، في قالب معاهدة مبرمة بين طرفين ، يتحمل فيها الطرف العثماني التزامات معينة في مقابل تقرير مبدأ الأخلاء ^(٢) .

وعند ما وصلت كليبر رسائل ديزيه وبوسيلج الأخيرة (١٣ ، ١٤ يناير) ، كتب إلى مفوضيه من جديد في ١٦ يناير للاتفاق على الأخلاء . ثم اكتفى في هذه المرة بالمطالبة بمدة شهر واحد فقط حتى يستطيع سحب جنود الحملة من الوجه القبلي ، وكان هذا تسلياً صريحاً من جانبه ، الأمر الذي أساء مفوضيه وعلى الخصوص (ديزيه) ، الذي رأى من واجبه أن يحذر كليبر من بقية الاندفاع في الاتفاق على الجلاء المجرد من القيود ، لأن الكثيرين ، كما قال ، يتحدثون الآن عن وقوع ثورة في فرنسا ، وأوجدت بونابرت على رأس حكومتها ، ولأن الجيش العثماني لا يصلح للقتال ، بل ويكفي في نظره لأرسال فرقة فرنسية واحدة ، لصد وتعطيل أي هجوم يقع من جانب هذا الجيش . بيد أن هذه الرسالة لم تحمّل

كليبر على تغيير خطته ، فقد رد على (ديزيه) في رسالة طويلة في ١٦ يناير أيضاً ^(٣) ، سرد فيها كافة الحوادث والأسباب التي أفضت بضرورة الصلح على أساس الجلاء . « وأما إذا كان ديزيه لا يوافق على هذا القرار ، وكان لديه أي أمل في إمكان الوصول إلى حل حاسم آخر ، فإن كليبر ينقل إليه قيادة الحملة ، تلك القيادة التي كلف بها تكليفاً ، وعلى الرغم منه ، ويجد السور كله في الرضوخ لأوامره . وهكذا كان كليبر في ١٦ يناير ١٨٠٠ قد أخذ على مسؤوليته وحده في الحقيقة ، قبول الجلاء عن مصر ؛ ومع ذلك ، فما لا ريب فيه أن كليبر الذي كان لا يزال يشعر بحماسة هذه المسئولية ، لم يلبث أن وجد من الخير أن يحمل غيره بعض العبء ، وعلى ذلك فقد استمع إلى نصيحة (داماس) Dumas رئيس هيئة أركان حربه ، ^(٤) وعقد في الصالحية مجلساً حربياً ، لبحث مسألة الصلح ، حضره تسعة قواد منهم (داماس) ، (دافو) Davout و (رينييه) Reynier ، (فريان) Friant ، (رامبو) Rampon وغيرهم ، كما حضره مدير المهات (دور) Dauro . ومن الثابت أن هذا المجلس كان لا يوافق على شروط الصلح ، كما عرضها كليبر ، وكان أظهر أعضاء المجلس معارضة الجنرال (دافو) ؛ بيد أن المعارضة كان لا يمكن أن تأتي بأية نتيجة ، عندما كان القائد العام قد خول مفوضيه قبل عقد هذا المجلس ، حق الاتفاق نهائياً على الجلاء ^(٥) . وعندئذ وقع الحاضرون على « محضر » هذا المجلس بالموافقة ^(٦) ، فكتب كليبر إلى (ديزيه) ، - (بوسيلج) في ٢٠ يناير ، أنه كان من رأى « هؤلاء القواد جميعاً نظراً لسكوت الحكومة المستقر ، وخصوصاً بعد عودة بونابرت إلى فرنسا ، أنه قد انعدم أي أمل في إمكان حضور التجديد اليهم ، وأن الاحتفاظ بمصر قد أصبح لذلك من الأمور للمستحيلة ؛ وبناء عليه ، فلا يمكن أن يعود بأية فائدة ، الاشتباك في الحركة التي

كنا على استعداد لخوض غمارها ، وهذا إذا كننا الانتصار من نصيبنا ، بينما نحل بالجيش السكوتات : وليس لهذا الجيش موارد ، إذا أصابته الهزيمة ^(١) : وفي نفس اليوم كتب كليبر إلى (دوجا) في القاهرة بما حدث و « بموافقة زملائه الأجاكية » : ثم طلب إليه إبداء الرأي واستشارة (لاوي) Lavoisier أيضا إذا كان هذا الأخير قد وصل إلى القاهرة : وبطبيعة الحال وافق (دوجا) أيضا نزولا عند رأى زملائه ^(٢) : وفي ٢٢ يناير أرسل كليبر إلى درزيه وبوسليج يحضر المجلس الحربي بعد أن كل توقيع أعضاء المجلس عليه في اليوم السابق ^(٣).

اتفاق العريش (٢٤ يناير ١٨٠٠) ^(٤) :

وعلى ذلك فقد نشطت المفاوضات في اليومين التاليين ، وفي ٢٤ يناير وقع درزيه وبوسليج اتفاق العريش : وهو يتألف من مقدمة ومن ٢٢ بنداً : وقد نجح المفاوضات الفرنسيان في تحويلهما لصياغة الاتفاق على الجلاء من كل قيد ، في قالب معاهدة ، تفرض في شكلها الظاهر على الطرف العثماني ، التزامات معينة في نظير قبول الفرنسيين لاختلاء مصر . بغاء في مقدمة هذا الاتفاق ، نقلا عن ترجمة الجبرتي ، وقد دونها هذا ، كما نشره الفرنسيون أعريب الاتفاق : « أن للجيش الفرنسي ما قصد أن يوضح ما في نفسه من وفور الشوق لحقن الدماء ، وبرى نهاية الخصام لنصر ، الذي قد حصل ما بين الشعبين الفرنسيين ، وبالباب العالي ، فقد ارتضى أن يسلم بخلاف الأقليم المصري بحسب الشروط التي ذكرها ، يأمل أن بهذا التسليم يمكن أن يشبه ذلك إلى الصلح العام في بلاد المغرب قاطبة » .

Rousseau. 200 (١)

Pajol. p. 439; Rousseau. 199 (٢)

Rousseau. 204 (٣)

Testa. I. II. Pièces Officielles. pp. 41-50 ; Pièces Diverses. (٤)

255-262 ; Pajol pp. 444-448 ; Also. Bertinier. Ernoul. Reylaud

III. Martous III. etc.

و ترجمة عربية في الجبرتي ج ٣ : ٨٧ — ٩١ : نقلا عن تركي صفحات ١٤١ — ١٤٩

وأما الشروط التي اشترطت في نظير إخلاء مصر ، فأعجبها انسحاب الجيش الفرنسي بأسلحته وأمتعته إلى الاسكندرية ورشيد وأبى قير « لأجل أن يتوجه وينتقل بالراكب إلى فرنسا ، أن كان ذلك في مواكبهم الخاصة بهم ، أم في تلك التي يقتضى الباب العالي أن يقدموا لهم بقدر السكافية » : وعلى أن توقف الحرب مدة ثلاثة أشهر حتى يتم نقل الحملة ، مع اطلالة هذه المدة « إلى أن ينجز الرحيل على الغمام والكمال » : ثم اطلاق سراح الأسرى والمحجوزين من رعايا الفريقين المتعاقدين : وقد اشترطت المفاوضات الفرنسية صيانة مصالح الفرنسيين في ممتلكات الدولة العثمانية . ثم أهمل البلاد التي ساعدوا الفرنسيين في أثناء الاحتلال وخدمهم ، فنصت المادة التاسعة « على ترجيع الأموال والأموال المتعلقة بسكان البلاد والرعايا من الفريقين ، أم دفع مبالغ أثمانها لأصحابها ، (و) يكون الشروع به جالا من بعد خلو مصر والتدبير في ذلك يكون بيد الوكلاء في أسلامبول القامين بوجه خاص من الفريقين لهذا المقصد . » : ثم في المادة العاشرة « فلا يحصل التشويش لأحد من سكان المقاطع المصرية من أي ملة كانت ، وذلك لا في أشخاصهم ولا في أموالهم ، نظراً إلى ما يمكن أن يكون قد حصل من الاتحاد ما بينهم وبين الفرنسيين من إقامتهم بأرض مصر » .

وكذلك نص الاتفاق على إعطاء الجيش الفرنسي ، « أن كان من قبل الباب الأعلى ، أو من قبل المسلمين المرتبطين معه ، أعني بهما مشكلة الخفافة ، ومملكة لوسكوب . قروانات الأذن وأوراق المحافظة بالطريق . وبمثل ذلك السفن اللازمة لرجوع الجيش المذكور بالأمن والأمان إلى بلاد فرنسا . » : وفي أثناء العودة تم تعيد تركيا وحلفائها بعدم التعرض للجيش الراجع بأي أذى .

وأما بقية المواد ، فقد تضمنت تفصيلات عن المدد المعينة لاختلاء الأقاليم المصرية ومدنية القاهرة ، ثم عن النفقات التي تلزم لأعاشة الجيش حتى يتم خروجه من الأراضي المصرية ، ثم عن الاحتياطات التي ينبغي اتخاذها عند ترجيل الجند لعدم نقشي (الرباء الطاعوني) في

الراكب، « بل إن المرضى بعلة الطاعون، أو بعلة أخرى، أينما كانت تلك التي يسببها لا يقتضيان أن يسمح بغيرهم بمدة خلو الأقاليم المصرية الواقع عليها الاتفاق، يستمرون في بيارستان المرضى حيث هم الآن تحت أمان جانب الوزير الأعظم على الشأن، ويعالجونهم الأطباء من الفرنسية، أولئك الذين يجاورونهم بالقرب منهم، إلى أن يتم شفاؤهم يسمح لهم بالرحيل. » ثم عن استطاعة كبير « أن يرسل خيراً إلى أرباب الأحكام الفرنسية في الحال، ومن يصحب هذا الخبر لا بد أن تعطى له أوراق الأذن بالاطلاق، كما يقتضى يسبل بهذه الوساطة وصول الخبر إلى أصحاب الحكم بفرنسا. »

وقد احتاط عاقدو الاتفاق لفض كل « ما يمكن حدوثه من المشاكل التي تكون محتملة، ولم يمكن الاتفاق عليها في هذه الشروط، » فنص « الشرط » الحادي والعشرون على ضرورة « نجاحها بوجه الاستجاب ما بين الوكلاء المعيّنين لهذا القصد من قبل الجانب الوزير الأعظم على الشأن وحضرة الجنرال كبير سري عسكر العام، بوجه يسبل وتخصيل الاسراع بالخلو »؛ وزيادة على ذلك، فقد جاء في المادة الثالثة، أنه « إذا حصل خصام ما بين الوكلاء المذكورين بوقت الرحيل في هذا الصدد، فلينتخب من قبل حضرة سري عسكر سميت رجل لينهى الخصامات المذكورة بحسب قواعد السياسة البحرية السالكين عليها في بلاد الانجليز. »

ولم يذكر الاتفاق شيئاً عن تنقيد حرية الجيش الفرنسى العائد إلى بلاده في العمل ضد أعداء الوطن؛ وقع اتفاق الفرش كل من (دريه) و(بوسيلج) من الجانب الفرنسى، ثم وصطفى رشيد افندى دفتر دار، ووصطفى راسيد افندى رئيس كتاب، وكلاهما مضمون عن الصدر الأعظم يوسف خيا باشا؛ وامتنع سدنى سميت عن التوقيع. ولم يكن امتناعه هذا، وهو صاحب الفضل في نجاح المفاوضات، رغبة منه في التنجى عن حمل أية مسؤولية، أو لمناقشة الاتفاق فيما بعد؛ فقد نجحت سياسته تمام. كما قال أحد القراءين

الحديثين^(١) واستطاع تحقيق أغراضه وهي إخراج الفرنسيين من مصر؛ وتحت شعار السيادة العثمانية التي كان من المنتظر بسطها ثانية على هذه البلاد بمجرد الجلاء، يصبح في إمكان البحرية الانجليزية طوال مدة الحرب، وما دامت الحافاة الانجليزية — العثمانية باقية، أن تقيم في موانئ الاسكندرية ودمياط ورشيد؛ بل إن سدنى سميت، كان يحتل بمقتضى اتفاق العرش محلاً ممتازاً يمكنه من ملاحظة تنفيذ سياسة الجلاء بكل دقة، عند ما خوله هذا الاتفاق مركز الحكم لفض أية منازعات مستعصية، بين الأتراك والفرنسيين، على مسألة الجلاء بكل سرعة. وأما كبير فقد صدق على اتفاق العرش في ٢٨ يناير ١٨٠٠^(٢)

وزره الاتفاق وأثره

وعقب التصديق على اتفاق العرش، أصدر كبير منشوراً إلى ديوان القاهرة في أول فبراير^(٣)، أرسلت منه عدة نسخ إلى كافة الأقاليم، ابتدأه كبير بقوله « إنكم لتعلمون من مدة طويلة رغبة الأمة الفرنسية في الاحتفاظ دائماً بعلاقاتها القديمة مع الأمبراطورية العثمانية ». ثم أشار إلى أقوال بونابرت السابقة عن الظروف التي سميت بحجى الفرنسيين إلى مصر. ثم أعلن خبر توقيع الاتفاق، الذي من شأنه أن يعيد مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية، كما عهد لعقد الصلح العام في أوروبا أيضاً. ومع أن تحصيل الأموال والمؤن التي كان ينبغي تسليمها إلى الفرنسيين، بمقتضى هذا الاتفاق، حتى يتم رجليهم من البلاد، قد سبب غلاء المعيشة وارتفاع أسعار الاحتياجات، حتى « ضاقت مؤن الناس ». فإن السيد أحمد الخروقي كتب النسخ، والكاتب بتخصيل الأموال المعينة « لرحيل الفرنسية ». لم يجد صعوبة « في توزيع ذلك وجمعه في أيام قليلة. فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك، اجتهد في تحصيله وأخرجته عن طيب قلب وانشراح خاطر، وبادر بالدفع من غير تأخير، لعله أن يلب لرحيل الفرنسية ». ويقول سنة مباركة « وروم سعيد بالذهب الكلاب السكرية. »

(١) Charles-Roux, t. II, p. 38 (١)

(٢) الجبرج ٣ : س ٩١ (ترجمة تصديق كبير على الاتفاق) .

(٣) Rousseau, pp. 220-1 ; Pièces Officielles, pp. 57-59 (٣)

كل ذلك بمشاهدة الفرنسيين ومسمعهم . « وفي الواقع كان سرور أهل القاهرة عظيمًا عند ذبوع خبر اتفاق العريش ، ثم أفرطوا في إظهار هذا السرور ، فقال الجبّري^(١) « وأما الرعايا وهجم الناس من أهل مصر ، فإنهم استولوا عليهم سلطان الغلبة ، ونظروا للفرنسيين بعين الاحتقار ، وأنزلوهم من درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب الحياء معهم بالكبتية ، وتطاولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا في عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصلح مكانًا . حتى إن فقهاء المكاتب كانوا يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقًا وطوائف حسية ، وهم يجهرون ويقولون كلامًا مقضى بأعلى أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم وأفراد رؤسائهم . »

وفي مبدأ الأمر ، لم يقل سرور أكثرية الفرنسيين أنفسهم قرب عودتهم الى الوطن ، عن سرور أهل البلاد . فقد أعلن كليبر الى الجند منذ ٢٧ يناير ١٨٠٠ نبأ توقيع الاتفاق والخروج القريب من مصر والعودة الى فرنسا مقابل الجيش هذا النبأ بالفرح والسرور ، ولم « تنقبض النفوس من تسليم العريش » ، كما ادعى بوناپرت فيما بعد^(٢) . بل بأت طائفة كبيرة أن اتفاق العريش يتضمن شروطًا في غاية الصلاحية ، لأن الشعور المتعاقب وقتئذ كان شعور الغبطة والارتياح لقرب العودة الى فرنسا ، والجيش موفور الكرامة ، كما قالوا ، لم يلحق العار بشرفه العسكري ، تحقّق اعلامه وتدق طبوله . والحقيقة أن فرح الجند كان عظيمًا لدرجة أنهم أخذوا يعلنون عداً للاحتلالات التي تمضى قبل إجبارهم الى أرض الوطن^(٣) ، ولدرجة أن كتب (فريديه) أحد قواد الحملة « لتذهب مصر الى جهنم وبئس المصير ، ولتحبأ أوروبا ، وليحبأ أهلها ! »^(٤)

ومع ذلك فإن النفوس لم تلبث أن هدأت بعد نشوبها الأولى ، وازداد الشعور بحماسة المسؤولية كما اقترب موعد الجلاء ؛ وقد سبق القول بأن كليبر كان شديد الشعور

(١) جبّري ج ٣ : ص ٩٢

Rigault, p. 64 (٢)

Bricard, pp. 391 ; 398 (٣)

Rigault p. 65 (٤)

المسؤولية التي انفرد وحده في الحقيقة بحملها على كاهله ؛ ولذلك عقد المجلس الحربى الذي تقدم ذكره ، في الصالحية ، ثم طفق بعد ذلك ، ومنذ أن نشر خبر الاتفاق على جنده ، ببسط في كتاباته وفي أحاديثه كافة الأسباب التي حتمت في نظره الموافقة على الجلاء من غير قيد أو شرط ؛ وكان كليبر يرجو من ذلك كله تبرير مسلكه . فهو في إعلانه الى الجند في ٢٧ يناير ١٨٠٠^(١) ، يبرر المفاوضات والصلح مع الأعداء بدلًا من إندامه على قاتلهم ، بقوله « إن ظروفًا قهرية قد أرغمته على الصالح » « ولو أتى ستلت في حل هذا العب ، الفخيل الذي تركه الى الجنرال بوناپرت ، لما قبلت ذلك بكل تأكيد ؛ لأننى أشعر يقينًا أن القوات التي لدى لا تكتفى بتأتًا لمواجهة المركز الحام الذى أشغله في ظروف هي في غاية من الصعوبة والمشقة ؛ ولكنكم تعلمون أيها الجنود ، أنه لم يكن في إمكاني الاختيار بين رفض أو قبول هذه القيادة العامة » ؛ وكذلك ، كتب كليبر الى حكومة الادارة في ٢٨ يناير^(٢) ، عتب التصديق على المعاهدة حتى يبرر عقد هذا الاتفاق ، ويرجو في الوقت نفسه إذا خالفته الحكومة في تقدير الظروف التي أوجبت إبرام المعاهدة ، أن تترتب في حكمها حتى تصفى الى أقواله . وقد تلخص كليبر في هذه الرسالة تلك الظروف التي أوجبت قبول الصلح على أساس الجلاء الجرد من كل قيد وشرط . فقال هي « خروج الأسطولين الفرنسى والأسباني من البحر الأبيض » ، وقد اضطّر الأسطولان الى اجتياز جبل طارق والذهاب الى برست ، حيث حاصرها فيها الأسطول الانجليزى ؛ ثم انقلاب ٣٠ بريرال ٧ - أى ١٨ يونيو ١٧٩٩ - عندما وجهت الاتهامات الى أعضاء حكومة الادارة القديمة ، وجاء في هذه الاتهامات ذكر الحملة على مصر ، على اعتبار أنها مصدر كافة الأضرار التي لحقت بالجمهورية الفرنسية ؛ وأخيرًا صحت الحكومة الطويل ، وهذا أيضًا على الرغم من وصول الجنرال بوناپرت الى أوروبا . فبهذه كلها أسباب حتمت انعدام كل أمل في وصول التجددات السريعة ؛ وعلى ذلك

Rousseau, pp. 205-6 ; Pajol, pp. 445-4 (١)

Pajol, pp. 444-450 (٢)

فقد وجدت أن خير ما أستطيعه هو أن أحاول كسب الوقت ، بالاستمرار في المفاوضات التي مهملها سلفي (يوناتر) ؛ وكان غرضي إطالة المفاوضات مرة أخرى ، عند ما حدث زحف الصدر الأعظم بجيشه ، مدفوعاً إلى ذلك بسبب نقاد خير جنده من جهة ، وبسبب تأثير الانحياز على رجاله بطلانه ، من جهة أخرى ، فوصل جيش الصدر أمام العريش ، وسقطت قسماً في قبضته بفضل كساح مهابتها لظهور عزائم رجالها وجهتهم ؛ وقد غير هذا الحادث وجه المسألة : ثم برز كليبر عدم إقدامه على الاشتباك مع الأعداء في معركة فاصلة . لأن جنده كانوا قليلين وموزعين في مراكز متعددة ، ومن المنتظر أن يؤدي القتال إلى هزيمة تكون بمثابة السكارية على جيش الشرق في مصر ؛ وعند ما تحدث كليبر عن انتشار روح الفرار والعصيان بين الجنود وخصوصاً في جاميات دمياط والاسكندرية ، عزّاه ذلك إلى « نقاد صبر الجند ، وإلى الأثر السيئ الذي تركه في نفوسهم رجول يوناتر » . ومع ذلك فقد جمع كليبر ، كما استمر يقول ، مجلساً حربيّاً من قواده وضباطه لتبديل الرأي قبل إتمام الصلح ، فاجتمعت كلمتهم على ضرورة الصلح ، كما يتضح من « محضر » هذا الاجتماع الذي أرسله كليبر مع تقريره إلى حكومته . وقد اختار كليبر هذه الرسالة أو التقرير الطويل ، لإظهار رجائه في أن يجد هذا الاتفاق إلى انضمام الباب العالي إلى جانب الفرنسيين ، ثم إلى خروج الإنجليز من محافة « ليس من مصالحهم ولا زيتها وتضديدها » ؛ ثم أخيراً إلى الصلح العام ، كنتيجة من نتائج « تسليم » مصر .

وبعد وبين فقط ، كتب كليبر ثانية إلى حكومة الإدارة^(١) (٣٠ يناير) ، فسرده كافة الظروف والأسباب التي دعت إلى إبرام اتفاق العريش ، على نحو ما جاء في رسالته السابقة . ثم قال « إن هذه الظروف المحيطة في نشر البها التعليقات التي تركها يوناتر ؛ فهو لم يذكر شيئاً عن زحف الصدر الأعظم ؛ وذلك لأن يوناتر كان لا يظن وقوعه في الحقيقة ،

وأن يوناتر كان لديه من الأسباب الأخرى ما حله على عدم إخباري أو الإشارة إلى ذلك ؛ ثم إن يوناتر عدد ما وعدني بإرسال التجديدات . كان ولا شك يبني هذا الوعد على اجتماع الأسطولين الفرنسي والأسباني في مياه البحر الأبيض . ولم يدرك بخلاف أي إنسان وتؤكد أن هذين الأسطولين سوف يعودان إلى المحيط . (أي يخرجان من البحر الأبيض) ، وأن الحارة المصرية ، وقد أغفل أمرها تماماً وأهملت . سوف تصبح مادة الاتهام الموجه ضد أولئك الذين أمروا بقيامها . »

وبواضح من هذه الرسائل ، أن كليبر كان ينبغي تبرير عقد الصلح على أساس الجلاء ، فذهب ، وقبل لمدة التي حددتها له يوناتر في تعليقاته ؛ بنصف سنة على الأقل ، ومن غير الشروط التي نصت عليها التعاليم أيضاً ؛ وذلك (أولاً) . لأنه أصبح من المنتظر على حكومة الإدارة بسبب هزائمه في أوربا ، ومحاصرة أسطولها في (برست) ، أن ترسل أية تحركات سرية إلى مصر ؛ (وثانياً) لأن كليبر كانت تنقصه القوات الكافية لصيد جيوش الثنائيين المتدنية على الحدود ، وبخاصة بعد استيلائهم على قلعة العريش ، الحادث الذي دل على وجود الحيلة بين صفوف الجند ، وكان أكر دليل على خطورة الفرار والعصيان المنتشر بين قوات الحية . وقد رأى كليبر إلى جانب ذلك أن نقص من المسؤولية ، إذا بقيت هناك مسبقية مع الظروف الآتية ، فظهر أن إرسال الجند كان من مبدأ الأمر قراراً يتلوه من الحكمة السياسية . كما أنهم يوناتر بقصر النظر عند ما ترك الحيلة في أشد أوقاتها حرجية ، وكان يبني آماله في إرسال التجديدات إليها على ظروف لم يكن له في الحقيقة أي سلطان عليها . بيد أنه لما تنفي ملاحظته ، وأن هذه الحيلة من جانب كليبر ، إن دلت على شيء ، إلى جانب ما تقدم ، فلما تدل أيضاً على أن القائد العام لمصلحة عدد (إبراهيم العريش ، كان يستمر بمسؤولية .

وفي الواقع لم يلبث أن اشتد قلق كليبر ، عند ما قويت المعارضة بين قواده والحلة وضباطها خصوصاً ضد هذا الاتفاق . وقد أقسم المعارضون إلى فريقين : جماعة لا ترضى بالجلاء ، عن

مصر، الا عند توقيع السلم العام في أوروبا، اتباعاً لتعاليم بونايرت في هذه المسألة، وفي مقدمة هؤلاء، (ديزيه)، ثم كان هناك الاستعماريون الذين حضروا الى مصر لانشاء تلك المستعمرة الجديدة التي انتظروا ان تموض على فرنسا خسائرها في جزر (الأنكيل) بالهند الغربية خصوصاً، وفي مقدمتهم (مينو).

أما ديزيه، فقد حذر كليبر كما سبق من مغبة الاندفاع للاتفاق على الجلاء. وفي الواقع كتب ديزيه منذ ٩ نوفمبر ١٧٩٩^(١)، أنه لم يكن هناك ما يدعو الى الاخلاص على السير سدى سميت لاقناعه بالاتفاق على الصلح، كما رغب كليبر، «لأن سدى سميت لم يكن له سوى غرض واحد، ورغبة واحدة وإرادة واحدة، أعني للمفاوضة معنا، حتى يبرهن لنا أنه من الواجب علينا الخروج من مصر بكل سرعة». وزيادة على ذلك فقد أظهر ديزيه أنه لا ينبغي في الحقيقة الخوف من الجيش العثماني، لأن هذا الجيش كان مؤلفاً من جماعات بآسة، هي في الواقع «عصابات من اللصوص وقطاع الطريق»، ولا يمكنها أن تصمد أمام فرقة واحدة فقط من الجيش الفرنسي^(٢). وكان ديزيه محققاً في هذا الوصف، إذ برهنت الحوادث فيا بعد على صحة رأيه، كما أن (مورييه) Morier سكرتير السفيرة الإنجليزية في الآستانة، (اليمين) Elgin وصف العسكر العثماني في العريش، بعد أن أتيحت له فرصة ملازمة الجيش العثماني بين فبراير ويولييه ١٨٠٠ بقوله «انه كان يشبه سوقاً كبيراً»، يعج بمختلف الباعة، الذين يشاركونهم الجند في هذه المهنة أيضاً، فلا نظام في العسكر، بل تنكسر به المتنديت «والتهاوى»، وتفتد فيه المراتد العنينة، ويقصده المتاجرون في الخيل وهكذا^(٣). ومع ذلك فقد تقدم كيف أصر كليبر على رأيه حتى اذا تم توقيع اتفاق العريش، بادر كليبر بشكر ديزيه على جهوده المخلية، ثم رجاه وقد حان موعد رحيله الى

Berthier, part 12 p. 283 (١)

Pajol, p. 432 (٢)

Morier, pp. 21-24 (٣)

فرنسا «أن يؤيد أمام غضب أصحاب السلطة في باريس، لهذا الرجل الضيف — كليبر — الذي أعتمد فقط في أعماله على الحقيقة والفكر»^(١).

بيد أن ديزيه، الذي خضع لأوامر قائده، كما قال، كان لا يرضى عن الجلاء، فكتب إلى بونايرت في ٢١ فبراير ١٨٠٠ قبل إبحاره من الاسكندرية بأيام قلائل^(٢)، ينقل اليه خبر التوقيع على صك إخلاء مصر، ثم يقول «ولا شك في أنك سوف تدهش لذلك؛ وعلى الخصوص لأنني كنت من الموقعين على هذا الاخلاء، وأنا الذي ناديت دائماً بضرورة الاحتفاظ بهذه البلاد؛ بيد أن هذه الدهشة سوف تقل ولا شك عندما تعلم بكافة الظروف التي أحاطت بي. واني أؤكد لك اني بذلت كل جهدي حتى أعطيك الوقت الذي يمكنك من ارسال التجديدات الى مصر؛ ولم استطع سوى الرضوخ لأوامر القائد العام القاطعة». وعندما وصل ديزيه الى طولون بعد رحلة شاقة في البحر الأبيض^(٣)، كتب إلى بونايرت في ٥ مايو ١٨٠٠^(٤)، يبسط له تفاصيل هذه الرحلة، ثم يذكر كيف أنه أراد اللحاق به من مدة طويلة حتى يقف في ميدان القتال إلى جانبه، «ولسكن الجنرال كليبر رفض بتاتاً الموافقة على ذلك، فاستبقاني في مصر، وعلى الرغم مني، أؤمن بتوقيع اتفاق العريش». وأما (يوسياج) الموقع الثاني على اتفاق العريش من الجانب الفرنسي، فقد غادر الاسكندرية في ١٤ مارس ١٨٠٠، ثم عند وصوله إلى طولون وجد (ديزيه) في الحجز الصلحي؛ وقد كتب هو الآخر إلى بونايرت في ٥ مايو ١٨٠٠^(٥)، يبسط الأسباب التي دعت إلى بدء المفاوضات والاتفاق على معاهدة العريش، فمكر بإيجاز كافة الحجج التي استند عليها كليبر نفسه في مكاتباته وتقاريره الى حكومة الادارة لتبرير عقد الاتفاق. ومع ذلك

Pajol, p. 441 (١)

Pièces Diverses, pp. 268-9 (٢)

Rousseau, pp. 209-210; Pièces Officielles, p. 90 (٣)

Pièces Diverses, pp. 287-88; Pièces Officielles, pp. 87-89 (٤)

Pièces Diverses, pp. 280-293 (٥)

فقد ذكر (بوسايج) أيضاً أنه كان من المنتظر بالرغم من توقيع لمعاهدة أن جلاء الحملة من مصر سوف يعطل لعدم حضور السفن التي ألزم العثمانيون بتجهيزها لنقل الجيش إلى فرنسا وقد حاول بوسايج ، كما يبدو من كتابه أن يحصل كليبر وحده مسئولية تقرير الجلاء عن مصر .

ومع ذلك فإن معارضة ديزيه ، أو دذبذبة بوسايج ، وتصلبها من تبعه الموافقة على معاهدة العريش ، لم تكن ذات أثر مباشر على كليبر في مصر لمعادرتها البلاد ؛ وعلى ذلك فقد تزعم الاستعماريون الذين بقوا في مصر ، وعلى رأسهم (مينو) للمعارضة ضد اتفاق العريش وضد صاحبه . فقد ظال (مينو) بعيداً عن مفاوضات العريش ، وفضل البقاء بعيداً في رشيد ومع أن أحداً لم يشترط في مسألة الصلح ، رأى مينو من واجبه أن يبعث برسائله المتعددة طول شهر يناير إلى كليبر يطلب إليه فيها الامعان والترث ، صوناً لمصلحة الجمهورية ، وصوناً لسمعة العسكرية . فمن السهل به أن كليبر يجد موقفه في غاية من الصعوبة ، وهو في مصر بعيداً عن فرنسا بنحو ٦٠٠ فرسخ . ولا تصال أخباراً من حكومته ، ولكن كليبر أيضاً ، كما قال مينو في إحدى رسائله له في ١٧ يناير^(١) « بقمع تركيزي يقسم له الشهرة والصلبة الذي لا ينفي . إذا قرر الصلاة أمام الانجليز والروسيين والأتراك جميعاً . ثم اشترط ما يؤدي إلى تحقيق المصلحة » . وفي ٢٤ فبراير^(٢) ، كتب مينو إلى بوناپرت عن حزنه العميق من الاتفاق على إخلاء مصر من غير قتال ، ذلك لأنه « اعتقد قلماً أن امتلاك مصر يعود بالقوات العظيمة على الجمهورية الفرنسية » ، ويعوض خسائر جزر الأتيل ، التي يعدها في حكم المفقودة تماماً ، بل ويرى في امتلاك مصر الوسيلة الفعالة للاحتفاظ بتجارة الليبانت ؛ ثم قال مخاطباً بوناپرت « وأنت تعمل أكثر مني في الحقيقة ، أن الاستعدادات قد اتخذت هنا لزراعة المحصولات التي تنتجها سان دمنجو ، والمازنيك

وغيرها من الجزر ، وهي أغنى مستعمرات العالم قاطبة ، مثل السكر والنبيلة والقطن والسناد . والصمغ والظرون . وغير ذلك من المحصولات التي توجد في مصر بمقادير عظيمة . » وزيادة على ذلك فقد تكلفت الحملة نفقات طائلة بسبب أعمال الصيديات وإنشاء المعامل ، والعناية بوسائل الري وهكذا . وبدلاً من التسليم بالجلاء ، طلق مينو يتحدث عن الوسائل التي يتأملها هو للوصول إلى السلام مع الخصم . ومع الأتراك من غير حاجة إلى الخروج من مصر : فاما إذا جاء وقت عقد الصلح العام في أوروبا ، وكانت فرنسا لا تريد أو لا تستطيع الاحتفاظ بمصر ، فهي على الأقل يتمكن أن تطلب تعويضاً كبيراً في نظائر الجلاء منها . وفي الواقع كان مينو يعتقد أن اتفاق العريش ، انتصار عظيم للسردنى سميت ، الذي استطاع اخراج أو « طرد » الفرنسيين ، كما قال مينو . من غير الانتباه في معركة واحدة^(٣) .

وقد وجد (مينو) من شاعره آراءه من بين ضباط الحملة ورجالها . أمثال (توسار) Tossart الذي أحرزه كفء من أن يترك بلاداً غنية وكسراً ، ثم (داقو) Dacout الذي أيد مينو في موقفه ، وأراد أن يعرف عنه الجميع كيف وقف موقف المعارضة عند « عقد كليبر مجلسه الحربي في الصالحية (في ٢٠ يناير) . وزيادة على ذلك ، فإن (داقو) قبل رحيله مع ديزيه من الاسكندرية في ٣ مارس^(٤) ، جود بأبداء واحترامه ، ليعتزل مينو وفي الحقيقة لم يثبت أن ازدياد عدد المعارضين لاتفاق العريش لديهم ؛ كما قرب موعد الرحيل إلى فرنسا ، حتى ذكر أحد الضباط المعارضين^(٥) . « أن هذه المعارضة بدأت أولاً بعدم الاتفاق على الشكل الذي يجرى به الإخلاء ، ثم انتهت أخيراً بمعارضة المعاهدة ذاتها . والإخلاء كطية . » بل إن هذه المعارضة كانت مزعومة لدرجة أن (دوجا)^(٦) أحد

Rousseau, p. 223 (١)

Pièces Officielles, p. 97 (٢)

Dognereau, p. 305 (٣)

Rigault, p. 66 (٤)

Rousseau, p. 192 (١)

Pièces Officielles, pp. 60-63 (٢)

القتال الذين وافقوا على سياسة كليبر، اضطر عند ما طال به المقام في الاسكندرية قبل إقلاعه منها مع (بوسيليج) في ١٤ مارس، إلى الشكاية من الصعوبات التي يلقيها في طريقه لتعطيل عودته إلى فرنسا، أمثال (فيال) Vial و (دافو) Davout « من الذين أرادوا منع أحد مؤيدي « الاتفاق »، من ابلاغ صوته إلى أولى الشأن في فرنسا ».

أما كليبر الذي أزعجته ولا شك هذه الصيحات التي ارتفعت ضد اتفاق العرش من كل جانب، فقد ازداد قلعة عند ما امتنعت عنه الأخبار من فرنسا من مدة طويلة، فلم تصل إلى مصر في الحقيقة أية أنباء عن الجمهورية أو عن بونايرت بين أغسطس ١٧٩٩ وبين فبراير من العام التالي. وفي الواقع كان شوق كليبر إلى تسلم أخبار الوطن ظاهراً عند عودته من الصالحية إلى القاهرة في أوائل فبراير. ومع أن الانجليز كانوا قد أذاعوا بعض الأخبار المبتسرة عن سقوط حكومة الادارة واستلام بونايرت لزمام الحكم في فرنسا، ثم بلغت كليبر هذه الأنباء بمجرد وصوله إلى القاهرة (٧ فبراير^(١)) فقد كانت هذه الأخبار لخطورتها، في حاجة ظاهرة إلى ما يؤيدها قبل تصديقها، وعلى ذلك فقد ظَلَّ كليبر في القاهرة على قلته.

بيد أن هذه الأخبار المهمة، سرعان ما تأيدت بحجتها، عند ما وصلت في ٢٧ فبراير ١٨٠٠ إلى أبي قير أحد السفن الفرنسية تحمل (لاتور موبرج) Sa Tour-Maubourg، رسولاً موفداً من قبل الحكومة، يحمل حزمة من الرسائل والتقارير والملصقات وقد أُيد (لاتور موبرج) الأخبار الآتية؛ وفي ٥ مارس وصلت إلى كليبر في القاهرة الرسائل والملصقات، التي أحضرها هذا الرسول؛ وكانت تشتمل على صورة من دستور القنصلية الجديد، ثم وصفاً مسهباً لحوادث (انقلاب برومير) وهو الانقلاب الذي وضع بونايرت على رأس القنصلية، ثم « رسائل جروسير » Grosbort، وقد تقدم كيف أوفد (جروسير) إلى أوروبا لإطلاع حكومة الادارة على الظروف التي دعت إلى المفاوضة مع العثمانيين والسير

سدنى سميت من أجل الصلح؛ وهذا عدا مسائل أخرى^(٢). وكانت هذه الأخبار خطيرة، لم تلبث أن أثرت بشكل ظاهر على موقف كليبر، ثم على سياسته في المدة التالية.

والذي استرعى انتباه كليبر في مبدأ الأمر، أن كافة هذه الرسائل والتقارير كانت خالية من ذكر أي وعد بإرسال النجيدات السريعة إلى مصر قريباً كما أنها لم تحمل كلمة واحدة من بونايرت نفسه إلى جيش الشرق أو بالأحرى إلى قائده^(٣)، ثم ازداد حق كليبر عندما وجد أن (جروسير) بدلاً من وصف حالة جيش الشرق في مصر بعد رحيل بونايرت « على حقيقتها »، قد كتب إلى القنصلية بمجرد وصوله إلى فيلا فرنكا في ٢٠ يناير ١٨٠٠^(٤) « أن الجيش بأجمعه يرتدى الملابس؛ وأن لا خوف من جيوش الصدر الأعظم لأن الفرنسيين يتفوقون على الأتراك؛ ولا بد أن ينال كليبر نصراً عظيماً عند التحامه مع العثمانيين في المعركة؛ كما أن الروح المنتشرة بين الجنود الفرنسيين، روح طيبة، إذ يمتلئ الجنيد حماساً، ولهم الثقة التامة في محبة قائدهم القديم لهم ». وكان ذلك يختلف تمام الاختلاف عن الوصف الذي أثبتته كليبر في تقريره إلى حكومة الادارة (في ٢٦ سبتمبر) عن حالة جيش الشرق، وهي الحالة التي أوفد (جروسير) حتى يسطخوا في إلى الحكومة في باريس، لتأييد محتويات الرسائل والتقارير التي كان يحملها معه إلى هذه الحكومة؛ وعلى ذلك فقد أثارت « رسائل جروسير » غضب كليبر، الذي عدَّ عمل هذا الرسول « وقتلاً » « غشواً أو بالأحرى جبناً ونذلة لا ينبغي أن يدهش لها انسان »^(٥).

ولذلك فقد شعر كليبر بمرحوة مركزه عند ما علم أن بونايرت، الذي وجه إليه كليبر في الحقيقة كافة الاتهامات السابقة في تقاريره ورسائله إلى حكومة الادارة، وبخاصة في تقرير ٢٦ سبتمبر، قد أصبح صاحب السلطان في فرنسا، ويحتل مركز القاضي الذي في استطاعته

Corresp. t. VI. No. 4526 (١)

Rousseau. p. 234 (٢)

Pièces Diverses. pp. 247-8 (٣)

Rousseau. p. 232 (٤)

أن يصدر حكم في مسألة كان هو نفسه أحد طرفي الخصومة فيها. ^(١) ومع ذلك فقد أكد كليبر في إحدى رسائله إلى (دوجا) ^(٢) « أنه كلما أمعن فيا اتخذها لانتهاء عملية (البقاء في مصر)، كلما ازداد يقيناً من أن الأجيال القادمة سوف تتوج اسمه بأكاليل الفخار، لأنه وجد الشجاعة اللازمة، عندما قرأن يضع حداً مقبولاً، لمغامرة مسرفة، سرعان ما نبذها بكل جبن، صاحبها ومبتكرها ». ثم كتب في اليوم نفسه (٦ مارس) إلى بوسليج ^(٣)، « أن تأسيس مستعمرة من غير وجود حكومة مستقرة، ومن غير أن يكون لدينا بحرية ومال، وفي وقت اشتعلت فيه الحرب الأوروبية، لمن الأمور التي تدل على الخوف وينتهى الخديان: بل ويشبه ذلك، محاولة محاصرة مكان من غير أن يكون لأحد الحصار السلطان في الميدان، ومن غير أن يكون لديهم ذخائر الحرب، بل واشد سوءاً من ذلك. » ثم قال « وفي استطاعة بونايرت القوى القدير أن يكف أفواه الحقيقة وقتاً ما، ولكن الحقيقة لا بد من أن تظهر للدأ عاجلاً أو آجلاً. » وقد ساء كليبر أن يظهر بعض الموقعين على تحضر جلسة المجلس الحربي المتعقد في الصالحية ومع الذين واقفوا على الصالح بمظهر المعارضين له، ثم طالب إلى (بوسليج) أن يعيد ثانية هذا الحضر، أو أن يمزقه « فإنه مما يغضبه أن يرى رفاقة الذين وقعوا على هذا الحضر، يحاولون المعارضة، ولو كانت قليلة؛ وفي رغبته أن يلجأ إلى استخدام هذا الحضر عند الضرورة القصوى فقط. » ومع ذلك فقد أكد كليبر على كل من (دوجا) و(بوسليج) أن يبدوا كإراد الحقيقة عند عودتهما إلى فرنسا، وأن لا يخشيا في قول الحق لومة لائم. وفي ٢٧ مارس أيضاً كتب كليبر إلى وزارة الحرب في باريس ^(٤) عن « دهشته العظيمة عندما لم يجد في الرسائل والتقارير التي أحضرها (لأورومورج) من فرنسا، وهي أول ما وصل كليبر منذ رجيل بونايرت من مصر، ما يدل قطعاً على إرسال نجداث سريعة؛ أو أية تعليمات أخرى تضاف

Pajol, p. 457 (١)

Rousseau, p. p. 227-8 ; Pajol, p. 457 (٢)

Rousseau, p. 233 (٣)

Pajol, p. 459 ; Rousseau, p. 236 (٤)

إلى التعليمات التي تركها بونايرت سابقاً، وهذا على الرغم من تغير الظروف تغيراً عظيماً (مذ اغسطس ١٧٩٩)؛ وعلى هذا فهو ولا شك مبنياً نفسه على التسوية التي أنتهى من وضعها حديثاً. »

وعلى ذلك فمن الواضح، أنه في أشد أوقاته حرجية، وعلى الرغم من المعارضة التي ثارت من كل جانب تقريباً ضد اتفاق العريش، بعد إبرام هذا الاتفاق، ثم ازدادت حدة بعد وصول (لأورومورج) يحمل أنباء انقلاب ١٨ برومير، كان كليبر لا يزال يعتقد اعتقاداً جازماً بصحة السياسة التي أفضت إلى عقد اتفاق العريش على أساس الجلاء عن مصر. وفي الحقيقة لم يضعف إيمان كليبر في حكمة هذا العمل الشيمى في المدة التالية بتاتاً، على الرغم من تكاتف الظروف ضد هذا الاتفاق عموماً، وخصوصاً عند ما هدمت الحكومة الانجليزية ثمرة المجهودات المضنية التي بذلها السير سدفى سميث للوصول إلى جلاء الفرنسيين عن مصر من غير حرب أو قتال، ثم نقضت اتفاق العريش، فأعطت بقلعها هذا كليبر الفرصة، حتى يحس ما قد يتهم به أعداؤه من الرغبة في إخلاء مصر بكل سرعة، ومن غير أن ينظر نتيجة الضال المستقر بين فرنسا وأعدائها في أوروبا.

٣-١-٢-٣ الخطة واتفاق العريش :

يبدأ نهجاً ما يجد ملاحظته، قبل الكلام عن موقف الخطة من اتفاق العريش، أن الحكومة الثمانية، على الرغم من لهجة المدرا الأعظم الجافة في رسائله إلى بونايرت وكليبر، كانت تحرب بفكرة المفاوضة مع الفرنسيين من مبدأ الأمر، لإخراجهم من مصر، ولإرجاع هذه البلاد إلى حظيرة الدولة ^(١) : في ظروف لم يكن من مصلحة الأنوار فيها الاشتباك مع أعدائهم في مصفرى معارك كبيرة، فنجيوشهم كانت مختلة النظام، وكان أحمد باشا الجزائر متحسناً في عكا، وبدلاً من مساعدة الثمانين انتهز فرصة زحفهم على الحدود

المصرية ، فقطع المواصلات بينهم وبين القسطنطينية ، بل إنه في أواخر عام ١٧٩٩ ، وعقب تفقير الفرنسيين إلى مصر بعد فشلهم أمام عكا ، كان الرأي الظاهر ، أن الصدر الأعظم قد أوفد بجيشه في الحقيقة لعقاب أولئك الباشاوات الخارجين على سيادة السلطان ، وليس لطرد الفرنسيين من مصر . وزيادة على ذلك ، فقد استطاع الروسيون بفضل معاهدة تحالفهم مع تركيا أن يرسلوا أسطولهم إلى المياه العثمانية ، مما أثار مخاوف الأتراك لدرجة أن أصبح اهتمامهم بتحسين المضائق مغضلاً كما قالوا : على كل ما عداه : لأن مصر أو أقاليم الأمبراطورية الأخرى ، ليست في الحقيقة سوى أعضاء من جثائن الدولة ، بينما تعد المضائق بمثابة « الحلقوم » المعرض مباشرة لإطباق الأعداء عليه . ولذلك فقد حاول الأتراك في مبدأ الأمر كتمان أمر المفاوضة ، على أمل النجاح على الأقل في الوصول إلى اتفاق يقضى بخروج الفرنسيين من مصر . ولو أنه مما يجدر ملاحظته ، أن الأتراك في كافة مراحل المفاوضة ، لم يظهروا استمداً للخروج من المحالفة الدولية ، وذلك كما سبق الإشارة إليه ، لخوفهم من انقلاب الحلفاء عليهم . وعلى ذلك فإن أحداً من أعضاء هذه المحالفة من الإنجليز والروسين ، لم يعلم شيئاً عن بداية المفاوضة ، حتى كانت قد تقدمت هذه المفاوضة إلى مرحلة تبين عندها الأتراك أن كليزير يريد الجلاء حقيقة عن مصر ، وأصبح من الضروري بحث هذا الأمر مع حلفائهم لإعداد (جوازات المرور) اللازمة حتى لا تتعرض أساطيل الحلفاء في البحر الأبيض لجيش الشرق العائد إلى فرنسا . فلم يعلم السيرسدي سميت شيئاً عن هذه المفاوضة إلا في أواخر أكتوبر ١٧٩٩ ، وكذلك لم يطلع الرئيس افندي وزير خارجية تركيا ، الوزير الإنجليزي في القسطنطينية ، سينسر سميت Spencer Smith ، على أمر هذه المفاوضات إلا في ٣٠ أكتوبر فقط ، وذلك حينما طلب الرئيس افندي أن تقدم الحليفتان (روسيا وإنجلترا) المعاونة اللازمة لتركيا حتى يمكن إنجاز مهمة إخراج الفرنسيين من مصر ، بإعطاء جوازات المرور اللازمة . وقد أيد الأتراك هذا الطلب ، بقومهم إن المندوب الروسي (تشارا) Tamara قد وافق على إعطاء عدد من هذه الجوازات ، وإنما كانوا يعنون

في ذلك سياسة السيرسدي سميت نفسه ، وهي السياسة التي كانت تقضى بتشجيع الفرنسيين بكل وسيلة . بيد أن هذا الطلب كان ولا شك مفاجئاً للوزير الإنجليزي الذي طفق يعمل لكسب الوقت ، حتى يقلب الرأي على كافة وجوهه ، ثم اعترض على عودة الجيش الفرنسي بأجمعه ، دفعة واحدة إلى فرنسا ، لما في ذلك من الخطر على مصلحة الحلفاء في الحرب الأوروبية الدائرة ضد فرنسا ؛ وقد حاول الأتراك (في نوفمبر) تسكين مخاوف (سينسر سميت) من هذه الناحية عند ما اقترحوا ، عملاً برأى (تشارا) ، أن يابجأ الحلفاء إلى « خدعة حرية » تقضى بإتزال جيش الشرق عند نقله من مصر ، في جبهة أخرى بدلاً من إزالته في الشواطئ الفرنسية ، ثم الانقضاض على الجند والفتك بهم في مذبة عظيمة ، ثم تشريد الأحياء منهم بعد تسليمهم كافة ما يملكون أو يرتدون^(١) ، وأمام إلحاح الأتراك المستمر ، اضطر سينسر سميت إلى الموافقة منذ ٣ نوفمبر على إعطاء جوازات المرور ، وإنما على شرط أن يؤيد هذا العمل ، السفير الإنجليزي الجديد الذي كان من المنتظر وصوله إلى القسطنطينية في تلك الآونة .

معاهدة اللورد (الجرين) Elgin :

وأما السفير الإنجليزي الجديد فكان اللورد (الجرين) ، أرسل سفيراً فوق العادة لدى السلطان سليم ، فوصل إلى القسطنطينية في الأسبوع الأول من نوفمبر ١٧٩٩ . وكان معنى تعيينه لهذا المنصب ، أن الصفة الدبلوماسية التي خولت حتى بجيشه كلاً من سينسر سميت وأخيه السيرسدي ، حق المفاوضة مع الأتراك (والروسين) ، قد انتهت . ولذلك فقد أحدث وصول (الجرين) شيئاً من الارتباك في دوائر الباب العالي ، لأنه وصل إلى القسطنطينية في الوقت الذي كانت المفاوضة فيه من أجل جلاء الفرنسيين من مصر ، وعودة هذه البلاد إلى الدولة — وهو ما كان يريد الأتراك أنفسهم — قد قطعت شوكة يدوم إلى الأمل في

إسكان إنجلترا بنجاح وفق وجهة النظر التركية . ولذلك كان من رأى الصدر الأعظم أنه لم يبحث ما يدعو إلى الحقيقة إلى تغير من شأنه إبعاد صديقه ، السير سدفى ، الذى يثق به الصدر ثقة كبيرة ، عند ما كانت الأمور تسير فى طريقها سيراً طيباً^(١) . والحقيقة أن (إلجين) عند ما حضر إلى القسطنطينية كان يجهل الموقف فى مصر ، كما واجهته أمور معينة من مبدأ الأمر تتطلب منه اتخاذ قرار عاجل فيها ، (أولاً) — أن المفاوضات بين الأتراك والفرنسيين فى مصر ، قد قطعت مرحلة مهمة بفضل وساطة السير سدفى ، الذى وضع على مكتبته للعودة إلى كليبر فى ٢٦ أكتوبر ١٧٩٩ ، بوصفه وزيراً مفوض لدى الباب العلى^(٢) . — أن الأتراك يريدون استعادة مصر وجلاء الفرنسيين السريع عنها . (ثانياً) — أن المنعقد الروسى (تمارا) يريد أن يرفض الانجليز الآن الموافقة على جلاء الحامية من مصر ؛ وذلك على الرغم من تأييد (تمارا) نفسه لبدا الجلاء عند المفاوضات الحافلة سابقاً ، وقبيل إبحار السير سدفى للتجول بأسطوله فى مياه اللبقات وأمام عيكا . (رابعاً) — أن العثمانيين بتحريض من (تمارا) يتحرجون « الخدعة الحربية » لقتل على جيش الحامية .

ولم يسع اللورد (إلجين) سوى البت بسرعة فى هذه المسائل ، فرفض « الخدعة الحربية » ووافق على أن للأتراك الحق فى الاتفاق على إخلاء مصر من الفرنسيين ، وبخاصة عند ما وافقت روسيا ، وهى من أعضاء التحالف على هذا المبدأ أيضاً ، وأصبح ما يدعو إلى الاتفاق والعناية فقط هو بحث مدى ما يطلبه الفرنسيون من ضمان لتأمينهم عند ترحيلهم من مصر ، من جانب الأسطول الانجليزى . وفى ١١ نوفمبر ١٧٩٩^(٣) ، بسط (إلجين) إلى وزير الخارجية الانجليزية اللورد (جرنفيل) Grenville كافة الصعوبات التى تعيق به ، ومنها أن سدفى سمح لا يزال يصف نفسه بالوزير المفوض ، بين لا يمكن أن يوجد بحكم المنصب

Barrow, vol. I, p. 384 (١)

Pièces Officielles, p. 178 (٢)

Charles-Roux, t. II, 42 (٣)

الذى يشغله (إلجين) سوى وزير واحد هو (إلجين) نفسه . ومع ذلك فإن (إلجين) لم يبحث إلى السير سدفى بشئ ، عن هذا الاعتراض ، بل قرر فى ١٧ نوفمبر أن يترك تقديره وتقدير الصدر الأعظم البت فى مسألة « الجوارات » ، لأن الحامية التى تمنحها السير سدفى بوصفه قائد القوات البحرية الانجليزية فى اللبقات ، عند الاتفاق على خروج الفرنسيين وتخليهم من مصر « مسؤولة لأية جوارات المرور ، كما قال . تصدر باسم « إلجين نفسه^(١) .

يبد أن إلجين لم يابث بعد ذلك أن غير موقفه من مسألة الاتفاق بين العثمانيين والفرنسيين على أساس جلاء الآخرين عن مصر : ولهذا التغيير أسباب : أهمها أن الأتراك الذين كان يهجم خروج الفرنسيين من مصر ، أصبحوا الآن مثابرين بآراء (تمارا) ، صاحب الخدعة المعروفة ، ويريدون لم تمكن الأسطول الانجليزى فى البحر الأبيض من أن يقبض على الجيش الفرنسى الراجع إلى بلاده وإفناؤه ، فظهروا بظهور المترددين فى قبول الصلح . وزيادة على ذلك فإن (إلجين) كان يخشى من أن يؤدى الاتفاق على الصلح بين الصدر الأعظم وكبير إلى عودة السلام بين تركيا وفرنسا ، وتدعيم نفوذ الفرنسيين فى القسطنطينية . عندما كان لا يزال حوَّلاً ، يتمتعون بقدر لا يستهان به من النفوذ لدى الباب العلى ، على الرغم من وقوع من الأحداث الأخيرة . وقد أفصح (إلجين) عن هذه المخاوف منذ ١١ نوفمبر فى رسالته الإثنية إلى (جرنفيل) . يبد أن (إلجين) لم يكتب شيئاً من ذلك إلى السير سدفى ، بل قال الأخير يجهل تحول السفير الجديد فى القسطنطينية من الموافقة على مبدأ الجلاء ، إلى معارضة هذا المبدأ بحسب عدة دواعى ، كان قد استطاع فى أثناءها التوصلون العثمانيون والفرنسيون توقيع اتفاق العريش نهائياً .

قد كتب (إلجين) رسالة الأولى إلى سدفى سميت فى ١٧ ديسمبر ١٧٩٩ . ثم بعث إليه بآخرى فى ٢٢ ديسمبر . وفى هاتين الرسالتين أحقق (إلجين) على دخول سدفى سميت

في المفاوضات لأخراج الفرنسيين من مصر ، بدون أن يشارك معه الأتراك ، فلم يحضر مؤتمرات الصلح التي عقدها السير سدي في القرنسين ، أحد العثمانيين ، المزودين من قبل الباب العالي ، بالتعايات التي تمكنه من المساهمة في هذه المفاوضات جدياً . « حقاً إن تخليص مصر من قبضة الفرنسيين أمر هام ، ولكنه لا ينبغي إثارة ظنون الحكومة العثمانية أو شكوكها بسبب هذه الرغبة ، وهي الحكومة التي ينبغي عليها أن تسلك في شئونها الطريق الذي تعدّه موافقاً لها ، على أن يكون هذا المسلك في الوقت ذاته متفقاً مع الارتباطات التي التزمت بها تركيا نحو إنجلترا » ^(١).

وواضح من هذا القول ، (رسالة ١٧ ديسمبر) ، أن (إلجين) لا يريد انفراط عقد التحالف ، التي كان يهددها لا شك محاولة تركيا عقد الصلح المفرد مع فرنسا . ثم يؤيد ذلك ما جاء في رسالة إلجين الثانية في ٢٢ ديسمبر . فقد اعترض على مسعى السير سدي سميت ، مبيناً أن التفكيك في وسيلة تكفل تعاون الباب العالي مع إنجلترا في اتحاد متين ضروري ، كما ينبغي بحث كافة القواعد التي من شأنها أن تحمل العثمانيين على الاستثمار في الحرب ضد فرنسا بعد استخلاص مصر من أيديها . وقد يكون (إلجين) على حق في هذا الاعتراض الأخير . فمن المعروف أن سدي سميت ، الذي كان يدرك تماماً قيمة مجهودات تركيا الدائمة ضد فرنسا ، لم يكن بمسألة حل الأتراك على مواصلة القتال ضد الفرنسيين بعد الاتفاق على خروجهم من مصر ، عند ما كان يعتقد أن في استعادة البحرية الإنجليزية موقفة على مصر وتركيا معاً عند الحاجة إلى ذلك . ولكن اعتراض (إلجين) الأول ، وهو ضرورة إشراك مفاوض عثماني في المباحثات الجارية مع الفرنسيين في مصر ، لم يكن له في الحقيقة أي مبرر . ذلك أن المفاوضات كانت قد بدأت فعلاً بين كليبر وبين الصدر الأعظم قبل تدخل سدي سميت ، كما أن هذا الأخير كان على اتصال مستمر مع الصدر الأعظم في أثناء المفاوضات . وعلى كل حال ، فإنه لم يكن من المستظر أن تصل اعتراضات (إلجين) هذه إلى

السير سدي في الوقت المناسب ، أي قبل توقيع اتفاق العريش ، الذي تم كما هو معروف في ٢٤ يناير ١٨٠٠ .

وأما أخبار هذا الاتفاق فقد وصلت إلى القسطنطينية في أواسط فبراير ١٨٠٠ ؛ فقد كتب (سبنسر سميت) إلى اللورد (جرنفيل) في هذا التاريخ — ١٥ فبراير — أن الأنباء قد وصلت إلى القسطنطينية ؛ عن نجاح المفاوضات الجارية من أجل إخلاء مصر ، وانتهاء هذه المفاوضات . وكان ولا شك (سبنسر سميت) مسروراً من نجاحها على أيدي أخيه السير سدي ؛ كما كتب أن الباب العالي يطلب من النمسا إذا كان في استطاعتها تقديم المراكب اللازمة لحل جند الحملة إلى فرنسا .

بيد أن (إلجين) لم يشاطر مرور سكرتير سفارته ؛ بل ساءه كما يبدو أن يتم هذا الاتفاق من غير الاستماع إلى اعتراضاته أو لأنه لم تنجح له فرصة المساهمة في عقده . ومن تلك الآراء اشتدت معارضة (إلجين) لاتفاق العريش ، ونصاحبه ؛ فكتب (إلجين) إلى (جرنفيل) في خلال شهر فبراير ومارس ، جملة رسائل ، ضمنها وجوه معارضته ؛ فقد رحب الإنسان بخبر هذا التسام الذي ينص على جلاء الفرنسيين عن مصر في ثلاثة شهور ، ولكن الفرنسيين ، كما قال (إلجين) « معروفون بالعدو والخيانة » ، وتدل رغبتهم في الاحتفاظ بجزر الأيونيا وبالعاقلة على أنهم يريدون في المستقبل العودة إلى احتلال مصر ثانية . وكذلك فقد ساءه أن يتجاهل السير سدي سميت ، احتمال دعوته للمساهمة في هذه المفاوضات ، بل إن (إلجين) لم يلبث أن اتهم السير سدي بالعمل « ضد بقوده » ؛ وزيادة على ذلك فقد « ضحى السير سدي بالأتراك ، حلفاء الانجليز ، في نظيره اعتقاده البالغ فيه عن مسألة بطولية الفرنسيين ، كما أنهى الحرب في مصر من غير أن يمنع استخدام الجيش الفرنسي ضدنا مباشرة في امكدة أخرى ؛ ومن غير أن يبين للأتراك بتماماً أن عليهم التزامات نحو إنجلترا ، ومن غير أن يحصل منهم على أي تعهد بضرورة مشاركتهم مع حلفائهم في القضية

المشتركة ضد فرنسا « ؛ وهذا مع العلم بأن ذلك كله كان يتعارض مع ما يفهمه (الجلين) كما قال ، عن حقيقة ميمته ، والغرض من إرساله إلى سفارة القسطنطينية ، وهو الغرض الذي نخصه (الجلين) نفسه في قوله إنه ^(١) « تأييد المحالفة الثلاثية ، وجعل هذه المحالفة ذات فائدة في مواصلة الحرب ضد فرنسا ، ثم تميمته الميول الودية القائمة الآن في الامبراطورية النمانيّة نحو إنجلترا ؛ وذلك بالحصول على مزايا تجارية ؛ ثم تدعيم النفوذ الإنجليزي في القسطنطينية بشكل يحرم فرنسا عند عقد الصلح من استعادة ذلك التفوق الذي جعل من تركيا حتى هذه اللحظة مصدراً خطية الأمة الفرنسية . » ثم إذا كان سدني سميت يرمي من مجهوداته إلى إنهاء الحرب بين فرنسا وتركيا فكيف يستطيع (الجلين) القيام بمهمة الأمانة . إن الخطأ في ذلك كله يرجع إلى تلك السلطات التي اتفقت سدني سميت . كما قال (الجلين) « كوزير مفوض » فطلب الهدنة ، ثم اقترح مبدأ الجلاء ، ثم أظهر الموافقة على اتفاق العريش ؛ ولا يستطيع الآن أن يطلب من الأتراك التناكص على عقوبهم وإلغاء الاتفاق ، وما تمودوا به ؛ ومع ذلك فقد كان سدني سميت ، كما قال (الجلين) « أثار في نفس السفير الإنجليزي المخوف من ناحية الفرنسيين الذين قد يهدمون موقع المعاهدة ، ويستأنفون العداء ، ويأتون ثانية إلى مصر : بل إن السفير سدني كان متعصباً في رسائله عند ما ادعى أن (الجلين) نفسه أعلن موافقته على مسألة جلاء الفرنسيين عن مصر ، الأمر الذي يدعي (الجلين) الآن (رسالة ٢٩ فبراير ١٨٠٠) . بل السفير علاوة على ذلك شدد من شروط الاتفاق . بل وزاد على ذلك . فإنه ما كان يعرف شيئاً من أمر هذه المقترحات ذاتها . حتى الوقت الذي وصل فيه اتفاق العريش إلى القسطنطينية .

وفي رأى أحد المؤرخين ^(٢) أن (الجلين) لم يكن صادقا في هذا الادعاء الأخير ؛ لأن الجلين كان يعلم منذ نوفمبر ١٧٩٩ وهو وقت حضوره إلى القسطنطينية ، أن هناك مفاوضات

فرنسية - تركية في مصر ، وكان ما يعرفه عن هذه المفاوضات كافياً لدرجة إزعالجه . كما يدل خطابه إلى (جرتيغ) في ١١ نوفمبر ١٧٩٩ . أضف إلى ذلك أن مبدأ جلاء الفرنسيين عن مصر ، وضع على بساط البحث من مدة طويلة في المذكرات الإنجليزية - الروسية - النمانيّة في القسطنطينية ، عقب وصول السير سدني سميت إليها في ديسمبر ١٧٩٨ ؛ ثم أن (الجلين) نفسه عند وصوله إلى سفارته ، لم يجد في مبدأ الأمر من الحكمة أن يتدخل لتعطيل نقل جيش الحملة من مصر ، « إذا تمت الموافقة ودعا على هذا البدء ، وحان الوقت لوضع موضع التنفيذ . بل أن (الجلين) ، كما تدل رسالته إلى (جرتيغ) في نوفمبر . وجد من التعذر عليه الموافقة على « الخدعة الحربية » ؛ وأخيراً فإن (الجلين) في ١٦ نوفمبر ١٧٩٩ كتب إلى حاكم الهند العام ^(١) ينقل إليه خبر المفاوضات الجارية من أجل إخلاء مصر ، كما أخبره أن القائم بها هو سدني سميت ، الذي يعمل لتخليص مصر من الفرنسيين في نظير شروط معقولة ، ذلك أن الحاق الفشل بمحاولات الفرنسيين لتأينيد بقائهم في مصر ، كما كتب الجلين - يتفق مع المصالح الإنجليزية في الهند ؛ وعلى ذلك ستوف تبذل كافة التسهيلات لفعل الميول الإنجليزية . حتى يمكن اخراج الجند الفرنسيين من مصر . لأن استخلاص مصر من أيدي فرنسا ليس في الحقيقة سوى حقيقة من سلسلة الانتصارات العنيفة التي أجرتها جنودنا في الهند حديثاً .

وعلى ذلك لم يكن (الجلين) بخفا في حملته التي أثارها ضد سدني سميت بين ديسمبر ١٧٩٩ ومارس ١٨٠٠ . ومع ذلك فقد استند (الجلين) إلى كافة الاعتبارات الآتية ، إلى رغبة الأتراك الظاهرة في تخليص الجيش الفرنسي ، والانتقام من الفرنسيين لأقدامهم على غزو مصر إذا كان ذلك كله ممكناً - ، فكتب (الجلين) إلى أمير البحر الإنجليزي ألفريد (كيث) Keith في ١٠ مارس ١٨٠٠ ^(٢) ، حتى ارسل قوة بحرية إنجليزية إلى المياه

Ibid. p. 46 (١)

Ibid. p. 47 (٢)

Charles-Roux. t. II. p. 44 (١)

Charles-Roux. t. II. p. 45 (٢)

الصرية أمام الاسكندرية ، وذلك حتى يفرض (كيث) شروطاً للصلح جديدة . بيد أنه قبل وصول رسالة (الجين) هذه ، كانت الأوامر قد وصلت الى (كيث) من لندن حتى يرفض أى اتفاق أو معاهدة في صدد الجلاء عن مصر لا تنص على ضرورة تسليم الفرنسيين تسليحاً مطلقاً كأمري حرب ، من غير قيد أو شرط .

معارضة الحكومة الانجليزية :

لقد تقدم كيف سبب قيام « الحملة » من طولون في مايو ١٧٩٨ القلق الشديد في إنجلترا وكان منشأ هذا القلق خوف الانجليز العظيم على ممتلكاتهم في الهند ؛ ثم ازدادت هذه المخاوف عند ما تأكد لدى الحكومة الانجليزية ان الفرنسيين قد نزحوا في مصر . وكانت الرغبة الملحة التي أسفرت عنها هذه المخاوف ، هي ضرورة اخراج الفرنسيين من الأقطار المصرية . ولذلك أصدر وزير الخارجية (جرنفيل) Grenville تعليماته إلى السير سيدنى سميت في أول أكتوبر ١٧٩٨ الانحاز الى القسطنطينية في مهمة التي سميت بالاشارة اليها ، والتي أفضت الى عقد الحائفة الانجليزية الثانية المعروفة في ٥ يناير ١٧٩٩ ؛ ثم اشترك السير سيدنى بعد ذلك في الدفاع عن عكا ، ثم مناهضته في المفاوضات التي انتهت بعقد اتفاق العريش . بيد انه سرعان ما وصلت الى لندن في اليوم التالي فقط لإصدار التعليمات الأتية للسير سيدنى ، أى في ٢ أكتوبر ١٧٩٨ ، اخبار انتصار (نلسن) Nelson الحاسم وتحطيم الاسطول الفرنسى في معركة أبى قير البحرية . فبدد هذا الانتصار مخاوف الانجليز ، وكان من الأسباب الهامة التي دعتهم إلى تعديل خططهم السياسية نحو « جيش الشرق » في مصر . فبدلاً من الرغبة في إقصاء هذا الجيش عن مصر بكل وسيلة ، سرعان ما نزل الانجليز بشئون مصر والشرق عموماً في الدوائر الحكومية الى المرتبة الثانية ، وأصبح الانجليز لا يرضون إلا بأمر واحد فقط ، هو جلاء الفرنسيين عن مصر من غير قيد أو شرط وكأمري حرب ؛ أو بتسليمهم محصورين في دائرة فترجهم الضيقة ، وممنوعين من الاتصال بفرنسا ،

حتى يغتوا في هذه البلاد عن آخرهم . ولم يكن المهر على الجيش الفرنسى المحاصر في مصر يتطلب من الانجليز مجهودات كبيرة ، بل يكفي مراقبة منافذ البحرين الأبيض والأحمر ، لمنع أية محاولة من جانب هؤلاء للخروج من مصر ، وهو عمل لا شك في انه كان أقل خطورة ومشقة من السماح لجيش الشرق بالعودة إلى فرنسا ، والاشتراك في المعارك الدائرة في أوروبا .

وكان من أسباب تمسك الحكومة الانجليزية ببقاء الفرنسيين في مصر ، أو تسليم الفرنسيين كأمري حرب ، عدم اطمئنان هذه الحكومة إلى تركيا والخوف من أن يتم التنازع والاتفاق بين العثمانيين وبين قائد الحملة في مصر كليبر ، وتصدع الحائفة الدولية القائمة ضد فرنسا . ثم أن الانجليز عند ماسقط في أيديهم رسائل الفرنسيين التي صادرها أسطول (نلسن) في البحر الأبيض — سرعان ما اقتنعوا بأن محتويات هذه الرسائل إن دلت على شيء فإنما تدل على مصاعب جيش لا يستطيع في الحقيقة صد هجوم الأعداء فقد كتب (نلسن) فيه بأجوبة الهزلية والساخرة ، تعاقباً على هذه الرسائل عند ما بعث بها إلى الأميرالية الانجليزية في ٩ مارس ١٧٩٨ (١) « إني أبعث اليك — مخاطباً اللورد سپنسر — مجموعة من الرسائل الصادرة ، وبعضها كبير الأهمية ، وبخاصة رسالة من يونايرت إلى أخيه . . . لقد وقع الخلاف بين يونايرت وقواده هنا ؛ وهو يريد — وإذا كان ما أخيه بما يقصده صحيحاً — — مثلاً أراد في الماضي ، وما سوف يريده في المستقبل ، أن يلعب في فرنسا الدور الذي لعبه (واشنطن) في أمريكا ؛ وهو يكتب « والدي » والظاهر انه يعنى بذلك « وطني » أو « بلادى » . ولكن مغفرة ! فان ذلك كله ، لا شك في أن الحكومة تعرفه معرفة طيبة ؛ واعتقادي أن انتصارنا سوف يؤدي في نتائجه إلى تحطيم جيشه . وعلى الأقل فاني سوف لا أقصر من جانبي في بذل كل مجهود لتحقيق هذه الغاية . »

وفي الواقع كان من السهل على الانجليز عموماً أن يعتقدوا منذ تحطيم أسطول (برويس) في أتي فير، أن جيش الشرق قد أصبح من تلك الأونة تحت رحمتهم. ثم ازدادوا إيماناً في هذا الاعتقاد عند ما وصلت الأخبار إلى لندن عن رحيل يونابرت إلى فرنسا، فاعتبروا هذا الرجل «هروباً» : وعذوه دليلاً جديداً على اقتراب نهاية جيش الشرق في مصر. وعلى ذلك فقد كان من المنتظر في هذه الظروف أن يقصر الانجليز رغبة الفرنسيين في المفاوضة من أجل الجلاء والعودة إلى الوطن، بمثابة الاعتراف الظاهر بالهزيمة؛ ثم حدث أن صادر الانجليز أيضاً رسالة كليبر المعروفة إلى حكومة الادارة (في ٢٦ سبتمبر ١٧٩٩)، وهي الرسالة التي وصف فيها كليبر حالة جيش الشرق أسوأ الأوصاف، وبين فيها انقراض الخازن من المال، والحازن من المهمات وهل جرا. فتأيد اقتناع الانجليز بأن الحالة الفرنسية لا بد منتهية عاجلاً. في وسط كارثة كبيرة، ولتمرت نصف لندن هذه الرسالة في يناير ١٨٠٠.

وكان في هذه الظروف إذن^(١)، أن وصل إلى لندن في ٨ ديسمبر ١٧٩٩ كتاب سلسلر بحيث من القسطنطينية في موضوع «جوازات المرور» التي طلبها الأتراك لتسهيل عودة جيش الشرق إلى فرنسا؛ وكذلك وصلت إلى لندن في اليوم التالي كتابات اللورد (الجنين) في الموضوع نفسه. وكان من واجب الحكومة أن تتخذ قراراً سريعاً في هذه المسألة. فاكفى (جرنيل) في مبدأ الأمر بأن طلب إلى السفير الانجليزي في الأستانة التريث ثم حذر من المدخول في أية ارتباطات مهما كان نوعها حتى تبلغه نوايا الحكومة في هذه المسألة «الهامة والخطيرة» : وفي ١٢ ديسمبر أصدرت الحكومة قرارها. وكان يقضى بمنع اللورد الجنين إذا كان من المستطاع ذلك، من أن يسمح ليونابرت، أعني الجيش بخلاء البلاد. وأما إذا كان اللورد الجنين قد سمح بهذا، فمن الضروري تعطيل ذلك بأوصال الأيام.

إلى اللورد كيث حتى يرغب الفرنسيين على العودة إلى مصر ثانية». وفي ١٥ ديسمبر أصدرت الأميرالية الانجليزية أوامرها إلى اللورد كيث Keith على النحو التالي^(٢). «وحيث أن اللورد جرنيل، أحد وزراء الدولة الرئيسيين، قد أخبرنا في تاريخ هذا اليوم نفسه، أنه قد وصلته رسالة من اللورد الجنين سفير الدولة في القسطنطينية، جاء فيها أن قائد الجيش الفرنسي في مصر قد اقترح على الحكومة العثمانية اخلاء مصر، على شريطة أن يسمح له بالعودة سالماً إلى فرنسا، وأن الحكومة العثمانية قد أظهرت رغبتها في الموافقة على ذلك، وأنه قد طلب إلى اللورد الجنين أن يمنح الجوازات اللازمة لهذا الغرض، وحيث أن اللورد جرنيل بناء على هذه المعلومات قد أعلننا رغبة حكومة جلالة الملك في إصدار الأوامر إلى أميرال الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض حتى لا يوافق بأي حال من الأحوال على عودة الجيش الفرنسي إلى فرنسا، أو على تسليمهم بأي شكل إلا إذا سلموا إلى الدول الخليفة التي تشترك قواتها في العمل ضدّه، أو بأية شروط غير تسليمهم كأمري حرب إلى قوات الدول المتحالفة...» فإذا ظهر أن السفير الانجليزي في القسطنطينية قد أعطى جوازات مرور قبل أن تصله رغبات حكومة في هذا الصدد، فإن اللورد (كيث) عليه رفض الاعتراف بصحة هذه الجوازات، ثم إرغام سفن العدو الزائدة عنها على العودة بالجند الذين تسلمهم إلى الإسكندرية ثانية.

وفي اليوم التالي ركتب (جرنيل) وزير الخارجية إلى اللورد (الجنين) يوضح له الأسباب التي جعلت الحكومة الانجليزية في نظره على اتخاذ القرار الآنف، بقوله «وفي الشؤون السياسية لا بد من أن تكون القواعد التي نبينا عليها قرارنا في مسألة جيش مصر واضحة تماماً ولا يمكن أن تنيب عنك ملاحظاتها، وذلك أن مبادئ القانون الإنساني وقانون الحرب ظاهرة ولا يستطيع أحد مناقشتها، ويمكن البرهنة عليها بما يجري العمل به دائماً في حالات التسليم في الظروف التي تشترك فيها قوات متحدة. فإنه عند تسليم حصون

نابولي وقع على مواده الإنجليز والروسيون والأتراك ، وبناء عليه ، يستطيع الأتراك أن يميزوا لأنفسهم الاتفاق منفردين على «تسليم» مع العدو على حدة ، بينما يرجع إلينا وحدنا الفضل في إرغام هذا العدو على التسليم ؟ . فإذا كان الأتراك حلفاء الإنجليز فهم لا يستطيعون العمل من غير اشتراكنا معهم ، وأما إذا لم يكونوا حلفاء لنا فليس في وسعهم أن يقيدوا الإنجليز بأي عمل يأتونه هم من جانبهم فقط » .

والواقع أن هذه الحجة كانت من الوجهة القانونية سليمة ، بيد أن عيبها الوحيد هو أنها جاءت متأخرة نحو الثمانية شهور على الأقل من الوقت الذي كان من واجب جرنفيل أن ينفه فيه إلى ضرورة إعلانها ؛ أضف إلى ذلك أن هذا القول كان معناه في الحقيقة تجاهل كافة الحوادث التي وقعت فعلاً في خلال المدة الطويلة الآتية ، فكأنما (جرنفيل) كان يتجاهل وجود السير سدي في مياه الليقانت ، وهو لا يزال مزوداً بالسلطات الدبلوماسية التي أعطته حق المفاوضة من قبل (جرنفيل) نفسه ؛ ويتمتع بقيادة بحرية « شبه مستقلة » ، وله على الأقل بحكم الظروف الواقعية حق التدخل في العمليات العسكرية الثمانية ، وزيادة على ذلك ^(١) فإن الدوائر الحكومية في لندن كانت لتجاهل « الحل » الذي يفضلته السير سدي على ما عدها من الحلول بصدد حملة الفرنسيين في مصر ، وهو « حل » يقضى بتسليم هؤلاء بإخلاء مصر والجلاء عنها بكل سرعة ومن غير إراقة الدماء إذا كان ذلك ممكناً . وعلى كل حال فقد دلت أوامر الحكومة الإنجليزية الأخيرة على أن موقف هذه الحكومة كان مؤدياً ولا شك إلى تعطيل اتفاق العريش ، قبل إبرام هذا الاتفاق نهائياً بأربعين يوماً على الأقل .

معارضة نلسن :

وفي الواقع اشتدت المعارضة ضد اتفاق العريش من كل جانب ، وكان من كبار المستولين

عن إخفاق هذا الاتفاق اللورد نلسن . فقد ذكره نلسن (العدو) كراهية شديدة ؛ فقد كان نلسن يعتبر يونابرث الذي سماه (بالشريد) مقصياً عليه بعد هزيمة الأسطول الفرنسي في أبي قير ، وخصوصاً منذ انسحابه من أمام عكا (مايو ١٧٩٩ ^(١)) ، وعلى ذلك فإن نلسن لم يلبث أن كتب إلى سكرتير السفارة الإنجليزية في القسطنطينية (سنسر سميت) في ٢٢ ديسمبر ١٧٩٩ ^(٢) ، بمجرد أن علم بالمفاوضات الدائرة بين يونابرث وكليبر من جانب وبين الصدر الأعظم من جانب آخر « أنه قد قرأ برسر كافة ما حدث في مصر بين يونابرث وكليبر وبين الصدر الأعظم ، وأنه يرسل إلى اللورد إلجين بعض الأوراق الهامة جداً والتي توضح مركز الفرنسيين الحزن . ومع ذلك فإنه لا يستطيع أن يصدق أن الفرنسيين يتمكنون إخلاء مصر كلية ، فإذا أرادوا ذلك حقيقة فإنه لن يسمح لفرنسي واحد بالعودة إلى أوروبا في أثناء هذه الحرب ؛ فرغبته هي أن ينفوا في مصر ، حتى يكونوا عظة يتعلم منها العالم درساً عن عدالة الحق الإلهي » . وفي الواقع لم تكن هذه الرغبة جذرية ، فقد رفض نلسن منذ مارس ١٧٩٩ أن يعطى الفرنسيون أية جوازات تمكن سفنهم من العودة بسلام إلى فرنسا ، وقد أصدر في ذلك الحين الأوامر المشددة إلى السير سدي سميت حتى لا يسمح بتأنيلاً لأي فرد من الفرنسيين بمغادرة مصر ^(٣) . وعند ما بلغه في يناير ١٨٠٠ أن المفاوضات من أجل جلاء « الحملة » عن مصر قد قطعت مرحلة كبيرة ، وأن البحث يدور حول إعطاء جوازات المرور لثلاثين جيش الشرق عند نقله إلى فرنسا ، أرسل نلسن ثانية إلى السير سدي سميت في ١٥ يناير ^(٤) يخبره « أنه قد كتب إلى اللورد (كيث) ثم إلى الخبلة ، أنه لا يستطيع أن يصدق أن السير سدي في إمكانه إعطاء جوازات المرور لفرنسي واحد ، ناهيك عن الجيش بأكمله ، بعد أوامر نلسن المشددة في ذلك في ١٨ مارس

Nelson. III. 451 (١)

Nelson. IV. 157-158 (٢)

Nelson. III. 296 (٣)

Nelson. I V. 179 (٤)

١٧٩٩ . « ومنذ ٢١ ديسمبر كتب نلسن إلى اللورد الجين^(١) يرجو أن يكون الصدر الأعظم قد استمع بعناية إلى نصيحة الجين له بالزحف على مصر حتى تبدأ المعركة التي لا يشك نلسن في أنها « سوف تنتهى بتحطيم الفرنسيين تماماً » .

وأما السير سيدنى فقد كتب إلى نلسن في ٣٠ يناير ١٨٠٠^(٢) من المعسكر العثاني في العريش ، يقص عليه كيف جرت المفاوضات بين العثانيين والفرنسيين حتى انتهى الأمر بإبرام اتفاق العريش ، فذكر « أنه لما كانت أهداف عملياتنا الكبرى في هذه الجهات هي استعادة مصر وإرجاعها لحلفائنا وتأمين الممتلكات البريطانية في الهند ، وهي فوائد لا ينبغي أن تقابل بتضحيات لا قيمة لها ، فإني لا أشك في أنكم سوف ترون معي أن هذه المفاوضات قد حققت أقصى ما قد يمكن الحصول عليه ، عن طريق الانتصار في حرب لا يمكن أن يكون الغرض منها تحطيم أو إهانة عدو شجاع من غير ضرورة ؛ وزيادة على ذلك فينبغي أن لا يغيب عن الذهن أن الجيش المدرب المحنك مهما كان متدهراً من مركزه فإنه من المنتظر إذا أصبح بأساً ، أن يحتفظ طويلاً ببلاد معزولة ، تشق أوضاعها القوات العديدة وتكثر فيها السود ، مما يجعل الدخول إليها صعباً . ولو أنه من المنتظر التغلب عليها في النهاية بفضل قوات الامبراطوريات (المتحالفة) !! . ولكن رسالة السير سيدنى باسـتـ نلسن متأخرة .

نقض اتفاق العريش :

فقد تقدم كيف أصدرت الأميرالية الانجليزية أوامرها إلى اللورد (كيث) في ١٥ ديسمبر ١٧٩٩ رفض أى اتفاق مع الفرنسيين على غير أساس تسليم جيش الشرق كأسرى حرب ، وعدم السماح بعودة « الحملة » إلى فرنسا ، ثم نقاشها في هذه البلاد محاصرة إذا رفض كليبر التسليم كلية ؛ فقد وصلت هذه التعليمات إلى اللورد (كيث) في أوائل يناير ١٨٠٠ ،

Nelson, IV, 153 (١)

Barrow, II, 5-8 (٢)

وفي ٨ منه أرسل (كيث) إلى كليبر خطاباً يتضمن تعليمات حكومته^(١) ، وكلف السير سيدنى بإبلاغ هذا الخطاب إلى كليبر في مصر ؛ ثم أرسل (كيث) إلى السير سيدنى رسالة أخرى في ١٠ يناير وصلتته وهو في قبرص في ٢١ فبراير ١٨٠٠^(٢) ، أى بعد عقد اتفاق العريش بشهر تقريباً . وجاء في رسالة (كيث) إلى كليبر « أنه بناء على الأوامر القاطعة التي وصلتته من حكومته حتى لا يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسي تحت قيادة كليبر في مصر وفي سوريا ، إلا إذا أتى الجيش سلاحه وسلم نفسه كأسرى حرب ، وترك كافة السفن والذخائر في مينائى ومدينة الاسكندرية إلى الدول التحالفه ، وأنه عند حدوث الاتفاق ، لا يسمح لأحد من الجنود بالعودة إلى فرنسا إلا على قاعدة تبادل الأسرى ، يجب من واجبه إخبار كليبر بأن كافة السفن التي تحمل جنوداً فرنسيين وتبحر من هذه البلاد مزودة بمجويزات المرور مضية من غير أولئك الذين من حقهم إعطاؤها ، سوف يرغبوا ضباط السفن تحت قيادته ، على العودة إلى الاسكندرية ؛ وأن السفن التي تجري مقاتلتها في طريق عودتها إلى أوروبا مزودة بمجويزات مرور معطاة لها بناء على اتفاق خاص مع إحدى الدول الحليفة ، سوف تضبط كغنائم حربيه ، ويعتبر الجنود الذين تحملهم أسرى حرب^(٣) » .

وهكذا ، بدا كأن مجهودات سيدنى سميت المضيئه . قد بات بالتشل فتعطلت سياسته ، وهي السياسة التي قامت في جوهرها على ضرورة إخراج الفرنسيين من مصر ، وذلك من غير حاجة الى الاشتباك معهم في معارك لإرغابهم على التسليم كأسرى حرب أو لانفاسهم^(٤) . وهكذا أيضاً ، بدا كأن أمر البت في مسألة الحملة الفرنسية في مصر ، قد تعطل مدة ثمانية . ومع ذلك ، فإن السير سيدنى لم ينفذ الرجاء في حمل الحكومة الانجليزية على الرغم من كافة ما حدث ، على الموافقة على معاهدة العريش وتنفيذها .

Barrow, II, 9 (١)

Borthier (1st. Part) p. 254 (٢)

Pièces Diverses, pp. 305-306 (٣)

Charles-Roux, II, 52 (٤)

سياسة سدي سميت :

وفي الواقع ، منذ بداية المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاق العريش ، ارتبط هذا الاتفاق باسم السير سدي . بقدر ما كان مرتبطاً باسم الجنرال كليبر نفسه . فقد كانت الفكرة الظاهرة لدى السير سدي منذ وصوله إلى القسطنطينية في أواخر ١٧٩٨ ، أنه قد أصبح في الإمكان إخراج الفرنسيين من مصر من غير حاجة إلى الاشتباك معهم في معارك جديدة ، وذلك بفضل الانتصار الذي أجزره (نلسن) في موقعة النيل ؛ وعندما تبين من الرسائل التي صدرت أن جيش الشرق في مصر كان في حالة يرثى لها ولا يستطيع المقاومة من غير وصول التجهيزات إليه من فرنسا ، وهي تجهيزات كان من المتعذر إرسالها له بفضل نقطة الأسطول الإنجليزي في البحر الأبيض . وقد شجع (سدي سميت) في هذه الرغبة أن الأتراك أنفسهم ، كما اتضح له في أثناء المفاوضات التي انتهت بمقد محالة (٥ يناير ١٧٩٩) كانوا يريدون هم أيضاً إخراج الفرنسيين بكل سرعة من مصر ، وبخاصة عندما وجدوا أن الإنجليز لا ينوون إرسال قوات برية للاشتراك في العمليات العسكرية ، ويكتفون بوضع جزء من أسطولهم في مياه البقعات فقط . ولذلك فقد اتفق الرأي في المؤتمرات التي عقدت لبحث هذه المسألة ، على مبدأ ترحيل الجيش الفرنسي إلى بلاده عندما يحين الوقت لذلك ، (أوائل مارس ١٧٩٩) ؛ وقد حضر هذه المباحثات وزير الباب العالي ، ثم اليندوب الرومي (تمارة) ، إلى جانب السير سدي ؛ وكان سدي سميت يرى في ذلك خدمة لمصالح بريطانيا في الهند أيضاً . ثم تقدم البحث في مسألة عودة جيش الشرق إلى بلاده لدرجة أن السير سدي أعد فعلاً صورة الجوازات ^(١) ، التي تعطى إلى أفراد هذا الجيش عند ترحيلهم ، الأمر الذي أثار غضب نلسن ثم احتجاجه (١٨ مارس) الذي سبقته إليه الإشارة ^(٢) .

Nelson. III. 336 (١)

Nelson. III. 296 (٢)

وتحقيقاً لهذه السياسة أذن ، تدخل سدي سميت في المفاوضة ، بمجرد أن علم بأمر الرسائل المتبادلة بين بونايرت وكليبر والصدر الأعظم ؛ ومع أن مناقشة كبيرة قد دارت حول حق سدي سميت في التدخل في هذه المفاوضة والأشراف على مسيرها ^(١) ، فمن الواضح أنه كان محققاً في تسمية نفسه « وزيراً مفوضاً لدى الباب العالي » ، بمقتضى السلطات التي أعطيت له ولأخيه (سينسر سميت) للمفاوضة والاتفاق على معاهدة التحالف التي أبرمت في ٥ يناير ١٧٩٩ ؛ كما أنه من الواضح أيضاً أن هذا الحق بعد ذلك ، أي منذ نوفمبر ١٧٩٩ قد أُلغى بفضل تعيين السفير الجديد اللورد الجين لدى الباب العالي . بيد أن وجود السير سدي في مكان المفاوضة ، ثم تحويل (الجين) نفسه السير سدي للاتفاق في مسألة الجوازات (في ١٧ نوفمبر) ، ثم بعد الجين عن مقر المفاوضة ، ثم ارتياح الصدر الأعظم لسير المفاوضة بإرشاد السير سدي لثقتة العظيمة به ، ثم عدم صدور أوامر معينة من جانب حكومته لإلزامه بترك المفاوضة وعدم الاشتراك فيها ، كل ذلك كان من أثره أن يمضى السير سدي في سبيله لاجتياز المهمة التي بدأها ، وزيادة على ذلك فقد كان من رأى الجانب الفرنسي ^(٢) ، « أن السير سدي مزود بالتعليمات للمفاوضة ، وأنه بوصفه قائداً لحشبة رجال الجيش والبحرية الإنجليزية ، كان بخولا السلطات اللازمة » . ولذلك لم يكن من المنتظر أن يرى السير سدي كافة مجهوداته قد بادت بالشلل من غير أن يحرك ساكناً للدفاع عن سياسته وعن وجهة نظره ^(٣) .

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن وصلته رسالة اللورد (كيث) الآتية ، بادر سدي سميت بإرسالها إلى كليبر مع أحد ضباطه (رايت) Wright ؛ ثم حل هذا الرسول خطاباً من سدي سميت إلى القائد الفرنسي (في ٢١ فبراير) ، كان في الحقيقة بمثابة الاعتذار ، عن

Pièces Diverses. pp. 350 et sqq; Ghorbal. p. 108; Charles-Roux (١)
t. II. 15 sqq; Pièces Officielles. p. 178 sqq.

Pièces Officielles. 197 (٢)

Cf. Pièces Officielles. 253 (٣)

سياسة حكومته في نقض اتفاق العريش . فقد كتب سدني سميث^(١) « لقد وصاني في هذه اللحظة (كتاب اللورد كيث) المرسل إليك مع خطابي هذا ؛ وصدرت منه تعليمات تمنعني من الموافقة على عقد اتفاق بين الصدر الأعظم وبينك ، إلا على أساس الشروط المذكورة في هذا الخطاب ، وهذا إذا بلغتني هذه الأمور في الوقت المناسب ؛ وأما وقد تم الآن إبرام هذا الاتفاق ، بالموافقة المشتركة حسب معاهدة التحالف بيننا وبين الباب العالي في الوقت الذي كنا نحمل فيه قرار وشروط الحكومة ، فإني لا أخال نقض هذا الاتفاق محتمل الوقوع . ومع هذا فمن واجبي أن أبين لك في الوقت نفسه أن الأمر لا يبدو احتمالاً للرجة أستطيع معها إعطائك أي ضمان سوى تصميمي على تأييد كل ماتم بكل ما في وسعي ؛ وأني لشديد الأسف لتعطيل هذه الخطابات في الطريق كل هذه المدة الطويلة ؛ فإذا كنت لم تقوموا بإخلاء أي مكان بعد ، فلا بأس من بقاء الأمور على ما كانت عليه عند بدء المفاوضات حتى تصل من الحكومة الإنجليزية أوامر أخرى مناسبة للظروف الحالية ؛ فإنه مما تجدر ملاحظته ، أن هذه الخطابات ذات تاريخ قديم (أول يناير) ، ومكتوبة وفقاً للأوامر التي أرسلتها لندن إلى القيس - أميرال لورد كيث من ٢٥ إلى ١٧ ديسمبر ١٧٩٩ ؛ ولا شك في أن الفكرة التي أملت هذه الأوامر كانت الاعتقاد بأنكم إنما تتفاوضون مع الأتراك منفردين ، كما أن الغرض من هذه الأوامر أيضاً هو منع تنفيذ أية اتفاقات تتفاوض مع معاهدة التحالف القائمة . أما الآن وقد تم العلم بما حدث ، وتم التصديق على الاتفاق ، فإني لا أشك في أن قرار الحظر هذا سوف يرفع قبل وصول سفن النقل ؛ وإني لأدرك مدى الارتباك الذي تشمر به ، بسبب ما أشعر به أنا أيضاً من الارتباك ؛ غير أنه من الممكن لديكم . » هذا . ثم ذكر سدني سميث أنه يعتمد الحضور أمام الاسكندرية بكل سرعة حتى يستلم جواب كليبر على رسالته .

وبالفعل غادر سدني سميث قبرص ، وبعجده وصوله إلى الاسكندرية كتب إلى بوسليج في ٨ مارس^(٢) ١٨٠٠ ، وكان لا يزال بالاسكندرية ، حتى يشرح له مفصلاً كافة الصعوبات التي يلقاها رؤسؤه في طريق تنفيذ أي اتفاق كالذي تم إبرامه « عند ما كانت لم تصله بعد أوامر مغايرة من حكومته ، لأن هذه الأوامر بلغت في قبرص فقط في ٢٢ فبراير وكانت مؤرخة في ١٠ يناير . ولذلك فقد رأى سدني سميث ، كما استمر يقول ، من واجبه أن يطالع الجيش الفرنسي على حقيقة الموقف في الوقت الذي يتعهد هو فيه ببذل كل مجهود لتغييره ، لأنه كان قوي الأمل في إمكانية إقناع حكومته بحكمة العمل الذي تم .

ومن مبدأ الأمر ، أدرك سدني سميث أن نجاح المجهودات التي اعتمد المضي فيها إنما يتوقف قبل أي شيء آخر على عدم استئناف القتال بين الأتراك والفرنسيين ؛ فكتب إلى اللورد (الجين) منذ ٢٠ فبراير^(٣) يرجوه « أن يتعاون معه لمنع استئناف القتال » ، كما طلب من القبطان باشا السرعة في إرسال النقالات اللازمة لحمل الجيش الفرنسي من الاسكندرية ؛ ثم أعلن سدني سميث حتى يؤكد للفرنسيين حسن نيته ، أنه لن يتردد عن تنفيذ الاتفاق في الناحية التي تخصه « فلا يمنع أية سفن فرنسية تغادر مصر ، ولو أنه لا يستطيع أن يضمن مسلك السفن الإنجليزية التي لا تخضع لقيادته حيالها » . وبالفعل أعطى سدني سميث جوازاً للورور ، للركب الفرنسي الممد لنقل الجنرال (دوجا) ، كما استطاع ديزيه ، ثم بوسليج ، ومن كان معهما ، مغادرة الاسكندرية^(٤) . وقد حاول السير سدني الاجتماع بالجنرال كليبر شخصياً للاتفاق على هدنة ولكنه لم يستطع ترك راجسته (تيجر) ، كما أن كليبر لم يستطع مغادرة القاهرة .

ثم طلق السير سدني يكتب الرسائل المطولة ، إلى كل من اللوردات الجين ، ونلسن

Pièces Officielles. pp. 255-6 ; Pièces Diverses. pp. 405-6 (١)

Barrow. II. 19 (٢)

Pièces Officielles. 89-94 (٣)

وكيـث ، ثم إلى الأُميرالية الإنجليزِيَّة في شهرَي فبراير ومارس ١٨٠٠^(١) ؛ وفي هذه الرسائل دافع السير سدفى عن « اتفاق العريش » ووضَّح موقفه من هذا الاتفاق ؛ ثم طلب في النهاية أن تعتمد حكومته « الحل » الذى وصل إليه في هذا الاتفاق ، لأخراج الفرنسيين من مصر من غير إراقة دماء جديدة ، وكانت من أهم هذه الرسائل ، رسالته إلى ناسن في ٨ مارس^(٢) ، باقٍ فيها على اللورد إلجين مسئوليَّة « الاتفاق » أخيراً ، عند ما قال : « انه لما كان اللورد إلجين قد أكد على ضرورة انتهاء هذه المسألة ، وفوق كل شيء منع الفرنسيين من كسب الوقت ، ثم طلب إلى في الوقت نفسه أن أترك العثمانيين يدبرون شعوبهم بالطرق التى قد تحلو لهم ، لم يعد في استطاعتى إذن سوى قبول الوعد الذى أعطاه الصدر الأعظم للجنرال كليبر في رده الأول عليه في أكتوبر ، وهو أن الجيش الفرنسى فى امكانه الانسحاب بأسلحته على سفنه ، وعلى غيرها من السفن الإضافية التى يقدمها الباب العالي له عند الحاجة إليها . » ؛ ثم كانت من أهم هذه الرسائل أيضاً ، رسالة سدفى سميت إلى اللورد كيـث في ١٣ مارس ١٨٠٠^(٣) ، وقد مدح فى هذه الرسالة كلا من كليبر وبوسيلج ، الأول لما يثوره من الإعجاب بفضل نبوغه العسكرى وقضائه ، والثانى لتسككه بالمبادئ والآراء الحرة ؛ وكان غرض السير سدفى سميت من ذلك ، وبعد بسط ظروف عقد اتفاق العريش ، أن يستعمل اللورد (كيـث) إلى أولئك الذين ساءوا جديداً فى الحجاز الانشقاق على اخلاء مصر ، « فانه لم يدبر بخلاف مطلقاً أننا قد نعود إلى وضع العقبانـد فى طريق اتفاق لاشك فى أنه يفيدنا عموماً ، ومن الواضح أنه كان لا يمكن الوصول إليه على أى أساس آخر مع جيش مدرب محنت لم تصبه الخزيمة ، وكان لا يمكن أن يقبل هذا الجيش التسليم كأسمى حرب » .

Barrow. I. 384-391 ; vol. II. pp. 19-36 (١)

Barrow. II. 23-25 (٢)

Barrow. I. 484-389 (٣)

وفى النهاية أحدثت كافة هذه الجهود أثرها المنتظر فى لندن . فقد بلغت لندن أخبار اتفاق العريش ونصب سدفى سميت منه ، فى خلال شهر مارس ١٨٠٠ . ومن مبدأ الأمر اتسم الرأى بصدد هذا الاتفاق ، فغضب بعض كبار الإنجليز من « جتون » السير سدفى الذى لم يترك الفرنسيين يهلكون فى مصر ، ووافق على عودة جماعة سيام اللورد نلسن « عسبة من الاصوص وقطاع الطرق »^(١) إلى أوروبا . بيد أنه قد وجد أيضاً لى جانب هؤلاء جماعة أخرى كان من رأيهم الموافقة على اتفاق العريش لأسباب فصلها اللورد (كيـث) نفسه إلى الأُميرالية منذ أول مارس ١٨٠٠ ، عند ما قال إن السير سدفى كان الضابط الموجود فى ميدان هذه الأعمال ، ومن الحق اعتبار أن فى استطاعته إعطاء العدو الشروط التى يراها موافقة للمصلحة . وزادة على ذلك فإن اللورد إلجين ، كما كتب (كيـث) لم يفكر فحسب ، بل وأوصى بكل شدة على ضرورة إنجاز الاتفاق لأخراج الفرنسيين من مصر ، كما أن « غير المسمى » قد وافق على ذلك رسمياً^(٢) . وأخيراً لم يلبث أن وجد (جرنفيل) أنه قسبت فى الحقيقة من المتعذر على الحكومة أن ترفض الاعتراف ببطل قائم به أحد رجال الدولة ، من غير أن ينال هذا الرضى من هيئة الحكومة والثقة بها فى نظر حلفائها وأعدائها على السواء . وعلى ذلك ، كتب (جرنفيل) إلى (إلجين) فى ٢٨ مارس^(٣) بأوامر الحكومة الجديدة ، وهى تنص « على ضرورة اقتناع رجلاً من أى عمل يتعارض مع التعهدات التى عليها السير سدفى سميت حصلاً ، باسم حكومة صاحب الجلالة » . ولذا ، فقد طالب جرنفيل من اللورد إلجين الاتفاق مع الباب العالي ، حتى يتم إعداد الجوازات اللازمة ، وإتخاذ وصف انجليزية حليفة على تركيا ، وليست طرفاً فى المناقشة ؛ كما طالب جرنفيل أن تكون هذه الجوازات موضع احترام الإنجليز ؛ وزادة على ذلك ، إذا رأى (إلجين) ميلاً من جانب الأتراك والروسيين للاقدام على عمل عدائى ضد الفرنسيين قبل أو بعد خروج هؤلاء على

Nelson. IV. 213 (١)

Ghorbal. 117 (٢)

Barrow. II. 14-13 (٣)

السفن التي تنقلهم الى بلادهم ، فإن من واجبه أن ينبه الأتراك والروسين الى ضرورة ملاحظة تنفيذ الاتفاق الذي تم الارتباط به مع العدو ، بكل أمانة . وفي ٢٩ مارس أصدرت الأيمرالية أوامره بالمضي نفسه الى اللورد (كيث) ، ولو أنها تقدمت مسالك السير سدى سميت نقداً غنيمةً ، عند ما نفت بتأناً أنه كان مزوداً بأية سلطات تخوله الحق في عقد اتفاق من هذا القبيل ، فلم تقبل الحكومة « اتفاق العريش » إلا باعتبار واحد هو أن « قائد جيش العدو قد عمل السير سدى على ما يظهر كشخص اعتقد القائد الفرنسي بحسن نيته أنه كان مزوداً بالسلطات التي تخوله الحق في إبرامه ^(١) » . ومع ذلك فقد صدرت أوامر الحكومة الانجليزية الجديدة بمأخذه ، ذلك أن كليبر في مصر كان قد اشترك مع الأتراك في معركة كبيرة وانتصر عليهم انتصاراً حاسماً في معركة هليو بوليس في ٢٠ مارس ١٨٠٠ .

معركة هليو بوليس :

شرح كليبر الحوادث التي وقعت في مصر منذ إبرام اتفاق العريش في تقرير طويل (أكله ميون بعد وفاة كليبر) حتى نهاية شهر فلورال السنة الثامنة (أي ٢٠ مايو ١٨٠٠) ^(٢) . وفي هذا التقرير وصف كليبر « كيف أنه قد بدأ في تنفيذ معاهدة العريش عقب إبرامها ، فنقل المعدات والأمتعة والمخازن الى الاسكندرية حيث كانت تجري الاستعدادات للحرب . بنشاط : ثم أخذت جملة مراكز تقدم الجيش العثماني لاحتلالها في القطية والصالحية وبليس ، ثم في كافة الوجهة القبلي . كما سلم الفرنسيون دميال وعزبة البرج الى الأتراك ، وأحضر الصدر الأعظم يوسف خيا باشا جيشه الى بليس ورابط مقدمة هذا الجيش في الحانكة على بعد أربعة ساعات من القاهرة . ثم بات من المنتظر إخلاء القاعة وبقية حصون العاصمة في يومين ، عند ما وصلته من السير سدى سميت خطاب من قبرص في ٢١ فبراير ١٨٠٠ .

Nelson. IV. 215-217. (Note No. 1) (١)

Pièces Officielles. 110-148 ; 148-170 (٢)

يصل اليه نياً وصول أوامر الى الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض لوقف تنفيذ معاهدة العريش حالاً : الأمر الذي دعا سدى سميت الى ابلاغ كليبر هذه الصعوبة توا ، حتى لا يسفر كليبر في عمله وهو يجبل ما حدث : « ثم استمر كليبر يصف كيف أنه أوقف الاخلاء ، وأمر جند الرحانية ورشيد بالظهور الى القاهرة ، وشدد على جند الصعيد بضرورة الوصول اليها بسرعة . وقد اتخذت القوات الفرنسية مراكها في القبة : ثم أوفد كليبر سكرتير السير سدى سميت الى الصدر الأعظم يحمل اليه نسخة من خطاب اللورد كيث الآنف : ثم دعا كليبر لقمائته مصطفى باشا « قومسيو الباب العالي » ، كما أعلنه بأنه قد قرر تأجيل إخلاء القنطرة . وأنه يعتبر زحف الجيش العثماني الى بليس عملاً عدوانياً .

أما هذه الرسالة فقد بلغت الصدر الأعظم وهو لا يزال في بليس . ومع ذلك فقد رفض الصدر القمل ، وزحف بجيشه الى الحانكة ، بل ووصلت طلائع جيشه الى المطرية على بعد ساعتين من القاهرة ، بينما اتخذت قواته الأمامية مواقعها في سهل القبة بين المراكز الفرنسية ذاتها . وعلى ذلك ، وأمام زحف العثمانيين المستمر ، وجد كليبر أن من واجبه (في ١٢ مارس) تحذير الجند مما كان ينتظره من تعطيل تنفيذ المعاهدة أخيراً « بعض الوقت » . وأنه أنه قد خلاصت الى تغير حدث في قيادة الأسطول الانجليزي ^(٣) . وبين ١٥ ، ١٨ مارس حاول كليبر التفاوض مع الأتراك . على أساس أنه كان لا يمكن التسليم بإخلاء القاهرة إلا بعد قبول معاهدة العريش من جانب رؤساء الأسطولين الانجليزي والروسي في البحر الأبيض ، وأن تبقى في أيدي الفرنسيين كافة القلاع الموجودة في الوجه البحري وفي العاصمة حتى تتم هذه التفاوضة . بيد أن الأتراك الذين « هدوا في هذه العروض المتراضعة » كما قال كليبر ^(٤) ، دليلاً على ضعف الفرنسيين ، واعتقدوا أن كليبر لا يستطيع صد جيوشهم ، سرعان ما رفضوها . ثم تمسك الصدر الأعظم بضرورة إخلاء القاهرة حسب نصوص الاتفاق ؛ وهذا الى جانب

Bricard. 397 (١)

Pajol. 465-468 (٢)

كافة القلاع وإخلاء الوجه البحرى كذلك . وكانت دعوى الأتراك أن رفض الحكومة الإنجليزية لا أهمية له ، ما دام الباب العالي نفسه قد وافق على المعاهدة ^(١) وزيادة على ذلك فقد ظل الأتراك يعملون استعداداتهم ، فأحضروا مدافعهم من العريش ، ثم جاءتهم الامدادات من المنصورة ، والمنوفية والغربية والقليوبية والشرقية ؛ ثم لم يقنع الأتراك بذلك فزعموا فى البلاد المنشورات ضد الفرنسيين «الكفار ، أعداء الاسلام والذين لا عهد ولا ميثاق لهم» ؛ ثم أنشأوا جملة مراكز يحركون الثورة فيها فى القاهرة والحلّة الكبرى ومدياط . وعندئذ اضطر كليبر (فى ١٨ مارس) ^(٢) الى نشر خطاب المأورد (كيث) على الجند ، معلقاً عليه بقوله «إن الإنسان لا يرد على هذه الاهانات ، إلا بأحراز النصر ، فاستعدوا للمعركة» . وكان أمام كليبر وقد قرر القتال ، الاختيار بين خطتين ؛ اما البقاء فى القاهرة والنظار الصدر الأعظم ، واما التقدم للاخافة العثمانيين فى معركة حاسمة ، ففضل كليبر الخروج . وعلى ذلك فقد خرجت الجند من ثكناتها بكل سكوف فى صبيحة ٢٠ مارس ١٨٠٠ (الصباح الثانية) ؛ وكانوا على هيئة مربعات ، يتولى قيادة مربعي الميمنة الجنرال (فريان) ، ومربعي اليسرة الجنرال (رينيه) Reynier ، وتبعهم كليبر مع أركان جريه ، وأبقى (فردنيك) للدفاع عن القاهرة . وتقدم الفرنسيون صوب المطرية ، وكان يقم بها ناصف باشا ابن الصدر الأعظم ومعه الستة آلاف من الانكشارية . وفى أول نهار اليوم نفسه بدأت معركة هليوبوليس ، وكان ميدانها يتقدم من المطرية حتى جهات الصالحية . وأوقع الفرنسيون بالأتراك هزيمة كبيرة ؛ ^(٣) ولو أن نصوح باشا أحد القواد العثمانيين استطاع فى أثناء المعركة الانسلاخ مع فرسانه الى القاهرة ؛ وأعان فيها أن الهزيمة قد حلت بالفرنسيين . بيد أن كليبر لم يلبث أن أرسل الى القاهرة بعض القوات بقيادة (فريان) و (دزليو)

(١) Pièces Officielles. 115-116

(٢) Pièces Officielles. 68-69 ; Galland I. 247-248.

(٣) Ader. 308-211 ; Pajol. 469 sqq ; Borthier. I. 397-410

Donzelot ، ثم تفرغ هو أولاً لتشتيت البقية الباقية من فلول الجيش العثمانى المنهزم . فزحف على الصالحية ، وكان يتوقع أن بها الصدر الأعظم ؛ بيد أن يوسف ضيا باشا لم يلبث أن أخلى معسكره بكل سرعة عندما شاهد انهزام جيشه فلم يجد الفرنسيون عند وصولهم الى الصالحية سوى خيام العثمانيين ومهماتهم وأمتعتهم مبعثرة فى كل جانب . وعندئذ حول كليبر وجهه شطر القاهرة .

أورة القاهرة الثانية

وفى هذه الأثناء كانت الثورة قد اشتعلت فى القاهرة فى يوم المعركة نفسه ، أى فى ٢٠ مارس . فقد سبب سماع صوت المدافع القريب هياج أهل القاهرة الذى وصفه الجبرقى كما وصف وقائع الثورة فقال ^(١) : « وأما أهل مصر فإنهم لما سمعوا صوت المدافع كثر منهم اللغط والقبل والقال ، ولم يدركوا حقيقة الحال ، فهابوا ورحبوا إلى أطراف البلد ، وقتلوا أشخاصاً من الرضاوية صادفهم خارجين من البلد ليذهبوا إلى أصحابهم » ، ثم « تجمعوا على التوكل خارج باب النصر وبأيدى الكثير منهم التبايت والعصى والقليل معه السلاح ؛ وكذلك تحرك كثير من طوائف العامة والأوباش والحشرات ، وجعلوا يعلفون بالأرقة وأطراف البلد ولم يصاح وخبيج وتجاوب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم وخرافاتهم وقصصاً على ساق » . وكان هذا فى أول النهار ، حتى إذا دخل القاهرة نصوح باشا ثم ناصف باشا ثم ابراهيم بك وعثمان كسختا الدولة وغيرهم من البكوات ، اشتد الهياج وخصوصاً عند ما حرص نصوح باشا القاهريين على « قتل النصارى » فأوقع الثائرون بالكثيرين من « نصارى القبط والشوام » وغيرهم ثم تحصن الفرنسيون والبصارى — الذين استطاعوا ذلك — فى قصر الأنبا بك فى الأزبكية ، مقر القيادة الفرنسية العامة ، وتولى الدفاع عنهم قائد هذا الموقع (دورانتيو) Duranteau الذى استطاع إرغام ناصف باشا على

(١) جبرى . ج ٣ : ص ٩٥ — ٩٦ .

إخلا، ميدان الأريكية؛ ثم أظهر (ديراتو) أنواعاً من ضروب الشجاعة حتى حضر إلى نجدة بعد ذلك الجنرال (لاجرانج) الذي أعلن في القاهرة نبأ انتصار الفرنسيين؛ ثم تبعه القائد (فريان) و (دز يلو)، فقوى مركز الفرنسيين، وأخيراً حضر كليبر نفسه إلى القاهرة في ٢٧ مارس.

وقد وجد كليبر عند وصوله الثورة في القاهرة على أشدها، بينما امتد لهيبها في أثناء ذلك أيضاً إلى الوجه البحري. منذ أن أدخل الفرنسيون مراكزهم الهامة في الدلتا. وعلى الخصوص في دمياط وسمتود. فأرسل كليبر لاختضاع الوجه البحري القائد (بليار) و (راسون) Rampon كما أرسل (لاوس) بعد ذلك إلى سمتود. ثم قرر كليبر انتظار عودة (بليار) و (رامبون) من مهمتهما قبل التفرغ جدياً لاختضاع القاهرة. والسبب في ذلك ضعف قواته العسكرية بعد المعارك الأخيرة، ثم عدم وجود الذخائر والمعدات الكافية لديه، وكان يريد كسب الوقت حتى يتم استعداداته وتحصيناته، فالتجأ إلى الحيلة السياسية وأراد أن يوقع الانقسام بين العثمانيين وأهالي القاهرة، وقد نجح في ذلك وقبيل الأتراك الانسحاب من القاهرة والاحتراق بجيش الصدر الأعظم لأن أهالي القاهرة وعلماءها، بمجرد ذرع الخبر، قد هرعوا إلى ناصف باشا وكبار العثمانيين وناصحوهم عليهم في البقاء، « كما ارتجى النساء والعجزة على أقدام الجنود العثمانيين، يرجونهم بعودتهم يحزنون أن لا يتركوهم لغضب المسيحيين الشديد ^(١) ». الذين خسروا من اقتصاصهم منهم لقيامهم بهذه الثورة. فرفض العثمانيون الانسحاب.

بيد أن الفرنسيين استطاعوا في هذه الأثناء الاتفاق مع مراد بك في معاهدة مشهورة، موفياً بذكرها في حينه، فتقدم مراد بك لهم بالمؤن والذخائر، كما سلمهم الميثاقين اللذين له، وأرسل لهم الراكب الحملة بالأخطاب والمواد المتجهة لأحداث الحرائق في القاهرة.

وكان بفضل هذه المؤن والمهمات التي زودهم بها مراد بك أن استطاع الفرنسيون إخضاع ثورة القاهرة في النهاية. فقد أشعلوا الحرائق في الأحياء الوطنية، وأحرقوا حتى بولاق وخربوه ^(٢)، حتى اضطار أهل القاهرة إلى التسليم، وعندئذ توسط مراد بك في المفاوضة، وكانت مفاوضة شاقة ^(٣)، حتى تم الصلح نهائياً في ٢١ أبريل ١٨٠٠ و (٢٦ ذي القعدة ١٢١٤) في اتفاق من تسعة مواد وقعه كل من ناصف باشا وعثمان أفندي وإبراهيم بك، ثم كليبر ^(٤) وقد أعطى الجند العثمانيون بمقتضى هذا الاتفاق مهلة ثلاثة أيام بين ٢٢ و ٢٥ أبريل يتم في خلالها خروجهم مع المالكين من القاهرة إلى البلاد الشامية عن طريق بابيس والصالحية والقفية والعريش؛ « ولتغ وقوع الاهانات عليهم خصص الجنرال (رينيه) لحراسهم. » ونصت المادة السابعة من هذا الاتفاق على أن يمنح القائد كليبر عفواً شاملاً لأهل مصر، وليسكن القاهرة خاصة من الذين اشتركوا في الثورات والاضطرابات الأخيرة، ولأن أهل الأهالي معوا من الخروج من القاهرة للحاق بالجيش العثماني المنسحب. وفي ٢٥ أبريل كلف الجنرال (رينيه) بمرافقة العثمانيين والمالكين الذين غادروا القاهرة حسب الاتفاق. وهكذا كما دون الجيوشي ^(٥) « انكشف النبار عن قسمة السلمين وخيبة أمل الناهيين، والمتعاقين، وما استفاد الناس من هذه المعركة، وما جرى من القارة، الاضطراب والسخط والقياب. فكانت مدة الحرب والحصر بما فيها من الثلاثة أيام الحادثة سبعة وثلاثين يوماً. وقع بها من الحروب والكروب، والانهزام والشتات والمهاج. وخراب النور، وعطائهم الأمور، وقتل الرجال ونهب الأموال، وتسلب الأشرار، وهتك الأحرار » الشيء الكثير.

(١) Galland. I. 251-264 ; Berthier. 412-428

(٢) الجيوشي ٣ : ١٠٢ - ١٠٨

(٣) Testa. II. 18-19 ; Galland I. 264-267 ; Doguereau. 378-381

(٤) جيوشي ٣ : س ١٠٩.

كليبير بعد هليو بوليس :

على أن انتصار كليبير كان يحدد في الحقيقة بداية صفحة جديدة في تاريخ حكومته في مصر ؛ ومع أن مدة هذه الحكومة كانت قصيرة ، من ٢٠ مارس إلى ١٤ يونيو ١٨٠٠ فقد كثر النقاش حول سياسة كليبير في هذه الفترة ، وانقسم الرأي بين فريقين : كان أحدهما يرى أن كليبير بعد هليو بوليس قد ولد العزم على البقاء في مصر ، وتنازل تماماً عن سياسة الجلاء ، التي أفضت إلى إبرام اتفاق العريش ، بينما يرى فريق آخر أنه من المتعذر معرفة حقيقة أغراض كليبير في هذه المدة « عندما لم تكن آراؤه واضحة ، بل ظلت تتعدل في أنفاسها ، مترددة ولا تستقر على حال »^(١)

أما أصحاب الرأي الأول فقد استندوا في ذلك على أقوال بوناپرت الذي ذكر^(٢) أن كليبير بعد هليو بوليس كان يفكر فقط في تدعيم المستعمرة الفرنسية الناشئة ، ثم على أقوال المعاصرين أمثال المهندس (مارتان)^(٣) عند ما برز وغبة كليبير في البقاء في مصر بعد هليو بوليس بقوله إن هذا القائد كان يتجنب العودة إلى فرنسا خوفاً من الوقوع تحت بطش نابرت وسلاطوته ؛ ثم (ربانيه) صديق كليبير ومن أكبر المدافعين عنه ، وهو الذي وصف الجلاء في مصر بعد هليو بوليس فقال^(٤) « إن الجيش لم يلبث أن وجد نفسه بعد موقعة هليو بوليس وحصار القاهرة في مركز باهر لأن الجند يرتدون للملابس الجيدة ويجدون الغذاء الكافي ويحصلون على مرتباتهم ، ويريضون بمجانياتهم » ؛ وقد استدل (ربانيه) بقوله « إن ما ظهره في الأخير من سوء النية منذ أن نقضوا معاهدة العريش قد أثار غضب الجند ، الذين لم يعتبروا قط أن العائنين أعداء خطيرين ؛ ثم أدت ثقتهم في الحكومة منذ انقلاب ١٨ برميض إلى ازدياد غشيتهم في الاحتفاظ بفتوحات شعروا بأهميتها الكبرى ، كما أدخلت السروور على نفوسهم منذ بدأوا يجدون شيئاً من الحياة الطيبة وتثمل متاعهم في مصر » .

Rigault. 73 (١)

Bertrand. II. 349 (٢)

Martin. II. 99 (٣)

Reynier. 90 (٤)

بيد أن سياسة كليبير بعد هليو بوليس ، لا يمكن أن تبرر في الحقيقة القول بأن القائد الفرنسي كان ينوي البقاء في مصر لتدعيم المستعمرة الفرنسية ؛ وزيادة على ذلك ، فإن أفعاله وإن كانت في ظاهرها تشير إلى « التردد وعدم الاستقرار » ، فهي في جوهرها إنما تعبر البرنامج السياسي الذي قرر كليبير اتباعه ، والذي أفضى بطرف منه إلى صديقه (ربانيه) قبل مقتله بيومين فقط^(١) ؛ وهو يدل على أن كليبير يريد الاستفادة من نقض معاهدة العريش ، ومن الترتيبات التي اتخذها الأنجليز من ذلك الحين لاحتلال الاسكندرية ودمياط والسويس حتى يثير ضدهم نفور الأتراك الذين أراد كليبير من جانب آخر أن ينشئ مع رؤسائهم في القسطنطينية الصلات الوثيقة حتى يتمكن بفضل ذلك الاتصال بالحكومة الفرنسية عن طريق الباب العالي ، فتأتيه أخبار حكومته الهامة من جهة ، كما يستطيع استقالة الأتراك إلى الاتفاق على معاهدة تضمن التزام العائنين لمخطة الحياض النام في الحرب المأثرة ، حتى يحين موعد الصلح العام في أوروبا ، من جهة أخرى . ثم كان كليبير لا يشك في أن عقد مثل هذه المعاهدة من شأنه عدم تعريض الجيش الفرنسي في مصر إلى أكثر من هجوم واحد فقط ، من ناحية البحر بإزالة حملة بحرية ، وهو العمل الذي لا يقدم عليه الأنجليز كما كان كليبير يعتقد من غير معاونة الأتراك لهم . وعندئذ يستطيع التفرغ لزيادة مؤازرته الداخلية في مصر ، حتى يسد مطالب (الحملة) ويريض الجيش ، إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع فيه الخروج من مصر على رأس جيش الشرق ، ورفع الرأس موفور الكرامة .

وعلى ذلك فقد اعتبر كليبير بقاءه في مصر أمراً لا يمكن أن يدوم ؛ ثم استقر في برنامجه السياسي بأمر معينة (أولها) عدم الثقة بتناً في الأنجليز الذين نكثوا عهودهم في نظره منذ أن نقضوا اتفاق العريش ، الأمر الذي حل كليبير على نبد أية فكرة بخصوص إمكان

الاتفاق مع الانجليز ثانية ، (١) استلة الأثران اليه ، ومحاولة عقد الصلح معهم لأخراجهم من الحانقة ، وإلزامهم إذا استطاع بالتخاذ موقف الحياد في أثناء الحرب ، وذلك على أساس إخلاء مصر وتسليمها اليهم ، (ثالثاً) توفير المال بكافة الطرق الممكنة . ومنها تنظيم الإدارة الداخلية تنظيمًا صارماً . وذلك حتى يسد مطالب الجيش في مدة البقاء في هذه البلاد وقبل العودة نهائياً الى فرنسا . لذلك فإنه مما يتبقى ملاحظته أن كليبر ، في أثناء ذلك كله كان في الحقيقة يجمع جوهر السياسة التي أفضت الى ابرام معاهدة العريش ، كما أنه رفض أن يعترف بقاءاً بأن ابرام هذا الاتفاق كان خطأ سياسياً .

فقد كتب كليبر إلى الجنرال (لانس) في ٢٨ مارس ١٨٠٠ (٢) ، أي بعد انتصار هليوبوليس بأسبوع واحد فقط . يقول « إن الأخبار التي حباها إلينا اللورد (كيث) بوقاحة بعد هذه الانتصارات التي أحرزناها ، تصبح قليلة الأهمية ؛ وفي اعتقادي أنه ، من هذه اللحظة لمدة طويلة ، يمكننا أن نأمن جانب الهجوم علينا ؛ وربما أمكننا أيضاً أن نتنظر بهدوء حتى يعقد الصلح العام (في أوروبا) . » وفي ١٠ أبريل (٣) كتب كليبر إلى الباب العالي في رسالة طويلة يشرح فيها الظروف التي أدت إلى تقضى اتفاق العريش ، ثم يرسل اليه صورة الخطاب الذي وصله من اللورد كيث . ثم يتحدث عن هزيمة الجيش العثماني في هليوبوليس ، « ومع ذلك فإن الرغبة التي كانت لدى دائماً من حيث إعادة صلات الصداقة والمنفعة التي ربطت بين الأمتين التركيوالفرنسيه من قرون طويلة ، لم تتغير بسبب هذا الحادث » ، فألباب العالي سوف يجدهن الآن أيضاً على استعداد لوضع مصر بين يديه ثانية وفق الشروط التي نص عليها اتفاق العريش ، مع بضعة تعديلات تتطلبها الظروف الحالية ولا غنى عنها . » وعلى ذلك ، فليس هناك ما يدعو إلى إراقة دماء جديدة عندما تكفي المفاوضات فقط لإرجاع مصر الى تركيا بعد أن شملت القوة المسلحة في انتزاع هذه البلاد من أيدي الفرنسيين .

Rousseau. 251 (١)

Rousseau. 257-8 Pajol. 477 - 478. (٢)

وقد أكد كليبر هذه الرغبة في رسالة في اليوم نفسه (١) الى الجنرال (لانس) عندما كتب أنه على الرغم من كافة الحوادث السابقة لا يزال يرغب رغبة صادقة في إنشاء العلاقات الودية والتجارية مع الباب العالي ويريد دائماً إرجاع مصر الى تركيا وفق شروط مقبولة .

معاهدة كليبر — مراد (٥ أبريل ١٨٠٠) (٢) :

وفي ضوء هذه الرغبة ، يمكن بحث المعاهدة التي عقدها كليبر مع مراد بك في ٥ أبريل ١٨٠٠ . فقد تقدم كيف قاوم مراد بك في الصعيد مقاومة عنيفة ، بيد أن الجنرال (ديزيه) Desaix استطاع أن ينزل به خسائر جسيمة (٣) ، لم يثبت أن دعت مراد الى تغير موقفه حيال الفرنسيين . وكان من بين الأسباب التي حملت مراد بك على التريث بعد ذلك ، تقوره من العثمانيين لغرضهم ، ثم ما شاهده من استعداداتهم الكبيرة في سوريا المزحف على مصر ، ثم خوفه من أن يؤدي انتصار العثمانيين الى عودة البلاد الى سلطانهم المقدم ، وإقدامهم على طرد المماليك من البلاد . وقد تأكد لديه هذا الظن عندما نشرت معاهدة العريش في مصر (٤) ، وعلم مراد أن الأتراك يريدون إقصاء المماليك من الحكم والقضاء عليهم (٥) ؛ وزيادة على ذلك فقد عامل منابرت ثم كليبر زوجة مراد بك معاملة طيبة ، وذلك عندما فسكت هذه السيدة البقاء في القاهرة ، وظل منزلها كما قال كليبر (٦) ، حوالي الثلاثين عاماً ، سقلاً لعلها لا يجد أحداً بحاجة واليها . وعلى ذلك استطاع كليبر أن يوسط هذه السيدة لبدء المفاوضات مع مراد منذ أن أخفقت مساعي كليبر في منع العثمانيين عن مواصلة الزحف بعد تقضى اتفاق العريش ، وأصبح يتوقع استئناف القتال معهم : فأرسل إليها (فورييه)

Rousseau. 258-261 (١)

Royhaud. (٢)

Pajol. Diverses. 123-151. Thib 241-2 (٣)

الجريق ج ٣ : من ٨٧ . (٤)

Galland. I. 240 (٥)

Pièces. Diverses. p 327 (٦)

Fourier سكرتير الجمع العلمي المصري ، يتحدث إليها ، وقد أبلغت السيدة هذا الحديث إلى زوجها ، وقلوبهم أن الفرنسيين يثقون ثقة عظيمة في الانصراف على العثمانيين في الضال المنتظر . على أن مراد بك رفض أن يعد أو يتورط في شيء ، قبل أن يقطع الفرنسيون كل علاقاتهم نهائية مع الصدر الأعظم « ويتعهدون بشن الحرب عليه » ، وعندئذ فقط ينضم إليهم مراد مع جناته وقد عد كليب هذا القول صراحة موهوبة ، ثم اكتفى بأن طلب من مراد بك عدم الاشتراك في معارك القبلية^(١) . وعندئذ انسحب مراد برجاله قبل الانخراط في معركة عليو بوليس ، ورفض أن يستمع إلى أقوال إبراهيم بك الذي ألح عليه بالانضمام إلى صفوف العثمانيين . فذهب بمسكوكه إلى طره .

وفي أثناء ثورة القاهرة ، استأنف كليب المفاوضات مع مراد عند ما رفض ناصف باشا وإبراهيم بك ، الشروط المعروضة عليهما للخروج من القاهرة ، فأرسل مراد بك أحد أعوانه عثمان بك البرديسي يعلن إلى كليب باسم زعيمه ، « أنه ينضم إلى الفرنسيين اليوم ويتحد معهم ، لأنهم جعلوا من المستحيل عليه مواصلة الحرب والقتال ، وأنه - أي مراد بك - أيضاً يطلب الاستقرار في جزء من البلاد المصرية حتى إذا ترك الفرنسيون البلاد ، تمكن مع التجندات التي يمدونه بها من الاستيلاء على بلاد هو صاحبها ولا يستطيع غير الفرنسيين حرماته منها ؛ وأنه يقسم على ربط مقدراته بمقدراتهم ، والبقاء أميناً على الاتفاقات التي ينعدها معهم^(٢) . وقد أحياه كليب بنفس الصراحة ، فضمن له عدم تعرض الفرنسيين لمناوئته أو إزعاجه بعد ذلك ، وأعلن كليب أنه سيتم بمصلحة مراد بك مباشرة بعد الانتهاء بمصلحة جيشه . وعلى ذلك ، بدأت المفاوضات جدياً ، وعقدت الاجتماعات لهذا الغرض في القاهرة في أثناء اشتغال ثورتها^(٣) ؛ وفي ٥ أبريل أبرمت معاهدة الصلح بين كليب ومراد . وبمقتضاها أعطى مراد بك الحكم والإمارة في الصعيد والانقطاع بالبلاد الكائنة بالبر

Berthier. 417 (١)

Pièces Diverses. 328 ; Galland I. 257-258 (٢)

Berthier. 418 (٣)

الشرق والبر الغربي للنيل ابتداء من بلدة (بلفورة) بمديرية جرجا إلى أسوان ، على أن تكون حاضرتة جرجا ، وذلك في مقابل أن يؤدي مراد إلى الجمهورية الفرنسية (المري) الواجب دفعه عن تلك الجهات صاحب الولاية على مصر ؛ ثم ضمن قائد الجيش الفرنسي لمراد بك الانتفاع بدخل حكومة هذه الأقاليم وتعهد بمجاوبته إذا تعرض لهجوم أعدائه عليه ؛ كما تعهد مراد بك من جانبه بتقديم التجندات اللازمة لمعاونة القوات الفرنسية إذا استهدفت الجهات التي تحتلها هذه القوات لهجوم عدائى أيا كان نوعه . ولعل أظهر بنود هذه المعاهدة ، ما جاء في المادة الخامسة التي نصت على احترام « الملكية » في الأقاليم التي يحكمها مراد بك ، فتمتعته من التصرف في « ملكية » أى بلد إلى أفراد حاشيته المتصلين به ، حيث أن أمير الوجه القبلى ، كما جاء في هذه المادة ، لا يتمتع إلا بالدخل الناتج من الضرائب غصب ؛ وكذلك ضمنت الحكومة الفرنسية الأهلى ملكية الأراضى التي يملكونها بالطرق المشروعة ، ومنع وقوع أية اعتداءات عليها .

ومع ذلك ، فإنه مما يجدر ملاحظته أنه كان من أغراض هذه المعاهدة ، الاتفاق على تسليم البلاد إلى مراد بك عند خروج الفرنسيين منها ، فقال العلم نقولا التركى^(١) « واعتقدت لشورة على أن مراد بك يصنع ولياً للأمير كليب في جزيرة العرب القريبة من الجزيرة ، ويدعوه إليها ، وهناك يكون الاتفاق . فركب أمير الجيوش إلى الجزيرة ، ومعه عثمان بك البرديسي . وعثمان بك الأشقر ، وصار بنقر قبيل إلى مقابلة مراد بك حين وصل وقد بلا تلفاه مراد بك بكل بشاشة ، وتصالفاً مصالحة الأخوان ، وجلسا في ذلك الديوان . . . وجلس معهم (داماس) الوزير (ودميانوس) الترجان . . . وهناك عاهد أمير الجيوش إلى مراد بك العهد التام ، وأنه يقيم في بلاد الصعيد يعيش رغيد مع سائر من يروم إقامة من الغز والماليلك هناك ؛ وصرفه بجميع ماله من الأملاك ، ويكون حاكماً على مدينة جرجا ، ويأمنه الشبيحة

مال ميوميا المرتب عليها ، وأنه يرسل الى ابراهيم بك وبقيّة الفرّ أن يكون لهم الأمان . ثم عاهدّه أيضاً أنه إذا أخلت الفرنساوية الديار المصرية فلا يكون تسليم هذه المملكة إلا له دون غيره من الدول . وعلى ذلك فقد فضل مراد السيادة الفرنساوية على السيادة العثمانية ، ما دام الفرنسيون في مصر ، فسمى نفسه « سلطاناً فرنسياً »^(١) . وهكذا دل عقد هذه المعاهدة في رأى أحد الكتاب الحديثين^(٢) ، « على بعد نظر سياسى ، عند ما أصبح في إمكان الفرنسيين في اليوم الذى يغادرون فيه الشرق ، أن يجدوا مراد بك يتصبونه سلطاناً على مصر ، فيحفظ هذه البلاد من الوقوع في أبديّ المجاعة » . وسواء كان الغرض من معاهدة كليبر — مراد ، أن يأمن الفرنسيون شر مراد عند اشتباكهم مع العثمانيين في النضال المستأنف عقب تقضى اتفاق العرش ، أو أن يتفرغوا لمنازلة أعدائهم في الوجه البحرى ، فيحتل مراد بجنده المراكز التى أخلاها الفرنسيون في الصعيد ، فلا يضطر هؤلاء الى توزيع قواتهم التى أصبحت قليلة^(٣) ؛ فبهذه أيضاً كانت بعض مزايا المعاهدة . وزيادة على ذلك ، فإنه مما يجدر ملاحظته ، (أولاً) أن فكرة الاتفاق مع مراد لم تكن جديدة ؛ فقد سبق أن كلف بوناپرت ، القنصل النمساوى فى الاسكندرية (روزنى) Roussin ، ثم حوله السلطات اللازمة فى أول أغسطس ١٧٩٨ حتى يصل الى اتفاق مع مراد بك على أسس احتفاظ هذا الأخير بمديرية جرجا وعلى شريطة أن تقال هذه المديرية تابعة للحكومة الفرنسية فى نظير أن يدفع مراد للبرى المعين عليها^(٤) . لو (ثانياً) لأن كليبر قد اتفق فى الحقيقة جوهر الاتفاق الذى كان من رأى بوناپرت نفسه ابرامه مع مراد بك ، وإتمامه فى ظروف كانت الفكرة الظاهرة فيها أن مراد بك سوف يكون من نصيبه الاستيلاء على كافة البلاد ثم الحكومة فيها بمجرد أن يخرج الفرنسيون منها .

(١) Ernout, 258

(٢) Rigault, 75

(٣) Pajol, 486

(٤) Corresp. t. IV, No. 2921, 2922

الشؤون المالية والاقتصادية :

وفى الوقت الذى كرّر فيه رغبته إلى الأتراك فى إعادة هذه البلاد إليهم ، ثم عقد معاهدته الآتية مع مراد بك ، انكب كليبر على العناية بتوفير المال اللازم لسد مطالب « الحملة » ، إلى أن يحين الوقت لخروجا ، فاتهن فرصة الاقتصاص من أهل القاهرة ومشايخها لقيامهم بالثورة الأخيرة ، ففرض عليهم الغرامات الفادحة ، فيصف الجبرى^(١) كيف جمع كليبر أهل الديوان ، ثم أنبهم تأنيباً عنيقاً على اشتراكهم فى الثورة ، وأخبرهم بمقدار الغرامة المطلوبة منهم ؛ « ثم دخل مع أصحابه إلى داخل ، وأغلق بينه وبينهم الباب ، ووقفت الحرسية على الباب الآخر يعمون من يخرج من الجالسين فهبت الجماعة ، وانتفعت وجوههم ، ونظروا إلى بعضهم البعض وتحيرت افكارهم . . . ولم تزل الجماعة فى حيرتهم وسكرتهم ؛ وتمنى كل منهم أنه لم يكن شيئاً مذكوراً ، ولم يزالوا على ذلك الحال إلى قرب العصر ، حتى نال أكثرهم فى ثيابه ، وبعضهم شرشر ببوله من شباك المكان .. » ؛ وكان من لحقت بهم الإهانة البالغة الشيخ محمد السادات الذى فرض عليه الفرنسيون غرامة كبيرة ثم ظهر من معاملة كليبر له بكل قسوة وغلاظة ، أن القائد الفرنسى كان فى الحقيقة لا يهتم بشعور المصريين أو عطفهم أو ميالهم إليه ولجيش الشرق ، ما دام يستطيع ابتزاز الأموال التى يريد بها ملأ خزانته والاتفاق منها على جيشه^(٢) . ثم فرضت غرامة على طنطا اقتصاصاً من ثورة أهلها^(٣) ؛ ثم الحملة الكبرى^(٤) ؛ ولم تكن سياسة الغرامات الفادحة هذه مما يدل على أن كليبر يريد « تدعيم المستعمرة الجديدة » ؛ فقد نقرت هذه السياسة القلوب ، وأثارت السخط ضد الفرنسيين ، عند ما حلت الضائقة بالناس لنداحتها ، « وتمنوا لو لم يجدوه »^(٥) .

(١) الجبرى : ج ٣ — صفحات

(٢) Rigault, 77

(٣) Rousseau, 282-3

(٤) الجبرى : ج ٣ — صفحات ١١٧ ، ١١٨

(٥) الجبرى : ج ٣ — ص ١١٤

وحديث منذ أن ذاع خبر اتفاق العريش أن أخذت منذ فبراير ١٨٠٠ ، تحضر إلى الاسكندرية السفن لمدة لثقل الفرنسيين إلى بلادهم ، فبلغ عددها حوالي الثمانين وهذا عدا أربعة قروينك^(١) ، ثم حضرت إلى الاسكندرية أيضاً سفن عثمانية محملة بالذخائر والمعدات الخفيفة لناصر الأعظم وجيشه في العريش ومصر كما حضرت أيضاً سفن محملة بالمتاجر . فأصدر كليبر في ١٦ أبريل ١٨٠٠^(٢) أمراً بمصادرتها والاستيلاء عليها . ويصف الجبرتي ما وقع في قوله^(٣) : « إنه لما وقع الصلح بين العثمانيين والفرنسيه أرسل الوزير فرمانات للتعبير بإطلاق الأساقيل وحضور لراكب والتجار بالبخاض وغيرها إلى ثغر اسكندرية . وصحبها ثلاثة غلايين بطلانية وسفن مشحونة بالذخيرة لحضرة الوزير ولوزارم العسكر العثماني قاصداً قرويا من القروا أقاموا البندريات وخرّبوا مدافع للشك ، فطعنهم الفرنسيه ، وأظهروا لهم المسألة . وأظهروا لهم بندرية العثماني . فدخلوا إلى الميناء ورموا مرسيمهم ، ووقعوا في فخ الفرنسيين فاستولوا على الجميع . »

وزيادة على ذلك ، فإن الجبرتي يذكر الى جانب ما تقدم ، جهة ذاتة تدل على أن كليبر إنما كان يريد جمع الأموال بكل وسيلة ؛ فمن ذلك . إرسال الجند الى السويس لاستردادها من متسلبيها « الذي كان تولاهما من طرف العثمانية » عند الصلح ، فغضب مع هذا لتسلط أهل السويس ضد الفرنسيين ، « قتالهم الفرنسيين وقتلهم عن آخرهم . ونهبوا البندريات وما فيه من البن واليهار بمواصل التجار وغير ذلك . » ومثال آخر ، « أن مراد بك عند توجهه للصعيد بعد انتضاء الصلح أخذ ما جمعه درويش باشا من الصعيد من أغنام وشيول وميرة ، وكان شديداً كثيراً فسلم الجميع منه ؛ وعدى درويش باشا الى الجهة الشرقية متوجهاً الى الشام ، وأرسل مراد بك جميع ذلك للفرنساوية بمصر . » ومثال آخر ، استيلاء الفرنسيين على المخازن والغلال التي جمعيها العثمانية من البلاد الشرقية وبعض البلاد الغربية

(١) Pajol. 487

(٢) Rousseau. 297 (Noto. 1)

(٣) الجبرتي ج ٣ : ص ١١٨

والتقليبية ، وكذلك الشعير والأبنان ؛ ثم « قرروا على النواحي غلالاً وشعيراً وفولاً وتبناً ، وزادوا خيلاً وجالاً ، فوق على كل أقليم زيادة عن ألف فرس وألف جبل سوى ما يدفع مصادلة على قبولها للوسائط وهو نحو ثمنها أو أزيد »^(١) .

والتحقيق نفس الغرض ، أي الحصول على المال اللازم للاتفاق منه على جيش الحملة في مصر ، أهم كليب بتنظيم المالية ، فأصدر أمراً في ٢٨ أبريل ١٨٠٠^(٢) ، بالغا . « الادارة المالية » القديمة ، وكان مديرها بوسياج ، ثم استيف ١٨٠٥ : فكانت الأخير الآن بإدارة شئون الإيرادات العامة ، على أن يقوم الإقباط فقط بتسجيع وتحصيل الضرائب ؛ وقد نصت المادة الرابعة من هذا الأمر على أن كافة هذه الضرائب والأتاوات المختلفة التي تدفع تقداً مثل البري والفايض والبراني والسكشوفية وغيرها يجب أن تسجيع في قسم عام تحت عنوان « الضرائب العمومية النقدية » ، ابتداء من عام ١٢١٤ هجرية ؛ ثم ترك بمقتضى المادة التالية للقائد العام حق تحديد هذه الضرائب العمومية النقدية ، في كل سنة تبعاً لعمال وانخفاض النيل وحالة فيضانه ، ثم مقدار محصول الأرض .

وقد تضمن هذا الأمر أيضاً تعيينات وإلغية عن واجبات حكام الأقاليم والمحامين وهكذا لتنظيم توزيع الضريبة ، والتزام الدقة في تحصيلها ، وتيسير جمعها ، وضبط قيمتها في كل موسم . وكان الغرض من هذا الأمر ، ابتكار الوسيلة الفعالة التي يمكن أن تأتي بالأموال سريلاً الى « الخزانة » العامة . فقد كتب كليبر في ٢٢ مايو ١٨٠٠^(٣) أن ما اتخذ من الوسائل لجمع الضرائب وتحصيلها كان من الأمور التي أماتها الظروف وحدها فقط ، فكان وصول الأموال الى خزائنه بسرعة ، « فإن الإصلاحات العظيمة الادارية تتطلب تنظيماً كبيراً ؛ وليس لديه ، كما قال ، العبقرية التي تستطيع ابتكار مثل هذه الإصلاحات في أربع وعشرين ساعة فقط ؛ وهذا إذا اتيج له أي شيء يستعين بأراء الأشخاص الذين يمثل هذه

(١) جبرتي ج ٣ : ص ١١٨

(٢) Rousseau. 273-277

(٣) Rousseau. 296

الشئون؛ ولذلك فإن الأمر الذى أصدره فى « ٨ فلور يال من السنة الثامنة (٢٨ أبريل ١٨٠٠) يشي أن ينظر فى ضوء هذا الحقيقة » .

وفى ٣٩ أبريل ١٨٠٠^(١) شكل كليبر (لجنة إدارية) من رؤساء فروع الإدارة العامة . كان أعضاؤها خمسة ، (منهم استيف) ، يؤلفون فى الواقع بفضل اختصاصاتهم المتعددة نوعاً من جهة وزارات الأشغال العمومية والتجارة ، والزراعة ، ويتباحثون مع كليبر فى الشؤون العامة ؛ ولا ريب فى أن هذا العمل يعد إصلاحاً كبيراً ، لولا أن كليبر اختص هذه اللجنة فى بادئ الأمر بالسهر على تحصيل الإيرادات والضرائب قبل أى اعتبار آخر .

ومع هذا ، وعلى الرغم من أن الغرض الظاهر من كافة الأوامر السابقة كان مل ، الخيرية لسد مطالب الجيش ونفقات الإدارة ، فإن كليبر على ما يظهر ، كان يميل من وقت إلى آخر إلى الإصلاح حقيقة . مثال ذلك ، أنه إلى جانب جمع الضرائب والأتاوات فى باب واحد تحت اسم « الضرائب العمومية النقدية » ، كان يعمل لتوضيح وتحديد نوع ومقدار الضرائب المصرية عامة ، وهى الضرائب التى كانت أغلبها سارية بحكم العرف والمادة - مع ما تتطلب هذا العمل ، أى توضيح وضبط هذه الضرائب ، من معرفة مقدار المربوط منها على كل قرية ، ونصيب المكافئين بدفعها وهكذا ، الأمر الذى يحتاج إلى وقت طويل لمراجعة سجلات الأقباط الذين يحصلون هذه الضرائب^(٢) . ومثال آخر من أمثلة هذا الإصلاح ، مشروع فكر فيه كليبر للاستعاضة عن نظام ملكية الأرض السائد فى مصر ، بنظام آخر قائم على أساس « منح الاحتكارات الوقفية » وذلك أن تقوم الحكومة بمقتضى هذا النظام بإعطاء كل فرد من أفراد الجيش قدرآ من الأراضى ينتفع باستغلالها ، على شرط أن يتفق مقدار ذلك مع مرتبة الفرد والخدمات التى أداها^(٣) .

وفى الواقع كتب (رينيه) عن حكومة كليبر وإصلاحاته بشكل يؤيد ما أراد أن يقوله

Rousseau. 277-279 (١)

Rousseau. 296 (٢)

Martin. II. 100 (٣)

عن « عدم وجود من كان يفكر فى إخلاء مصر بعد انتصار هليو بوليس » . فقد برز (رينيه) (الغرامة الفادحة التى فرضها كليبر على سكان القاهرة بأنها ساعدت على انتظار الموسم الذى تجمع فيه الضرائب المعنادة لسد النفقات السائرة ، كما ساعدت على دفع متأخرات الجند^(١) . ثم تحدث (رينيه) عن وجود رغبة حقيقية لدى كليبر فى الإصلاح ، عند ما أدخل كليبر عدة تحسينات فاعلة على ضرورة إتقان المصروفات فى كافة فروع الإدارة . وكان من بين المسائل التى تناولها (رينيه) أيضاً بشئ من التفصيل ، محاولة كليبر الاستفادة من ميول الأهالى عموماً للإخلاء إلى السكنية بعد دهشتهم من التزام الصدر الأعظم ، وعند ما وجدوا من العبث الثورة أو المقاومة ضد الفرنسيين ، فشكل من الأقباط فرقة عسكرية من خمسمائة ، كما شجع الأهالى من مسيحيين ومسلمين فى الوجه القبلى خاصة على الانسحاق بمجدد الجيش . ثم شكل من الأروام فرقة عسكرية أخرى بلغت ١٥٠٠ نسمة ، راحياً من وراء كل ذلك ، كما يقول (رينيه)^(٢) إحياء الرغبة لدى الأهالى ثم استأنتهم إلى الخدمة العسكرية .

وكذلك كان من بين إصلاحات كليبر ، منع تلاعب الموردين الذين انفتت معهم الحكومة على تموين الجيش وتقديم الأغذية والملابس وغيرها إليه ، فقد كان « التوريد » حماية أخرى منها كثيرون على حساب الجند الذين حرموا من الأغذية الصحية الكافية ، ومن الملابس^(٣) . فكان تشدد كليبر فى ضرورة إعطاء الجند الوجبات المعينة لهم بكل دقة ، ثم الملابس ، ثم الملبأف المخصص لحيولهم^(٤) . من الأسباب التى أدت إلى تحسين أحوال الجند ، حتى أصبح هؤلاء يشعرون بالرضا عن كليبر وعن حكومته .

ثم كان لا يقل عن « الإصلاحات » الألفة شأناً ، تلك الترميمات السريعة التى حدثت

Reynier. 84 (١)

Reynier. 85 (٢)

Pajol. 487 (٣)

Rousseau. 288 (٤)

في القاهرة عقب حوادث الثورة الأخيرة؛ مثال ذلك حتى بولاق الذي استعاد نشاطه وزوقته بعد شهر واحد من الحريق الكبير الذي حدث فيه؛ كما أصلحت التكنات وغيرها؛ ثم أعد كليبر برنامجاً من الأعمال البسيطة والتحسينات قال عنه (رينيه) إنه جلب رضا الأهالي، وجعل في الوقت نفسه من المتعذر على العدو الدخول إلى القاهرة؛ كما أمر كليبر بإنجاز الأعمال اللازمة لحماية الشواطئ؛ ثم نظم وسائل المواصلات بإنشاء الجسور وإقامة الكباري على النيل؛ وجمع عدداً من «الجمال» لتسهيل انتقالات الجيش في كل وقت لأن الأعراب كانوا يطليون أجوراً فادحة لجلالم أو يبتعدون بها في الداخل حتى لا يستطيع الفرنسيون استئجارها^(١).

كليبر يقرر المقاومة

وقد حدث في هذه الأثناء، أن ظهر أمام الإسكندرية الأسطول العثماني بقيادة القبطان حسين باشا، (أواخر مايو ١٨٠٠)؛ وأرسل القبطان مفاوضاً للاجتماع بالجنرال (لانوم) في الإسكندرية. وكان هذا المفاوض (اسحق بك) قد عاش مدة طويلة في باريس، فأحدث تأثيراً طيباً، وأعلن أنه والقبطان باشا أصدقاء «الجمهورية»؛ وكان من الواضح أن حسين باشا يريد للمفاوضة، إذ أظهر الغضب من خطاب اللورد كيث إلى كليبر (خطاب ٨ يناير)؛ حتى غلب على الظن وقتذاك أن كليبر سوف يستطيع بفضل هذا الوسيط الجديد إنشاء الصلات المباشرة مع السلطان رأساً في القسطنطينية^(٢).

بيد أن كليبر الذي كان يحول الغرض من مجيء الأسطول العثماني أمام الإسكندرية، ويخشى من أن يكون الأتراك قد حضروا لإنزال جيشهم إلى الشاطئ، وتجهيد القتال، غادر القاهرة في ٣ يونيو مع جزء من جنده، وترك الأوامر لاجتماع عسكر الدلتا عند الرحمانية. وفي الرحمانية علم كليبر أن الأتراك يبعون للمفاوضة. ولكن كليبر رفض السماح

لأى مفاوض بالنزول إلى البر خوفاً من أن يتحسس الأتراك على مواقع العثمانيين، والسبب في ذلك أن كليبر كان في الحقيقة منذ أواخر أبريل على الأقل قد قرر عدم الاستول في أية مفاوضات، وصمم على المقاومة.

فقد أرسل الصدر الأعظم كتاباً إلى كليبر يدعى فيه لنفسه حق إزالة المدافع التي وضعها الإنجليز لتعطيل اتفاق العريش، ثم يشكو من هجوم الفرنسيين على جيشه من غير مسوغ وضد كل قانون، ثم يهدد كليبر معظم القوات التي جمعها في الشام لدفعها إلى الميدان ضده ويطلب منه إطلاق سراح مصطفى باشا وغيره من العثمانيين المأسورين في القاهرة. فوصلت هذه الرسالة إلى كليبر في القاهرة في ٢٠ أبريل. ولكن كليبر لم يلبث أن أعادها إلى صاحبها، ولم يشأ الإجابة عليها، واكتفى بأن كتب في ذيلها أن كتاب الصدر يدعو إلى السخرية لما اشتمل عليه من «التوكيدات الخاطئة وغير المعقولة»^(١).

وكذلك أهمل^(٢) كليبر، رسالة كان قد بعث بها اللورد كيث في ٢٣ أبريل ١٨٠٠ إلى (بوسليج). فقد كتب أمير البحر الإنجليزي^(٣) «انه لم يصدر بتاتاً أية أوامر ضد الاتفاق الذي تم بين الصدر الأعظم والجنرال كليبر، إذ لم تصله تعليمات من حكومته لفعل ذلك». ولما كانت رغبة هذه الحكومة إظهار حسن نواياها نحو خلقها، فقد وصلت إلى اللورد كيث، كما قال، تعليمات لإعطاء الفرنسيين حق المرور حتى يعودوا بسلام إلى فرنسا.

ومع ذلك فقد أعجاب كليبر على خطاب من السير سدني سميث، أرسله هذا الأخير في ٢٧ أبريل، فأشار كليبر في رده^(٤) إلى خطاب الصدر الأعظم الأنف (من يافا في ٢٠ أبريل) وقد وافق كليبر في هذه المرة، (٦ مايو) على إرسال مصطفى باشا إلى دمياط مع بقية الأفندية الذين حضروا إلى مصر عقب اتفاق العريش للعمل في الجمارك؛ وهذا في نظير أن

Rousseau. 285. (Note. 1) (١)

Rigault. 83 (٢)

Testa. II. 19-20 (٣)

Rousseau. 285-6 (٤)

Pajol. 426; Reynier. 86 (١)

Rigault. 83 (٢)

يطلق الصدر الأعظم سراح (بوضوط) Beaudot الذي كان الصدر قد احتجزه عنده كرهينة، وذلك في أثناء وجود (بوضوط) في معسكر الصدر للمفاوضة .

ومن الأسباب التي جعلت كليبر يزداد تصميماً على المقاومة، عثور الفرنسيين في دمياط على أوراق (مورييه) Morier : سكرتير اللورد (الإنجليز). فقد أرسله (الإنجليز) إلى معسكر الصدر الأعظم في يافا قبل الزحف على مصر، حتى يمثل السفير لدى الأتراك، ويرسل إلى (الإنجليز) للعلومات الوافية عن الجيش العثماني تحت قيادة يوسف ضيا باشا، ثم إبلاغ السير سدني آراء الحكومة الإنجليزية^(١). وقد ظل (مورييه) في المعسكر العثماني حتى وصل الجيش إلى الحدود المصرية، ثم لازم الجيش أيضاً في تقدمه صوب المطرية^(٢)، حتى إذا كان يوم موقعة هليوبوليس، التي انهزم فيها العثمانيون، غادر (مورييه) المعسكر العثماني إلى دمياط للاقلاع منها على عجل؛ وفي أثناء مجلته، نسي (مورييه) أوراقه في دمياط، وكان من بينها (جورنال). وقد حمل هذا الجورنال إلى كليبر، وبالإطلاع عليه، وجد أن (مورييه) قد دون ملاحظاته على أحداثه مع السير سدني سميت خاصة، وهي تدور حول تنفيذ تلك «الخدعة الحربية»، التي نبتت فكرتها كما تقدم أيام المفاوضة في القسطنطينية لعهد الخاتمة الإنجليزية العثمانية (في ٥ يناير ١٧٩٩)، وذلك حتى يمكن إزاحة الأخطار التي تهدد الأمبراطورية العثمانية من جانب الفرنسيين. ومع أن السير سدني قد لم يوافق على هذه «الخدعة»، كما يظهر من الجورنال، «لأن صيانة الأمبراطورية العثمانية كانت في رأيه متوقفة على ملاحظته بتنفيذ اتفاق العريش بكل دقة»؛ فقد كان ذكر هذه «الخدعة» في فبراير ١٨٠٠، أي بعد إبرام اتفاق العريش، كافياً لإثارة غضب كليبر وتحطيم ثقته في الإنجليز نهائياً. وخصوصاً عند ما دون (مورييه) رداً على قول السير سدني أنه — أي مورييه — يظن أن اقتراح تنفيذ الخدعة الحربية حدث بناء على ما هو شائع

Martin. II. 109 (١)

Morier. Memior. op. cit. (٢)

من أن الفرنسيين غير صادقين في النية في السلام؛ وأنه لا مناص من الالتجاء إلى عمل حاسم من طراز هذه «الخدعة» حتى يمكن إخلاء مصر منهم^(٣). ومع ذلك فقد كتب (مورييه) نفسه إلى كليبر من يافا في ٢ يونيو^(٤)، ينبشه بأن العقبات التي كانت تحول دون تنفيذ اتفاق العريش قد أزيلت نهائياً.

أما كليبر، فقد كان قد فقد كل ثقة في الإنجليز منذ العثور على جورنال (مورييه)؛ وفي أوائل يونيو ١٨٠٠ كان موقفه من الإنجليز والعثمانيين، يتلخص في الامتناع عن المفاوضة مع الفريقين على السواء. لأنه إذا كان من المتعذر على كليبر أن يتق بالإنجليز، ولا يستطيع للمفاوضة معهم، فما الفائدة إذن من الاتفاق مع الأتراك على أساس شروط معاهدة العريش؟ فالاتفاق مع الأتراك لا يجدي نفعاً ولا يستطيع كليبر الاستفادة من شروط اتفاق العريش لأن الأتراك لم يكونوا أصحاب السيطرة في البحر الأبيض، ولا يستطيعون لهذا السبب الاحتفاظ بمصر طويلاً. وعلى ذلك، كان انقطاع العلاقات مع الإنجليز، يثير في ذلله انقطاع العلاقات مع تركيا. وكانت هذه الحقيقة هي التي دفعت كليبر إلى رفض المفاوضة مع الأتراك حين قرر رفض المفاوضة مع الإنجليز؛ وكانت هذه الحقيقة أيضاً هي التي دفعت كليبر دفعاً إلى أن يقوم بدور «الحاكم في مستعمرة»^(٥). وعلى ذلك فقد أقام كليبر عند الرحانية معسكراً متحرراً، على استعداد لمواجهة الخطر من أي مكان يأتي منه، من جهة السويس أو من جهة الحدود الشامية. وفي ١٠ يونيو عاد كليبر إلى القاهرة.

وفي ١٠ يونيو نشر كليبر (جورنال مورييه) في جريدة (الكوريه)^(٦)، وذكر «أن مدونات مورييه الآتية تدل قطعاً على أنه كان مكلفاً بتنفيذ خدعة حربية، على الرغم من وجود المعاهدة»؛ ثم حذر (مورييه) بالقبض عليه وشقته كجاسوس إذا وطأت

Martin. II. p. 111 (١)

Pièces Diverses. 418 (٢)

Rigault. 83 (٣)

Extrait du No. 70 du Courier d'Egypte. 21 prairial an 8 (٤)

Pièces Diverses 108-119. Pièces Officielles 239-271.

قدماه أرض مصر، كما ينتظر هذا المصير نفسه أى رسول موفد من قبله. ثم أعد كليبر مذكرة بهذا المعنى رداً على موربيه، ولكن كليبر قتل قبل إرسالها.

بيد أن رفض المفاوضات واتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة لدرأ خطر الغزو، لم يكن معناه أن كليبر قد نزل عن سياسته، أو أنه أصبح من أنصار الاستعارة في مصر. فقد كتب إلى (مينو) منذ ٢٣ مايو ١٨٠٠^(١) « أنه حتى هذا الوقت لا يعتقد أن اتفاق العرش كان غلطة سياسية؛ كما أنه لا يظن أن انتصار الجيش (في هليوبولس) عمل يدعو إلى الشوكة والفرح؛ وأنه اليوم أيضاً لا يزال شديد الاعتقاد بأنه في هذه المعاهدة (اتفاق العرش)، فقد وصل إلى نتيجة معقولة لاختتام محاولة مصرية ومنغالية؛ وأنه اليوم أيضاً لا يزال مقتنعاً بأنه لا يوجد أى أمل لدى الفرنسيين في مصر بوصول نجدة إليهم من فرنسا؛ وأنه ليس في الاستطاعة بنات، أو على الأقل في أثناء هذه الحرب، أن يفسس الفرنسيون مستعمرة في مصر. وعلى كل حال فمن الثابت أن شجيرات النطن، وأشجار النخل لا تنتج عسكرياً أو سلاحاً». ثم اختتم كليبر هذه الرسالة مخاطباً (مينو) بقوله « إنك تتجه بوجهك صوب الشرق، بينما اتجه بوجهي صوب الغرب، ولا يمكن أن نتفاهم (على) ذلك فيما بيننا مطلقاً. »

مصرع كليبر:

عاد كليبر إلى القاهرة في ١٠ يونيه كما تقدم، ثم ذهب في صبيحة السبت ١٤ يونيه ١٨٠٠ إلى جزيرة الروضة حتى يعرض فرق الأروام، ثم تفقد بعد ذلك مع المهندس (بروتان) Protein أعمال الترميمات في الأركية، في مسكن وجار القيادة العامة، (سراي الآفني بك)؛ ثم تناول الغذاء في دار الجنرال (داماس)؛ وكانت هذه الدار متصل بمقره السراي بمشهي طرابلس تطله تكعيبية من العشب؛ وبعد الغذاء عاد كليبر مع (بروتان) لنفسه

بقية الأعمال في السراي. وبينما هما يسيران في المشي، خرج عليهما سليمان الحلبي بهيئة متسول، ثم اقتض على كليبر، وضربه بخنجر « أربع ضربات متوالية » قضت عليه فتوفي كليبر في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم نفسه^(٢). وبوفاته انتقلت القيادة إلى عبد الله جاك مينو، قومندان أوجاكم القاهرة في هذه الآونة، ومن أكبر أنصار جماعة الاستعمار الفرنسي في مصر.

10. Iconographie de Kléber. (Revue d'Egypte t. II. 1896).
11. Kléber, Documents extraits des Archives historiques du ministère de la Guerre de France-Expédition Française en Egypte. (Revue d'Egypte t. I 1895 et t. II. 1896).
12. Malus. L'Agenda de Malus-Souvenirs de l'Expedition d'Egypte 1798-1801. Publié et Annoté par le Général Thoumas. Paris 1892.
13. Morand. Documents extraits des Archives historiques du Ministère de la Guerre de France. Notes de M. le Général Morand sur les opérations du Général Kléber etc. (Revue d'Egypte t. II. 1895).
14. Morier. J. Memoire of a Campaign with the Ottoman Army in Egypt from February to July 1800. etc. London 1801.
15. Norry, Charles. Relations de l'Expedition d'Egypte suivie de la description de plusieurs de monumens etc. Paris 1799.
16. Oberny. Le D^r. Au Soud de l'époque. Episodes des Campagnes d'Egypte et de Syrie 1798-1801. Paris. s. d.
17. Pajol. (Le Comte). Kléber, sa vie, sa Correspondance. Paris 1877.
18. Pièces diverses et Correspondance relatives aux opérations de l'Armée D'Orient en Egypte. Paris an IX.
19. Pièces Officielles de l'Armée d'Egypte. seconde Partie. Paris an IX.
20. Recueil des pièces relatives à la procédure et au jugement de Soleyman El-Halaby, assassin du Général en chef Kléber. Le Kaire An VIII. (also. See Revue d'Egypte. t. II. 1896. t. III. 1896).
21. Relation de l'expédition de Syrie de la bataille d'Aboukir et de la reprise du fort de ce nom imprimés sur les pièces originales et Officielles. Paris an VIII.
22. Reynier. (G). De L'Egypte Après la bataille d'Heliopolis Considérations générales sur l'organisation physique et politique de ce pays. Paris 1802.
23. Reynier. (G). Memoires du Comte Reynier. Campagne d'Egypte. 11^e Partie. Paris 1827.
24. Rignault. (G). Le Général Abdallah Monon de la formation Physique de l'Expédition d'Egypte (1798-1801). Paris 1911.

مصادر البحث

- يرجع إلى بعض المصادر التي ذكرت في بحوث الفصول السابقة وخصوصاً ، كتابات
- Marinot (مارمونت) ، Bertrand (برتران) ، Berthier (برثيه) ، Ader (أدير) (ميو) Miot ، (مارتان) Martin ، (روى) Roy . ومراسلات نابليون الأول . (جونكير) Jonquière . والجيرقي . و (ديفرنوا) Desvernois . (وريكاردو) Richardot ، و (جتري) Guitry ؛ الخ ، ثم يضاف إلى ذلك
1. Boulay de la Meurthe. Le Directoire et l'Expédition d'Egypte. Etude sur les tentatives du Directoire pour communiquer avec Bonaparte, le secourir et le ramener. Paris 1885.
 2. Bricard. Journal du Canonnier Bricard 1792-1802, publié pour la première fois par ses petits fils Alfred et Jules Bricard. Avec Introduction de Lorédan Larchey. Paris 1891.
 3. Darosy (Georges). Monstapha Pacha, le prisonnier d'Aboukir. (Bulletin du l'Institut d'Egypte. T. XI. Session 1928-29.)
 4. Desgenettes. R. Histoire Médicale de l'Armée d'Orient par le Médecin-en-chef. R. Desgenettes. Paris 1802.
 5. Dueros. H. Note sur le poignard qui tua Kléber. (Bulletin de l'Institut d'Egypte. T. VII. Session 1924-25.)
 6. Ernoul. (Baron). Le Général Kléber. Paris 1867.
 7. Galland. A Tableau de l'Egypte pendant le séjour de l'Armée Française etc. (2 vols). Paris 1804.
 8. Grolleau, Charles. Journal du Capitaine Français (dit le dromadaire d'Egypte) 1792-1830. publié d'Après le manuscrit original etc. (2 vols). Paris 1903-1904.
 9. Guenard, Gabriel. Trois témoins de la Campagnes d'Egypte == Lascaris et Camus en Syrie, Aubert en Perse et le révo oriental de Bonaparte. Bulletin de l'Institut d'Egypte. t. VII. Session 1924-1925).

هذه الأسماء وردت محرفة في الصفحات الآتية :

١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ،	Reybaud
٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٩٢ ،	Beauchamp
١٩١ ، ٢٠٣ ،	Beauvoisins
١٦٨ ،	
١٩٣ ،	Ruffin (روفان)
١٩٨ ،	Henry Dundas
٢٠٨ ،	Sir Sidney Smith
٢٠٩ ،	Winand Moreau
٢١٢ ،	Mincio (نهر المنشيو)
٢١٢ ،	(بروى)
٢١٧ ،	(بوهارنيه)
٢٢٢ ،	(مينو)
٢٢٣ ،	Kleber
٢٣٠ ،	Thibaudeau
٢٤٤ ،	Berthier
٢٤٥ ،	Ernouf
٢٥٦ ،	Rigault
٢٥٧ ،	Guitry
٢٩١ ،	Rampon (رامبون)
٢٩٢ ،	Martens
٢٨٧ ،	Lanusse
٢٨٨ ،	Rousseau
٣٠٤ ،	La Tour-Maubourg

ثم في صفحة ٣٠٣ سطر ١٢ تقرأ (كفرنسى)

25. Rousseau. M. F. Kléber Et Menou En Egypte. Depuis Le Départ De Bonaparte. (Aout 1799 Septembre 1801). Documents etc. Paris 1900.
26. Stansilas Millet. Le Chasseur Pierre Millet. Souvenirs de la Campagne d'Egypte (1798-1801). Avec Introduction, Notes et Appendices. Paris 1903.
27. Thibaudeau. A. C. Histoire de la Campagne d'Egypte sous le règne de Napoleon le Grand. Paris 1839. (2 vols).
28. Vertray. (Capt). L'Armée française en Egypte 1798-1801. Manuscrit. mis en ordre et publié par A. Galli. Paris 1883.
29. Villiers du Ferrage. E. de Journal et souvenirs sur l'Expédition d'Egypte (1798-1801), etc. Paris 1899.

ISTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

المؤلف :

كتاب باللغة الانجليزية عن الخديو اسماعيل

والغاء الرق في السودان

وقد اشتمل هذا الكتاب على مقدمة مطولة في تاريخ مصر السياسي
في القرن التاسع عشر ، وهذا إلى جانب دراسة تاريخ السودان دراسة
مفصلة في عهود محمد علي وعباس باشا الأول ، ومحمد سعيد باشا ،
والخديو اسماعيل حتى قيام ثورة محمد أحمد المهدي وإخلاء السودان .

İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan
(1863-1879)

by M.F. Shukry.



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

OSMAN ERGİN
KİTAPLARI

No



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

OSMAN ERGİN
KİTAP
No